سلسلة منشورات مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع بالرياض ٨٥

ألفية ابن مالك

في النَّحْوِ والتَّصْرِيفِ

المُسَمَّاةُ

الخُلَاصَة

في النَّحْوِ

نَظَمَهَا العَلَّامَةُ النَّحْوِيُّ

أبو عبدِ اللهِ محمدُ جمالُ الدِّينِ بنُ عبدِ اللهِ بنِ مالكٍ الأندلسيُّ

رحمهُ اللهُ تعالى (ت ٦٧٢هـ)

حَقَّقَهَا وخَدَمَهَا

سُلَيْمَانُ بنُ عبدِ العزيزِ بنِ عبدِ اللهِ العُيُونيُّ

الأستاذُ المشاركُ في قسمِ النحوِ والصرفِ وفقهِ اللغةِ، كليةِ اللغةِ العربيةِ

جامعةِ الإمامِ محمدِ بنِ سعودٍ الإسلاميةِ، بالرياض

مكتبة دار المنهاج

للنشر والتوزيع بالرياض

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وأصحابه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فإن لـ(الخُلاصة في النحو) المشهورة بـ(ألفية ابن مالك في النحو والتصريف) شُهْرةً واسعةً، لا يجاريها في ذلك كتابٌ نحوي، حاشا كتابَ سيبويه، حتى صارا أَشْهَرَ ما أُلِّفَ في النحو على الإطلاق.

وبَلَغَ الاهتمامُ والاعتناءُ بها الزُّبى، وجاوزَ المدى، ولا غَرْوَ في ذلك فهي واسِطةُ عِقْدِ منظومات النحو، راقَتْ جَرْسًا وسَمَتْ حِسًّا، وسَهُلَتْ وَزْنًا وفاضت معنًى، تَكْفِي عن غيرِها واعِيَها، وترفعُ في النحو حاوِيَها، فاهِمُها ما أفهَمه! وإنْ حفظها فما أعلمَه!

ومُنْذُ أنْ أُضِيْءَ مصباحُها، لم تَخْلُ من الوُفُودِ ساحُها، ولا من المكارم باحُها، وفاتَ العَدَّ حُفَّاظُها وشُرَّاحُها.

وكان مُوْجِبُ ذلك أن يُعتنى بتحقيقها على نُسَخٍ تامَّةِ العُلُوِّ أو عاليةٍ، وأنْ تُطْبَعَ طباعةً علميةً تُناسِبُ مَكانتها السامية.

ولكني عَجِبْتُ عندما رأيتُ المكتبةَ العربية تخلو من هذه الخِدْمةِ الواجبة لهذا الكتاب العظيم، فمَنَّتْني نفسي أنْ أَنْهَضَ بهذا العمل، والفَضْلُ

للألفية لا لي، فقد تَعَلَّمْتُ النحو منها، وأكلتُ - وما زلتُ - من ظهرها سنين عددًا، فنِعْمَتِ المعلِّمةُ، ونِعْمَتِ المُوكِلةُ.

ولقد عانى محقِّقو شُرُوحِها ومُخَرِّجو أبياتها وشَكَوْا من أنهم لا يجدون لها نسخةً معتمدةً محقَّقةً، تكون الإحالةُ عليها مُوَثَّقَةً.

حتى متنُ الألفية المطبوع مع شروحها المحقَّقة لم يَحْظَ بالعنايةِ المطلوبة(١)، فأغلبُ المحققين اعتمدوا على متن الألفية المطبوع غير المحقَّق، حتى دعا هذا بعضَهم إلى:

- تغيير ألفاظ الألفية فيما يحقِّقون.
- والحكم عليها بالتصحيف والتحريف.
- وإثبات ما يخالف شرح الشارح في متن الألفية؛ إمَّا لاعتماد المحقق على المطبوع غير المحقَّق من الألفية، وإما لأنَّ الناسخ كان قد غيَّرَ لفظ الألفية بما يَعْرِفُ ولم يَتَنَبَّهِ المحقِّق لذلك.

وأحسنُ المحقِّقين حالًا مَن حَرَصَ على ذِكْرِ فوارق نُسَخِ الشرح المحقَّق في ألفاظ الألفية، كتحقيق شرح أبي حَيَّان، وشرح الشاطبي، وشرح المَكُودي.

ولذا أدعو إخواني محقِّقي شروح ألفية ابن مالك إلى إثبات ما بين نسخ الشرح من فروق في ألفاظ الألفية، وعدمِ التسرُّعِ في تغييرها أو الحكم عليها بالخطأ؛ لأنها قد تكون روايةَ الشارح.

وأرى أنه من المستحسن أن تكون الإحالةُ إلى ألفية ابن مالك بذِكْرِ رقم البيت مع رقم الصفحة، وأن يَحْرِصَ طابعوها ومخرِّجو أبياتها ومحقِّقو شروحها على ذكر أرقام أبياتها.

وإني لآسَفُ على عدم تمكُّني من تحقيقها على نُسَخٍ تامَّةِ العُلُوِّ، تكونُ

---

(١) انظر كلامًا مجملًا على هذه المسألة في ص٣٣، وكلامًا مفصَّلًا في بحثي (سيرة ألفية ابن مالك، تأليفًا، وإبرازًا، وتحقيقًا).

بخَطِّ ابن مالك، أو بخَطِّ أحد تلاميذه وعليها إجازته، أو مقروءةً عليه ومصحَّحةً أو معارضةً بنسخته؛ لأنَّ ما وجدتُهُ من نسخها ليست كذلك، ولكنها عاليةٌ، فهي مكتوبة في القرن الثامن، وبعضها بخطوط علماء نحويين، فأقدمها سنة (٧٢٢هـ) وهذه بخط ابن هشام صاحب (أوضح المسالك)، فسنة (٧٢٧هـ)، فـ(٧٣١هـ)، فـ(٧٣٢هـ)، فـ(٧٤٤هـ) وهذه عليها إجازة من أبي حَيَّان النحوي وتحتها خطه، والسادسةُ متأخِّرةٌ سنة (٩١٣هـ) بخط ابن طُولُونَ أَحَدِ شُرَّاحها.

ثم قابلتُها على متنها في ثلاثة من شروحها المهمة، وهي شروح أبي حَيَّان والشاطبي والمَكُّودي، وعَرَضْتُها على ما تيسر من شروحها وعلى أصلها (الكافية الشافية).

وإني لأدعو كلَّ مَن يعرف لألفيَّة ابن مالك نُسَخًا تامةَ العُلُوِّ، أو عاليةً، أنْ يَتَكرَّمَ بدلالتنا عليها؛ لنستفيدَ منها في الطبعات القادمة؛ فالعلمُ رَحِمٌ بين أهله، والدالُّ على الخير كفاعله، والشكرُ له موفور، وحَقُّهُ في ذِكْرِ فضله مكفول(١).

وقد قدَّمتُ بين يدي التحقيق دراسةً لترجمة ابن مالك وسيرة ألفيَّته، فذكرتُ في ترجمته ما حقَّقته في: اسمه ونسبه، وزمن رحلته من الأندلس إلى المشرق، وزمن رحلاته في بلاد الشام إلى أن استقر في دمشق، ومذهبه الفقهي، وذكرتُ له شيوخًا وتلاميذ بدا لي أن من ترجموا له من المعاصرين فاتهم ذكرهم.

وذكرتُ في دراسة ألفيَّته سيرةً موجزةً لها منذ تأليفها إلى تحقيقها، حاولتُ أن أبيِّن فيها: لماذا اختصرها ابن مالك من منظومته الطويلة (الكافية الشافية)؟ وما علاقتها بها؟ وماذا بقي فيها منها؟ مارًّا على تحقيق اسمها، وعدد أبياتها.

---

(١) في أحمدية حلب نسخة من الألفية عالية، برقم (٩١٨)، كُتبت سنة (٧٣٢هـ)، بخط محمد بن أحمد الجهني الشيرازي، وعليها إجازة، ولم يتيسر لي إلى الآن تصويرها أو الوقوف عليها، وهناك نسخة لبهاء الدين بن النحاس تلميذ ابن مالك نقل منها بعض المتأخرين، ولم أقف عليها. انظر التعليق على البيت (٩٦٨).

وذكرتُ فيها طبعاتها، وأنَّ أقدمها كان في القرن الثالث عشر، ثم توالت وكَثُرت، وتكلَّمتُ على تحقيقها، وحاولتُ أن أجمع أَهَمَّ مخطوطاتها، معرِّفًا بها.

وذكرتُ أني بعد جمعي هذه المخطوطات العالية لألفية ابن مالك وتحقيقي إياها تبيَّن لي أن بين نسخها اختلافاتٍ عدة، فحاولتُ أن أوضِّح أسباب هذه الاختلافات، مركِّزًا على السبب الخامس منها، وهو أن ابن مالك نفسه قد أَبْرَزَ ألفيَّته مرتين مغيِّرًا في المرة الثانية أشياء عدة، وأن أكثر النساخ والشراح لم يميِّزوا بين الإبرازتين، فخلَّطوا بينهما.

وبعد التحقيق صنعتُ عدة فهارس أرجو أن تُسَهِّلَ وصول الباحثين إلى كنوزها.

وكان هَمِّي منصبًا على تحقيق ألفاظها روايةً كما ألَّفها ابن مالك، لا على ما يجوز فيها قياسًا؛ ولذا لم أذكُر الأوجه الإعرابية واللغوية الجائزة في ألفاظها، التي أُغْرِمَ بذكرها بعضُ شُرَّاحِها ومُعْرِبيها.

وقد وقفتُ على مئات النسخ للألفيَّة، وأكثرُها متأخِّرٌ ليس له قيمة علمية، وفيها وفي حواشيها روايات كثيرة لأبيات الألفية، وكنتُ في زمن الدراسة أسمعُ روايات كثيرة لأبيات الألفية، ليست في النسخ المتقدِّمة العالية؛ ولذا أهملتها.

وأكاد أقطَعُ بأنَّ أغْلَبَ هذه الروايات ليست من ابن مالك، وإنما هي من تجويزات الشُّرَّاح والمُعْربين وتصحيحاتهم، ثم انتقلَتْ إلى النُّسَّاخ غير الضابطين؛ ولذا تَجِدُ في بعض النسخ المتأخِّرة أَوْجُهًا مُجَوَّزةً قد أحال الناسخُ فيها إلى إعراب الألفية للأزهري وغيره، ثم تَجِدُها بعد ذلك قد صارت رواياتٍ في نسخ أخرى.

وقد اختلَطَ الأمر جدًّا، فصار بعض العلماء والضابطين يجمعون هذه النسخ، ويعلِّقون فروقها وحواشيها على حواشي نسخهم، حتى امتلأت نسخهم بالروايات، دون ذِكْرٍ للنسخ التي نقلوا منها.

وقد اعتمد كثير من طابعي الألفية وناشريها وخادميها على مثل هذه الشروح وطبعاتها غير العلمية، بل اعتمد بعضهم على طبعات للألفية غير علمية

ولا محققة، فأثقلوا ألفاظ الألفية وهوامشها باختلافات وفروق ممَّا جوَّزته هذه الشروح بمقتضى القياس اللغوي، أو اختلافات وفروق بين هذه الطبعات غير العلمية، حتى يظن الظانُّ أن كل ذلك روايات في ألفاظ الألفية.

وهذا خلاف شريعة التحقيق العلمي الذي يُلْزِمُ المحقِّقَ ببيان ما نقله: أهو رواية جاءت في نسخة عالية أو محترمة للألفية، أم مجرد تجويز لغوي، أم مجرد اختلاف طباعي لا قيمة له؟

وقد دافع ابن مالك عن حقِّه في بقاء ألفيَّته على اللفظ الذي قاله، فردَّ على تلميذه ابن أبي الفتح البَعْلي تغييره «مَفَرْ» إلى «مَقَرْ»، كما في التعليق على البيت (٣٧٠).

ولذا حَرَصْتُ على ألَّا أعتمدَ إلَّا النسخ المتقدِّمة العالية، وتركتُ ما سواها، ووَدِدْتُ أني لم أعتمد نسخة (ج)؛ لتأخُّرها.

ومن أجل تبيين الأبيات المترابطة والمنفكَّة وَضَعْتُ علامة (–) بعد البيت للدلالة على ارتباطه بما بعده، ووضعتُ ـ عند الالتباس ـ علامة (.) للدلالة على انفكاكه عما بعده.

كما حَرَصْتُ على وَضْعِ الواوات والياءات اللاحقة بهاء الكناية (هاء ضمير المذكر المفرد)، كما أظهرتُ التنوين المتحرِّك بحركة النقل أو بحركة التخلُّص من التقاء الساكنين، أظهرتُهُ نونًا صغيرة محرَّكة.

وقد حَرَصَ الشيخ عبد الله بن محمد السِّنان ـ جزاه الله خيرًا ـ صاحب مكتبة دار المنهاج بالرياض ـ التي طبعت هذا الكتاب ـ على أن تكون الألفية فيه بخطٍّ يَدَوِيٍّ جميل، وأن تَخْرُجَ بأبهى حُلَّةٍ تناسب هذا الكتاب النحوي العظيم، وحَرَصَ على أن تكون عناوينها بخطِّ الخَطَّاط عثمان طه خَطَّاط مصحف المدينة النبوية المشهور.

ولا يفوتني أن أَشْكُرَ كل من أعان أو نَقَدَ أو دعا أو تمنَّى لهذا العمل التوفيق، ومنهم الأخ الكريم عبد العزيز بن فَيْصَل الرَّاجِحِيّ رئيس قسم المخطوطات في مركز الملك فيصل في الرياض، الذي صَوَّر لنا (المَالِكِيَّة في القراءات) لابن مالكٍ، وعليها خطه، والشيخ عبد الله بن صالح الفَوْزان، من نحويِّي القصيم وعلمائه، والشيخ إبراهيم بن يوسف ابن الشيخ سِيدِيَّه من

نحويّي شِنْقِيط وعلمائها، نزيل مكة المكرّمة شرفها الله، والأخ د. عبد المحسن بن عبد العزيز العَسْكَر من نحويِّي الرياض وبلاغِيِّيها، الذين قرؤوا تحقيقي هذا، وأتحفوني بملحوظات عدة استفدت منها فائدة كبيرة، كما أشكر الأخ الكريم حُسْني بن أحمد حسانين الجُهَني، الذي راجع عملي كاملًا كلمةً كلمةً، وخَلَّصه من كثير من شوائبه وخَلَله، وأفدتُ من ملحوظاته الكثير الكثير، كما أشكر الأخوين الكريمين د. عَيَّاد بن عِيد الثُّبَيْتي ود. عبد العزيز بن علي الحَرْبي، من نحويِّي مكة المكرمة حرسها الله، اللَّذَيْنِ ساعداني على الاطلاع على تحقيق (المقاصد الشافية في شرح خُلاصة الكافية) للشاطبي، المحفوظ في مركز البحث في جامعة أم القرى بمكة المكرمة قبل طبعه، كما أشكر أساتذتي وزملائي في قسم النحو والصرف وفقه اللغة في كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض على ما أَبْدَوْهُ من تشجيع وملحوظات على العمل.

وما كان في هذا العمل من صواب وفائدة فمن الله ﷻ، فله الحمد تامًّا والشكرُ كاملًا، وما كان فيه من خطأ ونقص فمن نفسي ومن الشيطان، وأملي أن يُكْمِلَ إخواني الباحثون نقصه، وأن يُسدِّدوا خطأه، ولهم مني جزيل الشكر.

فالحمد لله حمدًا حمدًا، والصلاة والسلام على نبيه محمد، وعلى آله وأصحابه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

✍ وكتبه في مدينة الرياض
في ١٤٢٨/١/١هـ
سليمان بن عبد العزيز بن عبد الله العُيَوني
الأستاذ المشارك في قسم النحو والصرف وفقه اللغة
كلية اللغة العربية، في الرياض
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
ص.ب ١٨١٦ الرمز البريدي ١١٣٤٢
البريد الآلي
sboh1430@gmail.com

دراسةٌ بين يَدَيِ الألفيَّة

ترجمة الإمام ابن مالك(١)

لابن مالك شهرةٌ كبيرة، وأُلِّفَتْ فيه دراساتٌ كثيرة؛ لذا ستكون ترجمته موجزة، إلا فيما أراه محتاجًا إلى مزيد من البحث والتحقيق(٢).

☐ **اسمه:**

ابنُ مالكٍ النَّحويُّ الطَّائِيُّ، الجَيَّانيُّ مَوْلِدًا، الدِّمَشْقِيُّ وفاةً، عَلَمٌ في النحو مشهور، «اشتهر بين الناس بـ(ابن مالكٍ)»(٣) «جَدِّهِ الأَعْلى»(٤) «في المشرق والمغرب»(٥)، و«شهرته تُغْني عن الإطناب في ذِكْره»(٦).

ولكنَّ شُهْرته الكبيرة لم تَدْفَع الاختلافَ في اسم أبيه وأسماء أجداده الأَدْنَيْنَ، وغاية ما وَقَفْتُ عليه من الاختلاف في ذلك ستة أقوال:

---

(١) من مراجع ترجمته: ذيل مرآة الزمان ٣/ ٧٦ ـ وإشارة التعيين ص٢٣٠ ـ وتاريخ الإسلام ٥٠/ ١٠٨ ـ وذيل معرفة القراء الكبار ص٦١٠ ـ والوافي بالوفيات ٣/ ٢٨٥ ـ وفوات الوفيات ٢/ ٤٧٧ ـ ومرآة الجنان ٤/ ١٧٣ ـ وطبقات الشافعية الكبرى ٨/ ٦٧ ـ والبداية والنهاية ١٣/ ٢٦٧ ـ وغاية النهاية ٢/ ١٨٠ ـ والفلاكة والمفلوكون ٦٩ ـ وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٢/ ٢٥٠ ـ والنجوم الزاهرة ٧/ ٢٤٤ ـ وبغية الوعاة ١/ ١٣٠ ـ والقلائد الجوهرية ٢/ ٥٣٢ ـ ونفح الطيب ٢/ ٢٢٨ ـ وشذرات الذهب ٥/ ٣٣٩.

(٢) بعض الدراسة لخَّصته من بحثي (تحقيقات في ترجمة ابن مالك النحوي)، ومن بحثي (سيرة ألفية ابن مالك، تأليفًا، وإبرازًا، وتحقيقًا)، وما في هذه الدراسة من ترجيحات فهو في هذين البحثين بالتفصيل والمناقشة والأدلة.

(٣) شرح ألفية ابن مالك للهواري ١/ ٦٥.

(٤) القلائد الجوهرية في تاريخ الصالحية ٢/ ٥٣٢.

(٥) نفح الطيب ٢/ ٢٢٨.

(٦) النجوم الزاهرة لابن تغري بردي ٧/ ٢٤٤.

١ ـ محمد بن مالك.

٢ ـ محمد بن عبد الله بن مالك.

٣ ـ محمد بن عبد الله بن عبد الله ـ مرتين ـ بن مالك.

٤ ـ محمد بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله ـ ثلاثًا ـ بن مالك.

٥ ـ محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن مالك.

٦ ـ محمد بن عبد الله بن عبد الله ـ مرتين ـ بن محمد بن مالك.

ولا شك في صحة الأقوال الثلاثة الأُوَل؛ لأنها منقولة من كلام ابن مالك وخطه(١)، ولا تعارض بينها في الحقيقة؛ لأن القولين الأول والثاني اختصار للقول الثالث؛ وذلك بانتساب ابن مالك إلى المشهور من أجداده الذي تنتسب إليه عائلته وتتميَّز به وهو (مالك)، وانتسابُ الإنسان إلى المشهور من نسبه أمرٌ شائع عند العرب قديمًا وحديثًا، ومنه قول النبي ـ ﷺ ـ في غزوة حُنَيْنٍ:

«أنا النَّبِيُّ لا كَذِبْ أنا ابنُ عبدِ المُطَّلِبْ»(٢)

واتفاقُ أسماء الأبناء مع أسماء الآباء متأصِّل في عائلة ابن مالك؛ لذا نجده يسمِّي كل واحد من أبنائه الثلاثة محمَّدًا(٣)، كما نجد ابنه بدر الدين يتكنَّى بأبي عبد الله كأبيه.

أما القول الرابع فقال به البرهانُ بن القَيِّمِ(٤)، والهَوَّارِيُّ(٥)، وابن

---

(١) انظر تفصيل ذلك، وأين ذكرها ابن مالك بنفسه وبخطه في بحثي (تحقيقات في ترجمة ابن مالك النحوي)، وانظر صورة لإجازتين بخطه في صور المخطوطات، في ص٥٥.

(٢) رواه البخاري ٣/ ١٠٥١ رقم (٢٧٠٩) ـ ومسلم ٣/ ١٤٠٠ رقم (١٧٧٦).

(٣) انظر الكلام على أبنائه، وأنهم ثلاثة لا اثنان في ص٢٣.

(٤) في: إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك ١/ ٧٢.

(٥) في: شرحه على الألفية، ونقله عنه في نتائج التحصيل ١/ ٩٢ ـ وزواهر الكواكب ١/ ١٨، وهو الذي في أكثر نسخ الكتاب المخطوطة، وكذا أثبته أستاذنا د. عبد الله بن عبد الرحمن المهوّس في تحقيقه للكتاب، أما د. عبد الحميد السيد فقد اعتمد في تحقيقه ١/ ٦٥ تثنية (عبد الله)، مع أن نسخه الخطية مختلفة في هذا الموضع، ولم يُشِر المحقق إلى هذا الاختلاف.

طولُون(١)، والبرهان بن القَيِّم أَخَذَ الألفيَّة عن آخِرِ رُواتها أحمد بن سليمان الكاتب(٢) تلميذ ابن مالك، وهذا يقوي هذا القول، ولكن يضعِّفه أن ابن مالك لم يصرِّح به في شيء من إجازاته، ولا صرَّح به أحد من تلاميذه فيما رأيت.

أما الخامس والسادس فهما تحريف لكلام الدَّمَامِيني وابن قاضي شُهْبَةَ.

فالقول الخامس منسوب إلى الدماميني(٣)، وهو موجود في المطبوع المحقَّق من (تعليق الفرائد) له(٤)، وقد أثبته المحقِّق من نسخة واحدة من ثلاث حَقَّقَ عليها، وقال: «انفردَتْ (د) بهذا الاسم، وليس في مراجع الترجمة»، وكان الأحسنُ أن يُثْبِتَ ما في المخطوطتين الأخريين؛ لأنه في أكثر المخطوطات، ولأنه لا يخالف ما في مراجع الترجمة.

وقد راجعت إحدى عشرة مخطوطة لتعليق الفرائد، فوجدتُ ما نُسِبَ إلى الدماميني هنا في مخطوطتين فقط منها(٥)، وفي واحدة القول الثالث(٦)، وفي ست القول الثاني(٧)، وفي اثنتين(٨) قولًا جديدًا بتكرير (محمد بن

---

(١) في: هداية السالك إلى ترجمة ابن مالك، لابن طولون ق١، مخطوط في دار الكتب المصرية، برقم (٧٩) مجاميع تيمور، الرسالة ذات الرقم (١١) ـ والقلائد الجوهرية في تاريخ الصالحية له ٢/٢٣٥ ـ وشرحه على ألفية ابن مالك ١/٢٠.

(٢) انظر ترجمته في: الدرر الكامنة ١/١٥٩.

(٣) ممن نسبه إليه: نتائج التحصيل ١/٩٢ ـ وزواهر الكواكب ١/١٨ ـ والفتح الودودي١/١٧ ـ ومحقق التسهيل ص١ من الدراسة ـ ومحقق شرح الكافية الشافية ١/١٧ ـ ومحقق إكمال الإعلام ص١٣ من الدراسة ـ ومحقق شرح العمدة ١/١٨ ـ ومحقق إرشاد السالك ١/٩ ـ ومحقق إيجاز التعريف ص١٣.

(٤) انظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد بتحقيق شيخنا محمد بن عبد الرحمن المفدى حفظه الله ١/٢٥.

(٥) في مخطوطتي: دار الكتب المصرية برقم (٣١٦٦٢) ـ ودار الكتب المصرية برقم (٣١٦٦٣).

(٦) في مخطوطة الظاهرية برقم (١٦٩٧).

(٧) في مخطوطات: الظاهرية برقم (١٦٩٣) ـ والظاهرية برقم (١٦٩٥) ـ والأزهرية برقم (٨٧٥١) ـ والخزانة العامة بالرباط برقم (٥٨٨) ـ والخزانة العامة بالرباط برقم (١٧٢٢ك) ـ ومكتبة الأوقاف العامة ببغداد برقم (١٥٦٦).

(٨) في مخطوطتي: الظاهرية برقم (٦٧٧٩) ـ والظاهرية برقم (٦٧٢٠).

عبد الله) ثلاثًا، فالخلاصة أن أكثر النسخ لا تخالف الأقوال الثلاثة الأُوَل المتفق على صحتها، وأن ما نُسب إلى الدماميني تحريف؛ بسبب قوله: «أيضًا» بعد «عبد الله».

أما القول السادس فجاء في المحقَّق من (طبقات النحاة واللغويين)(١) لابن قاضي شُهْبة، وعندي أنه تحريف من النساخ، لم يتنبه إليه المحقِّق، وقد عُدت إلى المخطوطتين(٢) اللتين حَقَّقَ المحقِّقُ الكتاب عليهما فوجدتهما سيئتين جدًّا، وقد كُتِبَت الثانية سنة (١٣١٣هـ)، وهي منقولة من الأولى كما نَصَّ ناسخها على ذلك، فهما في الحقيقة مخطوطة واحدة، وفيهما في الورقة التي فيها ترجمة ابن مالك اضطراب كثير، وضَرْبٌ ومَسْحٌ، وقد كُتِبَتْ ترجمة ابن مالك مرتين، وضُرب على الأولى، وفي الكتابة الثانية للترجمة غير المضروب عليها كُتب اسم ابن مالك هكذا: «محمد بن مالك بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله مرتين [كذا] بن محمد بن مالك»(٣)، وحاول ناسخ المخطوطة الأخرى إصلاح الأمر فكتب الاسم هكذا: «محمد بن مالك بن عبد الله بن عبد الله مرتين بن محمد بن مالك»(٤)، وكلتا العبارتين خطأ ظاهر، وصحة العبارة: «محمد بن عبد الله بن عبد الله ـ مرتين ـ بن مالك» كما صرح به ابن قاضي شُهْبة نفسه في كتابه (طبقات الشافعية)(٥)، ولعل «ابن محمد» في آخر النسب تحريف عن «مرتين»، ثم جمع الناسخ بين التحريف والمحرَّف عنه، وأما «ابن مالك» في أول النسب فلعله سبق قلم؛ لاشتهار ابن مالك بذلك، ولعل الناسخ أراد أن يعود فيضرب عليه بعد الانتهاء من إكمال الاسم، كما ضَرَبَ على أشياء كثيرة في هذه الورقة، ولكنه سها عن ذلك، والله أعلم.

---

(١) انظر: طبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة، بتحقيق د. محسن عَيَّاض ص١٣٣.

(٢) إحداهما في الظاهرية برقم (٤٣٨ تاريخ)، والأخرى في دار الكتب المصرية برقم (١٢٤٦ تاريخ، تيمور).

(٣) مخطوطة الظاهرية ق٥٤أ.

(٤) مخطوطة دار الكتب المصرية ق٢٨أ.

(٥) انظر: طبقات الشافعية له ٢/٥.

□ كنيته ولقبه:

اتفق المترجمون على أنه يكنى بأبي عبد الله(١)، ويلقب بجمال الدين(٢).

□ مولده ووفاته:

اتفق(٣) المترجمون على أن ابن مالك وُلِد في مدينة جَيَّان في الأندلس أعادها الله، ثم اختلفوا في سنة ولادته على أربعة أقوال:

١ ـ ٥٩٧هـ، وهذا مقتضى قول من قال: إنه تُوُفِّي وعمره (٧٥) سنة.

٢ ـ ٥٩٨هـ، وهو قول: الهَوّاري، وابن قاضي شُهْبة، وابن مَكْتُوم، وابن غازي، وابن طُولُون، والخُضَري، وقدَّمه ابن الجَزَري(٤)، ونقله بعضهم عن ابن مالك، ولا يثبت(٥).

٣ ـ ٦٠٠هـ، وهو قول: عبد الباقي اليَمَني، وابن شاكر، وابن كثير،

---

(١) وقال محقق إيجاز التعريف ص١٣: «اشتهرت تكنيته بابنه عبد الله» وهذا وهم؛ فليس له ولد اسمه عبد الله، بل كل أبنائه اسمهم محمد. انظر أبناءه في ص٢٣.

(٢) وقال محقق شرح الكافية الشافية ١/١٧ ـ ١٨: «وهناك لقب آخر له ذكره ابن طولون [في مخطوط هداية السالك ق١] وانفرد به، وهو (جلا الأعلى)، فقد قال في حديثه عنه: «الشيخ جمال الدين أبو عبد الله المشهور بـ(جلا الأعلى)»، ونقله عنه: محقق إكمال الإعلام ١/١٤ ـ ومحقق إيجاز التعريف ١٤، قلتُ: هذا تحريف لـ«المشهور بجده الأعلى» كما جاء في كتاب ابن طولون (القلائد الجوهرية في تاريخ الصالحية) في ترجمة ابن مالك ٢/٥٣٢.

(٣) جعل محقق شرح الكافية الشافية ١/١٨ مكان مولده مختلفًا فيه، فقال: «الغريب أن يختلفوا في موطن ولادته»، والمخالف عنده يوسف سركيس في معجم المطبوعات ١/٢٣٢؛ إذ ذَكَرَ أن ابن مالك وُلِدَ في دمشق، وعندي أنَّ هذا خطأ، لا مخالفة، وأن المترجمين متفقون على مكان ولادته.

(٤) انظر على التوالي: شرح الهواري ١/٦٦ ـ وطبقات الشافعية ٢/١٤٩ ـ وذيل معرفة القراء الكبار ص٦١٠ ـ وإتحاف ذوي الاستحقاق ١/١٤٨ ـ وشرح ابن طولون ١/٢٠ ـ وحاشية الخضري ١/٦ ـ وغاية النهاية ٢/١٨٠.

(٥) انظر الكلام على ذلك في بيان سنة وفاته.

والفيروزآبادي، والسيوطي في المُزْهر⁽¹⁾.

٤ ـ ٦٠١هـ، وهذا الذي اكتفى به ابن أَيْبَك⁽²⁾.

وتَرَدَّدَ بعض المترجمين بين (٦٠٠هـ) و(٦٠١هـ)، كالذهبي، والبرهان بن القَيِّم، والسُّبْكي، والسيوطي في بغية الوعاة، وابن المَقَّري، ويس الحِمْصي، وابن العِمَاد⁽³⁾.

والراجح عندي أنه وُلد سنة (٥٩٨هـ)؛ لأن عَصْرِيَّه كمالَ الدين بن العَدِيم (ت٦٦٠هـ) صاحب كتاب (بُغْية الطَّلَب في تاريخ حَلَب) نقل أن الشيخ جمال الدين أَخْبَرَهُ بذلك⁽⁴⁾.

وتُوُفِّي ابن مالك سنة (٦٧٢هـ) اتفاقًا⁽⁵⁾، في ليلة الأربعاء، لاثْنَتَيْ عَشْرَةَ خَلَتْ من شعبان⁽⁶⁾، فعُمره ـ على ما رجَّحْتُ في مولده ـ (٧٤) أربع

---

(١) انظر على التوالي: إشارة التعيين ٣٢١ ـ وفوات الوفيات ٢/ ٤٧٧ ـ والبداية والنهاية ١٣/ ٢٦٧ ـ والبلغة ٢٠١ ـ والمزهر ٢/ ٣٩٧.

(٢) في الوافي بالوفيات ٣/ ٢٨٦.

(٣) انظر على التوالي: تاريخ الإسلام ٥٠/ ١٠٩ ـ وإرشاد السالك ١/ ٧٢ ـ وطبقات الشافعية الكبرى ٨/ ٦٧ ـ وبغية الوعاة ١/ ١٣٠ ـ ونفح الطيب ٢/ ٢٢٥ ـ وحاشية يس ١/ ٤٤ ـ وشذرات الذهب ٥/ ٣٣٩.

(٤) نقل ذلك: ابن مكتوم في ذيل معرفة القراء الكبار ص٦١٠ ـ وابن قاضي شهبة في طبقات الشافعية ٢/ ١٤٩، ونصه: «هذا هو الصواب، ففي تاريخ حلب للشيخ كمال الدين بن العديم أن الشيخ جمال الدين أخبره بذلك»، قلتُ: تاريخ حلب هنا هو (بغية الطلب في تاريخ حلب) لعمر بن أحمد بن هبة الله العقيلي (ت٦٦٠هـ)، المعروف بكمال الدين بن العديم، وقد أطلت البحث فيه عن هذا النقل فلم أوفق إليه، ولكن صاحبه كثير النقل عن عصريِّه جمال الدين [وهو أبو عبد الله محمد بن علي بن محمود الصابوني (٦٠٤ ـ ٦٨٠هـ)، انظر: تاريخ الإسلام ٥٠/ ٣٦٨]، فإن كان الجمال عند ابن العديم هو ابن مالك فالقطع بهذا القول قاطع، وإن كان الجمال هو الصابوني، فهو عصري ابن مالك، وأعلم به من غيره.

(٥) وما جاء في حاشية الشمني على المغني ١/ ١٠٦ أنه توفي سنة (٦٧١هـ) فخطأ، ولعله خطأ طباعي، وجاء في إرشاد الساري للقسطلاني ١/ ٤٠ إشارة إلى أن ابن مالك كان حيًّا سنة (٦٧٦هـ)، وهو خطأ أو تحريف عن (٦٦٧هـ)، والله أعلم.

(٦) انظر: تاريخ الإسلام ٥٠/ ١١٠ ـ والعبر ٥/ ٣٠٠ ـ وطبقات الشافعية الكبرى ٧/ ٦٧ ـ =

وسبعون سنة، وصُلِّي عليه في الجامع الأموي(١)، ودفن في صالحية دمشق في سفح قاسيون اتفاقًا(٢)، رحمه الله رحمة واسعة.

□ نَشْأَتُهُ، ورِحْلاتُهُ، وطَلَبُهُ للعِلْمِ، وشُيوخُهُ، وتَدْرِيسُهُ:

وُلِدَ ابنُ مالك ونشأ في مدينة جَيَّانَ في الأندلس، وفيها تلقَّى نصيبًا من العلم، ثم هاجَرَ منها إلى المشرق، فمَرَّ بمصر فالحجاز حاجًّا، ثم طوَّف في الشام مستكملًا طلبه للعلم، فَبَرَّزَ وفاق أقرانه، حتى استَقَرَّ في دِمَشْقَ عالمًا مِلْءَ الدنيا، وفيها مات سنة (٦٧٢هـ).

ولا نَعْلَمُ عن أبويه شيئًا، إلا أنَّ عَدَمَ عودةِ ابن مالك إلى الأندلس بعد هجرته إلى المشرق وعَدَمَ حديثه عنهما يجعلنا نظنُّ أنهما ماتا قبل هجرته، ولعل أباه مِمَّنْ قُتِلَ في موقعة العُقَابِ سنة (٦٠٩هـ)، التي هُزِمَ فيها المسلمون أمامَ النصارى، فإنْ صَحَّ هذا فقد يَتِمَ ابنُ مالك وعُمرُهُ (١١) إحدى عَشْرَةَ سنة، ومن عادة كثير من الأرامل أن يَدْفَعْنَ بأبنائهن إلى طلب العلم، ولعلَّ هذا ما قامت به أُمُّ ابن مالك، الذي طلب العلم في بلده جَيَّانَ على مُقْرِئها ونَحْوِيِّها أبي المُظَفَّرِ ثابتِ بن محمد بن يوسف بن حَيَّان (وقيل: خِيار) الكُلاعي اللَّبْلي (ت٦٢٨هـ)(٣).

ويغلبُ على ظنِّي أنَّ أمَّه ماتت وهو في نحو العشرينَ سنة، فسَهُلَ عليه

= وطبقات النحاة لابن قاضي شهبة ص١٣٥ ـ وبغية الوعاة ١/ ١٣٤ ـ والقلائد الجوهرية ٢/ ٥٣٤ ـ وفي غاية النهاية ٢/ ١٨١ أنه توفي في ثالث عشر شعبان، وفي البداية والنهاية ١٣/ ٢٦٧ ثاني عشر رمضان.

(١) انظر: غاية النهاية ٢/ ١٨١.

(٢) انظر: القلائد الجوهرية ٢/ ٥٣٤، واختُلِفَ في التُّرْبةِ التي دُفِنَ فيها، فقيل: في الرَّوْضةِ أعظم تُرْبةٍ في الصَّالِحِيَّة. انظر: هداية السالك ص٧ ـ وشذرات الذهب ٥/ ٣٣٩، وقيل: في تُرْبةِ القاضي عِزِّ الدين بن الصائغ. انظر: البداية والنهاية ١٣/ ٢٦٧ ـ وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٢/ ١٥١، وقيل: في تُرْبة الأَزْمَوِيِّ، وقيل: في مَغارةِ الجُوع. انظر: القلائد الجوهرية ٢/ ٥٣١ ـ وشرح الألفية لابن طولون ١/ ٢١.

(٣) انظر: إشارة التعيين ص٢٣٠ ـ وبغية الوعاة ١/ ١٣٠ ـ ونفح الطيب ٢/ ٢٢٩.

تَرْكُ جَيّانَ والرِّحلةُ في طلب العلم، وبخاصَّةٍ بعد رحيل شيخه أبي المُظَفَّرِ إلى غَرْناطَةَ قُرابةَ سنة (٦٢٠هـ) حتى عُدَّ من نزلائها[1]، ومع اضطراب البلاد بالفتن المتتالية، وغَزْوِ النصارى لها، وسقوطِ البلدانِ في أيديهم واحدةً إِثْرَ أخرى.

فيَمَّمَ نحوَ المَشْرِقِ، ومَرَّ في طريقه بإِشْبِيلِيَّةَ، وحَضَرَ عند نَحْوِيِّها الكبير الأستاذ أبي علي عُمَرَ بن محمد الشَّلَوْبِينِ الإشْبِيلِيِّ مَوْلِدًا وسَكَنًا ووفاةً (ت٦٤٥هـ)، وبَقِيَ عنده بِضْعَةَ عَشَرَ يومًا[2].

ويترجَّحُ عندي أنَّ ابن مالك شَرَعَ في رِحْلته إلى المَشْرِقِ قُرابةَ سنة (٦٢٠هـ)، ودَخَلَ دِمَشْقَ قبلَ سنة (٦٢٥هـ)، وعُمرُهُ ما بين (٢٢) و(٢٧) سنة.

وأَخَذَ في دِمَشْقَ عن أبي صادِقٍ الحسن بن صادق المَخْزُومِيِّ المصريِّ (ت٦٣٢هـ)، وأبي الفضل بن أبي الصَّقْرِ مُكَرَّمٍ نَجْمِ الدين بن محمد بن حَمْزَةَ القُرَشِيِّ الدِّمَشْقيِّ (ت٦٣٥هـ)، وأبي الحسن عليٍّ عَلَمِ الدين بن محمد بن عبد الصَّمَدِ الهَمْدانيِّ المصريِّ السَّخَاويِّ (ت٦٤٣هـ)، وأبي عبد الله محمدٍ شَرَفِ الدين بن أبي الفَضْلِ المُرْسِيِّ (ت٦٥٥هـ).

ورجَّحْتُ أنه ارتحَلَ من دِمَشْقَ إلى حَلَبَ قرابة سنة (٦٣٠هـ)، فلازَمَ فيها نَحْوِيَّها الكبير ابن يَعِيشَ أبا البقاء يَعِيشَ موفَّقَ الدين بن عليٍّ الحَلَبيَّ (ت٦٤٣هـ) مُدَّةً، ثم تَرَكَهُ ولازَمَ تلميذه البارع ابن عَمْرونَ أبا عبد الله محمدًا جمال الدين بن محمد الحَلَبيَّ (ت٦٤٩هـ)، فهو قد لازَمَ نَحْوِيَّيْ حَلَبَ الكبيرَيْنِ، ويَظْهَرُ أنهما أُعْجِبا به وأجازاه ورَشَّحاهُ للتدريس وللإمامة في المدرسة السُّلْطانية.

---

(١) انظر: تاريخ الإسلام ٤٥/٣٠٧ ـ والتكملة لكتاب الصلة ١/١٩١ ـ وذيل معرفة القراء الكبار ص٦١٠ ـ والوافي بالوفيات ١٠/٢٩١ ـ والبلغة ص٧٥.

(٢) انظر: إشارة التعيين ص٣٢١ ـ وشرح الهواري ١/٦٧ ـ وطبقات النحاة لابن قاضي شهبة ص١٣٣ ـ وغاية النهاية ٢/١٨١ ـ وبغية الوعاة ١/١٣٠ ـ ونفح الطيب ٢/٢٢٩ ـ ونتائج التحصيل ١/٩٥.

وفي حَلَبَ أطال ابن مالك المُقام، وبَرَزَ نَجْمُهُ، فتصَدَّرَ للتدريس والتأليف، فألَّفَ شرحه للجُزُوليَّة، ونَظَمَ الكافية الشافية، والإعلام بمُثَلَّث الكلام (المنظوم).

وعَلَتْ مَكانتُهُ عند الملك الأيُّوبيِّ الملك العزيز محمد ابن السلطان الظاهر غازي (ت٦٣٤هـ) وابنه الملك الناصر صلاح الدين يوسف (ت٦٥٩هـ)[1]، الذي كان مُقَرِّبًا للعلماء والأدباء، و«كان الناس معه في بُلَهْنِيَةٍ من العيش»[2]، والملكُ الناصر صار مَلِكًا على حَلَبَ سنة (٦٣٤هـ)، ومَلَكَ دِمَشْقَ سنة (٦٤٨هـ) إلى سنة (٦٥٨هـ)، وجعلها دارَ حُكْمِهِ، فلعل ابن مالك انتقَلَ من حَلَبَ إلى دِمَشْقَ بعد مُلْكِ الناصر لها وتمتُّعِها بالاستقرار والبُلَهْنِية؛ أي: بعد (٦٤٨هـ)، فيكون قد بَقِيَ في حَلَبَ قرابة (١٨) سنة، من سنة (٦٣٠هـ) إلى سنة (٦٤٨هـ) تقريبًا.

وفي سنة (٦٥٧هـ) عَزَمَ هُولاكو مَلِكُ التَّتار الغاشم على غَزْوِ الملك الناصر؛ لأنه رَفَضَ الدخول تحت طاعته، وفرَّ الناس من وجهه، ومنهم ابن مالك الذي فرَّ إلى حَمَاةَ.

إذَنِ انتقَلَ ابن مالك إلى حَمَاةَ قرابة سنة (٦٥٧هـ)، وانتصَرَ المسلمون بقيادة قُطُزٍ المَمْلُوكيِّ على التَّتار في موقعة عَيْنِ جَالُوتَ سنة (٦٥٨هـ)، وكَسَرُوا شَوْكَةَ التَّتار، وقُتِلَ الناصرُ صلاح الدين يوسف سنة (٦٥٩هـ)، فاستولى المماليك على الشام، وقَضَوْا على مُلْك الأيُّوبِيِّينَ، عدا مَلِكِ حَمَاةَ الأيُّوبيِّ الملكِ المنصورِ محمدٍ ناصرِ الدين بن المُظَفَّرِ محمودٍ تقيِّ الدين بن محمدٍ المنصورِ بن عُمَرَ تقيِّ الدين بن شاهِنْشاه بن أيوب[3]، الذي رَغِبَ ابن مالك في البقاء عنده حتى تَسْتَقِرَّ الأوضاع.

وسُرْعانَ ما أَحْكَمَ الظاهر بَيْبَرْسُ قَبْضَتَهُ على دِمَشْقَ في سنة

---

[1] انظر: البداية والنهاية ١٣/ ٢٤٠ ـ والعبر للذهبي ٥/ ٢٥٦.

[2] العبر للذهبي ٥/ ٢٥٦.

[3] انظر ترجمته في: العبر للذهبي ٥/ ٣٤٥ ـ وسير أعلام النبلاء ٤٤/ ٣٧٧ ـ وتاريخ ابن خلدون ٥/ ٤٢٤ ـ وشذرات الذهب ٥/ ٧٧.

(٦٥٩هـ)، ولم تَمْضِ سنةٌ حتى نَعِمَتْ بالاستقرار والأمان، ولا شَكَّ أنَّ ابن مالك في حَمَاةَ كان يُتابعُ كُلَّ ذلك، فَقَفَلَ بعد استقرار دِمَشْقَ عائدًا إليها ومُسْتَقِرًّا فيها.

فبَقِيَ ابن مالك في حَمَاةَ قرابة (٥) سنوات، أَلَّفَ فيها ألفيَّته التي سمَّاها (الخلاصة) في النحو.

ثم عاد إلى دمشق مَرَّةً أخرى بعد سنة (٦٦٠هـ)، وظَلَّ فيها حتى توفِّيَ سنة (٦٧٢هـ)، وبَقِيَ فيها عالمًا كبيرًا مِلْءَ الدنيا، تحترمُهُ الخاصَّةُ والعامَّةُ، فقد «تكاثَرَ الطلبة عليه»[1]، وقرؤوا عليه كُتُبَهُ وكُتُبَ غيره[2]، كما قرؤوا عليه القراءات[3]، «وتَصَدَّرَ بالتُّرْبةِ العادِلِيَّة وبالجامع المعمور»[4]، فصار شيخ المدرسةِ العادِلِيَّة الكُبْرى لقسمِ القِراءاتِ والعربية[5]، وهو منصب كبير، يتطلَّبُ جهدًا كبيرًا؛ إذ يُدَرِّسُ الشيخُ في المدرسة والجامع القراءات والعربية، وقد اجتهد ابن مالك في ذلك، حتى كان «إذا لم يَجِدْ أحدًا يقومُ إلى الشُّبَّاك، يقول: «القراءاتِ القراءاتِ، العربيةَ العربيةَ»، ثم يدعو ويذهب،

---

(١) نفح الطيب ٢/٢٢٨.

(٢) مما قرئ عليه من كتبه (إكمال الإعلام بتثليث الكلام) قرأه عليه تلميذه ابن جَعْوان محمد بن محمد بن عباس، أبو عبد الله شمس الدين الأنصاري الشافعي، قرأه عليه مرتين. انظر صورة إجازته بذلك في: تحقيق إكمال الإعلام ١/١٨٧، ومما قُرئ عليه من كتب غيره (الكافية) لابن الحاجب، وعلَّق عليها، وكَتَبَ تعليقاته عَدَدٌ من تلاميذه، كبدر الدين بن جماعة، وانتهى من تعليقه سنة (٦٧٠هـ)، وطُبِعَتْ تعليقاتُهُ باسم (شرح كافية ابن الحاجب، لابن جَمَاعة)!.

(٣) ومن ذلك أن تلميذه أبا بكر بن يوسف زين الدين بن الحَرِيريِّ الشافعيَّ المعروف بالمِزِّيِّ (ت٧٢٦هـ)، قَرَأَ جَمْعًا للسبعة عليه الى سورة الحج، ولم يُكْمِلْ لموت ابن مالك. انظر: معرفة القُرَّاء الكبار ٢/٧٤٩، وكذلك تلميذه محمد بن منصور بن موسى الحلبي الشافعي (ت٧٠٠هـ) قرأ عليه كتابه (المالِكِيَّة) في القراءات، في (٢٥/٩/٦٦٥هـ). انظر إجازته بذلك في: صور المخطوطات، في ص٥٥.

(٤) تاريخ الإسلام ٥٠/١١٠ ـ والوافي بالوفيات ٣/٢٨٦ ـ وفوات الوفيات ٢/٤٧٧ ـ وبغية الوعاة ١/١٣٠.

(٥) انظر: غاية النهاية ٢/١٨٠.

ويقول: «أنا لا أرى أنَّ ذِمَّتي تَبْرَأُ إلا بهذا؛ فإنه قد لا يُعْلَمُ أني جالس في هذا المكان لذلك»⁽¹⁾.

وفوق ذلك كلِّه أرادَ ابن مالك أن يَجْمَعَ تجربته العلمية النحوية، وأن يُحَرِّرَ آراءه الشخصية في كتاب عظيم، فكان كتابه (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد)، الذي يُعَدُّ أعظمَ كُتُبِ ابن مالك، وفيه زُبْدةُ علمه وآرائه، وقد تَوَفَّرَ عليه يُنَقِّحُهُ ويُراجِعُهُ ويُغَيِّرُ فيه، ثم شَرَعَ يَشْرَحُهُ ويُنَقِّحُهُ للمرة الأخيرة، ولكنه توفِّي قبل أن يُكْمِلَ ما أراد.

◻ تلاميذه:

تلاميذ ابن مالك كثيرون جدًّا، وقد وجدتُ له تلاميذ لم يذكرهم الدارسون المعاصرون الذين اطلعتُ على دراساتهم⁽²⁾، وهم:

١ ـ محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن السُّلَمِيُّ الدمشقي الحنفي، بدر الدين، المعروف بابن الفُوَيْرة (ت٦٧٢هـ)⁽³⁾.

٢ ـ محمد بن عبد القوي بن بَدْرانَ المَرْداوِيُّ الجُمَّاعِيلِيُّ الحنبلي، أبو عبد الله، شمس الدين (ت٦٩٩هـ)⁽⁴⁾.

٣ ـ محمد بن عبد الرحمن بن يوسف بن محمد البَعْلَبَكِّيُّ الحنبلي، أبو عبد الله، شمس الدين (ت٦٩٩هـ)⁽⁵⁾.

٤ ـ محمد بن منصور بن موسى بن محمد الحلبي الشافعي، أبو عبد الله، شمس الدين (ت٧٠٠هـ)⁽⁶⁾، قرأ عليه في العربية، وقرأ عليه كتابه

---

(١) غاية النهاية ٢/ ١٨١.

(٢) وأكثرهم إحصاءً محقِّق إكمال الإعلام د. سعد الغامدي ١/ ٣٧ من الدراسة.

(٣) انظر ترجمته في: تاريخ الإسلام ٥٠/ ١٩٦ ـ وفوات الوفيات ٢/ ٤٦٦ ـ والنجوم الزاهرة ٧/ ٢٥٣.

(٤) انظر ترجمته في: تاريخ الإسلام ٥٢/ ٤٤٧ ـ وشذرات الذهب ٥/ ٤٥٢.

(٥) انظر ترجمته في: تاريخ الإسلام ٥٢/ ٤٤٤ ـ والوافي بالوفيات ٣/ ١٩٦.

(٦) انظر ترجمته وتلمذته له في: تاريخ الإسلام ٥٢/ ٤٨٩ ـ والدرر الكامنة ٦/ ٢٠.

(المالكية) في القراءات مرتين، وأجازه في المرتين، الأولى في ٩/٢٥/ ٦٦٥، والأخرى في ٦٦٦/١/١٠(١).

٥ ـ محمد بن غالب بن يونس بن شُعْبة الأنصاري الجَيَّاني أبو عبد الله، شمس الدين (ت٧٠٢هـ)(٢)، قرأ عليه كتابه (شواهد التوضيح والتصحيح)، وأجازه(٣).

٦ ـ أبو بكر بن يعقوب بن سالم الديري الرَّحَبِيُّ الشافعي الشاغوري، شهاب الدين (ت٧٠٣هـ)(٤).

قيل: إنَّ ابن مالك كَمَّلَ شرحه للتسهيل، وإنَّ نسخته الكاملة عند هذا الطالب، فلمَّا مات ابن مالك ظَنَّ أنهم يُجْلِسونه مكانه، فلما خَرَجَتْ منه الوظيفة تألَّمَ، فأخذ الشرح معه إلى اليمن غاضبًا على أهل دمشق(٥).

٧ ـ محمد بن الفضل بن سلطان بن عِمَاد بن تَمَّام الجَعْبَري ثم الحلبي، المعروف بابن الخطيب (ت٧١٣هـ)(٦).

٨ ـ إسماعيل بن الحسين بن أبي السائب بن أبي العيش الأنصاري الدمشقي، مجد الدين (ت٧٢١هـ)(٧).

٩ ـ محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الدمشقي الأنصاري العِبَادي، أبو

---

(١) انظر صورة الإجازتين في صور المخطوطات، في ص٥٥.

(٢) انظر ترجمته في: معجم الذهبي ص١٧٠ ـ والدرر الكامنة ٣٩٢/٥، وفي الدرر تلمذته على ابن مالك.

(٣) كما في صورة الإجازة في آخر كتاب شواهد التوضيح والتصحيح، ص٢٧٣.

(٤) انظر ترجمته في: الوافي بالوفيات ١٦٧/١٠، وفيه: «وأظنه كان من تلامذة الشيخ جمال الدين بن مالك» ـ والدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة ٥٥٩/١ ـ وبغية الوعاة ١٣٤/١.

(٥) انظر: فوات الوفيات ١٦٧/١٠ ـ وبغية الوعاة ١٣٤/١.

(٦) انظر ترجمته في: الدرر الكامنة ٤٠١/٥، ٤٠٣، وفيه: «وأخذ عن ابن مالك ولازمه».

(٧) انظر ترجمته في: الدرر الكامنة ٤٣٥/١، وفيه: «قرأ شيئًا من العربية على ابن مالك».

عبد الله، المعروف بابن الخَبَّاز (ت٧٥٦هـ)[1].

تنبيه:

قال الذهبي: «سمعتُ الشيخ تقي الدين أبا العباس يقول: «كان الشيخ جمال الدين بن مالك يقول: أُلِينَ للشيخِ المَجْدِ الفقهُ كما أُلِينَ لداودَ الحديدُ»»[2].

وأبو العباس هو شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيميَّة الحَرَّاني، والمراد بالشيخ المجد: جَدُّه عبد السلام أبو البركات مجد الدين بن تيميَّة، فهل تَدُلُّ هذه الرواية على أن ابن تيمية حضر عند ابن مالك؟

قلتُ: ليس هذا بمستَبْعَدٍ؛ فهو بَلَدِيُّهُ، وابنُ تيميَّةَ طَلَبَ العلم صغيرًا، وابنُ مالك كان عالم زمانه في العربية، وعُمْرُ ابن تيمية عندما مات ابن مالك (١١) سنة؛ لأنه وُلِدَ سنة (٦٦١هـ)، وهو عُمْرٌ مناسبٌ لحضور الدروس.

وعبارة «كان الشيخ جمال الدين بن مالك يقول» ليست نصًّا في التلقي؛ فلذا يبقى الأمر محتملًا، ولكنَّ قرائن المكان والزمان ترجِّحُ التلقي فيها، ولكني لم أَجِدْ من نصٍّ على هذه التلمذة.

☐ أبناؤه:

اشتهر عند كثير من الدارسين[3] أنَّ له ابنين، والصواب أنَّ له ثلاثة أبناء، كل واحد منهم سماه: محمدًا، وهم:

١ ـ بدر الدين، أبو عبد الله، وهو أكبر أبنائه وأشهرهم، توفِّي سنة (٦٨٦هـ)[4].

---

[1] انظر النص على أنه من تلاميذه في: طبقات الشافعية الكبرى ٦٧/٨.

[2] سير أعلام النبلاء ٢٩٢/٢٣ ـ وتاريخ الإسلام ١٢٧/٤٨.

[3] منهم: محقِّق التسهيل ص١٤ من الدراسة ـ ومحقِّق شرح العمدة ٣٩/١ ـ ومحقِّق إكمال الإعلام ١٧/١ من الدراسة.

[4] انظر ترجمته في: تاريخ الإسلام ٢٨٣/٥١ ـ والوافي بالوفيات ١٦٥/١ ـ وشذرات الذهب ٣٩٨/٥.

٢ ـ تقيُّ الدين، الملقَّب بـ(الأسد) (ت٦٩٩هـ)، وهو الذي ألَّف ابنُ مالك له: (المقدِّمة الأسَدية)، وسماها به(١).

٣ ـ شمس الدين، وكان شيخًا حَسَنًا، بهيَّ المنظرِ، كثيرَ التلاوة، لَقَّنَ بالجامع الأموي أكثَرَ من أربعين سنةً، وكان يَسْأَلُ الطلبة، فإذا قال أحدهم: «قرأتُ ألفيَّةَ ابنِ مالك، يَفْرَحُ ويقول: «ألفيَّة والدي»»، توفِّي سنة (٧١٩هـ)(٢)، وهذا الابن قليل الذكر، وغير مشهور.

□ مؤلَّفاته:

لابنِ مالكٍ مؤلَّفاتٌ كثيرةٌ في النحو، والتصريف، واللغة، والقراءات، وغيرها، ومن كتبه المطبوعة:

في النحو: تسهيلُ الفوائد وتكميلُ المقاصد (وهو أعظَمُ كتبه)، وشرحه، والخُلَاصة في النحو، المشهورةُ بالألفيَّة (وهي أشهَرُ كتبه)، وشرحُ عُمْدةِ الحافظ وعُدَّةِ اللافظ، وشواهدُ التوضيح والتصحيح لمشكِلَاتِ الجامعِ الصحيح، والكافيةُ الشافية، وشَرْحُها، والنُّكَتُ النحويَّة على مقدِّمة ابن الحاجب(٣).

وفي التصريف: التعريف في ضروريِّ التصريف، ولاميَّة الأفعال، وإيجازُ التعريف في علمِ التصريف.

وفي اللغة: الاعتضاد في الفرق بين الظاءِ والضاد، وشرحُهُ، والاعتماد في نظائر الظاء والضاد، والإعلام بتثليث الكلام (المنظوم)، وإكمالُ الإعلام بتثليث الكلام، والألفاظُ المختَلِفَة في المعاني المؤتَلِفَة، وتحفةُ المودود في المقصور والممدود، وثلاثيَّات الأفعال، والنَّظْمُ الأوْجَز فيما يُهْمَزُ وما

---

(١) انظر ترجمته في: تاريخ الإسلام ٥٢/ ٤٥٠ ـ والوافي بالوفيات ١/ ١٦٦، وفيه: أنه توفي سنة (٦٠٩هـ)، وهو خطأ.

(٢) انظر ترجمته في: الدرر الكامنة ٥/ ٤٥٧، والنقل منه.

(٣) وقد طبعت باسم (شرح الكافية) لابن جماعة!

لا يهمز، وشَرْحُه، وَوِفَاقُ المفهوم في اختلافِ المَقُولِ والمرسوم، وذِكْرُ معاني أبنية الأسماء الموجودة في المفصَّل، وَوِفَاق الاستعمال في الإعجام والإهمال.

وفي القراءات: المالكيَّة، وهي منظومة داليَّة.

❐ مكانته:

ابن مالك نَحْوِيٌّ لُغَوِيٌّ مُقْرِئٌ، كان في النحو والتصريف بحرًا مُتلاطمًا، وفي اللغة إليه المنتهى، وفي القراءات ثبتًا حافظًا.

وكان ذا دينٍ متين، صادقَ اللَّهجة، كثير النوافل، حَسَنَ السَّمْت، موفور العقل.

وكان نَظْمُ الشِّعْرِ عليه سهلًا، رَجَزُهُ وطَوِيلُهُ.

ومِمَّا يَدُلُّ على تعظيم الخاصَّة له ـ بَلْهَ العامَّةَ ـ أنه كان إذا صلَّى في المدرسة العادلية يُشَيِّعه قاضي القضاة أبو العباس بن خَلِّكَانَ أحمد بن محمد، إلى بيته تعظيمًا له⁽¹⁾، وكان تلميذه النَّوَوِيُّ (ت٦٧٦هـ) يقول عنه: «شيخنا جمال الدين بن مالك رضي الله تعالى عنه، وهو إمام أهل اللغة والأدب في هذه الأعصار بلا مُدَافَعَةٍ»⁽²⁾، وبالَغَ تلميذه أبو الحسين علي شرف الدين بن محمد اليُونِينِيُّ (ت٧٠١هـ) فلقَّبه بـ(شيخ الإسلام)⁽³⁾.

❖ ❖ ❖

---

(١) انظر: الوافي بالوفيات ٣/ ٢٨٦ ـ وفوات الوفيات ٢/ ٣٧٦ ـ ونفح الطيب ٢/ ٢٢٣.

(٢) تهذيب الأسماء واللغات ٣/ ٥٩، ونحوه في ٣/ ٢٤٠.

(٣) كما نقله من خطه القسطلاني في إرشاد الساري ١/ ٤٠ ـ ٤١.

نُبْذة عن ألفيَّة ابن مالك

☐ اسمها:

سمَّى ابنُ مالك ألفيته في النحو: (الخُلاصة)، وتُقَيَّدُ بـ(في النحو)، فقال في آخرها:

وما بِجَمْعِهِ عُنِيتُ قد كَمَلْ   نَظْمًا على جُلِّ المُهِمَّاتِ اشْتَمَلْ
أَحْصَى مِنَ الكَافِيَةِ الخُلَاصَهْ   كَمَا اقْتَضَى غِنًى بِلا خَصَاصَهْ[1]

ويدل على أن عبارة (في النحو) ليست من اسم الألفية - بل هي تقييد لها لتتميز عن غيرها من الكتب المسمّاة بـ(الخُلاصة) - أن كثيرًا ممن ذكروها يسمونها (الخلاصة)[2]، وتارة (الخلاصة في النحو)، وربما تجاوزوا ذلك إلى عبارات أخرى[3].

وقد اشتَهَرَتِ (الخُلاصةُ) بألفيَّة ابن مالك أو بالألفيَّة؛ لأنها ألف بيت من مُزْدَوجِ الرَّجَز، وقد أشار ابن مالك نفسه إلى ذلك بقوله:

وَأَسْتَعِينُ اللهَ في أَلْفِيَّهْ   مَقَاصِدُ النَّحْوِ بها مَحْوِيَّهْ[4]

---

(١) الخلاصة في النحو (ألفية ابن مالك)، البيتان ٩٩٩ - ١٠٠٠.

(٢) انظر: خاتمة نسخة (أ)، وإجازة نسخة (ب)، انظر: صورهما في صور المخطوطات ص٥٧، ٥٩، وانظر: تاريخ ابن الوردي ٢/ ٢١٥ عن ابن الناظم، وفي شرح الهواري ١/ ٦١: «الموسومة بالخلاصة»، وفي المقاصد الشافية ١/ ٢: «وهي المسماة بالخلاصة»، وفي الفتح المودودي ١/ ١٩: «المسماة بالخلاصة على ما هو الحق».

(٣) سماها ابن هشام في أوضح المسالك ١/ ١٠ (الخلاصة الألفية في علم العربية)، وجاءت في طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٤/ ٤٥ - والمعجم المفهرس لابن حجر ص٤١٢ باسم (الخلاصة في علم العربية).

(٤) الخلاصة في النحو (ألفية ابن مالك)، البيت (٣).

◻ عدد أبياتها:

أبيات ألفية ابن مالك ـ بحسب تحقيقي ـ (١٠٠٢) بيتان وألفُ بيتٍ، تَتِمُّ ألفًا بقوله: (مع ما قبله):

وما بِجَمْعِهِ عُنِيتُ قَدْ كَمَلْ　　نَظْمًا على جُلِّ المُهِمَّاتِ اشْتَمَلْ
أَحْصَى مِنَ (الكَافِيَةِ) الخُلاصَهْ　　كَمَا اقْتَضَى غِنًى بلا خَصَاصَهْ

وبعده بيتان فيهما الحمد لله، والصلاة على نبيه محمد ﷺ، وعلى آله وصحبه.

وقد وَقَعَ اختلافٌ شديد بين النسخ؛ وكذلك بين الشروح ـ في عَدِّ بَيْتٍ من الألفية، وهو البيت (٨٩٧) في باب الوَقْفِ، ولفظه:

وَوَصْلَ ذِي الهاءِ أَجِزْ بِكُلِّ ما　　حُرِّكَ تَحْرِيكَ بِنَاءٍ لَزِمَا

فثبت في ثلاث نُسَخٍ وخمسة شروح، وسَقَطَ من ثلاث نُسَخٍ وستة شروح⁽¹⁾، وقد يَسْنُدُ سقوطَهُ أنَّ البيت الذي بعده يُغْني عنه؛ ولذا رجَّحتُ أنه من الأبيات التي غيَّرها ابنُ مالك نفسُهُ، فحَذَفها من الإبرازة الأخيرة للألفية⁽²⁾.

وهناك بيتان ادعى بعضهم أنهما من الألفية، وليسا منها⁽³⁾.

والراجح أنَّ الألفية ليست من مشطور الرجز، ليقال: كلُّ شَطْرٍ بيتٌ، والبيتان مَزْدَوِجٌ، فعَدَدُ الألفية بالأبيات ألفا بيتٍ وأربعةُ أبياتٍ، وعَدَدُها بالمَزْدَوِجاتِ ألفُ مَزْدَوِجٍ ومَزْدَوِجانِ، ويكون لفظ: (ألفيَّة) منسوبًا إلى ألفَيْ بيتٍ، أو ألفِ مَزْدَوِجٍ.

بل هي من تامِّ الرَّجَز، فكلُّ شَطْرينِ بيتٌ مُقَفًّى مَزْدَوِجٌ، وعدد الألفية ألفُ بيتٍ وبيتان من المزدوج، ويكون لفظ: (ألفيّة) منسوبًا إلى ألف بيت؛

---

(١) انظر تخريجه في تعليقي على البيت (٨٩٧).

(٢) انظر بحثي: سيرة ألفية ابن مالك تأليفًا وإبرازًا وتحقيقًا (عدد أبياتها).

(٣) انظر التعليق عليهما بعد البيت (٧)، وبعد البيت (٦٧).

ويدل لذلك أن ابن مالك نَصَّ على أن (الألفيَّة) منسوبة إلى: (ألف بيت) لا إلى: (ألفين) في (الكافية الشافية)، فقال في آخرها:

«أبْيَاتُهُ ألْفَانِ مَعْ سَبْعِ مِئَهْ   وزِيدَ خَمْسُونَ ونَيْفٌ أكْمَلَهْ»(١)

والكافية الشافية أصْلُ الألفية، وإنما تكون ألْفَيْنِ وسَبْعَ مِئَةٍ ونيِّفًا وخمسين بيتًا إذا جعلناها من الرجز التام، وحينئذٍ يجب أن يُحْمَلَ مُراد ابن مالك في الألفيَّة على مُراده في أصلها (الكافية الشافية)، فيكون قد نَسَبَ (الألفيَّة) إلى ألف بيت لا إلى ألْفَيْنِ، والله أعلم.

□ أين ألَّفَ ابن مالك ألفيَّته؟ ومتى؟ ولِمَنْ؟:

ألَّفَ ابن مالك ألفيَّته في حَمَاةَ، لشَرَفِ الدين(٢) هِبَةِ الله البَارِزِيِّ (ت٧٨٨هـ)(٣)، وهذا ما ينقله ابن الوَرْدِيِّ (ت٧٤٩هـ) نفسه عن شيخه البَارِزِيِّ، فيقول: «أخبرني شيخنا قاضي القضاة شرف الدين هِبَةُ الله البَارِزِيُّ، قال: «نَظَمَ الشيخ جمال الدين الخُلاصةَ الألفيَّة بحَمَاةَ عندنا، بِرَسْمِ اشتغالي فيها، وكنتُ شابًّا، وخَدَمْتُهُ، ولقد رأيتُ بَرَكَةَ خِدْمتي له»»(٤)، وكانَ ذلك قرابة سنة (٦٦٠هـ).

وليس من الصواب أن ابن مالك ألَّفَ ألفيته لابنه تقي الدين(٥) الملقَّب بالأَسَدِ (ت٦٩٩هـ)(٦)، بل الذي ألَّفه ابن مالك لابنه الأَسَد هو (المقدِّمة

---

(١) الكافية الشافية (مع شرحها) ٤/ ٢٢٥٢.

(٢) تأليفه الألفية لشرف الدين البارزي هو السبب المباشر الآنِيُّ، أما السبب الحقيقي فيأتي الكلام عليه في (علاقة الألفية بالكافية الشافية) ص٢٩.

(٣) انظر: تاريخ ابن الوردي ٢/ ٢١٦ ـ وغاية النهاية ٢/ ١٨١.

(٤) تاريخ ابن الوردي المسمى: المختصر ٢/ ٢١٦، ونقل نحو ذلك: ابن الجزري في غاية النهاية ٢/ ١٨١ ـ والمَقَّري في نفح الطيب ٢/ ٢٣٢.

(٥) مِمَّن ذكر ذلك: تاريخ الإسلام ٥٢/ ٤٥٠ ـ والوافي بالوفيات ١/ ١٦٦، وتبعهم من المتأخرين والمعاصرين: ابن حَمْدون في الفتح الودودي ١/ ١٩ ـ ومحقق شرح التسهيل ١/ ١٥.

(٦) انظر ترجمته في: تاريخ الإسلام ٥٢/ ٤٥٠ ـ والوافي بالوفيات ١/ ١٦٦، وفيه أنه توفي سنة (٦٠٩هـ)، وهو خطأ.

الأَسَدية)(١).

□ كيف أَلَّفَ ابن مالك ألفيَّته؟ وما عَلاقَتُها بالكافية الشافية؟:

ألفية ابن مالك خُلاصةُ الكافية الشافية لابن مالك، ومُخْتَصَرَةٌ منها(٢)، والكافية الشافية لابن مالك منظومة طويلة في النحو والتصريف، تتجاوز (٢٧٥٠) بيتٍ(٣)، أَلَّفها ابن مالك في حَلَبَ(٤)؛ أي: أنه أَلَّفها قبل تأليف الألفية، وهذا مِمَّا لا خلاف فيه.

وقد شرح ابن مالك الكافية الشافية، وعلَّق عليها نُكَتًا وتعليقات(٥)، ويظهر أن هذه النكت بعضها قبل الشرح وبعضها بعد الشرح، وقد احْتَفَظَتْ نُسْخةٌ من نُسَخِ شرح الكافية الشافية بهذه النكت والتعليقات(٦).

والمتأمِّل في هذه النكت والتعليقات يجد أن أكثرها إصلاحات لمتن الكافية الشافية، وهذا ليس غريبًا على ابن مالك، الذي دَأَبَ على النظر في كتبه بعد تأليفها وقراءتها عليه، فيُغَيِّرُ فيها ويُصْلِح، مما يجعل لكتبه أَكْثَرَ من إبرازة.

والدافع وراء هذه الإصلاحات شعورُ ابن مالك بأنَّ في بعض أبيات الكافية الشافية قصورًا يجب تلافيه، ونقصًا ينبغي إكماله(٧).

---

(١) صَرَّح بذلك: الوافي بالوفيات ٣/ ٢٨٦ ـ وفوات الوفيات ٢/ ٤٧٧ ـ وبغية الوعاة ١/ ١٣٣ ـ ونفح الطيب ٢/ ٢٢٥.

(٢) وصَرَّح بذلك: الوافي بالوفيات ٣/ ٢٨٦ ـ وفوات الوفيات ٢/ ٤٧٧ ـ وشرح الألفية للهواري ١/ ٧ ـ وطبقات النحاة لابن قاضي شهبة ص١٣٥ ـ والقلائد الجوهرية ٢/ ٥٣٣ ـ ونفح الطيب ٢/ ٢٢٥، ٢٣٢ ـ وكشف الظنون ٢/ ١٣٦٩.

(٣) انظر: الكافية الشافية (مع شرحها) ٤/ ٢٢٥٢.

(٤) انظر: غاية النهاية ٢/ ١٨١.

(٥) انظر: كشف الظنون ٢/ ١٣٦٩.

(٦) وهي نسخة شستربتي، رقم (٤٥٨٠)، خاص (١٢٤)، كتبت سنة (٧١٨هـ)، وهي الأصل الذي اعتمد عليه محققها د. عبد المنعم هريدي، وهي منقولة من أصل عليه خط المؤلف. انظر: شرح الكافية الشافية ١/ ١٤٤ ـ ١٤٥.

(٧) ذكرت صور هذه الإصلاحات، وأمثلة عدة لكل صورة في بحثي (سيرة ألفية ابن مالك تأليفًا وإبرازًا وتحقيقًا).

كل ذلك أقنع ابن مالك بأن إصلاح ما في الكافية الشافية من قصور قد يصعب ويطول.

أَضِفْ إلى ذلك أنَّ الكافية الشافية لم يَنْقُلْ لنا التاريخ أنها انتشرت بين طلاب العربية، فضلًا عن غيرهم، ولعل ابن مالك رأى أن سبب ذلك هو طُولُها.

فرأى ابن مالك أنَّ تأليف منظومة جديدة يُعالِج فيها الأمرين ـ ما في الكافية الشافية من قصور، وعدم انتشارها لطولها ـ أحسنُ وأسهلُ، وبخاصة أنَّ النظمَ عليه سهلٌ، طويلَه ورجزَه(١).

وما زالت الفكرة تقوى حينًا بعد حين في ذهن ابن مالك، حتى تَهَيَّأَتْ له فرصةٌ مناسبة لتأليف هذه المنظومة، وذلك حين داهَمَ التتارُ بلادَ المسلمين وغزوا الشام، وفرَّ الناسُ منهم، ومنهم ابن مالك الذي فرَّ إلى حَمَاةَ(٢)، وقلَّ طلب العلم، وحصل له تَفَرُّغٌ استفاد منه في اختصار الكافية الشافية في الخُلاصة (الألفية).

□ ماذا بَقِيَ من الكافية الشافية في الألفيَّة؟:

استَوْعَبَ ابن مالك في الألفيَّة أبوابَ الكافية الشافية وفُصُولَها، سوى بابين(٣)، و(١٨) فصلًا(٤).

كل ذلك مع المحافظة على ترتيب الكافية الشافية، سوى ستة أبواب غيَّر ترتيبها(٥).

---

(١) انظر سهولة النظم عليه في: تاريخ الإسلام ٥٠/ ١١٠ ـ الوافي بالوفيات ٣/ ٢٨٦ ـ بغية الوعاة ١/ ١٣٠ ـ نفح الطيب ٢/ ٢٢٤.

(٢) سبق ذلك في ص١٩ ـ ٢٠.

(٣) هما: باب القسم (وهو في الكافية الشافية ٢/ ٨٣٣)، وباب التقاء الساكنين (وهو في الكافية الشافية ٤/ ٢٠٠٢). وانظر في الفهارس (فهرس موازنة أسماء أبواب الألفية بأسماء أبواب الكافية الشافية) ص٢٠٢.

(٤) انظرها في الفهارس (فهرس ما أسقطه في الألفية من فصول الكافية الشافية) ص٢١٣.

(٥) وهي أبواب: (الموصول)، و(أبنية المصادر)، و(أبنية اسم الفاعل والصفات المشبَّهة =

أما أبيات الكافية الشافية فأبقى منها في الألفية (٢٢٣) بيتٍ بلفظه، و(١٠٦) بيتٍ بأغلب لفظه، و(٢٨) شطرًا بلفظه(١).

ويظهر من فهارس ما بقي في الألفيَّة من الكافية الشافية(٢) أنَّ ابن مالك بَذَلَ في أول الألفية جهدًا كبيرًا، فكان اختصاره اختصارًا معنويًّا، فينشئ أبياتًا جديدة يختصر فيها أَكْثَرَ ما في الكافية الشافية، حتى لا يكاد شيء ذو بال منها يفوتك، وهذا واضح من نُدْرةِ استعانته بأبيات الكافية الشافية أو أشطرها، فمِنْ أول الألفية إلى باب (أَعْلَمَ وأَرَى)(٣) لم يَسْتَعِنْ من الكافية الشافية إلا بـ(١١) بيتًا وشطرين(٤).

ثم نجد ابن مالك بعد ذلك يَضْعُفُ عن بعض العمل، وأحيانًا عن أكثر العمل، ففي باب الفاعل (التالي لباب أَعْلَمَ وأَرَى) نجد أكثر الأبيات استعان فيها ابن مالك بالكافية الشافية، وفي باب (النائب عن الفاعل) بعده نجد أغلب الأبيات هكذا، وفي باب (اشتغال العامل عن المعمول) بعدهما نجد جميع الأبيات من الكافية الشافية.

ويبقى ابن مالك إلى آخر الألفية مُراوحًا بين الاختصار اللفظي والاختصار المعنوي، فينشط أحيانًا حتى يجعل بعض الأبواب خالية تمامًا من أبيات الكافية الشافية، كأبواب (أبنية المصادر) و(أبنية أسماء الفاعلين والصفات المشبَّهة بها) و(الاستغاثة) و(التحذير والإغراء)، ويفتُرُ أحيانًا حتى

= بها)، و(الإخبار بالذي وبالألف واللام)، و(كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحًا)، و(الوقف). انظر الفهارس (فهرس ما غَيَّرَ ابن مالك ترتيبه في الألفية من أبواب الكافية الشافية) ص٢١٤.

(١) انظر الفهارس (فهرس ما بقي في الألفية من أبيات الكافية الشافية بلفظه) ص٢٠٧، و(فهرس ما بقي في الألفية من أبيات الكافية الشافية بأغلب لفظه) ص٢٠٩، و(فهرس ما بقي في الألفية من أشطر الكافية الشافية بلفظه) ص٢١٠، و(فهرس عدد الأبيات في كل باب وفصل من أبواب الألفية وفصولها وكم بقي فيها من أبيات الكافية الشافية) ص٢١١.

(٢) وهي الفهارس (٨، ٩، ١٠، ١١).

(٣) وأبياتها من (١) إلى (٢٢٤).

(٤) سبعة أبيات بلفظها الكامل، وأربعة أبيات بأغلب لفظها، وشطران أُخِذا من بيتين.

يجعل بعض الأبواب غالب أبياتها من الكافية الشافية، كأبواب (النعت) و(عطف النَّسَق) و(نوني التوكيد) و(العَدَد) و(الحكاية).

◻ هل شَرَحَ ابن مالك ألفيَّته؟:

لم يشرح ابن مالك ألفيته، وجاء في تاريخ الإسلام للذهبي، والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية للعَيْني(١) أن له شرحًا عليها، وهذا النقل غريب، ولا يثبُت؛ لأمور، منها: أنه لو ثَبَتَ لكان من أَهَمِّ كتب ابن مالك، فكيف تُغْفِلُهُ بقية المراجع الكثيرة، ولا تنقل عنه شروح الألفية شيئًا، ومنها: أن الذهبي نفسه ترجم لابن مالك في عدة كتب(٢)، ولم يذكر له هذا الكتاب، كما أنه نقل قصة تنفي شرحه للكتاب، فقال: "وقد سُئل الشيخ جمال الدين أن يشرح ألفيته في النحو، فقال: «زين الدين بن المُنَجَّى شَرَحها لكم»"(٣)، فيكون إثباته شرحًا له عليها مناقضًا لهذه القصة.

ويظهر أنه لم يشرحها بسبب ضيق وقته؛ وذلك أنه ألَّف الألفية قرابة سنة (٦٦٠هـ) كما سبق(٤)، وما إن انتهى منها حتى شَدَّ رَحْله إلى دمشق عائدًا مستقرًّا فيها عالمًا مِلْءَ الدنيا، فاشتغل عن شرح الألفية بأعمال أخرى يراها أَهَمَّ، كالتدريس في المدرسة العادلية التي صار شيخ العربية والقراءات فيها، وتأليف أعظم كتبه وخلاصة نحوه (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد).

وليس أول من شرحها ولده بدر الدين، بل أبو البركات المُنَجَّى بن عثمان بن أَسْعَدَ بن المُنَجَّى التَّنُوخي، زين الدين بن المُنَجَّى (٦٩٥هـ)(٥)، كما سبق في قصة الذهبي قريبًا(٦)، إلا أنَّ أول شرح لها وصلنا هو شرح بدر الدين.

---

(١) انظر: تاريخ الإسلام ٥٠/ ١١٠ ـ والمقاصد النحوية ١/ ٥٧١.

(٢) مثل: العبر في خبر من غبر ٥/ ٣٠٠ ـ وتذكرة الحفاظ ٤/ ١٤٩٠.

(٣) تاريخ الإسلام ٥/ ٣٠٠.

(٤) في هذا البحث في ص٢٠.

(٥) انظر ترجمته في: تاريخ الإسلام ٥٢/ ٢٧٨ ـ والوافي بالوفيات ٢٦/ ١٠ ـ وشذرات الذهب ٥/ ٤٣٣.

(٦) انظرها في: تاريخ الإسلام ٥/ ٣٠٠ ـ والوافي بالوفيات ٢٦/ ١٠ ـ ومنادمة الأطلال ص٢٣٥.

❑ طبعاتها، وتحقيقها:

أقدم طبعات ألفية ابن مالك كانت في القرنِ الثالثَ عَشَرَ، والذي علمته منها:

١ ـ طبعة الدار السلطانية، في باريس، سنة (١٢٤٩هـ)، عن مؤسسة دعم الترجمة الشرقية في بريطانيا وإيرلندا، بعناية الفرنسي سلفستر دي ساسي.

٢ ـ طبعة المطبعة الأميرية، في بولاق، سنة (١٢٥١هـ)، ثم (١٢٥٣هـ).

٣ ـ طبعة لايبسك، سنة (١٢٦٨هـ)، بعناية الألماني ديتريسي.

٤ ـ طبعة مطبعة المدارس، في القاهرة، سنة (١٢٩٠هـ).

٥ ـ طبعة المستشرق الفرنسي أ. غوغويّه (١٣٠٣هـ)، مع ترجمتها للفرنسية، وتعليقات يسيرة عليها بالفرنسية.

ثم كثرت طبعاتها في القرنِ الرابعَ عَشَرَ، وقرننا الخامِسَ عَشَرَ، حتى صار من العسير تتبعها وحصرها(١).

وأنا لا أعرف من هذه الطبعات طبعة محقَّقة على نسخ خطية عالية، بل لا أعرف طبعة محقَّقة على عدة نسخ خطية، مع بيان فروقها(٢).

أما متن ألفية ابن مالك مع شروحها التي حُقِّقت فليس فيها فيما أعلم تحقيقٌ حَرَصَ صاحبه على تحقيق متن الألفية على نسخ عالية خاصة بها، بل أَفْضَلُهم حالًا من كان حريصًا على إثبات لفظ الألفية كما هو في مخطوط

---

(١) انظر كثيرًا منها في: اكتفاء القنوع ٣٠١ ـ ومعجم المطبوعات العربية والمعربة ١/ ٢٣٣ ـ والمعجم الشامل لصالحية ١٨/٥.

(٢) خرج في أثناء الطباعة طبعتان للألفية، فيهما تعليقات مفيدة، وبيان لبعض الروايات، الأولى باعتناء د. عبد اللطيف بن محمد الخطيب، والأخرى باعتناء الشيخ عبد الله بن صالح الفوزان، وقد أفدتُ منهما في مواضع عدة، فجزاهما الله خيرًا.

الشرح، وبيان فروق نسخ الشرح ـ إن كان له نسخ ـ في ألفاظ الألفية، وكانت نسخه الخطية أو بعضها عالية، ومن هؤلاء: سدني كلازر في تحقيقه لمنهج السالك لأبي حيان، ومحققو شرح الشاطبي للألفية، وفاطمة الراجحي في تحقيقها لشرح المكودي.

ومن المحقِّقين من كانت خدمته لمتن الألفية ضعيفة، **فبعضهم تَجَرَّأ وغيَّر لفظ الألفية الذي في النسخ من أجل موافقة الألفية المطبوعة غير المحققة! وبعضهم أثبت في متن الألفية ما يخالف شرح الشارح، وهذا كثير**، ومن الأمثلة على ذلك[1]:

ـ قول ابن مالك في البيت (٢) من الألفية:

«مُصَلِّيًا على الرسولِ المصطفى»

غيَّر كثير من المحققين[2] كلمة (الرسول) الواردة في جميع نسخ الألفية العالية إلى: (النبي)؛ وحجتهم في ذلك أنه الموافق للألفية المطبوعة.

ـ وقول ابن مالك في البيت (٢٧٩) من الألفية:

«واختار عَكْسًا غيرُهم ذا أَسْرَهْ»

أثبت محقِّق شرح الهواري البيت هكذا، مع أن رواية الهواري (ذو أسرة)، ونص عليها في شرحها، فقال: «و(ذو) صفة لـ(غير)»[3].

ـ وقول ابن مالك في البيت (٥١٠) من الألفية:

---

[1] انظر التعليق على جميع أبيات هذه الأمثلة في تحقيقي لألفية ابن مالك. وانظر أمثلة أخرى في: شرح المرادي ٣/ ١٥٩٧ ـ وشرح البرهان بن القيم ٢/ ٥٩٠ ـ وشرح الهواري ٢/ ١٤٧، ٤/ ٧ ـ وشرح ابن طولون ٢/ ٩، ٥٢.

[2] منهم: محقق شرح ابن الناظم ص١٨ (تحقيق د. عبد الحميد السيد) وقال: «في الأصل (الرسول)» ـ والمرادي ١/ ٢٦٢ ـ والبرهان بن القيم ١/ ٧٢، وقال: «و(النبي) هو المشهور المتداول» ـ والمكودي ١/ ٧٥، وذكرت المحققة أن (الرسول) وارد في خمس نسخ منها الأصل، وأما (النبي) فوارد في نسختين متأخرتين جدًّا، ومع ذلك أثبتت في المتن (النبي)؛ لأنه المثبت في الألفية المطبوعة!

[3] شرح الهواري ٢/ ١٩٤.

«وانْعَتْ بِمُشْتَقٍّ كصَعْبٍ وذَرِبْ»

أثبت محقِّق شرح البرهان بن القيم البيت بلفظ: (ذَرِبْ) بالذال المعجمة، مع أن ابن القيم فسَّره بأنه «الماهر في الأمور»(١)، وهذا تفسير الدَّرِب بالدال المهملة، وهي روايته ورواية غيره، أما الذَّرِب بالذال المعجمة فهو الحادُّ من كل شيء، ومثله فعل محقِّق شرح ابن طولون(٢)، ونحوهما فعل محقِّق شرح ابن الجزري(٣).

وبسبب عدمِ تحقيقِ ألفية ابن مالك تحقيقًا علميًّا يُبَيِّنُ اختلاف نسخها في ألفاظها، وبسببِ انتشارِ طبعات للألفية غير محقَّقة، واعتمادِ المحقِّقين على هذه الطبعات: تَعَجَّلَ بعضُ المحقِّقين في إصدار أحكام على ألفاظ وردت للألفية فيما يحققون، فحكموا عليها بأنها تصحيف، أو خطأ، أو مخالفة لما في الألفية، ومن أمثلة ذلك:

ـ قول ابن مالك في البيت (٢٥٩) من الألفية:

«ما قَبْلَهُ مَعْمُولَ ما بَعْدُ وُجِدْ»

كذا ورد البيت في شرح المكودي، فغيَّرت المحقِّقة (قَبْلَهُ مَعْمُولَ ما) إلى: (قَبْلُ مَعْمُولًا لِمَا)، وقالت: إنَّ ما في الأصل «تحريف»(٤)، مع أنه رواية الأكثرين.

ـ وقول ابن مالك في البيت (٥٠٣) من الألفية:

«........................ وَلَدَىٰ إِخْبَارِ التَّقْلِيمُ نَزْرًا وَرَدَا»

في شرح البرهان بن القيم هكذا، فأثبت المحقِّق: (نَزْرًا وُجِدَا)، وقال في الهامش: «وقوله: (وُجِدا) يخالف ما في متن الألفية وشروحها، فالذي

---

(١) شرح ابن ابن القيم ٢/ ٥٩٢.

(٢) انظر: شرح ابن طولون ٢/ ٥٤.

(٣) انظر: شرح ابن الجزري (كاشف الخصاصة) ص٢٢٥، وفيه: «و(دَرِب) من (الدُّرْبة)»، وصحفها المحقق إلى «و(ذرب) من (الذرية)»!

(٤) شرح المكودي ١/ ٢٩٣، هامش ٢.

فيها وفي شروحها (وَرَدَا)»(١)، وهي رواية للبيت.

- وقول ابن مالك في البيت (٩٨٠) من الألفية:

«وحَذْفُها بالنَّقْلِ رُبَّمَا عَرَضْ»

في شرح ابن الجزري: (نادِرًا عَرَضْ)، فأثبت المحقق: (رُبَّمَا عَرَضْ)، وقال في الهامش: «في الأصل: (نادِرًا عَرَضْ)»(٢)، وهي رواية للبيت.

وبسبب عدمِ تحقيقِ ألفية ابن مالك تحقيقًا علميًّا يُبَيِّنُ اختلاف نسخها في ألفاظها، وبسببِ انتشارِ طبعات للألفية غير محققة، واعتمادِ المحققين على هذه الطبعات: تابعَ كثيرٌ من طابعي ألفية ابن مالك وضابطيها في الشروح ومحقِّقي شروحها هذه الطبعاتِ في ضبط بعض ألفاظ الألفية على غير وجهها، وسأكتفي هنا بذكر مثالين على ما خالفت فيه هذه الطبعات ـ ومن تابعها ـ ما اتفقت عليه نسخ الألفية العالية:

- قول ابن مالك في البيت (٤٤٨) من الألفية:

«وغَيْرُ ذِي ثَلاثَةٍ مَقِيسُ   مَصْدَرُهُ، كـ(قُدِّسَ التَّقْدِيسُ)»

هكذا في نسخ الألفية، ولكن الذي في أغلب طبعات الألفية وشروحها المحققة: (مَصْدرِهِ) بالجر(٣).

- وقول ابن مالك في البيت (٦١٥) من الألفية:

«وإنْ نَوَيْتَ بَعْدَ حَذْفٍ ما حُذِفْ   فالبَاقِيَ اسْتَعْمِلْ بِمَا فِيهِ أُلِفْ»

هكذا في نسخ الألفية بتنوين (حَذْفٍ)، ولكن الذي في أغلب طبعات الألفية وشروحها المحققة (حَذْفِ ما حُذِفْ) بالإضافة(٤).

---

(١) شرح البرهان بن القيم (إرشاد السالك) ١/٥٨٨، هامش ١.

(٢) شرح ابن الجزري (كاشف الخصاصة) ص٤١٧، هامش ١.

(٣) انظر: شرح ابن الناظم ص٤٣٥ (تحقيق عبد الحميد السيد) ـ وشرح البرهان بن القيم ١/٥٤٣ ـ وإتحاف ذوي الاستحقاق ٢/٢٥٦ ـ والفتح الودودي ١/٣٩٧.

(٤) انظر: شرح البرهان بن القيم ٢/٧٠٣ ـ وشرح المكودي ٢/٦٣١ ـ وشرح ابن طولون ٢/١٤٦ ـ والفتح الودودي ٢/٤٥٣.

□ إبرازُها واختلافُ نُسَخِها:

بعد أن حَقَّقْتُ ألفية ابن مالك على النسخ المذكورة في مخطوطاتها وجدتُ اختلافاتٍ عدة بين تلك النسخ أثبتها في هوامش التحقيق.

وهذه الاختلافات ليست قليلة ليقال: إنها مما يحدُثُ عادةً بين نسخ الكتاب الواحد إذا كَثُرَتْ نُسَخُهُ، بل كثيرة، تشمل الضبط، والتقديم والتأخير، وجَعْلَ كلمةٍ أو عبارةٍ مكانَ أخرى، بل زيادةَ بيتٍ ونقصانَ بيتٍ.

وقد قلَّبتُ في هذه الاختلافات النظر، وأعدتُها إلى خمسة أسباب:

١ ـ خَطَأُ النُّسَّاخ، ومن أمثلة ذلك:

ـ جاء في نسخة (ظ١): (كَمَحْمُودِ) بالجر في قول ابن مالك في البيت (٤٣٩):

وقد يُضَافُ ذا إلى اسْمٍ مُرْتَفِعْ مَعْنًى، كـ(مَحْمُودُ المَقَاصِدِ الوَرِعْ)

والصواب الرفع؛ لأنه خبرٌ مقدَّم.

ـ وجاء في نسخة (أ): (قُصِدَا) مكان (نُبِذَا) في قول ابن مالك في البيت (٧١٣):

وحَذْفُ ذِي الفا قَلَّ في نَثْرٍ إذا لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَها قَدْ نُبِذَا

ـ وجاء في نسخة (أ): (واحِدٍ) مكان (أَحَدٍ) في قول ابن مالك في البيت (٧٣٠):

وَمَعَ غَيْرِ أَحَدٍ وإِحْدَى ……………………………

والمراد (أَحَدٍ) مذكر (إِحْدَى)، لا (واحِدٍ) مذكَّر (واحِدةٍ).

٢ ـ ضَبْطُ الألفية بالقياس اللغوي والنحوي دون الرواية، فقد توسَّع كثير من الشراح[1] في شروحهم في ذكر ما يجوز في ألفاظ الألفية من ضبط لغوي ونحوي دون بيان لفظ روايتها، ولا يُستبعَدُ أن يَتَجاوَزَ بعض نساخ

---

[1] من أكثرهم توسعًا: خالد في إعراب الألفية، والمكودي في شرح الألفية.

الألفية ذلك إلى كتابة الألفية بهذه الأوجه أو بعضها، فيظن الناظر فيها حينئذ أن كلَّ ذلك من لفظ الألفية وضبطها، ومن أمثلة ذلك:

ـ أن الهواري(١) جوَّز الرفع في (طِبْقًا) في قول ابن مالك في البيت (١١٦):

والشانِ مُبْتَدًا، وذا الوَصْفُ خَبَرْ   إنْ فِي سِوَى الإِفْرَادِ طِبْقًا اسْتَقَرْ

وفي شرح المكودي أنه «يوجد في بعض النسخ: (طِبْقٌ) بالرفع»(٢).

٣ ـ إصلاح بعض ألفاظ الألفية وأبياتها، فقد يرى بعض المُطَّلعين على الألفية أن فيها ما يحتاج إلى إصلاح، بتغيير كلمة أو عبارة، فينظم مكانها ما يُصْلِحُ به هذا الخلل، وربما أدخل بعض النساخ هذا الإصلاح في الألفية، حتى يُظَنَّ أنه من رواياتها، ومن أمثلة ذلك أن ابن عقيل أصلح (سِوَاهُ) في قول ابن مالك في البيت (٧٤):

واسْمًا أتَى وكُنْيَةً ولَقَبَا   وأخِّرَنْ ذا إنْ سِوَاهُ صَحِبَا

إلى: (سِوَاها)، وقال: «ولو قال: (وَأَخِّرَنْ ذا إنْ سِوَاها صَحِبَا) لَمَا وَرَدَ عليه شيء»(٣)، ثم جاء السيوطي فذكر أنها رواية، وتبعه ابن حَمْدونَ والخُضَري(٤).

٤ ـ اختلاط ألفاظ الألفية بألفاظ الكافية الشافية، فقد تختلط بعض ألفاظ الألفية بألفاظ أصلها الكافية الشافية عند بعض النساخ، أو يُدْخِلُ بعضُهم بعض أبيات الكافية الشافية في الألفية وليست منها، ومن ذلك(٥):

ـ أنه جاء في جميع النسخ: (اقْتَصِرْ) في قول ابن مالك في البيت (٨٢):

....   بـ(ذِي، وذِهْ، تِي، تا) على الأُنْثَى اقْتَصِرْ

---

(١) في شرحه للألفية ١/ ٢٦٣.   (٢) شرح المكودي للألفية ١/ ١٧٣.

(٣) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١/ ٦٤.

(٤) انظر: شرح السيوطي على الألفية ص٧١ ـ والفتح الودودي ١/ ٩٥ ـ وحاشية الخضري على ابن عقيل ١/ ٦٤.

(٥) انظر أمثلة أخرى في البيتين: ٦٨٧، ٧١٥.

وجاء في حاشية نسخة (ظ١) (قُصِرْ)، وهو لفظ الكافية الشافية(١).

٥ ـ ابن مالك، فقد اشتهر بكثرة مراجعته كتبه، وتغيير ما يراه محتاجًا إلى تغيير، وأَقْرَبُ مثالٍ على ذلك ما فعله في الكافية الشافية، فقد بقي يغير فيها ويصلح، حتى اختصرها في الخلاصة (الألفية)، كما سبق بيانه(٢)؛ ولذا أرى أن ابن مالك فعل ذلك أيضًا في الألفية، فبعد إبرازته الأولى للألفية غيَّر فيها ما رآه محتاجًا إلى تغيير، وما زال يغيِّر حتى كَوَّنَتْ تغييراته إبرازةً أخرى للألفية(٣).

ويَغْلِبُ على ظني أنَّ أَبْرَزَ من حَمَلَ الإبرازة الأولى ابنُ الناظم بدر الدين، فإذا علمنا أن نسخة (أ) أكثر النسخ مخالفة لنسخة ابن الناظم، وهي مقابلة على نسخة بهاء الدين بن النحاس تلميذ ابن مالك، ترجَّح أن ابن النحاس مِمَّن حَمَلَ الإبرازة الأخيرة.

وكان من المتوقَّع أن تنتشر الإبرازة الأخيرة؛ لأنها الصورة التي ارتضاها ابن مالك لألفيَّته، وأظن أن الواقع خلاف ذلك، فالمنتشر خليط من الإبرازتين، وأكثره من الإبرازة الأولى.

والسبب في ذلك أنَّ ابن الناظم بعد أن أخذ عن أبيه الإبرازة الأولى

---

(١) انظر: الكافية الشافية (مع شرحها) ١/ ٣١٤.

(٢) انظر: ص٢٩.

(٣) بعد انتهائي من هذه الدراسة صَدَر كتاب (النكت على الألفية والكافية والشافية والشذور والنزهة) للسيوطي محقَّقًا، فاستفدت منه في عدة مواضع من التحقيق، ووجدتُ فيه السيوطي قد نقل عن ابن أبي الفتح البعلي؛ وهو من متأخري تلاميذ ابن مالك ـ نقلًا هو نَصٌّ فيما استنتجتُه هنا، قال ١/ ٨٥: «رأيتُ رسالة ألفها تلميذ المصنف الإمام شمس الدين محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل البَعْلي الحنبلي، قال فيها بعد الحمدلة: «كان في أول مقدمة شيخنا العلامة جمال الدين بن مالك الموسومة بالخلاصة: (.... تمييزٌ حَصَلْ)، ثم غَيَّرَهُ ـ رحمه الله ـ بخطه قبل موته، فقال: (.... مَيْزُهُ حَصَلْ).... ولو قُدِّرَ أن الأول صوابٌ لم يَجُزْ أن يُقْرَأَ إلا على ما أصلحه آخرًا؛ لكونه رجع عن الأول، فلا يجوز أن يُنسب إليه شيءٌ رجع عنه»».

للألفية وَقَعَ بينه وبين أبيه خلافٌ أوجب انتقاله إلى بعلبك[١]، وبعد وفاة ابن مالك عاد ابن الناظم إلى دمشق، وشرح ألفية أبيه شرحًا اقتَرَنَ بها، وانتشر معها أنَّى طارَتْ، فصار الغالب في أخذ الألفية بعد ذلك من طريق شرح ابن الناظم الذي شرح على الإبرازة الأولى، وصار نُسَّاخ الألفية ينسخونها من شرح ابن الناظم، ثم يوازنونها بنسخ أخرى عن الإبرازة الأخيرة، مما أدى إلى اختلاط الإبرازتين.

وأما أبرز الخلافات التي يغلب على ظني أنها بسبب اختلاف الإبرازتين من ابن مالك فتعود ـ بعد التأمُّل فيها ـ إلى الأسباب الآتية:

١ ـ إرادة دقة العبارة، وهو أَعَمُّ الأسباب، ومن أمثلة ذلك:

ـ قوله: (فِي النَّثْرِ والنَّظْمِ) في البيت (٥٦٠):

وَلَيْسَ عِنْدِي لازِمًا؛ إِذْ قَدْ أَتَى　　فِي النَّثْرِ والنَّظْمِ الصَّحِيحِ مُثْبَتَا

فقد جاء هكذا في (ظ١) و(ظ٢) وغيرهما، وجاء في (أ) وشرح الشاطبي وشرح المكودي بلفظ: (في النَّظْمِ والنَّثْرِ)، وهو أَدَقُّ؛ لأن تقديم النثر يغني عن ذكر النظم؛ لأن ما جاز في النثر جاز في النظم، أما تقديم النظم فيسلم من ذلك، ويبني الكلام على التدرج، فكأنه يقول: (إذ قد أتى) في النظم، و(أتى) في النثر أيضًا.

ـ قوله: (مِنْ جَازِمٍ ونَاصِبِ) في البيت (٦٧٦):

اِرْفَعْ مُضَارِعًا إِذا يُجَرَّدُ　　مِنْ جَازِمٍ ونَاصِبٍ، كَـ(تَسْعَدُ)

فقد جاء في (ظ١) وغيرها بلفظ: (مِنْ ناصِبٍ وجازِمٍ)، وجاء في (أ) و(ب) و(د) و(ظ٢) بلفظ: (مِنْ جازِمٍ وناصِبٍ)، وهو أَدَقُّ؛ لأن النصب في الأمثلة الخمسة محمولٌ على الجزم، فيكون كقوله في البيت (٤٥) عن

---

[١] انظر الكلام على هذا الخلاف في: الوافي بالوفيات ١/١٦٥، وفيه: «وجرى بينه وبين والده صورة [لعل صوابها سورة] سكن لأجلها بعلبك، فقرأ عليه بها جماعة منهم بدر الدين بن زيد، فلما مات والده طُلب إلى دمشق، ووَلِيَ وظيفة والده وسكنها».

الأمثلة الخمسة: (وَحَذْفُها للجَزْمِ والنَّصْبِ سِمَهْ)، ونحوُه قوله في البيت (٣٤) عن المثنى: (جَرًّا ونَصْبًا)، وقوله في البيت (٣٥) عن جمع المذكَّر السالم: (اجْرُرْ وانصِبِ)، وقوله في البيت (٤١) عن المجموع بالألف والتاء: (في الجَرِّ وفي النَّصْبِ).

٢ ـ مراعاة الأولى في القوافي، ومن ذلك:

ـ قوله: (وَرَدَا) في البيت (٥٠٣):

كَمِثْلِ (مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ؟) ولَدَى   إِخْبَارِ التَّفْضِيلِ نَزْرًا وَرَدَا

جاء في (ظ١) و(ظ٢) وغيرهما بلفظ: (وُجِدَا)، وجاء في (أ) و(ب) بلفظ: (وَرَدَا)، وهو أنسب للقافية؛ لأنه يماثلها في فتح ما قبل الروي، وأما (وُجِدَا) فيخالف ما قبل الرَّوِيِّ في حركته، وهو خللٌ في جرس البيت لا يَفُوتُ مثل أُذُنِ ابن مالك المُتمرِّس في النظم.

٣ ـ تخليصه الكلام من التقدير، ومن ذلك:

ـ قوله: (ذُو انْتِصَابٍ) في البيت (٦٢):

وذُو انْتِصَابٍ فِي انْفِصَالٍ جُعِلا   (إِيَّايَ)، والتَّفْرِيعُ لَيْسَ مُشْكِلا

جاء هكذا في (ظ١) و(ظ٢) وغيرهما، فـ(ذو) مبتدأ، والمفعول الثاني لـ(جُعِلَ) ضمير مقدَّر عائد إلى: (ذو)، وجاء في (أ) وشرح أبي حيان وشرح المكودي بلفظ: (ذا انتصاب)، وهو سالم من التقدير؛ لأن (ذا) المفعول الثاني لـ(جُعِل).

٤ ـ الإتيان بالضمير بدلَ الاسمِ الظاهر، ومن ذلك:

ـ قوله: (بها) في البيت (١٤٩):

كذاكَ سَبْقُ خَبَرٍ (مَا) النَّافِيَهْ   فَجِئْ بِهَا مَتْلُوَّةً لا تَالِيَهْ

جاء في (ظ١) وغيرها بلفظ: (بما)، وجاء في (أ) و(ج) و(ظ٢) بلفظ: (بها)؛ وهو أحسن؛ للاستغناء عن إعادة الاسم الظاهر بذكر ضميره.

٥ ـ توحيد الضمائر، ومن ذلك:

ـ قوله: (بها) في البيت (٣٧٧):

شَبِّهْ بِـ(كَافٍ)، وَبِهَا التَّعْلِيلُ قَدْ   يُعْنَى، وَزَائِدًا لِتَوْكِيدٍ وَرَدْ
واسْتُعْمِلَ اسمًا..............   ....

جاء هكذا في (د) و(ج) و(ظ١) و(ظ٢) وأغلب الشروح، وجاء في (أ) و(ب) وشرح المكودي بلفظ: (به)، وهو أنسب؛ لتكون ضمائر (الكاف) كلها على لفظ المذكَّر، فتوافق قوله: (وَرَد) وقوله: (واستُعْمِلَ).

٦ ـ مراعاة الأرجح، ومن ذلك:

ـ قوله: (نَصَبَهُ) في البيت (٦٩٣):

وإنْ على اسْمِ خالِصٍ فِعْلٌ عُطِفْ   نَصَبَهُ (أَنْ) ثابِتًا أوْ مُنْحَذِفْ

فقد جاء في (ظ١) و(ظ٢) بلفظ: (يَنْصِبُهُ)، وجاء في (أ) و(د) بلفظ: (نَصَبَهُ)، وهو أرجح؛ لأنَّ فعل الشرط إذا كان فعلًا ماضيًا ـ كما هنا ـ يجوز في جوابه أن يكون فعلًا ماضيًا بلا إشكال كما في رواية: (نَصَبَهُ)، ويجوز أن يكون فعلًا مضارعًا، فالمختار فيه حينئذ الجزم فيقال: (يَنْصِبْهُ)، ويجوز الرفع كما في رواية: (يَنْصِبُهُ)⁽¹⁾.

٧ ـ مراعاة الأسلوب السابق واللاحق، ومن ذلك:

ـ قوله: (وَالْتَزِمِ التَّعْلِيقَ) في البيت (٢١٢):

فِي مُوهِمٍ إلْغَاءَ ما تَقَدَّمَا   وَالْتَزِمِ التَّعْلِيقَ قَبْلَ نَفْيِ (ما)

فقد جاء في (ظ١) وغيره بلفظ: (والتُزِمَ التَّعْلِيقُ)، وجاء في (ب) و(ج) وشرح الشاطبي وشرح المكودي بلفظ: (وَالْتَزِمِ التَّعْلِيقَ)، وهو أنسب لما قبله في البيت السابق، من قوله: (وجَوِّزِ الإلْغَاءَ)، وقوله: (وانْوِ ضميرَ الشَّأنِ).

٨ ـ تخليص الكلام مِمَّا يَحتاج تخريجُه إلى تكلُّف، ومن ذلك:

---

(١) انظر: شرح التسهيل ٤/ ٧٧ ـ وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٨٨ ـ والتصريح ٤/ ٣٧٨.

ـ الشطر الثاني من البيت (٨٧٧):

وإِنْ يَكُنْ كـ(شِيَةٍ) مَا الْفَا عَدِمْ   فَجَبْرَهُ وفَتْحَ عَيْنِهِ الْتَزِمْ

فقد جاء في (ظ١) وغيرها بلفظ: (فَجَبْرُهُ وفَتْحُ عَيْنِه التُزِمْ)، وتخريج ذلك يحتاج إلى تكلف؛ لأن ظاهر العبارة أن يقال: (التُزِمَا) بألف الاثنين[1]، وجاء في (أ) و(د) بلفظ: (فَجَبْرَهُ وفَتْحَ عَيْنِهِ التَزِمْ)، فَسلِمَ من هذا التكلُّف، ومع ذلك صار أنسب للقافية؛ لموافقتها في حركة الحرف الذي قبل الروي والذي قبله.

٩ ـ مراعاة الأولى في الوزن، ومن ذلك:

ـ قوله: (لِمَا مَضَى) في البيت (٤٤٧):

ومَا أَتَى مُخَالِفًا لِمَا مَضَى   ....

فقد جاء في (ظ١) بلفظ: (ما قَدْ مَضَى)، وجاء في باقي النسخ: (لِمَا مَضَى)، وهو أنسب للبيت؛ لأن وزنه (مُتَفْعِلُنْ)، وهو موافق للتفعيلتين الأخريين في الشطر، أما (ما قَدْ مَضَى) فوزنه (مُسْتَفْعِلُنْ)، وابن مالك في النظم في القِمَّة.

١٠ ـ تحسين الأمثلة، ومن ذلك:

ـ قوله: (كاصْطَفَى) في البيت (٤٥٢):

بِهَمْزِ وَصْلٍ، كـ(اصْطَفَى) وَضُمَّ مَا   يَرْبَعُ فِي أَمْثَالِ (قَدْ تَلَمْلَمَا)

فقد جاء في (ظ١) بلفظ: (كازْعَوَى)، وجاء في باقي النسخ: (كاصْطَفَى)، وهو أحسن في التمثيل؛ لأنه لفظ قرآنيٌّ، وهو مع ذلك أَلْطَفُ وأَسْلَسُ من (ازْعَوَى).

١١ ـ حذف البيت المكرَّر، فالبيت (٨٩٧):

وَوَصْلَ ذِي الهَاءِ أَجِزْ بِكُلِّ مَا   حُرِّكَ تَحْرِيكَ بِنَاءٍ لَزِمَا

---

[1] انظر: شرح المكودي ٢/ ٨٦٠ ـ وإعراب الألفية ص١٦٦.

ثابت في (ب) و(ظ٢) و(ج)، وليس في (أ) و(ظ١) و(د) وشرح المكودي، وإسقاطه أَحْسَنُ؛ لأنه حَشْوٌ يُغْني عنه البيت الذي بعده(١)، وهو قوله:

وَوَصْلُهَا بِغَيْرِ تَحْرِيكٍ بِنَا   أُدِيمَ شَذَّ، فِي المُدَامِ اسْتُحْسِنَا

ومِمَّا يَلْفِتُ النظر أنَّ بيتًا آخر سقط أيضًا من (أ)، وهو البيت (٧١٩):

نَحْوُ (الذي ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ) فَذَا   (ضَرَبْتُ زَيْدًا) كانَ، فادْرِ المَأْخَذَا

وليس في هذا البيت سوى التمثيل، فهل وَجَدَ ابن مالك أن عدد الألفية صار (١٠٠٢)، فحذف البيتين لتكون عدة الألفية (١٠٠٠) بيتٍ تمامًا؟

فإن قال قائل: لِمَ لَمْ تُثْبِتْ في التحقيق ما في الإبرازة الأخيرة دون الأولى؟

فأقول: لأنَّ ما قلتُهُ في الإبرازتَيْنِ والفروق بينهما، وعَزْوِ هذه الفروق إلى الإبرازتين، كله قائم على غَلَبَة الظنِّ المدعَّم بالقرائن التي لا تصل إلى منزلة الأدلة والقطع، ولو وقفتُ على نسخة أو نسخ تامة العلو تبيِّنُ هذه الفروق وتعزوها إلى إحدى الإبرازتين لَمَا تَلَبَّثْتُ في إثبات ما في الإبرازة الأخيرة دون الأولى، ولَمَّا لم أجد ـ إلى الآن ـ هذه النسخ لم يكن بُدٌّ من الاعتماد على منهج التحقيق القائم على تقديم أفضل النسخ وما اتفقت عليه أكثرها.

❖ ❖ ❖

---

(١) انظر إغناءه عنه في: حاشية الصبان ٤/١٦٢ ـ والفتح الودودي ٢/٧٥١ ـ وحاشية الخضري ٢/١٧٨.

مقدّمة التحقيق

لا تكاد مكتبةٌ تخلو من نسخٍ مخطوطة لألفية ابن مالك، بَلْهَ نسخة، حتى صار من العسير الاطلاع على جميع هذه النسخ.

وقد حاولتُ تتبُّعَ أَهَمِّ نسخ ألفية ابن مالك المخطوطة، ولكني - مع الأسف - لم أقف على نسخ تامّة العلوّ للألفية، كنسخةٍ بخط ابن مالك، أو بخطّ أحد تلاميذه وعليها إجازته، مع اشتهار نسخة بخط بهاء الدين بن النحاس تلميذ ابن مالك[1]، وقد قابَلَ ابنُ هشام عليها نسخته (أ).

وأَهَمُّ النسخ التي وجدتها للألفية هي التي تتميز بإحدى الميزات الآتية:

١ - تقدُّم زمان نسخها، وقد وقفت عند نهاية القرن الثامن، إلا نادرًا.

٢ - التي بخطّ عالم نحوي.

٣ - التي عليها إجازة لعالم نحوي، أو خَطُّ عالم نحوي.

٤ - التي نُقِلَتْ من أَصْلٍ عالٍ ولو كانت متأخرة.

وهذه النسخ التي حقَّقتُ عليها ألفية ابن مالك مِمَّا يتوافَرُ فيها بعض هذه الميزات:

□ النسخة الأولى نسخة (أ):

وهي بخطّ ابن هشام النحوي المشهور، صاحب (المغني) و(أوضح المسالك).

---

[1] انظر كلامًا على هذه النسخة في الكلام على الأبيات: ٧٣٦، ٨٨٨، ٩٦٨؛ وانظر: حاشية الصبان ٤/٢٣٦ - والفتح الودودي ٢/ ٨١٠ - وحاشية الخضري ٢/ ٢٠١.

وهي محفوظة في المكتبة السليمانية بإسطنبول، وَقْفِيَّة رئيس الكتاب، برقم (١٠٣٩)، في ٤٣ق×١٣س.

كُتب في صفحة عنوانها: (الخُلاصة في النحو)، وفيها أيضًا تملُّكات وفوائد عِدَّة، وفي آخرها كتب: «نَجَزَتِ الخُلاصةُ بحمد الله تعالى وعونه على يد عبد الله بن يوسف بن هشام عفا الله تعالى عنه، في شهر ربيع الأول، سنة اثنتين وعشرين وسبعمائة»⁽¹⁾.

وقد تفاوت اهتمامُ ابن هشام بنسخته، فأحيانًا يهتمُّ بالأبيات، فيوضِّحها ويضبطها، وأحيانًا يُهمل الضبط، وربَّما أهمل نقط الحروف، ويذكُرُ أحيانًا فوارق نسخة أو نسخ أخرى على الحواشي، أَهَمُّها نسخة بهاء الدين بن النحاس تلميذ ابن مالك، وله عدة عبارات تثبت هذه المقابلة، منها قوله: «نسخة ابن النَّحَّاس: بالواو»⁽²⁾، وقوله: «ويوجد بخطّ بعض الناس بصاد، وليس بجيد، هو ابن النَّحَّاس»⁽³⁾.

وقد ذكر نسخة ابن هشام هذه الصَّبَّانُ في حاشيته، وابن حَمْدُونَ في الفتح الودودي⁽⁴⁾.

☐ **النسخة الثانية نسخة (ب):**

وعليها إجازة من أبي حَيَّانَ النحوي، صاحب (التذييل والتكميل).

وهي محفوظة في مكتبة عارف حِكْمَت في المدينة النبوية، برقم (٨٠/ ٤١٥)، في ٦٢ق×٩س، وليس عليها اسم ناسخها، ولا تاريخ نسخها، ولكنها متقدِّمة بدليل خَطِّها وتاريخ إجازتها الآتية.

وجاء في صفحة عنوانها: (كتابُ الخُلاصَة في النحو)، وفيها أيضًا فوائد وتملُّكات مؤرَّخة وغير مؤرَّخة.

---

(١) نسخة (أ) من ألفية ابن مالك ٤٢ب. (٢) حاشية نسخة (أ)٣٢أ.

(٣) حاشية نسخة (أ)٣٨أ.

(٤) انظر: حاشية الصبان على الأشموني ٤/ ٢٢٣ ـ والفتح الودودي ٢/ ٨١٠.

وعلى حواشيها تعليقاتٌ متوسطة الكثرة، بخطوط مختلفة، بعضها بخطِّ الناسخ، وأخرى متأخِّرة؛ لنقلها عن ابن هشام والمكودي والسيوطي، وهذه الحواشي غير معزوَّة سوى واحدة كُتب في آخرها: «هـ حيان»، وهي إشارة إلى العَزْو إلى أبي حيان، وهو صاحب الإجازة.

وعلى حواشيها أيضًا بيان لبعض فوارق نسخة أو نسخ أخرى للألفية، ولكنها بغير خطِّ الناسخ، وفيها نظام التعقيبة، ولكنْ بغير خطِّ الناسخ.

وأكْبَرُ إشكال في المخطوط أنَّ هناك من تَجَرَّأ عليه فغيَّر بعض كلماته، وغالبُ هذه التغييراتِ واضحة، واللفظ السابق قبل التغيير واضح، وليست هذه التغييرات بخط ناسخ النسخة للمجاز له من أبي حيان؛ لأنها تخالف خطَّه في الإجازة.

وهذه النسخة غايةٌ في الدِّقَّة والعناية، وبلَغَ الأمر بكاتبها أنْ كتب الألفية بما يشبه كتابة المصحف، من وضع علامات الإدغام والإقلاب. . . .

ومن دِقَّته أنه كتب القوافي المقيَّدة بحركاتها، وفوق الحركات سكون، فيدُلُّ بالسكون على أنها قافية مقيدة، والحركةُ تبيِّنُ حَقَّ الكلمة لو كانت في دَرْجِ الكلام، ومثل ذلك فعل أبو حَيَّان في إجازته كما سيأتي، فوضع في آخر إجازته على النون من (حَيَّانٍْ) سكونًا وفتحة وكسرتين⁽¹⁾.

ومن دِقَّته أنه يشكل كل الحروف، حتى أحرف المَدِّ، وهمزة الوصل التي يضع عليها صادًا صغيرة وحركة تبيِّنُ حركتها لو ابتدئ بها.

وفي آخر المخطوط إجازة لأبي الفضل محمد كمال الدين بن أبي إسحاق إبراهيم جمال الدين بن أبي الثناء محمود شهاب الدين بن سليمان بن

---

(1) من عادة بعض حفاظ الألفية أنهم يحفظونها حفظ إنشاد؛ أي: على ما يقتضيه النظم والإنشاد، وفي الختمة الأخيرة يطالبون بحفظها حفظ إعراب؛ أي: على ما يقتضيه الإعراب، أفادني هذا أستاذنا المغربي الفاضل الأستاذ الدكتور رشيد الحسن بوزيان حفظه الله.

فهد الشافعي⁽¹⁾، من أبي حَيَّان النحوي محمد بن يوسف الأندلسي، وفيها أن أبا حَيَّان قرأها على جَدِّ المجاز له أبي الثناء محمود شهاب الدين في مجلس واحد، وقال له أبو الثناء: «قرأتُهُ على مُصَنِّفِهِ، وصَحَّ ذلك وثَبَتَ»، وأبو الثناء (ت٧٢٥هـ) هذا من تلاميذ ابن مالك.

وكانت القراءة في مجلس واحد، يوم الأحد (٥/١١/٧٤٤هـ)، في المدرسة الصالحية بالقاهرة المحروسة، وكانت قراءة المُجاز له حفظًا من هذه النسخة، وكَتَبَ الإجازةَ صالح بن عبد الله الفنمري، وتحت الإجازة بخط أبي حيان: «اَلْمَذْكُورُ أَعْلَاهُ صَحِيحٌ كَتَبَهُ أَبُو حَيَّانْ [على النون سكون وفتحة وكسرتان]»، وتحته كُتب: «هذا خط الشيخ أبي حيان رَحِمَهُ اللَّهُ»⁽²⁾.

□ النسخة الثالثة نسخة (ظ١):

وهي نسخة للألفية مع شرح ابن الناظم.

وهي محفوظة في مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، بالرياض، برقم (٢٠٢٦)، في ١٦٢ق×٢٣س، ناقص من أولها أوراق قليلة.

كتبها سنة (٧٣١هـ) عبد الرحمن بن إبراهيم بن خليل الشافعي، وقُوبلت على نسخة عليها خطُّ ابن الناظم، وقد ضَبَطَ الناسخ أكثر الألفية لا جميعها.

□ النسخة الرابعة نسخة (د):

وعليها إجازة من محمد بن علي بن محمد بن عمر بن علي.

وهي محفوظة في مكتبة الملك فَهْد الوطنية بالرياض، برقم (١٣٨٧)، في ٤٤ق×١٣س، كتبها محمد بن محمد بن عبد الرحيم بن الخطيب السُّلَمِيُّ الشافعي⁽³⁾، وانتهى من كتابتها في (١٤/٩/٧٣٢هـ).

---

(١) مات في القاهرة سنة (٧٦٩هـ)، وعمره ٤٣ سنة. انظر: السلوك ٤/٣٢٣ ـ والدرر الكامنة ٥/٢٢.

(٢) نسخة (ب) من ألفية ابن مالك ٦٢أ.

(٣) لم أجد له ترجمة.

وجاء في صفحة عنوانها: (كتاب الخُلاصة في النحو)، وعلى حواشيها بيان لفروق نسخة أو نسخ أخرى، وبيان لأجزاء الألفية: عُشْرِها، وخُمُسها، وثُمُنها، ورُبُعها، ونِصْفها. . . .

وهي مقابلة، جاء في آخرها: «بَلَغَ مُقابلةً فَصَحَّ»، وآثار المقابلة واضحة في حواشي النسخة، ولكن الناسخ لم يذكر الأصل الذي نَقَلَ عنه!

وهي نسخة قليلة التصحيف والخطأ، فيها عناية كبيرة بدقة الضبط.

وعلى حواشيها تعليقات وشروح قليلة غير معزوَّة، ولعلَّها للمجيز بخطِّ المجاز له، ومما يَلْفِتُ النظر أنَّ اثنتين من هذه الحواشي ظاهرهما أنهما لابن مالك نفسه، لفظ الأولى: «قال الشيخ ﵀: «أَشَرْتُ بـ(مَعْمُولَيْ وَحِيدَيْ مَعْنَى وعَمَلٍ. . . . زَيْدٌ وذَهَبَ عَمْرٌو الكريمان، وحَدَّثْتُ محمدًا وكَلَّمْتُ. . . الكريمين»، حاشية (هـ)»(١)، ولفظ الأخرى: «قال الشيخ ﵀: «قَيَّدْتُ الاسمَ المعطوفَ عليه الفعلُ بـ(خالِصٍ) احترازًا من نحو (الطائرُ فيَغْضَبُ زَيْدٌ الذبابُ)، فإنَّ (يَغْضَبُ) معطوفٌ على اسمِ الفاعل، ولكنه مؤوَّل بفعلٍ؛ لأن التقدير: الذي يطيرُ فيغضَبُ زيدٌ الذبابُ»، ح»(٢)، أما باقي التعليقات فظاهرها أنها ليست لابن مالك لأنها تبدأ بنحو (قوله)، (يعني بكذا).

وفي آخر النسخة إجازة قالها وكتبها في (٢٣/٢/٧٤٨هـ) محمد بن علي بن محمد بن عمر بن علي(٣)، لأبي عبد الله الحسين شرف الدين بن أبي عبد الله محمد تقي الدين بن أبي الحسين علي شرف الدين بن أبي عبد الله محمد تقي الدين اليُونِيني الحنبلي البَعْلي(٤).

---

(١) نسخة (د) من ألفية ابن مالك ٢٢ب.

(٢) نسخة (د) من ألفية ابن مالك ٣٠أ.

(٣) لعله محمد بن علي بن محمد بن عمر بن يعلى البعلي الحنبلي، أبو عبد الله، بدر الدين، شيخ الحنابلة في بعلبك، الشهير بابن إسبهادر، توفي سنة (٧٧٨هـ). انظر: الدرر الكامنة ٥/٣٣٩.

(٤) وُلد في (٧٣٠هـ)، وتوفي سنة (٧٨٧هـ)، وجَدُّهُ عليٌّ (ت٧٠١هـ) من تلاميذ ابن مالك، وقد قرأ صحيح البخاري وابن مالك يسمع منه، ويُعْرِبُ المُشْكِلَ، =

◘ النسخة الخامسة نسخة (ظ٢):

وهي نسخة للألفية مع شرح ابن الناظم.

وهي محفوظة في مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، بالرياض، برقم (٤٥٤٥)، في ٢٢٩ق×٢١س.

كُتبت سنة (٧٢٧هـ)، وقوبلت سنة (٧٥٣هـ)، وقد ضَبَطَ الناسخ أكثر الألفية لا جميعها.

◘ النسخة السادسة نسخة (ج):

وهي بخطِّ ابن طُولُونَ النحوي، صاحب شرح ألفية ابن مالك.

وهي مع إعرابها المسمَّى: (اللوامع الشمسية في إعراب الألفية)، في جزأين محفوظين في المكتبة الظاهرية بدمشق، برقم (١٦٤٥)، ورقم (١٦٤٦)، الجزء الأول في ٢٢٠ق×١٩س، والثاني في ٢٠٨ق×١٩س، والنسخة بخطِّ محمد بن علي بن طُولُونَ الدمشقي الحنفي النحوي (ت٩٥٣هـ)، أحد شراح ألفية ابن مالك، وانتهى من كتابتها سنة (٩١٣هـ).

وقد جعلتها من نسخ التحقيق مع تأخُّر زمانها لأمرين:

١ ـ أن كاتبها نحوي شرح ألفية ابن مالك، فله بها مزيد عناية.

٢ ـ لكي تكون مثالًا لنسخ الألفية المتأخِّرة.

وقد قابلتُ التحقيق أيضًا على:

١ ـ **نسخة شرح أبي حيان للألفية**، المسمى: (منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك)، وهي نسخة غير كاملة؛ لأن أبا حَيَّان لم يكمل الشرح، بل توقَّف عند باب (أفعل التفضيل)، أي: نصف الألفية، واعتمدتُ

= ونسخته من البخاري مشهورة باسم (نسخة اليونيني). انظر: شذرات الذهب ٦/ ٢٩٧.

على تحقيق سدني كلازر له(١)، وقد حقَّقه على نسخة منقولة من أصل منقول من خطِّ المؤلف ومقابل عليه.

٢ ـ **نسخة شرح الشاطبي للألفية**، المسمى: (المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية)، وقد اعتمدتُ(٢) على تحقيقه الذي قام به عدد من أساتذة جامعة أم القرى، وهم الدكاترة: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ومحمد بن إبراهيم البنا، وعَيَّاد بن عيد الثُّبَيْتي، وعبد المجيد قطامش، والسيد تقي السيد، وسليمان بن إبراهيم العايد.

٣ ـ **نسخة شرح المكودي للألفية**، وقد اعتمدتُ على تحقيق د. فاطمة بنت راشد الراجحي للكتاب(٣)، وقد حَقَّقَتْهُ على سبع نسخ خطية متأخِّرة، سوى واحدة كُتبت سنة (٨٧٣هـ)، اعتمدَتْها المحققةُ أصلًا، وقد اعتمدْتُ أصلها هذا في بيان نسخة المكودي؛ لأنها توافق إعراباته وما شَرَحَ عليه وما نُقل عنه من روايات للألفية.

وقد حرصت على بيان الفروق التي وقفتُ عليها بين ألفاظ الألفية في هذه النسخ والشروح، وربما اكتفيت ببيان ما يخالف منها اللفظ المثبت في المتن، فيعني هذا أن ما في المتن هو ما في باقي النسخ والشروح.

وقد عرضت التحقيق أيضًا على:

١ ـ **الكافية الشافية وشرحها لابن مالك**؛ لأنها أصل الألفية، مُبَيِّنًا الأبيات التي بَقِيَت على لفظها في الألفية.

٢ ـ **شروح الألفية**، كشرح المرادي، وابن هشام، والبرهان بن القيم،

---

(١) نشرته الجمعية الأمريكية الشرقية في مدينة نيوهافن، في ولاية كونيكيتكت، سنة (١٩٤٧م)، طباعة آلة كتابة.

(٢) كنت ـ قبل طبع (المقاصد الشافية) ـ قد اعتمدتُ تحقيقه المحفوظ في مركز البحث في جامعة أم القرى، بمكة المكرمة، وقد ساعدني في الاطلاع عليه الأستاذان الكريمان: د. عياد بن عيد الثبيتي، ود. عبد العزيز بن علي الحربي، فلهما مني الشكر الجزيل.

(٣) وقد طبعته جامعة الكويت، سنة ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.

وابن عقيل، والهواري، والأشموني، وابن طولون. . . . ، وكذلك حواشي ابن هشام على الألفية، وإعراب الألفية للشيخ خالد الأزهري.

ولا أعتمدُ على لفظ الألفية المطبوع مع هذه الشروح المطبوعة إلا في حالين:

١ ـ في اللفظ الذي نَصَّ الشارحُ على ضبطِهِ حروفًا أو حركاتٍ.

٢ ـ في اللفظ الذي الْتَزَمَ فيه المحقِّق ذِكْرَ ما في نسخ ـ أو نسخة ـ التحقيق، ونَصَّ على ذلك.

وسبَبُ ذلك: أنَّ أغلَبَ تحقيقاتِ الألفية ـ وللأسف ـ لم تُثْبَتْ فيها ألفاظُ الألفية كما هي في نسخ تحقيق الشروح، بل تُصُرِّفَ فيها بما يوافق المطبوع المشهور من الألفية، وهذا التصرُّف قد يكون من المحقِّق، وقد يكون من الناسخ، وقد سبق بيان ذلك في العنصر السابق.

❖ ❖ ❖

نماذج من
صور المخطوطات

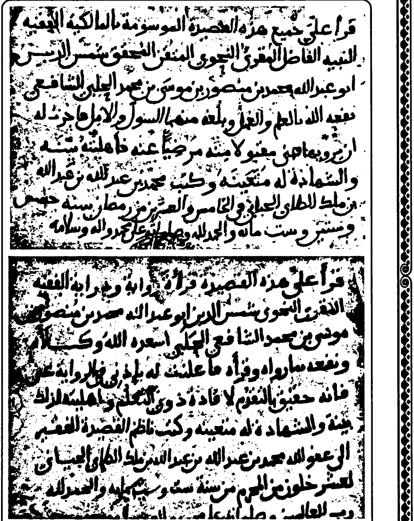

قرأ علي جميع هذه القصيدة الموسومة بالمالكية الفقيه
النبيه الفاضل المقرئ النحوي المتقن المحقق شمس الدين
أبو عبد الله محمد بن منصور بن موسى بن محمد الحلبي الشافعي
نفعه الله بالعلم والعمل وبلغه منهما السول والأمل وأجزت له
أن يرويها عني معنيو لا منه مرضيًا عنه فأهليته بينه
والشهادة له متعينة وكتب محمد بن عبد الله بن عبد الله
بن مالك الطائي الجياني في الخامس والعشرين من رمضان سنة خمس
وستين وست مائة والحمد لله وصلى الله على محمد وآله وسلامه

قرأ علي هذه القصيدة قراءة رواية ودراية الفقيه
المقرئ النحوي شمس الدين أبو عبد الله محمد بن منصور بن
موسى بن محمد الشافعي الحلبي أسعده الله وكملا
ونفعه بما رواه وقرأه ما علمت له بإذني في الرواية عني
فإنه حقيق بالتقدم لإفادة ذوي التعلم وأهليته لذلك
بينة والشهادة له متعينة وكتب ناظم القصيدة الفقير
إلى عفو الله محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني
لعشر خلون من المحرم من سنة ست وستمايه والحمد لله
رب العالمين وصلى الله على

صورة إجازتين بخط ابن مالك، الأولى كتبها في (٢٥/٩/٦٦٥هـ)، والأخرى كتبها في (١٠/١/٦٦٦هـ)، لتلميذه محمد بن منصور الشافعي الحلبي، على أول ورقة وآخر ورقة من نسخة التلميذ من (المالكية) في القراءات لابن مالك.

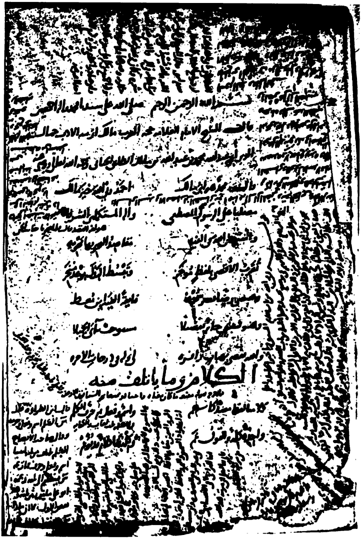

بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على سيدنا محمد وآله الطيبين

قال الشيخ الإمام العلامة حجة العرب مالك أزمة الأدب جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني رحمه الله تعالى ورضي عنه

قال محمد هو ابن مالك … أحمد ربي الله خير مالك
مصليا على الرسول المصطفى … وآله المستكملين الشرفا
وأستعين الله في ألفيه … مقاصد النحو بها محويه
تقرب الأقصى بلفظ موجز … وتبسط البذل بوعد منجز
وتقتضي رضا بغير سخط … فائقة ألفية ابن معطي
وهو بسبق حائز تفضيلا … مستوجب ثنائي الجميلا
والله يقضي بهبات وافره … لي وله في درجات الآخره

الكلام وما يتألف منه

كلامنا لفظ مفيد كاستقم … واسم وفعل ثم حرف الكلم
واحده كلمة والقول عم … وكلمة بها كلام قد يؤم

صورة لبداية نسخة (أ)ابه التي بخط ابن هشام

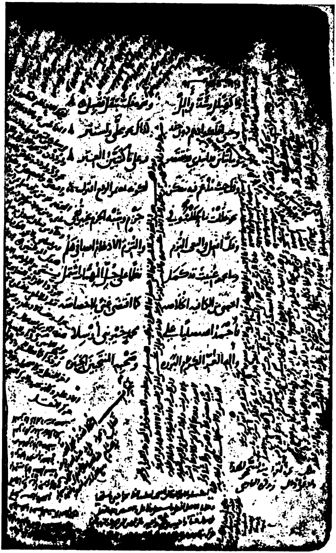

صورة لآخر نسخة (أ) ٧٤٢هـ التي بخط ابن هشام

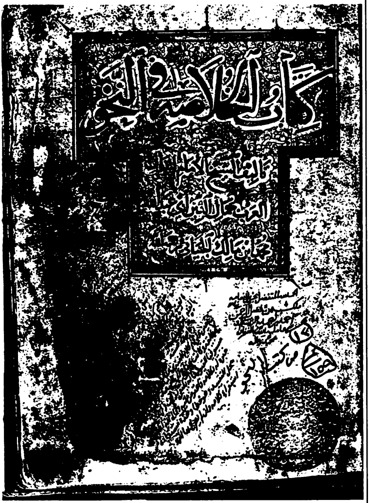

كتاب الخلاصة في النحو

تأليف الشيخ الامام العالم
العلامة جمال الدين ابي عبد الله
محمد بن مالك الجياني رحمه الله

صورة لغلاف نسخة (ب)

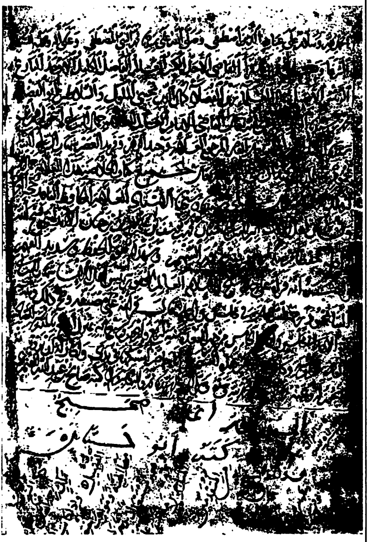

كتبه أبو حيان

صورة لإجازة من أبي حيان سنة (٧٤٤هـ) في آخر نسخة (ب)٦١/ب وتحتها خط أبي حيان

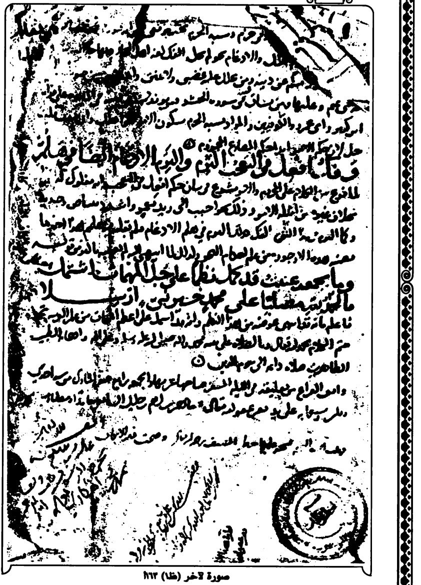

[illegible] لم وسبه الجزم [illegible]

[illegible] والادغام نحو لم يحل الفك لغة اهل الحجاز [illegible]

[illegible] منكم عن دينه ومن يحلل عليه غضبي [illegible]

[illegible] وعليها من [illegible] سورة الحشر [illegible]

امر [illegible] والمراد بسبه الجزم سكون [illegible]

[illegible] الجزوم ۞

وفك افعل والتعجب التزم والتزم الادغام ايضا فهلم

[illegible] الكلام على الجزم [illegible] في بيان حكم افعل في التعجب [illegible]

[illegible] وذلك [illegible]

[illegible] في هلم الادغام [illegible]

[illegible]

وما بجمعه عنيت قد كمل نظما على جل المهمات اشتمل

فاحمد الله مصليا على محمد خير نبي ارسلا

[illegible]

[illegible]

[illegible] ۞

[illegible]

[illegible]

صورة لآخر (ظا) ١٦٣

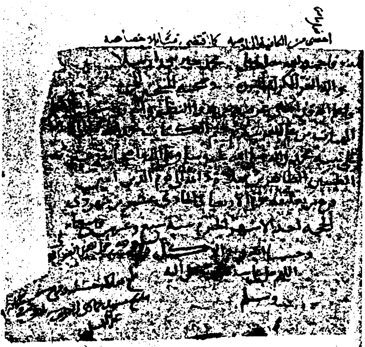

صورة لآخر (ظ٢)٢٣٩ب

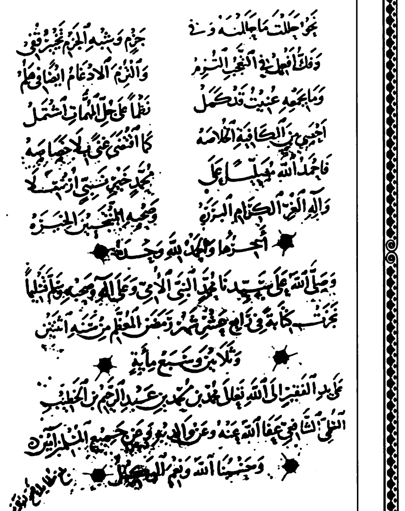

نحو حللت ما حللته وفي   جزم وشبه الجزم تخيير قفي
وفك أفعل في التعجب التزم   والتزم الادغام أيضا في هلم
وما بجمعه عنيت قد كمل   نظما على جل المهمات اشتمل
أحصى من الكافية الخلاصة   كما اقتضى غنى بلا خصاصة
فأحمد الله مصليا على   محمد خير نبي أرسلا
وآله الغر الكرام البررة   وصحبه المنتخبين الخيرة

أنجزها والحمد لله وحده

وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً
نجزت كتابته في رابع عشر شهر رمضان المعظم من سنة اثنتين
وثلاثين وسبع مائة
على يد الفقير إلى الله تعالى محمد بن محمد بن عبد الرحيم بن الخطيب
النيلي الشافعي عفا الله عنه وعن والديه وعن جميع المسلمين آمين
وحسبنا الله ونعم الوكيل

صورة لآخر نسخة (د)٤٣ظ

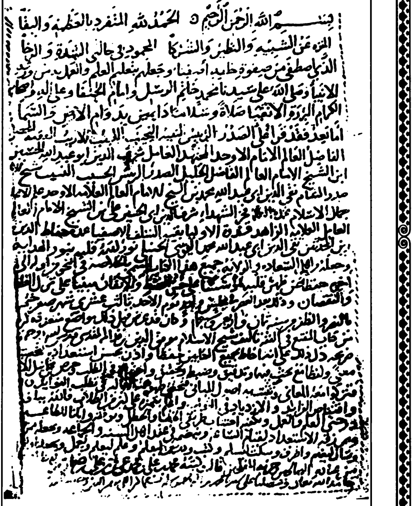

بسم الله الرحمن الرحيم ٥ الحمد لله المنفرد بالعظمة والبقا
المنزه عن الشبيه والنظير والشركا المحمود في حالتي الشدة والرخا
الذي اصطفى من صفوة خليقته أصفيا وجعلهم بتعليم العلم والعمل به من ورثة
الانبيا وصلى الله على سيدنا محمد خاتم الرسل وامام الحنفا وعلى آله وصحبه
الكرام البررة الاتقيا صلاة وسلاما دائمين بدوام الارض والسما
أما بعد فقد قرأ علي الصدر الرئيس النبيه النجيب الأديب الأريب العمدة المحدث
الفاضل العالم الامام الاوحد المجتهد العامل شرف الدين ابو عبد الله الحسين
ابن الشيخ الامام العالم الفاضل الكامل الصدر الرئيس الحسيب النسيب شيخ
صدر الشام تقي الدين ابي عبد الله محمد ابن الشيخ الامام العالم العلامة الاوحد علم الائمة
جمال الاسلام [illegible] فخر الشهداء شرف الدين ابي الحسين علي ابن الشيخ الامام [illegible]
العامل العلامة الزاهد قدوة الاوليا بقية السلف الاصفيا عمدة الحفاظ [illegible]
ابن المحدثين تقي الدين ابي عبد الله محمد اليونيني الحنبلي نور الله قلبه بنور الهداية
وجعله من اهل السعادة والولاية جميع هذا الكتاب المسمى بالخلاصة في النحو [illegible]
آخره حفظا من ظهر قلبه [illegible] والاتقان مبنيا على ترك الغلط
والنقصان وذلك بعد العصر [illegible] يوم الاحد ثالث عشري شهر صفر ختم
بالخير والظفر من سنة ثمان واربعين وسبعمائة وكان قد عرض قبل ذلك مواضع متفرقة
من كتاب المقنع في الفقه تأليف شيخ الاسلام موفق الدين ابي محمد المقدسي [illegible]
[illegible] ذلك كله [illegible] جميع [illegible] واذن [illegible] استعداد [illegible]
معنى ولنظائر [illegible] فيها وتدقيق وضبط [illegible] الطلب [illegible]
[illegible] المعاني [illegible] اللسان [illegible] بطلب الفوائد
واقتناص الزوائد والازدياد في [illegible] فالله [illegible]
[illegible] العلم والعمل [illegible] والجماعة [illegible]
[illegible] الاستعداد [illegible] اهل السنة والجماعة [illegible]
[illegible] وسكنا [illegible] العلم [illegible] ويعمل [illegible]
[illegible] قاله وكتبه محمد بن علي [illegible]
[illegible]

صورة للإجازة التي في آخر نسخة (د)٣ كُتبت سنة (٧٤٨هـ)

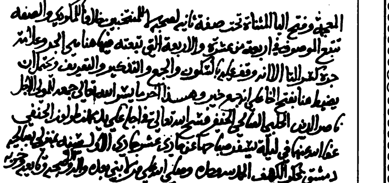

المعجمة وفتح اليا المثناة تحت صفة ثانية لعصبة المنتخبين خلافا للكوفيين والصفة
تتبع الموصوف في اربعة من عشرة والاربعة التي تتبعه فيها هنا هي الجر وعلامته
جره كسر التا لانه وقف عليه بالسكون والجمع والتذكير والتعريف ويحتمل ان
يضبط هنا بفتح الخا على انه جمع خير وهذا آخر ما يسر الله تعالى جمعه للمولى الاجل
ناصر الدين الحلبي الصالحي الحنفي فسح الله تعالى في اجله على يد كاتبه ابن طولون الحنفي
عفا الله عنهما في ليلة نيف صباحها عن حادي عشر جمادى الاولى سنة ثلث عشر وتسعمائة بصالحية
دمشق بحكر الكهف المحروسة وصلى الله على من لا نبي بعده وآله وصحبه وتابعيه وحزبه

صورة لآخر نسخة (ج)٢٠٨/٧/٢، التي بخط شارح الألفية محمد بن طولون سنة (٩١٣هـ)

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ (١)

١ قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مَالِكِ　　　أَحْمَدُ رَبِّي اللهَ خَيْرَ مَالِكِ
٢ مُصَلِّيًا عَلَى الرَّسُولِ الْمُصْطَفَى　　　وَآلِهِ الْمُسْتَكْمِلِينَ الشَّرَفَا

---

(١) البسملة ثابتة قبل أبيات الألفية بلا خلاف، في كل نسخ الألفية؛ ولذا تبدأ كتبُ الشروحِ والإعرابِ الألفيةَ بالكلام على البسملة، قال خالد الأزهري في إعراب الألفية ص٧: «وقد آنَ أنْ نشرع في المقصود، فنقول: (بسم)....»، وقال صاحب اللوامع الشمسية ١/١ب: «قال [أي: ابن مالك في أول الألفية] ـ رحمه الله تعالى ـ: (بسم الله الرحمن الرحيم)»، وقال ابن حَمْدون في الفتح الودودي ١/١٩: «أتى بالحَمْدلة بعد البَسْمَلة اقتداءً بالكتاب العزيز»، وقال الغَزِّي في البَهْجة الوَفِيَّة ٢ب: «فقلتُ ـ والعَوْنُ من الإلهِ ـ: قال الإمامُ الشيخُ: (بسم الله)»، ومع ذلك جاء بعد البسملة في بعض نسخ الألفية عبارات ليست من الألفية، بل هي من زيادات النساخ، ففي (ب)١ب بعد البسملة: «وبه توفيقي»، وفي (د)١ب: «وهو حسبي، ونعم الوكيل. قال الشيخ....».

١ ـ **ابنُ مالِكِ**: مالكٌ من أجداده، لا أبوه، فهذا منه على ما اشتهر من انتساب الإنسان إلى أشهر جدوده، كأحمد بن حَنْبَل، وأحمد بن تيميَّة. انظر: شرح الغزي ص٧٣ ـ وزواهر الكواكب ١/١٧ ـ وحاشية الصبان ١/٩ ـ وحاشية الخضري ١/٧.

٢ ـ **الرَّسُولِ**: كذا في جميع نسخ التحقيق، وإعراب الألفية ص٩، ووَضَعَ ابن هشام فوقها في نسخة (أ)١ب: «صح»، وهي الرواية المشهورة، انظر: شرح المكودي ١/٧٥ ـ وشرح الغزي ص٣٩ ـ وإتحاف ذوي الاستحقاق ١/٥١ ـ وشرح ابن طولون ١/٢٤، وذكر الشاطبي في شرح الألفية ١/١٣: أنه إنما لم يقل (على النبي) لأن الرسول أخص، فهو أمدح. وجاء في بعض نسخ الألفية المتأخرة وبعض الشروح المطبوعة: (النبي). انظر المطبوع من: شرح المرادي ١/٢٦٢ ـ وابن عقيل ١/٩ ـ والأشموني ١/١٣ ـ والسيوطي ص٣٥.

ـ **الشَّرَفَا**: كذا ـ بفتح الشين، والألف للإطلاق ـ في جميع نسخ التحقيق، وهي الرواية المشهورة، وقال ابن خطيب المنصورية في شرحه: «وفي بعض النسخ: =

٣ وَأَسْتَعِينُ ٱللَّهَ فِي أَلْفِيَّهْ   مَقَاصِدُ ٱلنَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَّهْ
٤ تُقَرِّبُ ٱلْأَقْصَى بِلَفْظٍ مُوجَزِ   وَتَبْسُطُ ٱلْبَذْلَ بِوَعْدٍ مُنْجَزِ
٥ وَتَقْتَضِي رِضًا بِغَيْرِ سُخْطِ   فَائِقَةً أَلْفِيَّةَ ٱبْنِ مُعْطِي
٦ وَهْوَ بِسَبْقٍ حَائِزٌ تَفْضِيلَا   مُسْتَوْجِبٌ ثَنَائِيَ ٱلْجَمِيلَا
٧ وَٱللَّهُ يَقْضِي بِهِبَاتٍ وَافِرَهْ   لِي وَلَهُ فِي دَرَجَاتِ ٱلْآخِرَهْ

= (الشُّرَفَا) بضم الشين». انظر: إعراب الألفية ص٩ ـ وشرح ابن طولون ١/ ٣٠، وعليه تكون الكلمة مقصورة من مدٍّ.

٣ ـ **أَلْفِيَّهْ**: عدد أبيات ألفية ابن مالك (١٠٠٢) من مزدوج الرجز.

٤ ـ **بِلَفْظٍ مُوجَزِ**: لا شكَّ أن أغلب ألفاظ الألفية موجَزٌ ومُشْرِقٌ، ومن غير الغالب أن يطوّل ابن مالك في مواضع يمكن اختصارها؛ ولذا أصلح بعض الشراح بيتين أو أكثر في بيت، أو استغنوا عن بعض الأبيات. وانظر أمثلة في الأبيات: ٢٨٢ ـ ٢٨٥، ٤٧٣، ٨٩٧.

٥ ـ **ابنِ مُعْطِي**: هو أبو الحسين، يحيى بن مُعْطِي بن عبد النُّور الزَّوَاوِيُّ المغربي (ت٦٢٨هـ)، اشتهر في النحو بألفيته التي سماها: (الدُّرة الألفية). انظر ترجمته في: معجم الأدباء ٢٠/ ٣٥ ـ والمختصر لأبي الفداء ٣/ ١٥٩ ـ وبغية الوعاة ٢/ ٣٤٤.

ـ **مُعْطِي**: كُتِبَ بياء في (د)١ب ـ و(ظ٢)٦أ ـ و(ج)٤ب ـ وفي كثير من الشروح المطبوعة، وهو مقتضى اللغة القليلة في الاسم المنقوص المنكر، وكُتِبَ بلا ياء في (أ)١ب ـ و(ب)١ب، وهو مقتضى اللغة الكُثْرى فيه، انظر: الكتاب لسيبويه ١/ ٢٨٨ ـ وأوضح المسالك ٤/ ٣٤٤، وفَضَّلْتُ كتابته بالياء لأنه جاءت أسماء منقوصة منكرة في أواخر بعض أبيات الألفية وقد ثَبَتَتْ ياؤها بلا خلاف فيها بين النسخ، وهي الأبيات: ١٥ (مُدْنِي) ـ و١٠٢ (مُنْجَلِي) ـ و٣٢٢ (مُغْنِي) ـ و٤٣٥ (مُقْتَضِي) ـ و٦٥٩ (كَسَارِي)، وجاءت بخلاف بين النسخ في إثبات يائها في الأبيات: ٥ (مُعْطِي) ـ و٢٥٠ (حَرِي) ـ و٩١٥ (حَرِي).

٧ ـ كان الأحسن بابن مالك أن يَعُمَّ بالدعاء جميع المسلمين؛ ليكون أقربَ إلى الإجابة، كما ذَكَرَ الله تعالى عن نبيه إبراهيم ﵇: ﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لِي وَلِوَٰلِدَيَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ يَقُومُ ٱلْحِسَابُ﴾ [إبراهيم: ٤١]؛ ولذا أصلَحَ بعضُهم البيت إلى:

واللهُ يَقْضِي بالرِّضَا والرَّحْمَهْ   لِي وَلَهُ ولِجَمِيعِ الأُمَّهْ

انظر: شرح الأشموني ١/ ٢٢ ـ وشرح الغزي ص٤٤ ـ والفتح الودودي ١/ ٢٨. =

ٱلْكَلَامُ وَمَا يَتَأَلَّفُ مِنْهُ (١)

٨ كَلَامُنَا: لَفْظٌ مُفِيدٌ، كَـ(ٱسْتَقِمْ) وَٱسْمٌ، وَفِعْلٌ، ثُمَّ حَرْفٌ ـ ٱلْكَلِمْ.
٩ وَاحِدُهُ: كَلِمَةٌ، وَٱلْقَوْلُ عَمّْ وَكِلْمَةٌ بِهَا كَلَامٌ قَدْ يُؤَمّْ

= ـ في حاشية الملوي على المكودي ص٥، ٦ ـ ونحوه في الفتح الودودي ١/ ٢٨ ـ: «قال المكودي في الشرح الكبير: «وَرَدَ علينا عام ٧٦٩هـ طالبٌ من العراق، ذاكرًا أن أهل العراق يزيدون في خطبة الأرجوزة بيتًا ثامنًا، وهو:

فما لِعَبْدٍ وَجِلٍ مِنْ ذَنْبِهِ غَيْرُ دُعَاءٍ ورَجَاءِ رَبِّهِ»»

قلتُ: هذا البيت لا يَثْبُتُ، وليس في شيء من نسخ الألفية التي رأيتها.

(١) قوله في العنوان (يَتَأَلَّفُ): جاء في (أ)١ب: (يَأْتَلِفُ)، وجاء في نكت السيوطي ١/ ٥٦: «وفي تعليق آخر لابن هشام: «في بعض النسخ: (يَتَأَلَّفُ)، وفي بعضها: (يَأْتَلِفُ)، والأولَى أحسن»».

٨ ـ كَلامُنا: يعني معاشر النحويين.

ـ كاسْتَقِمْ: جاء في نكت السيوطي ١/ ٥٩: «ورأيتُ في نسخة ـ بَدَلَ قوله (كاستقمْ) ـ (مُنْتَظِمْ)، وهي غريبة».

ـ تقدير الشطر الثاني: الكَلِمُ: اسمٌ، وفعلٌ، وحرفٌ.

٩ ـ عَمّْ: ضُبِطَت الميم بضمتين في (ب)٢أ، فهو اسم تفضيل حُذِفَتْ همزته كما حُذفت قياسًا في (خَيْر وشَرّ)، والمعنى: والقولُ أعمُّ من الثلاثة: الكلام والكَلِم والكلمة؛ لأنه يعُمُّها ويَعُمُّ غيرها نحو: (كتابُ محمَّدٍ)، وقد شرح على ذلك: ابن الناظم ص٤ ـ وابن هشام ١/ ١٣؛ وبيَّنَ إيماءَ ابن هشام إلى هذا المعنى صاحبُ التصريح ١/ ١٣١، ويَحتمل أن يكون اسم فاعلٍ، وأصله (عامٌّ)، كـ(بَرّ وبارّ)، ويَحتمل أن يكون فعلًا ماضيًا (عَمّ)، وقد شَرَحَ على ذلك أبو حيان ص٣ ـ والمرادي ١/ ٢٧٤ ـ وابن عقيل ١/ ١٧ ـ والهواري ١/ ٨٠ ـ وابن الجزري ص٥ ـ والأشموني ١/ ٣١ ـ والسيوطي ص٣٩ ـ ورجَّحه الصبان ١/ ٣١ ـ وصرَّح به المكودي ١/ ٨١ ـ وشرح الغزي ص٥١ ـ واللوامع الشمسية ١/ ٦ب. وانظر هذه الاحتمالات وترجيح الأول منها في: إعراب الألفية ص١٢ ـ والفتح الودودي ١/ ٣٥ ـ وحاشية الخضري ١/ ١٤.

ـ وكِلْمَةٌ بها كَلامٌ قَدْ يُؤَمّْ: هذا معنى لغوي لا نحوي، وكلام ابن مالك في النحو لا اللغة؛ فلذا أُخِذَ عليه ذلك، حتى نقل السيوطي في الهمع ١/ ٤: «إنه من أمراضها [أي: الألفية] التي لا دواء لها»؛ ولذا أصلحه بعضهم إلى: =

١٠ بِٱلْجَرِّ، وَٱلتَّنْوِينِ، وَٱلنِّدَا وَأَلْ   وَمُسْنَدٍ لِلِٱسْمِ مَيْزُهُ حَصَلْ
١١ بِتَا (فَعَلْتَ وَأَتَتْ)، وَيَا (ٱفْعَلِي)   وَنُونِ (أَقْبِلَنَّ) فِعْلٌ يَنْجَلِي
١٢ سِوَاهُمَا ٱلْحَرْفُ، كَـ(هَلْ، وَفِي، وَلَمْ)   فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي (لَمْ) كَـ(يَشَمّْ)

= واحِدُهُ كَلِمَةٌ، وَقَدْ يُؤَمّْ   بِهَا كَلَامٌ لُغَةً، والقَوْلُ عَمّْ

انظر: إتحاف ذوي الاستحقاق ١/ ١٦٤ ـ وحاشية الصبان ١/ ٣٤ ـ والفتح الودودي ١/ ٣٥.

ـ كَلامٌ: كذا في جميع نسخ التحقيق، والشروح التي اطلعتُ عليها، وجاء في حواشي ابن هشام٣أ: «في نسخة: (بها الكَلامُ قَدْ يُؤَمّْ)».

١٠ ـ مَيْزُهُ: جاء في جميع نسخ التحقيق، وأغلب شروح الألفية (تَمْيِيزٌ)، وجاء في حاشية (د)٢أ: «خ [أي: في نسخة]: مَيْزُهُ»، وهي رواية شرح الشاطبي ١/ ٤٣، ونقلها عنه: إعراب الألفية ص١٢ ـ وإتحاف ذوي الاستحقاق ١/ ١٧٧ ـ والفتح الودودي ١/ ٣٩، وجاء في حواشي ابن هشام٣أ: «في نسخة: (مَيْزٌ قَدْ حَصَلْ)». وانظر: شرح الغزي ص٥٢، وقد اعتمدتُ رواية: (مَيْزُهُ) لأن ابن مالك اعتمدها في آخر حياته ورجع عن اللفظة الأولى، كما قال ذلك عنه تلميذُه البَعْلي، قال السيوطي في نكته ١/ ٨٥: «رأيتُ رسالة ألفها تلميذ المصنف الإمامُ شمس الدين محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل البَعْلي الحنبلي، قال فيها بعد الحمدلة: «كان في أول مقدمة شيخنا العلامة جمال الدين بن مالك الموسومة بالخلاصة: (.... تَمْيِيزٌ حَصَلْ)، ثم غَيَّرَهُ رَحِمَهُ اللهُ بخَطِّهِ قبل موته، فقال: (.... مَيْزُهُ حَصَلْ).... ولو قُدِّرَ أنَّ الأوَّلَ صوابٌ لم يَجُزْ أن يُقْرَأ إلا على ما أصلحه آخِرًا؛ لكونه رجع عن الأول، فلا يجوز أن يُنْسَبَ إليه شيءٌ رجع عنه»».

١١ ـ فَعَلْتَ: كذا في (أ)٢أ، و(ب) ٢أ، و(ج) ٧أ، وهو في (د)٢أ: (فعلتُّ)، وفوقها كُتب «معًا»، وفي شرح الشاطبي ١/ ٥١: «يَحْتمل أن تُضبَط بالثلاث»، وفي حاشية الصبان ١/ ٤٤ ـ وحاشية الخضري ١/ ٢٣: أن رواية الألفية بفتح التاء، ولكن المراد بكون التاء هنا علامة للاسمية تاء الفاعل، مضمومةً للمتكلِّم، أو مفتوحةً للمخاطب، أو مكسورةً للمخاطبة.

ـ ونُونِ (أَقْبِلَنَّ): ظاهر هذا أنَّ العلامة هي نون التوكيد المشدَّدة، مع أن العلامة نونا التوكيد المشدَّدة والمخفَّفة؛ ولذا أصلح بعضهم العبارة إلى: (ونُونَيِ التوكيدِ). انظر: الفتح الودودي ١/ ٣٩ ـ ٤٠.

١٢ ـ يَشَمّْ: مضارع (شَمِمْتُ الطِّيبَ أَشَمُّهُ) على الأفصح، ويقال على غير الأفصح: (شَمَمْتُ =

١٣ وَمَاضِيَ ٱلْأَفْعَالِ بِٱلتَّا مِزْ، وَسِمْ   بِٱلنُّونِ فِعْلَ ٱلْأَمْرِ إِنْ أَمْرٌ فُهِمْ
١٤ وَٱلْأَمْرُ إِنْ لَمْ يَكُ لِلنُّونِ مَحَلّْ   فِيهِ هُوَ ٱسْمٌ، نَحْوُ (صَهْ، وَحَيَّهَلْ)

ٱلْمُعْرَبُ وَٱلْمَبْنِيُّ

١٥ وَٱلِاسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِي   لِشَبَهٍ مِنَ ٱلْحُرُوفِ مُدْنِي
١٦ كَٱلشَّبَهِ ٱلْوَضْعِيِّ فِي ٱسْمَيْ (جِئْتَنَا)   وَٱلْمَعْنَوِيِّ فِي (مَتَى) وَفِي (هُنَا)
١٧ وَكَنِيَابَةٍ عَنِ ٱلْفِعْلِ بِلَا   تَأَثُّرٍ، وَكَٱفْتِقَارٍ أُصِّلَا
١٨ وَمُعْرَبُ ٱلْأَسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمَا   مِنْ شَبَهِ ٱلْحَرْفِ، كَـ(أَرْضٍ، وَسُمَا)

= الطِّيبَ أَشُمُّهُ). انظر: الصحاح (شمم) ٥/ ١٩٦١ ـ وأوضح المسالك ١/ ٢٧ ـ وشرح الأشموني ١/ ٤٩ ـ وتاج العروس (شمم) ٨/ ٣٦٠ .

١٤ ـ نحوُ: ضُبط في (د)٢أ، و(ج)٨ب بالرفع، وهو الأشهر فيه، فهو خبرٌ لمبتدأ محذوف تقديره: ذلك نحوُ، أو مثالُه نحوُ، وضُبط في (ب)٢أ، و(ظ٢)٤أ بالنصب، وكذا في شرح أبي حيان ص٥، فهو مفعول به أو مفعول مطلق، لفعل محذوف، تقديره: أعني أو أنحو. انظر: إعراب الألفية ص١٤ ـ واللوامع الشمسية ١/ ٩أ. قلتُ: تكرر في نسخ التحقيق ضبط (نحو) التي للتمثيل بالضمة حينًا، وبالفتحة حينًا، وبالضبطين معًا حينًا، فاكتفيتُ بالتنبيه على ذلك هنا.

ـ صَهْ وحَيَّهَلْ: مثَّلَ ابنُ هشام في أوضح المسالك ١/ ٢٩ لِمَا يَدُلُّ على الأمر ولا يقبل نون التوكيد بـ(نَزَالِ، ودَرَاكِ)، وقال: «هذا أولى من التمثيل بـ(صَهْ، وحَيَّهَلْ)؛ فإن اسميَّتهما معلومة مما تقدَّم؛ لأنهما يقبلان التنوين»، قلتُ: ثم اعلمْ أن ما يدل على الأمر ولا يقبل نون التوكيد من الأسماء نوعان: المصدرُ، نحو: صبرًا، واسمُ فعلِ الأمر، كما مثَّل ابن مالك؛ ولذا صحَّح بعضهم آخر البيت إلى: (نحو: صَبْرًا حَيَّهَلْ). انظر: إتحاف ذوي الاستحقاق ١/ ١٨٥ ـ والفتح الودودي ١/ ٤٢.

١٨ ـ وسُمَا: في جميع نسخ التحقيق بضم السين والقصر، وهي الرواية المشهورة في شروح الألفية. انظر: شرح المرادي ١/ ٣٠٢ ـ وابن هشام ١/ ٣٤ ـ وابن ابن القيم ١/ ٩٠ ـ وابن عقيل ١/ ٢٩ ـ والمكودي ١/ ٩٠ ـ وابن الجزري ص١٠ ـ والسيوطي ص٤٦، وهي لغة من لغات (الاسم)، وقال الشاطبي ١/ ٩٩: «(سَمًا) وأصله (سَمَاء) =

١٩ وَفِعْلُ أَمْرٍ وَمُضِيٍّ بُنِيَا   وَأَعْرَبُوا مُضَارِعًا إِنْ عَرِيَا
٢٠ مِنْ نُونِ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ، وَمِنْ   نُونِ إِنَاثٍ، كَـ(يَرُعْنَ مَنْ فُتِنْ)
٢١ وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلْبِنَا   وَالْأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا
٢٢ وَمِنْهُ ذُو فَتْحٍ وَذُو كَسْرٍ وَضَمّْ   كَـ(أَيْنَ، أَمْسِ، حَيْثُ) وَالسَّاكِنُ (كَمْ)
٢٣ وَالرَّفْعَ وَالنَّصْبَ اجْعَلَنْ إِعْرَابَا   لِاسْمٍ وَفِعْلٍ، نَحْوُ (لَنْ أَهَابَا)

= بالمدِّ من السُّمُوِّ.... قصره للشعر»، ونقله عنه إتحاف ذوي الاستحقاق ١/ ١٩٣ ـ والفتح الودودي ١/ ٤٨ وقال: «وهو أنسب من جهة التنظير؛ إذ نظير أرضٍ سَمَاءٌ، والمتعيِّنُ في النظم الأول....»، يعني: (سُما). وانظر: شرح الهواري ١/ ١٠٣.

١٩ ـ ومُضِيٍّ: في (أ)٢أ، و(ب)٢ب، (د)٢أ، و(ظ٢) ٥ب بكسرتين؛ وكذا في شرح أبي حيان ص٦، فهو معطوف على (أمرٍ)، والألف في (بُنِيَا) للإطلاق، وهو في (ج)١١أ ـ وشرح الشاطبي ١/ ١٠١ ـ وإعراب الألفية ص١٤ بضمتين، فهو معطوف على (فِعْلُ)، والألف في (بُنِيَا) ضميرُ تثنيةٍ، وهو الأحسن والأقيس؛ لأنه الغالب، كما سيأتي في قول ابن مالك [البيت ٤١٣]:

وما يَلِي الـمُضَافَ يَأْتِي خَلَفَا   عَنْهُ فِي الْإِعْرَابِ إذا ما حُذِفَا

انظر: شرح المكودي ١/ ٩٠ ـ وشرح الغزي ص٧٠ ـ وإعراب الألفية ص١٤ ـ واللوامع الشمسية ١/ ١١أ ـ وحاشية الصبان ١/ ٦٤ ـ والفتح الودودي ١/ ٤٩.

٢١ ـ وكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ للبِنا: هذا مما أُخِذَ على ابن مالك؛ لأن فيه بيانًا لحقِّ الحرف، دون بيان لواقعه النحوي؛ ولذا قال الغَزِّيُّ في شرحه المنظوم للألفية الذي سماه (البَهجة الوفية)١٣أ:

(وكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلْبِنَا)   لَوْ قالَ (مَبْنِيٌّ) لَكَانَ أَحْسَنَا
فَلَيْسَ كُلُّ مُسْتَحِقٌّ أَمْرِ   يَكُونُ مَوْصُوفًا بِذَاكَ الأَمْرِ

وأصلحه بعضهم إلى: (والحَرْفُ لا يَخْرُجُ عَنْ حُكْمِ الْبِنَا). انظر: شرح المكودي ١/ ٩١ ـ والتصريح ١/ ٥٨ ـ وشرح الغزي ص٧٢ ـ وإتحاف ذوي الاستحقاق ١/ ١٩٨ ـ وانتصر صاحب الفتح الودودي ١/ ٥٠ لعبارة ابن مالك، وردَّ عنها النقد، وقال: «هذا وإن تمالؤوا عليه غَلَطٌ فاحش، وعبارة الناظم حسنةٌ غايةً».

ـ في شرح الهواري ١/ ١٠٧: «هذا البيت من أبياته السهلة المستحسنة».

٢٤ وَالِاسْمُ قَدْ خُصِّصَ بِالْجَرِّ كَمَا   قَدْ خُصِّصَ الْفِعْلُ بِأَنْ يَنْجَزِمَا
٢٥ فَارْفَعْ بِضَمٍّ وَانْصِبَنْ فَتْحًا وَجُرّْ   كَسْرًا كَـ(ذِكْرُ اللهِ عَبْدَهُ يَسُرّْ)
٢٦ وَاجْزِمْ بِتَسْكِينٍ وَغَيْرُ مَا ذُكِرْ   يَنُوبُ نَحْوُ (جَا أَخُو بَنِي نَمِرْ)
٢٧ وَارْفَعْ بِوَاوٍ وَانْصِبَنَّ بِالْأَلِفْ   وَاجْرُرْ بِيَاءٍ مَا مِنَ الْأَسْمَا أَصِفْ
٢٨ مِنْ ذَاكَ (ذُو) إِنْ صُحْبَةً أَبَانَا   وَالْفَمُ حَيْثُ الْمِيمُ مِنْهُ بَانَا
٢٩ (أَبٌ، أَخٌ، حَمٌ) كَذَاكَ وَ(هَنُ)   وَالنَّقْصُ فِي هَذَا الْأَخِيرِ أَحْسَنُ
٣٠ وَفِي (أَبٍ) وَتَالِيَيْهِ يَنْدُرُ   وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْهَرُ
٣١ وَشَرْطُ ذَا الْإِعْرَابِ أَنْ يُضَفْنَ لَا   لِلْيَا كَـ(جَا أَخُو أَبِيكَ ذَا اعْتِلَا)
٣٢ بِالْأَلِفِ ارْفَعِ الْمُثَنَّى وَ(كِلَا)   إِذَا بِمُضْمَرٍ مُضَافًا وُصِلَا
٣٣ (كِلْتَا) كَذَاكَ، (اثْنَانِ) وَ(اثْنَتَانِ)   كَابْنَيْنِ وَابْنَتَيْنِ يَجْرِيَانِ

---

٢٧ ـ **وارْفَعْ**: كذا في جميع نسخ التحقيق، وشروح الألفية التي اطلعت عليها، سوى (ج)١٤ب ـ وشرح أبي حيان ص٧؛ ونسخة من شرح السيوطي ص٤٩، ففيها: (فارفع)، وهو أنسب لسياق الكلام، قال الصبان ١/٧٧: «المناسب الفاء؛ لأن هذا تفصيل لقوله: (وغَيْرُ ما ذُكِرْ يَنُوبُ. . . .)، والواو تُوهِمُ أنه أجنبيٌّ منه»، ونحوه في حاشية الخضري ١/٣٦، وفيها أنه بالفاء في نسخ.

٣٠ ـ **يَنْدُرُ**: قال ابن غازي ١/٢٠٦: «غالب اصطلاح الناظم الندورُ في النثر، والشذوذ في الشعر»، وقد أخذ ذلك عن الشاطبي ١/١٤٩.

٣١ ـ **أَخُو أَبِيكَ**: كذا في جميع نسخ التحقيق، والشروح التي اطلعت عليها، سوى نسخة (د)٢ب ـ وشرح أبي حيان ص٩ ـ ونسخة من شرح الهواري (تحقيق المهوس) ١/٧٥ ـ وشرح الشاطبي ١/١٥٦، ففيها: (أبو أَخِيكَ)، وجاء في شرح السيوطي ص٥١: (أخوك)، وفي نسخة: (أبوك)، وعليهما أَعْرَبَ السيوطي؛ وكلاهما تحريف.

٣٣ ـ المعنى: (كِلْتَا) كـ(كِلَا) في أنها تُعرَبُ إعرابَ المثنى بشرط الإضافة إلى ضمير، أما =

٣٤ وَتَخْلُفُ ٱلْيَا فِي جَمِيعِهَا ٱلْأَلِفْ جَرًّا وَنَصْبًا بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أُلِفْ
٣٥ وَٱرْفَعْ بِوَاوٍ، وَبِيَا ٱجْرُرْ وَٱنْصِبِ سَالِمَ جَمْعِ عَامِرٍ وَمُذْنِبِ.
٣٦ وَشِبْهِ ذَيْنِ، وَبِهِ عِشْرُونَا وَبَابُهُ أُلْحِقَ، وَٱلْأَهْلُونَا.
٣٧ أُولُو، وَعَالَمُونَ، عِلِّيُّونَا وَأَرَضُونَ شَذَّ، وَٱلسِّنُونَا.
٣٨ وَبَابُهُ، وَمِثْلَ حِينٍ قَدْ يَرِدْ ذَا ٱلْبَابُ، وَهْوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطَّرِدْ
٣٩ وَنُونَ مَجْمُوعٍ وَمَا بِهِ ٱلْتَحَقْ فَٱفْتَحْ، وَقَلَّ مَنْ بِكَسْرِهِ نَطَقْ
٤٠ وَنُونُ مَا ثُنِّيَ وَٱلْمُلْحَقِ بِهْ بِعَكْسِ ذَاكَ ٱسْتَعْمَلُوهُ، فَٱنْتَبِهْ
٤١ وَمَا بِتَا وَأَلِفِ قَدْ جُمِعَا يُكْسَرُ فِي ٱلْجَرِّ وَفِي ٱلنَّصْبِ مَعَا

= (اثنان واثنتان) فيَجْريان كابنين وابنتين؛ أي: يُعْرَبان إعرابَ المثنى بلا شرط. **انظر:** شرح الأشموني ١/٨٧ ـ وإعراب الألفية ص١٧ ـ وحاشية الخضري ١/٣٨.

٣٧ ـ هذا البيتُ مُشْكِلُ الإعراب، فقيل: كلُّ الأسماء فيه معطوفة على (عشرون) في البيت السابق؛ أي: ملحقة مثله، فـ(شَذَّ) جملة حالية من (عشرون) وما عُطف عليه، وقيل: بل حال من (أرضون) خاصة، وقيل: انتهت المعطوفات بـ(عليون)، فـ(أرضون) مبتدأ، و(شذَّ) خبره، وقيل: بل المبتدأ (الأهلون)، وما بعده معطوف عليه، و(شذَّ) خبره. **انظر:** شرح المكودي ١/١٠٢ ـ وشرح الأشموني ١/٩٣ ـ وإعراب الألفية ص١٧ ـ ١٨ ـ واللوامع الشمسية ١/١٨ب ـ ١٩أ.

٣٨ ـ **وَهْوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطَّرِدْ:** كذا في جميع نسخ التحقيق، والشروح التي اطلعت عليها، وجاء في حاشية (د)٤٣أ: «خ: (والفَرَّا يَرَاهُ مُطَّرِدْ)»، وذكر الرواية السيوطي في نكته ١/١٤١.

٣٩، ٤٠ ـ البيتان: جاء في نكت السيوطي ١/١٤٢: «قال ابن هشام: في البيتين إسهابٌ؛ فإنه جمع معناهما في بيت في الكافية [انظرها مع شرحها ١/١٩١]:

والنُّونُ في جَمْعٍ له فَتْحٌ، وفي تَثْنِيَةٍ كَسْرٌ، وعَكْسٌ قد يَفِي

وكانت الألفية أولى بهذا البيت؛ لأنها مبنية على الاختصار».

٤١ ـ **بِتَا:** كذا بلا تنوين في جميع نسخ التحقيق، والقياسُ في مثله أن يكون «بالتنوين؛ =

٤٢ كَذَا (أُولَاتُ)، وَٱلَّذِي ٱسْمًا قَدْ جُعِلْ   كَـ(أَذْرِعَاتٍ) فِيهِ ذَا أَيْضًا قُبِلْ

٤٣ وَجُرَّ بِٱلْفَتْحَةِ مَا لَا يَنْصَرِفْ   مَا لَمْ يُضَفْ أَوْ يَكُ بَعْدَ أَلْ رَدِفْ

٤٤ وَٱجْعَلْ لِنَحْوِ (يَفْعَلَانِ) ٱلنُّونَا   رَفْعًا، وَ(تَدْعِينَ، وَتَسْأَلُونَا)

= لأنه مقصور للضرورة، والمقصور إذا لم تدخل عليه (أل)، ولم يُضَفْ، ولم يوقف عليه: يُنوَّن» [حاشية الصبان ١/ ١٠٢]، وقال الشاطبي ٨/ ١٨٠: «كل ما جاء من هذا النحو في كلام الناظم بغير إضافة وألف ولام فإنه منوَّن، لا بد من هذا، كما قال العربيُّ: (شَرِبْتُ مًا)، وكثيرٌ من الناس يظنونه في الوصل بغير تنوين، وهو خطأ»، [ونقله عنه: إعراب الألفية ص١٧١ ـ وإتحاف ذوي الاستحقاق ٢/ ٣٥٩؛ وقال الشاطبي نحوه في شرح الألفية ١/ ١٧٥، ١/ ٦٠]. قلتُ: ظاهر كلام الشاطبي أن هذا لفظ الألفية، ولعله أراد ضبطها بالقياس، ولم يُرِدْ بيان روايةِ لفظ الناظم، ولا بيان ما في نسخته، وقد خالف الشاطبيَّ في هذا أبو عبد الله الصغير، فقال: «الصواب عدم تنوينها؛ لأنها مبنيةٌ لوَضْعِها وَضْعَ الحروف» [نقله عنه في إتحاف ذوي الاستحقاق ٢/ ٣٨٥]، وقال الصبان ٤/ ٢٤٧: «وعندي أنه يجوز الوجهان: التنوين على أنه مقصورٌ من تلك الأسماء مُخْتَصَرٌ من ممدودها، وعَدَمُهُ على أنه موضوعٌ أصالةً»، قلتُ: ظاهرُ النسخ أن ابن مالك لم يُرِدْ تنوينه، ويدل على ذلك قول ابن مالك: (وارْفَعْ بواوٍ، وبِيَا اجْرُرْ) [البيت: ٣٥]، فـ(يا) هنا غير منونة، وإلا لانكسر البيت، إلا أنَّ حذف التنوين فيه أسهل؛ للساكن بعده، أما في هذا البيت فلا ساكن بعده، والله أعلم. وانظر: حاشية الصبان ٤/ ١٦٩ ـ وحاشية الخضري ١/ ٤١، ٢/ ٢٠٧.

٤٢ ـ **أُولاتُ**: في (أ)٣أ بخط ابن هشام: (الات).

ـ **كأذرِعاتٍ**: كذا في جميع نسخ التحقيق، سوى (ظ٢) ١٣أ، ففيها بكسر الراء وفتحها. قلتُ: هما لغتان فيها، والكسر أشهر. انظر: القاموس: (ذرع) ٩٢٦.

٤٣ ـ **جُرَّ**: الأظهر أنه فعل أمر؛ ليوافق الكافية الشافية ١/ ١٧٩، وليوافق أكثر الأفعال المذكورة في هذا الباب لبيان إعراب أبواب العلامات الفرعية، كقوله: «وَارْفَعْ بِوَاوٍ» البيت (٢٧)، و«بِالْأَلِفِ ارْفَعِ» البيت (٣٢)، و«وَارْفَعْ بِوَاوٍ» البيت (٣٥)، و«وَاجْعَلْ» البيت (٤٤)، و«وَسَمّْ» البيت (٤٦)، ويَحتمل أن يكون فعلًا ماضيًا مبنيًّا للمجهول، فيكون كقوله: «يُكْسَرُ» البيت (٤١)، و«فَمُعْتَلًا عُرِفْ» البيت (٤٩). انظر: شرح المكودي ١/ ١٠٨ ـ وإعراب الألفية ص١٩ ـ وشرح الغزي ص٩٤ ـ واللوامع الشمسية ١/ ٢١أ ـ وحاشية الصبان ١/ ١٠٥ ـ وحاشية الخضري ١/ ٤٨.

٤٥ وَحَذْفُهَا لِلْجَزْمِ وَالنَّصْبِ سِمَهْ　　　كَـ(لَمْ تَكُونِي لِتَرُومِي مَظْلِمَهْ)
٤٦ وَسَمِّ مُعْتَلًّا مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا　　　كَالْمُصْطَفَى، وَالْمُرْتَقِي مَكَارِمَا
٤٧ فَالْأَوَّلُ الْإِعْرَابُ فِيهِ قُدِّرَا　　　جَمِيعُهُ، وَهْوَ الَّذِي قَدْ قُصِرَا
٤٨ وَالثَّانِ مَنْقُوصٌ، وَنَصْبُهُ ظَهَرْ　　　وَرَفْعُهُ يُنْوَى، كَذَا أَيْضًا يُجَرّْ
٤٩ وَأَيُّ فِعْلٍ آخِرٌ مِنْهُ أَلِفْ　　　أَوْ وَاوٌ اوْ يَاءٌ فَمُعْتَلًّا عُرِفْ
٥٠ فَالْأَلِفَ انْوِ فِيهِ غَيْرَ الْجَزْمِ　　　وَأَبْدِ نَصْبَ مَا كَـ(يَدْعُو يَرْمِي)
٥١ وَالرَّفْعَ فِيهِمَا انْوِ، وَاحْذِفْ جَازِمَا　　　ثَلَاثَهُنَّ تَقْضِ حُكْمًا لَازِمَا

النَّكِرَةُ وَالْمَعْرِفَةُ

٥٢ نَكِرَةٌ: قَابِلُ أَلْ مُؤَثِّرَا　　　أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعَ مَا قَدْ ذُكِرَا

---

٤٥ ـ **مَظْلِمَهْ**: ضُبطت في (أ)٣أ، و(ب)٤أ، و(د)٣أ، بكسر اللام وفتحها، وكُتب فيها فوقها: (مَعًا)؛ أي: تنطق بالوجهين، واعلم أن الفتح فيها هو القياس، والكسر هو الأكثر في السماع. انظر: شرح المكودي ١/١٠٩ ـ وإعراب الألفية ص١٩ ـ وحاشية الصبان ١/١٠٨.

٤٦ ـ **مَكَارِمَا**: كذا بفتح الميم في جميع نسخ التحقيق، والشروح التي اطلعتُ عليها، سوى (د)٣أ، ففيها: (مُكارِمَا) بضم الميم الأولى، وفوق الضم كُتب (صح)؛ لكي لا يتوهم أنه وهم من الناسخ، وضبط محقق شرح ابن طولون ١/٨٨ الميم بالضم، ولم ينبه ـ كعادته ـ إلى مخالفة ذلك لنسخته من الألفية.

٤٧ ـ **فالأَوَّلُ**: كذا بالفاء في جميع نسخ التحقيق، والشروح التي اطلعت عليها، سوى (د)٣ب، ففيها: (والأول).

٤٩ ـ **وأيُّ فِعْلٍ**: كذا في جميع نسخ التحقيق، والشروح التي اطلعت عليها، وجاء في حواشي ابن هشام ٧أ: «وفي نسخة: (وكُلُّ فِعْلٍ)، وما أَحْسَنَها!».

ـ **واوٌ او ياءٌ**: في (ب)٤أ: (ياءٌ او واوٌ)، وكذا في شرح الشاطبي ١/٢٣١.

٥٣ وَغَيْرُهُ مَعْرِفَةٌ كَـ(هُمْ وَذِي، وَهِنْدَ، وَابْنِي، وَالْغُلَامِ، وَالَّذِي)
٥٤ فَمَا لِذِي غَيْبَةٍ أَوْ حُضُورِ كَـ(أَنْتَ، وَهْوَ) سَمِّ بِالضَّمِيرِ
٥٥ وَذُو اتِّصَالٍ مِنْهُ مَا لَا يُبْتَدَا وَلَا يَلِي (إِلَّا) اخْتِيَارًا أَبَدَا
٥٦ كَالْيَاءِ وَالْكَافِ مِنِ (ابْنِي أَكْرَمَكْ) وَالْيَاءِ وَالْهَا مِنْ (سَلِيهِ مَا مَلَكْ)
٥٧ وَكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ الْبِنَا يَجِبْ وَلَفْظُ مَا جُرَّ كَلَفْظِ مَا نُصِبْ
٥٨ لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَرٍّ (نَا) صَلَحْ كَـ(اعْرِفْ بِنَا فَإِنَّنَا نِلْنَا الْمِنَحْ)
٥٩ وَأَلِفٌ وَالْوَاوُ وَالنُّونُ لِمَا غَابَ وَغَيْرِهِ، كَـ(قَامَا، وَاعْلَمَا)
٦٠ وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرُ كَـ(افْعَلْ أُوَافِقْ نَغْتَبِطْ إِذْ تُشْكَرُ)

---

٥٦ ـ **أَكْرَمَكْ**: في (ب)٤ب بفتح كاف الخطاب، وقال في الفتح الودودي ١/ ٨٠: «وفي قوله: (ابْنِي أَكْرَمَكْ) إشارة إلى أن الناظم كاشَفَ ابنَه بأنه سيضَعُ ويُكْرِمُ هذه الألفية بشرح، ثم قال: إنه لا منةً له عليها، فسليه أيتها الألفية ما ملَكَ واكتسبَ منك من العلوم»، قلتُ: مقتضى ذلك أن كاف الخطاب في (أَكْرَمَك) مكسورة للمخاطَبة، ولكن لم يذكر ابنُ الناظم في شرحه ولم يُرْوَ عنه شيءٌ في شأن هذه المكاشفة، ويظهر أنها من ملح الشروح.

٥٩ ـ **غَابَ وغَيْرِهِ**: هذا مما أخذ على ابن مالك؛ لأن قوله: (غيره) يشمل غير الغائب؛ أي: المخاطب والمتكلِّم، مع أنه لا يشمل المتكلِّم، انظر: شرح أبي حيان ص١٦ ـ وابن عقيل ١/ ٥٥ ـ والهواري ١/ ١٦٠ ـ وشرح المكودي ١/ ١١٧، ولذا صححه بعضهم إلى: (خُوطِبَ أَوْ غَابَ)، وإلى: (غَابَ وخُوطِبَ). انظر: فتح الرب المالك ١١٣ ـ وإتحاف ذوي الاستحقاق ١/ ٢٤٠ ـ وشرح ابن طولون ١/ ١٠٢ ـ والفتح الودودي ١/ ٨٢ ـ وحاشية الخضري ١/ ٥٥، وجاء في صفحة عنوان نسخة (ب): «فائدة حسنة تُعِينُ على فهم كلام ألفية ابن مالك، وهي أنه إذا ذكر مسألة مطلقة وكانت تحتاج إلى التقييد ولكنه ذكر مثالها مستوفيًا للقيود فإنه يَكْتفي بذلك، وربما غلط مَن لا خِبْرةَ له بكلامه فاعترضَ عليه، فقال: «إنه أطلق في مَحَلِّ التقييد....»، وهذه مستفادة من استقراء كلامه، وإن لم يُصَرِّحْ بها».

٦٠ ـ **نَغْتَبِطْ**: هذه الرواية المشهورة في النسخ والشروح، ولكن جاء في (ب)٥أ: (تَغْتَبِطْ) =

٦١ وَذُو ٱرْتِفَاعٍ وَٱنْفِصَالٍ (أَنَا، هُوَ، وَأَنْتَ)، وَٱلْفُرُوعُ لَا تَشْتَبِهُ
٦٢ وَذُو ٱنْتِصَابٍ فِي ٱنْفِصَالٍ جُعِلَا (إِيَّايَ)، وَٱلتَّفْرِيعُ لَيْسَ مُشْكِلَا
٦٣ وَفِي ٱخْتِيَارٍ لَا يَجِيءُ ٱلْمُنْفَصِلْ إِذَا تَأَتَّى أَنْ يَجِيءَ ٱلْمُتَّصِلْ
٦٤ وَصِلْ أَوِ ٱفْصِلْ هَاءَ (سَلْنِيهِ) وَمَا أَشْبَهَهُ، فِي (كُنْتُهُ) ٱلْخُلْفُ ٱنْتَمَى
٦٥ كَذَاكَ (خِلْتَنِيهِ)، وَٱتِّصَالَا أَخْتَارُ، غَيْرِي ٱخْتَارَ ٱلِانْفِصَالَا
٦٦ وَقَدِّمِ ٱلْأَخَصَّ فِي ٱتِّصَالِ وَقَدِّمَنْ مَا شِئْتَ فِي ٱنْفِصَالِ
٦٧ وَفِي ٱتِّحَادِ ٱلرُّتْبَةِ ٱلْزَمْ فَصْلَا وَقَدْ يُبِيحُ ٱلْغَيْبُ فِيهِ وَصْلَا

= بالتاء، وهي تحريف؛ لأن الفعل مثال للمضارع المبدوء بالنون، وكان يمكن أن تقبل لو جاء معها (نشكر) بالنون، كما هما في رواية المرادي في شرحه ١/ ٣٦٤.

ـ تُشْكَرُ: كذا في (د)٤أ، و(ظ١)٢أ، و(ج)٢٩ب بالبناء للمفعول، وكذا في شرح الشاطبي ١/ ٢٧٦، وهي التي قدَّمها خالد في إعراب الألفية ص٢٣، وهو في (أ)٣ب، و(ب)٥أ: (تَشْكُرُ) بالبناء للفاعل، وكذا في شرح أبي حيان ص١٧ . وانظر في الروايتين: الفتح الودودي ١/ ٨٣، وجاء في شرح المرادي ١/ ٣٦٤ (نشكر) بالنون.

٦٢ ـ وذُو انْتِصَابٍ: كذا في (د)٤أ، و(ظ١)٢أ، و(ظ٢)١٦ب، و(ج)٣٠ب، و(ب)٥أ ثم غُيِّر بخط آخر إلى الرواية الأخرى، وكذا في: شرح المرادي ١/ ٣٦٦ ـ والشاطبي ١/ ٢٨٥ ـ وابن عقيل ١/ ٥٧ ـ وإعراب الألفية ص٢٣، وجاء في (أ)٤أ وفوقها (صح): (وذا انتصاب) بالألف؛ فهو مفعول به ثان لـ(جُعِلَ) مقدَّم، وكذا في: شرح أبي حيان ص١٧ ـ وشرح المكودي ١/ ١١٩، وذكر الروايتين: إعراب الألفية ٢٣، وقال في الفتح الودودي ١/ ٨٥ عن رواية النصب: «هذه النسخة أولى؛ لأن (إِيَّايَ) هو المُحدَّث عنه والمحكوم عليه، فيكون نائبًا عن الفاعل بـ(جُعِلَ)، و(ذا) مفعول ثانٍ، ويطابق اللفظ المعنى، وعلى نسخة الرفع يكون النائب ضميرًا يعود على (ذو)، و(إياي) مفعول ثان، فيخالف اللفظ المعنى».

٦٥ ـ خِلْتَنِيهِ: في (أ)٤أ: (خِلْتُنِيهِ) بفتح التاء وضمها، وفوق الحرف (معًا).

٦٧ ـ في شرح الشاطبي ١/ ٣١٦ بعد هذا البيتِ بيتٌ لفظه: =

٦٨ وَقَبْلَ (يَا) ٱلنَّفْسِ مَعَ ٱلْفِعْلِ ٱلْتُزِمْ   نُونُ وِقَايَةٍ، وَ(لَيْسِي) قَدْ نُظِمْ
٦٩ وَ(لَيْتَنِي) فَشَا، وَ(لَيْتِي) نَدَرَا   وَمَعْ (لَعَلَّ) ٱعْكِسْ، وَكُنْ مُخَيَّرَا
٧٠ فِي ٱلْبَاقِيَاتِ، وَٱضْطِرَارًا خَفَّفَا   (مِنِّي، وَعَنِّي) بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَا
٧١ وَفِي (لَدُنِّي) (لَدُنِي) قَلَّ، وَفِي   (قَدْنِي وَقَطْنِي) ٱلْحَذْفُ أَيْضًا قَدْ يَفِي

ٱلْعَلَمُ

٧٢ ٱسْمٌ يُعَيِّنُ ٱلْمُسَمَّى مُطْلَقَا   عَلَمُهُ، كَـ(جَعْفَرٍ، وَخِرْنِقَا
٧٣ وَقَرَنٍ، وَعَدَنٍ، وَلَاحِقِ   وَشَذْقَمٍ، وَهَيْلَةٍ، وَوَاشِقِ)

= مَعَ اخْتِلَافٍ مَا، وَنَحْوُ (ضَمِنَتْ   إِيَّاهُمُ الأَرْضُ) الضَّرُورَةُ اقْتَضَتْ
وجاء في شرح ابن عقيل ١/ ٦٠ ـ والمكودي ١/ ١٢٣ ـ وابن الجزري ص٢٩ ـ والتصريح ١/١٠٩: أن بعض نسخ الألفية أثبتت هذا البيت وليس من الألفية، قلتُ: الصواب أنه من أبيات الكافية الشافية لابن مالك. انظرها ١/ ٢٢٩، في الهامش.

٦٨ ـ الْتُزِمْ: كذا في جميع نسخ التحقيق، وضبطه خالد في إعراب الألفية ٢٤ بضم التاء وفتحها، وقال: «المشهور الأول؛ ليوافق (نُظِمْ)»، ويبدو أن هذا من خالدٍ قياسٌ لا رواية، وعلى فتح التاء تكون (نُون) بالنصب.

٧٠ ـ مِنِّي وعَنِّي: كذا في نسخ التحقيق، سوى (د)٤أ، و(ظ١)٣ب، ففيها (عَنِّي ومِنِّي)، وكذا في شرح أبي حيان ص٢٠.

٧١ ـ يَفِي: ذكر خالد في إعراب الألفية ص٢٥ أن الهواري ضبط هذا اللفظ بالنون من النَّفْي؛ أي: (نُفِي)، وهذا يشعر بأن اللفظ هكذا في نسخة الهواري، والصواب أن الهواري ١/ ١٩٠ ذكر ذلك احتمالًا منه، وأما نسخته التي شرح عليها فـ(يَفِي)، وهذا يبين أن قول صاحب الفتح الودودي ١/ ٩٢: «ويدل له نسخة (نُفِي)» غيرُ دقيق، بل هو قَلْبٌ لما كان عند خالد مفهومًا إلى التصريح.

٧٣ ـ وشَذْقَم: كذا بالدال المهملة في (أ)٤ب، و(د)٤ب، و(ظ١)٤ب، وكذا في شرح الشاطبِّي ١/٣٤٨، وفي المطبوع من: شرح المرادي ١/ ٣٩٠ ـ وابن ابن القيم ١/ ١٣٠ ـ والسيوطي ص٧٠ ـ وشرح الغزي ص١٣١ ـ وابن طولون ١/١١٩، وجاء =

٧٤ وَٱسْمًا أَتَى وَكُنْيَةً وَلَقَبَا   وَأَخِّرَنْ ذَا إِنْ سِوَاهُ صَحِبَا
٧٥ وَإِنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ فَأَضِفْ   حَتْمًا، وَإِلَّا أَتْبِعِ ٱلَّذِي رَدِفْ
٧٦ وَمِنْهُ مَنْقُولٌ، كَـ(فَضْلٍ، وَأَسَدْ)   وَذُو ٱرْتِجَالٍ، كَـ(سُعَادَ، وَأُدَدْ)
٧٧ وَجُمْلَةٌ، وَمَا بِمَزْجٍ رُكِّبَا   ذَا إِنْ بِغَيْرِ (وَيْهِ) تَمَّ أُعْرِبَا

= بالذال في (ب)٥ب، و(ظ٢)١٩ب، و(ج)٣٥أ، وفي المطبوع من: شرح ابن عقيل ١/ ٦٢ ـ والهواري ١/ ١٩٣ ـ والمكودي ١/ ١٣٠ ـ وابن الجزري ص٣٢ ـ والأشموني ١/ ١٣٨. وانظر الوجهين في: حاشية الصبان ١/ ١٣٨ ـ والفتح الودودي ١/ ٩٤ ـ وحاشية الخضري ١/ ٦٢، وصرَّح ابن هشام [انظر: حاشية يس على التصريح ١/ ١١٤] والأزهري في التصريح ١/ ٣٦٨ (تحقيق بحيري) أنها بالمهملة، قلتُ: الكلمة في المعجمات اللغوية بالمهملة فقط، ولم أجدها بالمعجمة، وفي التاج (شدقم) ٣٢/ ٤٦٠: «قال شيخنا: . . . التردُّد في هذه الدال، والحكمُ عليها بالإعجام، من أكبر الأوهام».

٧٤ ـ للشطر الثاني ثلاث روايات: ١ ـ ما في المتن، وهي المشهورة، الثابتة في جميع نسخ التحقيق وأكثر الشروح. ٢ ـ (وذا ٱجْعَلَ اخِرًا إذا اسْمًا صَحِبا)، ذكرت في حاشية (ب)٥ب، وذكرها: شرح المرادي ١/ ٣٩٢ ـ وشرح ابن عقيل ١/ ٦٤ ـ وشرح الغزي ص١٣٣ ـ ونكت السيوطي ١/ ١٧٨ ـ وشرح ابن طولون ١/ ١٢٢ ـ وإتحاف ذوي الاستحقاق ١/ ٢٤٧، بل في أوضح المسالك ١/ ١٣٠ ما يشير إلى أن هذه الرواية هي المشهورة، قال ابن هشام: «وفي نسخة من الخلاصة ما يقتضي أن اللقب يجب تأخيره مع الكنية [يعني الرواية التي في المتن]. . . . وليس كذلك»، ونقل السيوطي في نكته ١/ ١٧٩ عنه أن الرواية الأولى هي المشهورة والأولى. ٣ ـ (سِوَاها) بدل (سِوَاهُ)، ذكرها: شرح السيوطي ص٧١ ـ والفتح الودودي ١/ ٩٥، وفيه: «وقد ذكر ابن هشام وابن عقيل وجُلُّ الشراح والحواشي أن هاتين النسختين [أي: الأخيرتين] هما الصواب. . . . والصواب النسخة الأولى المشهورة» ـ وحاشية الخضري ١/ ٦٤، قلتُ: في نفسي شيء من الرواية الثالثة، فإنما ذكرها ـ حسب اطلاعي ـ متأخرون، وذكرها ابن عقيل ١/ ٦٤ تصحيحًا لا رواية، فقال: «ولو قال: (وَأَخِّرَنْ ذا إنْ سِوَاها صَحِبَا) لَمَا وَرَدَ عليه شيء»، فأخشى أن بعض المتأخرين التبس عليه الأمر، فقَلَبَ التصحيح إلى رواية.

٧٨ وَشَاعَ فِي ٱلْأَعْلَامِ ذُو ٱلْإِضَافَهْ   كَـ(عَبْدِ شَمْسٍ، وَأَبِي قُحَافَهْ)
٧٩ وَوَضَعُوا لِبَعْضِ ٱلْأَجْنَاسِ عَلَمْ   كَعَلَمِ ٱلْأَشْخَاصِ لَفْظًا وَهْوَ عَمّْ
٨٠ مِنْ ذَاكَ (أُمُّ عِرْيَطٍ) لِلْعَقْرَبِ   وَهٰكَذَا (ثُعَالَةٌ) لِلثَّعْلَبِ
٨١ وَمِثْلُهُ (بَرَّةُ) لِلْمَبَرَّهْ   كَذَا (فَجَارِ) عَلَمٌ لِلْفَجْرَهْ

ٱسْمُ(١) ٱلْإِشَارَهْ

٨٢ بِـ(ذَا) لِمُفْرَدٍ مُذَكَّرٍ أَشِرْ   بِـ(ذِي، وَذِهْ، تِي، تَا) عَلَى ٱلْأُنْثَى ٱقْتَصِرْ
٨٣ وَ(ذَانِ، تَانِ) لِلْمُثَنَّى ٱلْمُرْتَفِعْ   وَفِي سِوَاهُ (ذَيْنِ، تَيْنِ) ٱذْكُرْ تُطِعْ
٨٤ وَبِـ(أُولَى) أَشِرْ لِجَمْعٍ مُطْلَقَا   وَٱلْمَدُّ أَوْلَى، وَلَدَى ٱلْبُعْدِ ٱنْطِقَا

---

٧٩ ـ **عَلَمْ**: أصله (عَلَمًا)؛ لأنه مفعول به لـ(وَضَع)، ولكنه وَقَفَ عليه بالسكون وحَذَفَ الألف لضرورة الشعر، أو على لغة ربيعة. انظر: شرح المكودي ١/ ١٣٥ ـ وإعراب الألفية ص٢٦ ـ واللوامع الشمسية ١/ ٣٧ب. وابن مالك عَمِلَ ذلك في ألفيته في عدة مواضع. انظر الأبيات: ١٦٤، ٢٧٨، ٢٨٨، ٣٢٥، ٦٠٠، ٧٧٤، ٨١٧.

ـ **عَمّْ**: ضُبِط في (ب)٦أ بضمتين، ويقال فيه ما قيل في (والقولُ عَمّ) في البيت ٩، ولكن كونه هنا فعلًا ماضيًا أرجَحُ من كونه أفعل تفضيل؛ لأن كونه أفعل تفضيل يقتضي «العموم في علم الشخص، وليس كذلك». انظر: إعراب الألفية ص٢٦ ـ وحاشية الصبان ١/ ١٤٥ ـ وحاشية الخضري ١/ ٦٦، ومنها النقل، واقتصر على كونه فعلًا ماضيًا: شرح المكودي ١/ ١٣٥ ـ وشرح الأشموني ١/ ١٤٥ ـ واللوامع الشمسية ١/ ٣٧ب.

٨١ ـ **فَجَارِ**: في (أ)٤ب: (فجارٌ)، وفوقها (معًا).

(١) اسم: في (أ)٤ب: (أسماء).

٨٢ ـ **اقْتَصِرْ**: في حاشية (ظ١)٥ب: (قُصِرْ). قلتُ: هو لفظ الكافية الشافية ١/ ٣١٤.

٨٤ ـ **انْطِقَا**: أصله (انْطِقَنْ) بنون التوكيد الخفيفة التي انقلبت ألفًا عند الوقف، ومثل هذا تكرَّر في الألفية، كقوله: «وَبِهِ الكَافَ صِلا» [البيت ٨٦]، وقوله: «فَأَخْبِرَا» [البيت ـ

٨٥ بِٱلْكَافِ حَرْفًا دُونَ لَامٍ أَوْ مَعَهْ ... وَٱللَّامُ -إِنْ قَدَّمْتَ (هَا)- مُمْتَنِعَهْ
٨٦ وَبِـ(هُنَا) أَوْ (هٰهُنَا) أَشِرْ إِلَى ... دَانِي ٱلْمَكَانِ، وَبِهِ ٱلْكَافَ صِلَا
٨٧ فِي ٱلْبُعْدِ، أَوْ بِـ(ثَمَّ) فُهْ، أَوْ (هَنَّا) ... أَوْ بِـ(هُنَالِكَ) ٱنْطِقَنْ أَوْ (هِنَّا)

ٱلْمَوْصُولُ

٨٨ مَوْصُولُ ٱلَاسْمَاءِ (ٱلَّذِي)، ٱلْأُنْثَى (ٱلَّتِي) ... وَٱلْيَا إِذَا مَا ثُنِّيَا لَا تُثْبِتِ
٨٩ بَلْ مَا تَلِيهِ أَوْلِهِ ٱلْعَلَامَهْ ... وَٱلنُّونُ إِنْ تُشْدَدْ فَلَا مَلَامَهْ
٩٠ وَٱلنُّونُ مِنْ (ذَيْنِ) وَ(تَيْنِ) شُدِّدَا ... أَيْضًا، وَتَعْوِيضٌ بِذَاكَ قُصِدَا
٩١ جَمْعُ (ٱلَّذِي): (ٱلْأُلَى)، (ٱلَّذِينَ) مُطْلَقَا ... وَبَعْضُهُمْ بِٱلْوَاوِ رَفْعًا نَطَقَا
٩٢ بِـ(ٱللَّاتِ)، وَ(ٱللَّاءِ) (ٱلَّتِي) قَدْ جُمِعَا ... وَ(ٱللَّاءِ) كَـ(ٱلَّذِينَ) نَزْرًا وَقَعَا
٩٣ وَ(مَنْ)، وَ(مَا)، وَ(أَلْ) تُسَاوِي مَا ذُكِرْ ... وَهٰكَذَا (ذُو) عِنْدَ طَيِّئٍ شُهِرْ

= ١٢٤]. وانظر الأبيات: ١٩٩، ٢٠٠، ٢٩٢، ٣٨٦. وانظر: إعراب الألفية ص٢٧ ـ واللوامع الشمسية ١/٣٩ب.

٨٦ ـ **دانِي**: كذا بياء في جميع نسخ التحقيق، سوى (ج)٤٠ب، ففيها: (دانِ) بلا ياء، وكذا في إعراب الألفية ص٢٨، وفيه قال خالد: «وحذفت الياء من الخط تبعًا للفظ، واكتُفِيَ بالكسرة»، وهي بياء في: شرح الشاطبي ١/٤١٨ ـ والمكودي ١/١٤١ ـ وأبي حيان ص٢٥.

٨٩ ـ **تُشْدَدْ**: كذا ضُبطت في (أ)٥أ، و(ب)٦ب، و(د)٥أ، و(ظ٢)٢٢أ، وكذا في شرح الشاطبي ١/٤٢٥ ـ والمكودي ١/١٤٥، وضُبطت في (ظ١)٦أ، و(ج)٤٢أ: (تَشُدُّ)، وضبطها خالد في إعراب الألفية ص٢٨ بضبطين (تُشَدِّ) و(تُشْدَدْ). وانظر: حاشية الخضري ١/٧٠.

٩٢ ـ **باللَّاتِ وَاللَّاءِ**: في (أ)٥ب ـ وشرح الشاطبي ١/٤٣٩: (باللاءِ واللاتِ).

٩٣ ـ **تُسَاوِي**: في (د)٥أ: (يُسَاوِي).

٩٤ وَكَـ(ٱلَّتِي) أَيْضًا لَدَيْهِمْ (ذَاتُ)   وَمَوْضِعَ (ٱللَّاتِي) أَتَى (ذَوَاتُ)
٩٥ وَمِثْلُ (مَا) (ذَا) بَعْدَ (مَا) ٱسْتِفْهَامِ   أَوْ (مَنْ) إِذَا لَمْ تُلْغَ فِي ٱلْكَلَامِ
٩٦ وَكُلُّهَا تَلْزَمُ بَعْدَهُ صِلَهْ   عَلَى ضَمِيرٍ لَائِقٍ مُشْتَمِلَهْ.
٩٧ وَجُمْلَةٌ أَوْ شِبْهُهَا ٱلَّذِي وُصِلْ   بِهِ، كَـ(مَنْ عِنْدِي ٱلَّذِي ٱبْنُهُ كُفِلْ)
٩٨ وَصِفَةٌ صَرِيحَةٌ صِلَةُ (أَلْ)   وَكَوْنُهَا بِمُعْرَبِ ٱلْأَفْعَالِ قَلّْ
٩٩ (أَيٌّ) كَـ(مَا)، وَأُعْرِبَتْ مَا لَمْ تُضَفْ   وَصَدْرُ وَصْلِهَا ضَمِيرٌ ٱنْحَذَفْ
١٠٠ وَبَعْضُهُمْ أَعْرَبَ مُطْلَقًا، وَفِي   ذَا ٱلْحَذْفِ (أَيًّا) غَيْرُ (أَيٍّ) يَقْتَفِي ـ
١٠١ إِنْ يُسْتَطَلْ وَصْلٌ، وَإِنْ لَمْ يُسْتَطَلْ   فَٱلْحَذْفُ نَزْرٌ، وَأَبَوْا أَنْ يُخْتَزَلْ ـ
١٠٢ إِنْ صَلُحَ ٱلْبَاقِي لِوَصْلٍ مُكْمِلِ   وَٱلْحَذْفُ عِنْدَهُمْ كَثِيرٌ مُنْجَلِي ـ

---

٩٤ ـ **اللاتي**: في (د)٥أ: (اللاتِ).   ٩٥ ـ **تُلْغَ**: في (د)٥ب: (يُلْغَ).

٩٦ ـ **تَلْزَمُ**: كذا بالتاء والياء في (أ)٥ب، و(ظ٢)٢٤أ، وهو بالتاء فقط في (د)٥ب، وشرح الشاطبي ١/ ٤٦٧، وبالياء فقط في (ظ١)٨أ، و(ج)٤٤ب، وشرح أبي حيان ص٢٩ ـ وابن ابن القيم ١/ ١٤٩ ـ والمكودي ١/ ١٥٢ ـ وابن الجزري ص٤٢ ـ وإعراب الألفية ص٣٠ ـ وابن طولون ١/ ١٥١، وكان في (ب)٧أ بالياء ثم غُيِّر بخط آخر إلى التاء.

٩٨ ـ **قَلّْ**: قال الشاطبي: «ولم يقل: (شَذَّ) أو (نَدَر)؛ ليُؤْذِنَ أنَّ مذهبه جوازه اختيارًا؛ إذ هي عادته في لفظ القلة، فقال: (فَقَلَّ العَمَلُ)، (وقَلِيلٌ ذِكْرُ لوْ)، (والعَكْسُ قَلّ)، (وَقَلَّ أَنْ يَصْحَبَها المُجَرَّدُ)، (وفي النَّعْتِ يَقِلّْ)....»، [نقله إتحاف ذوي الاستحقاق ١/ ٢٧٠، وهو اختصار لكلام الشاطبي ١/ ٤٨٦ ـ ٤٨٨]، وما ذكره أجزاء من أبيات في الألفية. انظرها بأرقام: ١٩٠، ١٩٥، ١٦٣، ٣٠١، ٥١٩.

١٠٢ ـ **صَلُحَ**: في (ب)٧ب ضُبط بفتح اللام وضمِّه، وكُتب فوقه: «معًا»؛ أي: ينطق بالضبطين، وكذا ضبطه خالد في إعراب الألفية ص٣١، وهو في (أ)٥ب بفتح اللام، وفي (د)٥ب، و(ج)٤٧ب بضم اللام. وانظر: حاشية الصبان ١/ ١٢٣. ـ

١٠٣ فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ إِنِ انْتَصَبْ   بِفِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ كَـ(مَنْ نَرْجُو يَهَبْ)
١٠٤ كَذَاكَ حَذْفُ مَا بِوَصْفٍ خُفِضَا   كَـ(أَنْتَ قَاضٍ) بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ قَضَى
١٠٥ كَذَا الَّذِي جُرَّ بِمَا الْمَوْصُولَ جَرّْ   كَـ(مُرَّ بِالَّذِي مَرَرْتُ فَهْوَ بَرّْ)

= قلتُ: اعلم أن في الفعل (صَلح) ثلاث لغات: كـ(نَصَرَ يَنْصُرُ) وهي الأشهر، وكـ(مَنَعَ يَمْنَعُ) وهي الأقيس، وكـ(كَرُمَ يَكْرُمُ) وهي قليلة. انظر (صلح) في: لسان العرب ٢/ ٥١٦ ـ وتاج العروس ٢/ ١٨٢.

ـ مكمِلِ: في (أ)٥ب بكسر الميم وفتحها، وفوقه (معًا)، وكذا في (ب)٧ب، ثم طُمست الفتحة، وهو في (د)٥ب بالفتح فقط.

١٠٣ ـ نَرْجُو: في (د)٥ب: (ترجو) بالتاء.

١٠٤ ـ يريد بالشطر الثاني قوله تعالى: ﴿فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ إِنَّمَا تَقْضِي هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَآ﴾، من سورة طه ٧٢.

ـ قَضَى: كذا بألف مقصورة نائمة في (أ)٥ب، و(ب)٧ب، (د)٥ب، و(ظ٢)٢٦أ، و(ج)٤٨ب، وشرح الشاطبي ١/ ٥٣٣، والمتبادر منه أنه فعل ماضٍ، واقتصر عليه: اللوامع الشمسية ١/ ٤٩أ، ويَحتمل أن يكون أصله المصدر (قَضَاء)، فقُصِرَ لضرورة الشعر، وحقُّهُ حينئذ أن يكتب (قَضَا)، وكذا كُتب في: (ظ١)٩أ ـ وشرح أبي حيان ص٣٢، وقد يرجِّح ذلك أن ابن مالك ممن يرى أن المصدر أصل الأفعال، كما نصَّ هو عليه في الألفية في البيت ٢٨٧ ـ والتسهيل وشرحه ٢/ ١٠٧، والمعنى: بعدَ فِعْلِ أَمْرٍ مُشْتَقٍّ من (قَضَاءٍ)، وعلى الاحتمال الأول يلزم تقدير مضاف محذوف، نحو: بعدَ فِعْلِ أَمْرٍ مشتقٍّ من مادةِ (قَضَى) أو مصدرِ (قَضَى)، وقد يرجِّح هذا أن ابن مالك فَعَلَ مثله حتى مع المصدر، فقال في البيت ٢٨٦: (كأَمْنٍ مِنْ أَمِنْ)، وفي البيت ٣٠٦: (كمَرْمًى مِنْ رَمَى)، وفي البيت ٤٦٥: (زِنَةُ مَفْعُولٍ، كآتٍ مِنْ قَصَدْ)، وربما فعل ابن مالك ذلك تساهلًا. انظر: إتحاف ذوي الاستحقاق ٢/ ١٦٠، عن الشاطبي، وقد جعل خالد الاحتمالين في إعراب الألفية ص٣١ متساويين. وانظر: حاشية الخضري ١/ ٨٢.

١٠٥ ـ معنى الشطر الأول: كذا الذي جُرَّ بمِثْلِ ما جَرَّ الموصولَ. انظر: شرح الهواري ١/ ٢٤٢.

ـ قال المكودي ١/ ١٦٢: «وفي بعض النسخ: (كذا الذي جُرَّ بِمَا المَوْصُولُ جُرّْ)»؛ أي: جُرَّ به، ونقله: إعراب الألفية ص٣٢ ـ وشرح الغزي ص١٧٧. =

المُعَرَّفُ بِأَدَاةِ التَّعْرِيفِ

١٠٦ (أَلْ) حَرْفُ تَعْرِيفٍ، أَوِ اللَّامُ فَقَطْ ... فَـ(نَمَطٌ) عَرَّفْتَ قُلْ فِيهِ: (النَّمَطْ)
١٠٧ وَقَدْ تُزَادُ لَازِمًا كَـ(اللَّاتِ)، ... وَ(الْآنَ) وَ(الَّذِينَ)، ثُمَّ (اللَّاتِي)
١٠٨ وَلِاضْطِرَارٍ كَـ(بَنَاتِ الْأَوْبَرِ) ... كَذَا (وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ السَّرِي)
١٠٩ وَبَعْضُ الْأَعْلَامِ عَلَيْهِ دَخَلَا ... لِلَمْحِ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نُقِلَا
١١٠ كَـ(الْفَضْلِ) وَ(الْحَارِثِ) وَ(النُّعْمَانِ) ... فَذِكْرُ ذَا وَحَذْفُهُ سِيَّانِ
١١١ وَقَدْ يَصِيرُ عَلَمًا بِالْغَلَبَهْ ... مُضَافٌ اَوْ مَصْحُوبُ (أَلْ) كَـ(الْعَقَبَهْ)
١١٢ وَحَذْفَ (أَلْ) ذِي إِنْ تُنَادِ أَوْ تُضِفْ ... أَوْجِبْ، وَفِي غَيْرِهِمَا قَدْ تَنْحَذِفْ

- ـ **مرَرْتُ**: كذا بضم التاء في جميع نسخ التحقيق، سوى (ج)٤٩أ، ففيها بفتح التاء، وضَبَطَ الكلمةَ بالضبطين: شرح الهواري ١/ ٢٤٢ ـ وإعراب الألفية ص٣٢.

١٠٧ ـ **اللاتي**: كذا في (ب)٧ب، و(ظ٢)٢٦ب، و(ج)٥٠أ، وكذا في: شرح الشاطبي ١/ ٥٥٧ ـ والمكودي ١/ ١٦٤، وهو في (أ)٥ب، و(د)٦أ، و(ظ١)٩ب: (اللاتِ).

١٠٨ ـ **وطِبْتَ النَّفْسَ ياقَيْسُ**: يريد قول راشِد (وقيل: رشيد) بن شِهَاب (وقيل: سهاب) اليَشْكُري:

رَأَيْتُكَ لَمَّا أنْ عَرَفْتَ وجوهَنا ... صَدَدْتَ، وطِبْتَ النَّفْسَ ياقَيْسُ عَنْ عَمْرِو

انظر: المفضَّليات ٣١٠ ـ وشرح ابن الناظم ٣٩ ـ وشرح المرادي ١/ ٤٦٦ ـ وأوضح المسالك ١/ ١٨١.

١١٠ ـ **وحَذْفُهُ**: كان الأصوب أن يقول: (وتَرْكُهُ)؛ «لأن الحذف يقتضي أنها [أي: اللام] كانت موجودة ثم حذفت، وليس كذلك؛ لأنه عَلَمٌ، والأصل عدمها فيه». انظر: شرح أبي حيان ص٣٤ ـ وابن عقيل ١/ ٨٧ ـ وشرح الشاطبي ١/ ٥٧٩ ـ وشرح الغزي ص١٨٦ ـ وإتحاف ذوي الاستحقاق ١/ ٢٨١ ـ والفتح الودودي ١/ ١٢٦، ومنه النقل.

١١٢ ـ **جَرَتْ** عادة بعض حُفَّاظ الألفية على تعشيرها أعشارًا، وبهذا البيت ينتهي العُشْرُ الأول منها.

ٱلِٱبْتِدَاءُ

١١٣ مُبْتَدَأٌ (زَيْدٌ)، وَ(عَاذِرٌ) خَبَرْ   إِنْ قُلْتَ، (زَيْدٌ عَاذِرٌ مَنِ ٱعْتَذَرْ)
١١٤ وَأَوَّلٌ مُبْتَدَأٌ وَٱلثَّانِي   فَاعِلٌ ٱغْنَى فِي (أَسَارٍ ذَانِ؟)
١١٥ وَقِسْ، وَكَٱسْتِفْهَامٍ ٱلنَّفْيُ، وَقَدْ   يَجُوزُ نَحْوُ (فَائِزٌ أُولُو ٱلرَّشَدْ)
١١٦ وَٱلثَّانِ مُبْتَدَا وَذَا ٱلْوَصْفُ خَبَرْ   إِنْ فِي سِوَى ٱلْإِفْرَادِ طِبْقًا ٱسْتَقَرّْ
١١٧ وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بِٱلِٱبْتِدَا   كَذَاكَ رَفْعُ خَبَرٍ بِٱلْمُبْتَدَا
١١٨ وَٱلْخَبَرُ ٱلْجُزْءُ ٱلْمُتِمُّ ٱلْفَائِدَهْ   كَـ(ٱللَّهُ بَرٌّ وَٱلْأَيَادِي شَاهِدَهْ)
١١٩ وَمُفْرَدًا يَأْتِي، وَيَأْتِي جُمْلَهْ   حَاوِيَةً مَعْنَى ٱلَّذِي سِيقَتْ لَهْ

---

١١٣ ـ قال صاحب الفتح الودودي ١/١٢٩: «عادة الناظم أن يعطي الأحكام بالمثال»، وقال الهواري ١/٢٥٩: «واكتفى بتمثيل المبتدأ عن حَدِّه، وفي هذا ما فيه من التقصير في البيان، ولا عُذْرَ لِمَنْ قَدَرَ على الوفاءِ فقَصَّر».

١١٦ ـ طِبْقًا: في شرح المكودي ١/١٧٣: «ويوجد في بعض النسخ: (طبقٌ) بالرفع». وانظر: إعراب الألفية ص٣٤، وقد جعله الهواري ١/٢٦٣ محتملًا.

١١٧ ـ قال الإمام الشاطبي: «ونسَبَ المصنِّفُ هنا العملَ للناطقين به وهم العرب، وللناصّين عليه وهم النحاة، وكثيرًا ما ينسبه لأسبابه مجازًا، كقوله:

تَرْفَعُ (كانَ) المُبْتَدَا اسْمًا، والخَبَرْ   تَنْصِبُهُ..................................

ولقد شنَّع ابنِ مَضَاء [في كتابه (الرد على النحويين ٦٩)] على النحويين في هذا المعنى؛ أخذًا بظاهر اللفظ من غير تحقيق مرادهم، فنسبهم إلى التقوُّل على العرب، وإلى الكذب في نسبة العمل إلى الألفاظ، بل نسبهم إلى مذهب الاعتزال والخروج عن السنة وظَلَمهم؛ إذ لم يعرف ما قصدوه، وصنَّف ابن خَرُوفٍ في الرد عليه جزءًا سماه: (تنزيه أئمة النحو، عمَّا يُنسب إليهم من الغلط والسهو)»، [نقله عنه إتحاف ذوي الاستحقاق ١/٢٨٦، وهو اختصار لكلام الشاطبي ١/٦١٩].

١٢٠ وَإِنْ تَكُنْ إِيَّاهُ مَعْنًى ٱكْتَفَى   بِهَا، كَـ(نُطْقِي ٱللهُ حَسْبِي وَكَفَى)
١٢١ وَٱلْمُفْرَدُ ٱلْجَامِدُ فَارِغٌ، وَإِنْ   يُشْتَقَّ فَهْوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنْ
١٢٢ وَأَبْرِزَنْهُ مُطْلَقًا حَيْثُ تَلَا   مَا لَيْسَ مَعْنَاهُ لَهُ مُحَصَّلَا
١٢٣ وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفِ جَرّْ   نَاوِينَ مَعْنَى (كَائِنٍ) أَوِ (ٱسْتَقَرّْ)
١٢٤ وَلَا يَكُونُ ٱسْمُ زَمَانٍ خَبَرَا   عَنْ جُثَّةٍ، وَإِنْ يُفِدْ فَأَخْبِرَا
١٢٥ وَلَا يَجُوزُ ٱلِٱبْتِدَا بِٱلنَّكِرَهْ   مَا لَمْ تُفِدْ، كَـ(عِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَهْ)
١٢٦ وَ(هَلْ فَتًى فِيكُمْ؟) (فَمَا خِلٌّ لَنَا)،   وَ(رَجُلٌ مِنَ ٱلْكِرَامِ عِنْدَنَا)-
١٢٧ وَ(رَغْبَةٌ فِي ٱلْخَيْرِ خَيْرٌ) وَ(عَمَلْ   بِرٌّ يَزِينُ)، وَلْيُقَسْ مَا لَمْ يُقَلْ
١٢٨ وَٱلْأَصْلُ فِي ٱلْأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا   وَجَوَّزُوا ٱلتَّقْدِيمَ إِذْ لَا ضَرَرَا
١٢٩ فَٱمْنَعْهُ حِينَ يَسْتَوِي ٱلْجُزْآنِ   عُرْفًا وَنُكْرًا عَادِمَيْ بَيَانِ
١٣٠ كَذَا إِذَا مَا ٱلْفِعْلُ كَانَ ٱلْخَبَرَا   أَوْ قُصِدَ ٱسْتِعْمَالُهُ مُنْحَصِرَا

---

١٢٠ ـ بها: في (د)٦ب: (به).

١٢٢ ـ مُحَصَّلا: في (ج)٥٦ب: (محصِّلا) بكسر الصاد، وكذا في شرح أبي حيان ص٤١.

١٢٥ ـ تُفِدْ: كذا بالياء والتاء في (أ)٦ب، و(ب)٨ب، وهو في (د)٦ب ـ وشرح الشاطبي ٢/ ٣٥ بالياء، وفي (ظ٢)٣٠أ، و(ج)٥٨أ بالتاء، وهو بالتاء في أغلب الشروح التي اطلعت عليها، وهو بالياء في: شرح الهواري ١/ ٢٧٦ وقال: «تقدير كلامه: ما لم يُفِد الابتداءُ بالنكرة، فيجوز» ـ وشرح السيوطي ص٩٥ ـ وشرح ابن طولون ١/ ١٨٨.

١٢٧ ـ يريد: وعَمَلُ بِرٍّ.

ـ وَلْيُقَسْ: في شرح الشاطبي ٢/ ٣٥: «وَلْتَقِسْ».

١٣٠ ـ كَذا إذا ما الفِعْلُ كانَ خَبَرًا: قال خالد في إعراب الألفية ص٣٧: «في هذا التركيب =

١٣١ أَوْ كَانَ مُسْنَدًا لِذِي لَامِ ٱبْتِدَا   أَوْ لَازِمَ ٱلصَّدْرِ كَـ(مَنْ لِي مُنْجِدَا؟)
١٣٢ وَنَحْوُ (عِنْدِي دِرْهَمٌ، وَلِي وَطَرْ)   مُلْتَزَمٌ فِيهِ تَقَدُّمُ ٱلْخَبَرْ
١٣٣ كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرُ   مِمَّا بِهِ عَنْهُ مُبِينًا يُخْبَرُ

= حذفٌ لدليل، وحذفٌ لغير دليل، وقَلْبٌ.... وأصل التركيب: كذا إذا ما كان الخبرُ الفعلَ المسندَ إلى ضميرِ المبتدأِ المفردِ». وانظر: شرح الهواري ١/ ٢٨٣ ـ وشرح الأشموني ١/ ٢٢٠ ـ وشرح الغزي ص٢٠٧ ـ وإتحاف ذوي الاستحقاق ١/ ٢٩٦ ـ وحاشية الخضري ١/ ١٠١.

ـ مُخْبَرًا: كذا في (أ)٦ب، و(د)٦ب، و(ظ١)١٢ب، و(ج)٦٠أ، وشرح أبي حيان ص٤٧ ـ والشاطبي ٢/ ٥٨ ـ وابن طولون ١/ ١٩٢، وهو بلفظ: (الخبرا) في (ب)٩أ، و(ظ٢)٣٠ب، وحاشية (ظ١)١٢ب، وفيها «نسخة: (الخَبَرَا)»، وكذا في: شرح ابن ابن القيم ١/ ١٧٦ ـ والمكودي ١/ ١٨٢ ـ وابن الجزري ص٥٦.

ـ مُنْحَصِرًا: هو بكسر الصاد في النسخ والشروح، وقال خالد في إعراب الألفية ص٣٧: «ينبغي أن يُضبط بفتح الصاد اسم مفعول حُذفت صلته، والتقدير: مُنْحَصَرًا فيه؛ ليخفَّ الاعتراض»، ونقله اللوامع الشمسية ١/ ٦٠أ، ب، ثم قال: «والمحفوظ فيه كسرها». وانظر: إتحاف ذوي الاستحقاق ١/ ٢٩٨، وجعل المنبغي في كلام خالد روايةً: الصبانُ ١/ ٢٢١ ـ والخضري ١/ ١٠١، ويظهر أن هذا تصرف منهما. وانظر الاعتراض المذكور في كلام خالد في الكلام على البيت ١٣٥.

١٣٣ ـ عَلَيْهِ: في شرح الشاطبي ٢/ ٨٢: «إليه».

ـ هذا البيت من أبيات الألفية المعقَّدة؛ بسبب تشتُّت ضمائره وصعوبة فهمه، مع أن المراد به يُعبَّر عنه النحويون بعبارة سهلة، فيقولون: أن يتصل بالمبتدأ ضميرٌ يعود إلى شيء في الخبر. انظر: شرح أبي حيان ص٤٨ ـ والمرادي ١/ ٤٨٤ ـ والمكودي ١/ ١٨٧ ـ والسيوطي ص٩٨، وقد عبَّر ابن مالك عنها بعبارة سهلة في الكافية الشافية ١/ ٣٦٩، فقال:

وإنْ يَعُدْ لِخَبَرٍ ضَمِيرُ   مِنْ مُبْتَدًا يُوجَبْ لَهُ التَّأْخِيرُ

وقد أصلح بعضهم هذا البيت واختصر معه البيت الذي بعده بقوله:

كذا إذا عادَ عَلَيْهِ مُضْمَرُ   مِنْ مُبْتَدًا، وما بِهِ يُصَدَّرُ

وانظر: إتحاف ذوي الاستحقاق ١/ ٣٠٠ ـ وحاشية الصبان ١/ ٢٢٣ ـ والفتح الودودي ١/ ١٤٨ ـ وحاشية الخضري ١/ ١٠٣.

١٣٤ كَذَا إِذَا يَسْتَوْجِبُ ٱلتَّصْدِيرَا   كَـ(أَيْنَ مَنْ عَلِمْتُهُ نَصِيرَا؟)
١٣٥ وَخَبَرَ ٱلْمَحْصُورِ قَدِّمْ أَبَدَا   كَـ(مَا لَنَا إِلَّا ٱتِّبَاعُ أَحْمَدَا)
١٣٦ وَحَذْفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ، كَمَا   تَقُولُ: (زَيْدٌ) بَعْدَ (مَنْ عِنْدَكُمَا؟)
١٣٧ وَفِي جَوَابِ (كَيْفَ زَيْدٌ؟) قُلْ: (دَنِفْ)   فَـ(زَيْدٌ) ٱسْتُغْنِيَ عَنْهُ إِذْ عُرِفْ
١٣٨ وَبَعْدَ (لَوْلَا) غَالِبًا حَذْفُ ٱلْخَبَرْ   حَتْمٌ، وَفِي نَصِّ يَمِينٍ ذَا ٱسْتَقَرّْ
١٣٩ وَبَعْدَ وَاوٍ عَيَّنَتْ مَفْهُومَ (مَعْ)   كَمِثْلِ (كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعْ)
١٤٠ وَقَبْلَ حَالٍ لَا يَكُونُ خَبَرَا   عَنِ ٱلَّذِي خَبَرُهُ قَدْ أُضْمِرَا
١٤١ كَـ(ضَرْبِيَ ٱلْعَبْدَ مُسِيئًا، وَأَتَمّْ   تَبْيِينِيَ ٱلْحَقَّ مَنُوطًا بِٱلْحِكَمْ)
١٤٢ وَأَخْبَرُوا بِٱثْنَيْنِ أَوْ بِأَكْثَرَا   عَنْ وَاحِدٍ، كَـ(هُمْ سَرَاةٌ شُعَرَا)

---

١٣٤ - عَلِمْتُهُ: كذا بضم التاء في: (أ)٧أ، و(د)٧أ، و(ظ١)١٣ب، وهو بفتحها في (ج)٦٢أ، وكان في (ب)٩أ بالضم ثم غيِّر إلى الفتح.

١٣٥ - المَحْصُورِ: يعني به هنا المبتدأ، وهو المحصور فيه، أما المحصورُ فالخبرُ، ولذا صحَّحه بعضهم إلى: (والخَبَرَ المَحْصُورَ قدِّمْ أبدا)، وذكر الشاطبي ٢/ ٧٤ أن المتتبِّع للألفية [انظر الأبيات: ١٣٠، ١٣٥، ٢٣٩، ٢٤٠] يظهر له أن ابن مالك «قَصَدَ هذا الإطلاق، وأنه يسمي المحصور فيه محصورًا أو منحصِرًا، وهي عادته في التسهيل [انظره ٨٥]. . . . فتلخَّص أن هذا الاصطلاح له خالَفَ فيه اصطلاحَ غيره من أهل النحو والبيان»، وفي الفتح الودودي ١/ ١٤٥: «والنحاة جميعهم إنما يسمُّونه محصورًا فيه، ولا وَجْهَ لمخالفتهم. . . . فالصوابُ التعبيرُ بما عبَّروا به، ولا يقالُ في مثل هذا: اصطلاحٌ ولا مَشاحَّةَ فيه». وانظر: إعراب الألفية ص٣٨ - وشرح السيوطي ص٩٧ - وحاشية الصبان ١/ ٢٢١ - وحاشية الخضري ١/ ١٠٣.
- أَحْمَدَا: صلّى الله عليه وسلم.

١٤٠ - يَكُونُ: كذا بالياء والتاء في (ب)٩ب، و(د)٧أ، وهو في (ظ١)١٤ب، و(ظ٢)٣٢أ، و(ج)٦٤ب بالياء، وهو في (أ)٧أ بالتاء.

كَانَ وَأَخَوَاتُهَا

١٤٣ تَرْفَعُ كَانَ ٱلْمُبْتَدَا ٱسْماً وَٱلْخَبَرْ   تَنْصِبُهُ، كَـ(كَانَ سَيِّداً عُمَرْ)
١٤٤ كَـ(كَانَ)، (ظَلَّ، بَاتَ، أَضْحَى، أَصْبَحَا   أَمْسَى، وَصَارَ، لَيْسَ، زَالَ، بَرِحَا-
١٤٥ فَتِئَ، وَٱنْفَكَّ)، وَهٰذِي ٱلأَرْبَعَهْ   لِشِبْهِ نَفْيٍ أَوْ لِنَفْيٍ مُتْبَعَهْ
١٤٦ وَمِثْلُ (كَانَ)، (دَامَ) مَسْبُوقاً بِـ(مَا)   كَـ(أَعْطِ مَا دُمْتَ مُصِيباً دِرْهَمَا)
١٤٧ وَغَيْرُ مَاضٍ مِثْلَهُ قَدْ عَمِلَا   إِنْ كَانَ غَيْرُ ٱلْمَاضِ مِنْهُ ٱسْتُعْمِلَا
١٤٨ وَفِي جَمِيعِهَا تَوَسُّطَ ٱلْخَبَرْ   أَجِزْ، وَكُلٌّ سَبْقَهُ دَامَ حَظَرْ
١٤٩ كَذَاكَ سَبْقُ خَبَرٍ (مَا) ٱلنَّافِيَهْ   فَجِئْ بِهَا مَتْلُوَّةً لَا تَالِيَهْ
١٥٠ وَمَنْعُ سَبْقِ خَبَرٍ (لَيْسَ) ٱصْطُفِي   وَذُو تَمَامٍ مَا بِرَفْعٍ يَكْتَفِي
١٥١ وَمَا سِوَاهُ نَاقِصٌ، وَٱلنَّقْصُ فِي   (فَتِئَ، لَيْسَ، زَالَ) دَائِماً قُفِي

---

١٤٣ - تَرْفَعُ (كانَ): في حاشية (ب)٩ب: «نسخة: إِرْفَعْ بـ(كان)»، وكُتب فوقها بخط آخر: «سهو».

١٤٧ - في الفتح الودودي ١/١٥٧ لمحة تربوية في التمثيل للشطر الأول، قال: «مثال المضارع: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾ [مريم: ٢٠]، ومثال الأمر: ﴿كُونُوا رَبَّانِيِّينَ﴾ [آل عمران: ٧٩]؛ أي: علماء عاملين منسوبين إلى الرب، وهذا المثال أولى من تمثيل الموضِّح [أي: صاحب أوضح المسالك ١/٢٣٨] بـ﴿كُونُوا حِجَارَةً﴾ [الإسراء: ٥٠]؛ لأنه يخاطِبُ المتعلِّمين، ولا يناسبهم الخطابُ بذلك».

١٤٩ - بها: كذا في (أ)٧أ، و(ظ٢)٣٣أ، و(ج)٦٨ب، وأغلبِ الشروح، وهو في (ب)١٠أ، و(د)٧ب، و(ظ١)١٦أ: (بما)، وكذا في شرح ابن طولون ١/٢٠٧، وقد غُيِّر في (ب) بخط آخر إلى: (بها)، وهو في شرح المكودي ١/١٩٦ (بِهِ)، ثم قال: «وفي بعض النسخ: (بها)».

١٥٢ وَلَا يَلِي ٱلْعَامِلَ مَعْمُولُ ٱلْخَبَرْ   إِلَّا إِذَا ظَرْفًا أَتَى أَوْ حَرْفَ جَرّْ
١٥٣ وَمُضْمَرَ ٱلشَّأْنِ ٱسْمًا ٱنْوِ إِنْ وَقَعْ   مُوهِمُ مَا ٱسْتَبَانَ أَنَّهُ ٱمْتَنَعْ
١٥٤ وَقَدْ تُزَادُ (كَانَ) فِي حَشْوٍ كَـ(مَا   كَانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَا!)
١٥٥ وَيَحْذِفُونَهَا وَيُبْقُونَ ٱلْخَبَرْ   وَبَعْدَ (إِنْ، وَلَوْ) كَثِيرًا ذَا ٱشْتَهَرْ
١٥٦ وَبَعْدَ (أَنْ) تَعْوِيضُ (مَا) عَنْهَا ٱرْتُكِبْ   كَمِثْلِ (أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَٱقْتَرِبْ)
١٥٧ وَمِنْ مُضَارِعٍ لِـ(كَانَ) مُنْجَزِمْ   تُحْذَفُ نُونٌ، وَهْوَ حَذْفٌ مَا ٱلْتُزِمْ

(مَا(١) وَلَا وَلَاتَ(٢) وَإِنِ) ٱلْمُشَبَّهَاتُ بِـ(لَيْسَ)

١٥٨ إِعْمَالَ (لَيْسَ) أُعْمِلَتْ (مَا) دُونَ (إِنْ)   مَعَ بَقَا ٱلنَّفْيِ وَتَرْتِيبٍ زُكِنْ
١٥٩ وَسَبْقَ حَرْفِ جَرٍّ أَوْ ظَرْفٍ كَـ(مَا   بِي أَنْتَ مَعْنِيًّا) ـ أَجَازَ ٱلْعُلَمَا
١٦٠ وَرَفْعَ مَعْطُوفٍ بِـ(لَكِنْ) أَوْ بِـ(بَلْ)   مِنْ بَعْدِ مَنْصُوبٍ بِـ(مَا) ٱلْزَمْ حَيْثُ حَلّْ
١٦١ وَبَعْدَ (مَا، وَلَيْسَ) جَرَّ ٱلْبَا ٱلْخَبَرْ   وَبَعْدَ (لَا) وَنَفْيِ كَانَ قَدْ يُجَرّْ.
١٦٢ فِي ٱلنَّكِرَاتِ أُعْمِلَتْ كَـ(لَيْسَ) (لَا)   وَقَدْ تَلِي (لَاتَ، وَإِنْ) ذَا ٱلْعَمَلَا

---

(١) قبلها في (ظ٢)٣٥أ عبارة: (فصلٌ في)، وكذا في: شرح أبي حيان ص٦١ ـ والمرادي ١/ ٥٠٦ ـ وابن ابن القيم ١/ ٢٠٧ ـ وابن عقيل ١/ ١١٨ ـ والمكودي ١/ ٢٠٦ ـ وابن الجزري ص٦٧ ـ والأشموني ١/ ٢٥٧ ـ وإعراب الألفية ص٤٣ ـ وشرح الغزي ص٢٣٧، وهذه العبارة ليست في (أ)٧ب، و(ظ١)٢٨أ، و(ج)٧٣أ، وكانت في (ب)١٠ب، ولكن ضرب عليها غير الناسخ، وكتب فوقها: «سهو»، وهي في (د)٨أ بلفظ: (باب)، ثم ضرب عليه الناسخ، وهي ليست في: شرح الهواري ١/ ٣٢٧ ـ والسيوطي ص١٠٩ ـ وابن طولون ١/ ٢٢٠.

(٢) لاتَ: ساقط من (د)٨أ، ومن شرح أبي حيان ص٦١ ـ والشاطبي ٢/ ٢١٥.

١٦٢ ـ تَلِي: في شرح الشاطبي ٢/ ٢٤٢: «يلي».

١٦٣ وَمَا لِـ(لَاتَ) فِي سِوَى حِينٍ عَمَلْ   وَحَذْفُ ذِي ٱلرَّفْعِ فَشَا وَٱلْعَكْسُ قَلْ

أَفْعَالُ ٱلْمُقَارَبَةِ

١٦٤ كَـ(كَانَ) (كَادَ وَعَسَى)، لَكِنْ نَدَرْ   غَيْرُ مُضَارِعٍ لِهَٰذَيْنِ خَبَرْ
١٦٥ وَكَوْنُهُ بِدُونِ (أَنْ) بَعْدَ (عَسَى)   نَزْرٌ، وَ(كَادَ) ٱلْأَمْرُ فِيهِ عُكِسَا
١٦٦ وَكَـ(عَسَى) (حَرَى)، وَلَٰكِنْ جُعِلَا   خَبَرُهَا حَتْمًا بِـ(أَنْ) مُتَّصِلَا
١٦٧ وَأَلْزَمُوا (ٱخْلَوْلَقَ) (أَنْ) مِثْلَ (حَرَى)   وَبَعْدَ (أَوْشَكَ) ٱنْتِفَا (أَنْ) نَزُرَا
١٦٨ وَمِثْلُ (كَادَ) فِي ٱلْأَصَحِّ (كَرَبَا)   وَتَرْكُ (أَنْ) مَعْ ذِي ٱلشُّرُوعِ وَجَبَا
١٦٩ كَـ(أَنْشَأَ ٱلسَّائِقُ يَحْدُو، وَطَفِقْ)   كَذَا (جَعَلْتُ، وَأَخَذْتُ، وَعَلِقْ)
١٧٠ وَٱسْتَعْمَلُوا مُضَارِعًا لِـ(أَوْشَكَا)   وَ(كَادَ) لَا غَيْرُ، وَزَادُوا (مُوشِكَا)
١٧١ بَعْدَ (عَسَى ٱخْلَوْلَقَ، أَوْشَكْ) قَّدْ يَرِدْ   غِنًى بِـ(أَنْ يَفْعَلَ) عَنْ ثَانٍ فُقِدْ

---

١٦٤ ـ خَبَرْ: هو حال منصوب، وقف عليه بالسكون لضرورة الشعر، أو على لغة ربيعة، وقد ضُبِط في (ب)١١أ بضمتين مع أنَّ (غَيْر) ضُبِطَ فيها بضمة أيضًا، ولم يتضح لي وجهٌ لذلك، إلا أن يُضبط (غير) بالفتحة فيكون حالًا متقدمًا، و(خبر): فاعلُ (نَدَر). انظر: شرح المكودي ١/ ٢١٤ ـ وإعراب الألفية ص٤٤ ـ واللوامع الشمسية ١/ ٧٦أ.

١٦٨ ـ كَرَبَا: كذا بالفتح في جميع نسخ التحقيق، سوى (أ)٨أ، ففيها: (كرِبا)، وفوقها «معًا»، وفي إعراب الألفية ص٤٥: «(كربا): بفتح الراء وكسرها».

١٦٩ ـ وطَفِقْ: كذا بالكسر في جميع نسخ التحقيق، سوى (أ)٨أ، و(د)٨ب، ففيهما: (طَفِقْ)، وفوقها فيهما: «معًا».

١٧١ ـ أَوْشَكْ قَّدْ: كذا في (أ)٨ب، و(ب)١١ب، و(د)٨ب، وهو الضبط الصحيح، فتكون الكاف مدغمة في القاف، قال المكودي ١/ ٢٢٠: «يُنطق بعد الشين من (أوشك) بقاف مشدَّدة؛ لأن الكاف من (أوشك) مدغمة في القاف بعد قلبه =

١٧٢ وَجَرِّدَنْ (عَسَى) أَوِ ٱرْفَعْ مُضْمَرَا   بِهَا إِذَا ٱسْمٌ قَبْلَهَا قَدْ ذُكِرَا
١٧٣ وَٱلْفَتْحَ وَٱلْكَسْرَ أَجِزْ فِي ٱلسِّينِ مِنْ   نَحْوِ (عَسَيْتُ) وَٱنْتِقَا ٱلْفَتْحِ زُكِنْ

إِنَّ وَأَخَوَاتُهَا

١٧٤ لِـ(إِنَّ، أَنَّ، لَيْتَ، لَكِنَّ، لَعَلْ،   كَأَنَّ) عَكْسُ مَا لِـ(كَانَ) مِنْ عَمَلْ
١٧٥ كَـ(إِنَّ زَيْدًا عَالِمٌ بِأَنِّي   كُفْءٌ، وَلَكِنَّ ٱبْنَهُ ذُو ضِغْنِ)

= قائمًا؛ لأجل استقامة الوزن»، ونقله: إعراب الألفية ص٤٥ ـ واللوامع الشمسية ١/٧٨ب ـ وحاشية الخضري ١/١٢٧ ـ وأغرب الهواري ٢/١٩ حين قال: «وقوله: (وأَوْشِكْ) جاء به على صيغة الأمر؛ ليصح له الوزن»، ولم أجد رواية كذلك، ويظهر أن هذا اجتهاد من الهواري ليستقيم وزن البيت، وجعله الغزي ٢٥٢ جائزًا لا رواية، والإدغام المذكور ليس لضرورة الشعر، بل هو جائز في النثر، ويسمى: الإدغام الكبير، وقرأ به القارئ السَّبْعي أبو عمرو البصري في رواية، فقد أدغم المثلين والمتقاربين إدغامًا كبيرًا، ومن ذلك الكاف في القاف في (٤٤) موضعًا. انظر: الإقناع لابن الباذش ١/٢٢٢ ـ والمساعد ٤/٢٦٤ ـ وتحبير التيسير ١٩٥ ـ والتصريح ٢/٣٩٨، وضُبِط في (ج)٧٨ب: (أَوْشَكَ قَدْ)، وبه ينكسر البيت.

ـ يَفعل: في (د)٨ب: (يُفْعل)، وكُتب فوق الياء: «معًا».

١٧٢ ـ ظاهر البيت أن الحكمين المذكورين فيه خاصّان بـ(عسى)، وأنهما لا يصحّان إلا إذا تقدّم الاسم، والصواب أنهما يكونان في الأفعال الثلاثة (عسى، واخلولق، وأوشك)، وأنهما يصحّان سواءٌ تقدّم الاسم نحو (زيدٌ عسى أنْ يجتهدَ)، أم تأخّر نحو (عسى أنْ يجتهدَ زيدٌ)؛ ولذا أصلح بعضهم البيت إلى:

فَجَرِّدَنْهُنَّ أوِ ارْفَعْ مُضْمَرَا   بِهِنَّ، وَالاسْمُ قَبْلُ أَوْ بَعْدُ عَرَا

انظر: شرح المكودي ١/٢٢١ ـ وإتحاف ذوي الاستحقاق ١/٣٤٠ ـ وشرح ابن طولون ١/٢٤٠ ـ والفتح الودودي ١/١٧٩.

١٧٣ ـ عَسَيْتُ: كذا بفتح السين وكسره في (ب)١١ب، و(د)٨ب، وشرح أبي حيان ص٧١، وهو في (ج)٧٩ب بالفتح فقط.

١٧٥ ـ كَإِنَّ: كذا بكسر الهمزة في جميع نسخ التحقيق، وأغلب ما اطلعت عليه من شروح =

١٧٦ وَرَاعِ ذَا ٱلتَّرْتِيبَ إِلَّا فِي ٱلَّذِي   كَـ(لَيْتَ فِيهَا ـ أَوْ هُنَا ـ غَيْرَ ٱلْبَذِي)
١٧٧ وَهَمْزَ (إِنَّ) ٱفْتَحْ لِسَدِّ مَصْدَرِ   مَسَدَّهَا، وَفِي سِوَى ذَاكَ ٱكْسِرِ
١٧٨ فَٱكْسِرْ فِي ٱلِٱبْتِدَا، وَفِي بَدْءِ صِلَهْ   وَحَيْثُ (إِنَّ) لِيَمِينٍ مُكْمِلَهْ
١٧٩ أَوْ حُكِيَتْ بِٱلْقَوْلِ، أَوْ حَلَّتْ مَحَلّْ   حَالٍ، كَـ(زُرْتُهُ وَإِنِّي ذُو أَمَلْ)
١٨٠ وَكَسَرُوا مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ عُلِّقَا   بِٱللَّامِ، كَـ(ٱعْلَمْ إِنَّهُ لَذُو تُقَى)
١٨١ بَعْدَ (إِذَا) فُجَاءَةٍ أَوْ قَسَمِ   لَا لَامَ بَعْدَهُ بِوَجْهَيْنِ نُمِي
١٨٢ مَعْ تِلْوِ فَا ٱلْجَزَا، وَذَا يَطَّرِدُ   فِي نَحْوِ (خَيْرُ ٱلْقَوْلِ إِنِّي أَحْمَدُ)
١٨٣ وَبَعْدَ ذَاتِ ٱلْكَسْرِ تَصْحَبُ ٱلْخَبَرْ   لَامُ ٱبْتِدَاءٍ، نَحْوُ (إِنِّي لَوَزَرْ)
١٨٤ وَلَا يَلِي ذِي ٱللَّامَ مَا قَدْ نُفِيَا   وَلَا مِنَ ٱلْأَفْعَالِ مَا كَـ(رَضِيَا)
١٨٥ وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ قَدْ كَـ(إِنَّ ذَا   لَقَدْ سَمَا عَلَى ٱلْعِدَا مُسْتَحْوِذَا)
١٨٦ وَتَصْحَبُ ٱلْوَاسِطَ مَعْمُولَ ٱلْخَبَرْ   وَٱلْفَصْلَ، وَٱسْمًا حَلَّ قَبْلَهُ ٱلْخَبَرْ

= الألفية، وهو في (ج)٨٠ب: (كانَّ)، قال صاحب اللوامع الشمسية ١/ ٨٠ب: «هكذا وُجِدَ في بعض النسخ: (كَأَنَّ) بفتح الهمزة، وأكثر النسخ على كسرها»، وجعله في البيت (كأنَّ) حرفَ تشبيه: شرحُ ابن الجزري ص٧٥ ـ وابن طولون ١/ ٢٤٤.

١٧٨ ـ صِلَهْ: في حاشية (ب)١٢أ بغير خط الناسخ: «في نسخة: الصِّلَهْ».

١٨٢ ـ إنِّي: رُسم في (د)٩أ، و(ج)٨٣ب بهمزة أسفل الألف، وهو في (ب)١٢أ بهمزة فوق الألف وتحته، وكُتب فوقه: «معًا»، وفي إعراب الألفية ص٤٧: «بفتح الهمزة وكسرها».

١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦ ـ تَصْحَبُ، ذِي، يَلِيها، تَصْحَبُ: فاعل (تصحب) الأولى والثانية واسمُ الإشارة (ذي) والضميرُ (ها) في (يليها) كلُّها تعود إلى: (لام الابتداء)، وقد =

١٨٧ وَوَصْلُ (مَا) بِذِي ٱلْحُرُوفِ مُبْطِلُ   إِعْمَالَهَا، وَقَدْ يُبَقَّى ٱلْعَمَلُ
١٨٨ وَجَائِزٌ رَفْعُكَ مَعْطُوفًا عَلَى   مَنْصُوبِ (إِنَّ) بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلَا
١٨٩ وَأُلْحِقَتْ بِـ(إِنَّ): (لَكِنَّ، وَأَنّْ)   مِنْ دُونِ (لَيْتَ، وَلَعَلَّ، وَكَأَنّْ)
١٩٠ وَخُفِّفَتْ (إِنَّ) فَقَلَّ ٱلْعَمَلُ   وَتَلْزَمُ ٱللَّامُ إِذَا مَا تُهْمَلُ
١٩١ وَرُبَّمَا ٱسْتُغْنِيَ عَنْهَا إِنْ بَدَا   مَا نَاطِقٌ أَرَادَهُ مُعْتَمِدَا
١٩٢ وَٱلْفِعْلُ إِنْ لَمْ يَكُ نَاسِخًا فَلَا   تُلْفِيهِ غَالِبًا بِـ(إِنْ) ذِي مُوصَلَا
١٩٣ وَإِنْ تُخَفَّفْ (أَنَّ) فَٱسْمُهَا ٱسْتَكَنّْ   وَٱلْخَبَرَ ٱجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ (أَنْ)
١٩٤ وَإِنْ يَكُنْ فِعْلًا وَلَمْ يَكُنْ دُعَا   وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيفُهُ مُمْتَنِعَا

= اختلفت النسخ في بعضها تذكيرًا وتأنيثًا، فـ(يليها) جاءت للمؤنث في جميع النسخ، والألفاظ الباقية جاءت للمؤنث في: (د)٩أ ـ وشرح أبي حيان ص٦٨ ـ ٨٠ ـ وشرح البرهان بن القيم ١/ ٢٣٩ ـ ٢٤١ ـ وشرح الشاطبي ٢/ ٣٤٢، وجاءت كلها للمذكر في (ب)١٢أ ـ ١٢ب، وكذا في (ج)٦٤ب ـ ٦٦أ إلا (تصحب) الأولى فللمؤنث، وجاء اللفظان الأول والرابع للمؤنث، والثاني للمذكر في (ظ٢)٤٠أ، وشرح المكودي ١/ ٢٢٩ ـ ١/ ٢٣١، أما في (ظ١)٢٢أ فجاء الأول والثاني للمؤنث، والرابع بلا نقط أوله، وأما (أ)٨ب ـ ٩أ فجاء (ذا) فيها للمذكر، وبقية الألفاظ بلا نقط أولها، وقال في إعراب الألفية ص٤٨: «(ذا)، وفي بعض النسخ: (ذي)، وكلاهما اسم إشارة».

١٨٦ ـ **حَلَّ قَبْلَهُ الخَبَرْ**: في (ظ١)٢٢أ ـ وشرح الشاطبي ٢/ ٣٤٢، ٣٥٩: (حَلَّ قَبْلَهُ خَبَرْ). وانظر: إتحاف ذوي الاستحقاق ١/ ٣٥٤ ـ والفتح الودودي ١/ ١٨٩.

١٨٨ ـ **تَسْتَكْمِلا**: في شرح الشاطبي ٢/ ٣٦٥، ٣٧٠: (يستكملا) بالياء.

١٩٣ ـ **بَعْدَ (أَنْ)**: كذا بسكون النون بلا تشديد في (ظ١)٢٣ب، و(ج)٨٨أ، وضُبط في (ب)١٢ب: (أنَّ) بتشديد النون المفتوحة وفوقها سكون، وكُتب فوقها بغير خط الناسخ: «معًا»؛ أي: يصح أن تكون (أنْ) المخففة، و(أنَّ) المشددة، وقد نص على أنَّ (أنْ) هنا هي المخففة: الهواري ٢/ ٥١ ـ وشرح الغزي ص٢٨٠.

١٩٥ فَٱلْأَحْسَنُ ٱلْفَصْلُ بِـ(قَدْ)أَوْنَفْيٍ اَوْ   تَنْفِيسٍ، اَوْ(لَوْ)، وَقَلِيلٌ ذِكْرُ(لَوْ)
١٩٦ وَخُفِّفَتْ(كَأَنَّ)أَيْضًا فَنُوِي   مَنْصُوبُهَا، وَثَابِتًا أَيْضًا رُوِي

لَا ٱلَّتِي لِنَفْيِ ٱلْجِنْسِ

١٩٧ عَمَلَ(إِنَّ)ٱجْعَلْ لِـ(لَا)فِي نَكِرَهْ   مُفْرَدَةً جَاءَتْكَ أَوْ مُكَرَّرَهْ
١٩٨ فَٱنْصِبْ بِهَا مُضَافًا اَوْ مُضَارِعَهْ   وَبَعْدَ ذَاكَ ٱلْخَبَرَ ٱذْكُرْ رَافِعَهْ
١٩٩ وَرَكِّبِ ٱلْمُفْرَدَ فَاتِحًا كَـ(لَا   حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ)، وَٱلثَّانِيَ ٱجْعَلَا
٢٠٠ مَرْفُوعًا اَوْ مَنْصُوبًا اَوْ مُرَكَّبَا   وَإِنْ رَفَعْتَ اَوَّلًا لَا تَنْصِبَا
٢٠١ وَمُفْرَدًا نَعْتًا لِمَبْنِيٍّ يَلِي   فَٱفْتَحْ أَوِ ٱنْصِبَنْ أَوِ ٱرْفَعْ تَعْدِلِ
٢٠٢ وَغَيْرَ مَا يَلِي وَغَيْرَ ٱلْمُفْرَدِ   لَا تَبْنِ وَٱنْصِبْهُ أَوِ ٱلرَّفْعَ ٱقْصِدِ
٢٠٣ وَٱلْعَطْفُ إِنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ(لَا)ٱحْكُمَا   لَهُ بِمَا لِلنَّعْتِ ذِي ٱلْفَصْلِ ٱنْتَمَى

---

١٩٩ ـ **والثاني**: في (أ)٩ب ـ و(د)٩ب: (والثانِ).

٢٠٠ ـ **لا تَنْصِبَا**: (لا) ناهية جازمة، و(تَنْصِبَا) فعل مضارع في محل جزم؛ لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة التي تنقلب عند الوقف ألفًا. انظر: إعراب الألفية ص٥١.

٢٠١ ـ **فافْتَحْ اوِ انْصِبَنْ أَوِ ارْفَعْ**: الفتحُ هو المرجوحُ من هذه الأوجه الجائزة؛ ولذا لم يكن مستحسنًا تقديم ابن مالك له، وأَحْسَنُ منه لو قال: (فَارْفَعْ أَوِ انْصِبَنْ أَوِ افْتَحْ)، هذا وقد اختصَرَ بعضهم هذا البيت والذي بعده وزاد عليهما في المعنى بقوله:

وَٱرْفَعْ أَوِ انْصِبْ مُطْلَقًا نَعْتَ اسْمِ (لا)   وَٱلْفَتْحَ زِدْ إِنْ أُفْرِدَا وَاتَّصَلا

انظر: إتحاف ذوي الاستحقاق ١/ ٣٦٣، ٣٦٤.

٢٠٢ ـ **وانْصِبْهُ**: في شرح الشاطبي ٢/ :٤٣٣ (وانْصِبَنْ).

٢٠٣ ـ **والعَطْفُ**: في (أ)٩ب: (والعطفَ) بالرفع والنصب.

٢٠٤ وَأَعْطِ (لَا) مَعْ هَمْزَةِ ٱسْتِفْهَامِ   مَا تَسْتَحِقُّ دُونَ ٱلِاسْتِفْهَامِ
٢٠٥ وَشَاعَ فِي ذَا ٱلْبَابِ إِسْقَاطُ ٱلْخَبَرْ   إِذَا ٱلْمُرَادُ مَعْ سُقُوطِهِ ظَهَرْ

ظَنَّ[1] وَأَخَوَاتُهَا

٢٠٦ ٱنْصِبْ بِفِعْلِ ٱلْقَلْبِ جُزْأَيِ ٱبْتِدَا   أَعْنِي (رَأَى، خَالَ، عَلِمْتُ، وَجَدَا
٢٠٧ ظَنَّ، حَسِبْتُ، وَزَعَمْتُ) مَعَ (عَدّْ   حَجَا، دَرَى) (وَجَعَلَ) ٱللَّذْ كَٱعْتَقَدْ
٢٠٨ وَ(هَبْ، تَعَلَّمْ)، وَٱلَّتِي كَـ(صَيَّرَا)   أَيْضًا بِهَا ٱنْصِبْ مُبْتَدًا وَخَبَرَا
٢٠٩ وَخُصَّ بِٱلتَّعْلِيقِ وَٱلْإِلْغَاءِ مَا   مِنْ قَبْلِ (هَبْ) وَٱلْأَمْرَ (هَبْ) قَدْ أُلْزِمَا
٢١٠ كَذَا (تَعَلَّمْ) وَلِغَيْرِ ٱلْمَاضِ مِنْ   سِوَاهُمَا ٱجْعَلْ كُلَّ مَا لَهُ زُكِنْ
٢١١ وَجَوِّزِ ٱلْإِلْغَاءَ لَا فِي ٱلِابْتِدَا   وَٱنْوِ ضَمِيرَ ٱلشَّانِ أَوْ لَامَ ٱبْتِدَا
٢١٢ فِي مُوهِمٍ إِلْغَاءَ مَا تَقَدَّمَا   وَٱلْتَزِمِ ٱلتَّعْلِيقَ قَبْلَ نَفْيِ (مَا

---

٢٠٥ ـ **إذا**: كذا في (أ)٩ب، و(د)١٠أ، و(ج)١٩٣أ، وكذا في الكافية الشافية ١/ ٥٢١، وعليه شرح ابن مالك البيت فيها ٢/ ٢٣٧، وهو في (ظ١)٢٦أ، و(ظ٢)٤٥أ: (إذ)، وأما في (ب)١٣ب فقد كتب في الحاشية: (إذْ)، وفي المتن: (إذا) وفوقها (معًا)، وقال الشاطبي ٢/ ٤٤٩: «ويثبت في بعض النسخ: (إذِ المرادُ). . . . ومراده تعليل شياع إسقاط الخبر»، ونقله عنه: إعراب الألفية ص٥٢ ـ وإتحاف ذوي الاستحقاق ١/ ٣٦٦.

[1] **ظَنَّ**: في حاشية (أ)٩ب: (ظَنَنْتُ).

٢٠٨ ـ **والتي**: في شرح الشاطبي٢/ ٤٥٢: «والذي»، وقال في الشرح ٢/ ٤٦٣: «وَقَعَ في نسخ هذا الرجز: (والذي كَصَيَّرَا) بلفظ: (الذي) الواقعة على المذكَّر، ثم قال: (انْصِبْ بِها) [كذا، ولفظ الألفية (بِها انْصِبْ)، فلعله أراد حكاية المعنى]، فأتى بضمير المؤنث، فكان الأولى أن يأتي بـ(التي) عِوَضَ (الذي)».

٢٠٩ ـ **بالتَّعْلِيقِ والإِلْغاءِ**: في (ظ١)٢٧أ، و(ج)٩٥أ: (بالإلغاءِ والتعليقِ).

٢١٢ ـ **وَالْتَزِمِ التَّعْلِيقَ**: كذا في (ب)١٤أ، و(ج)٩٦ب ـ شرح الشاطبي ٢/ ٤٦٧ ـ =

٢١٣ وَإِنْ، وَلَا)، لَامُ ٱبْتِدَاءٍ أَوْ قَسَمْ   كَذَا، وَٱلِاسْتِفْهَامُ ذَا لَهُ ٱنْحَتَمْ
٢١٤ لِعِلْمِ عِرْفَانٍ وَظَنِّ تُهَمَهْ   تَعْدِيَةٌ لِوَاحِدٍ مُلْتَزَمَهْ
٢١٥ وَلِـ(رَأَى) ٱلرُّؤْيَا ٱنْمِ مَا لِـ(عَلِمَا)   طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلُ ٱنْتَمَى
٢١٦ وَلَا تُجِزْ هُنَا بِلَا دَلِيلِ   سُقُوطَ مَفْعُولَيْنِ أَوْ مَفْعُولِ
٢١٧ وَكَـ(تَظُنُّ) ٱجْعَلْ (تَقُولُ) إِنْ وَلِي   مُسْتَفْهَمًا بِهِ، وَلَمْ يَنْفَصِلِ
٢١٨ بِغَيْرِ ظَرْفٍ أَوْ كَظَرْفٍ أَوْ عَمَلْ   وَإِنْ بِبَعْضِ ذِي فَصَلْتَ يُحْتَمَلْ
٢١٩ وَأُجْرِيَ ٱلْقَوْلُ كَظَنٍّ مُطْلَقَا   عِنْدَ سُلَيْمٍ، نَحْوُ (قُلْ ذَا مُشْفِقَا)

أَعْلَمَ وَأَرَى[1]

٢٢٠ إِلَى ثَلَاثَةٍ (رَأَى وَعَلِمَا)   عَدَّوْا إِذَا صَارَا (أَرَى وَأَعْلَمَا)
٢٢١ وَمَا لِمَفْعُولَيْ (عَلِمْتُ) مُطْلَقَا   لِلثَّانِ وَٱلثَّالِثِ أَيْضًا حُقِّقَا
٢٢٢ وَإِنْ تَعَدَّيَا لِوَاحِدٍ بِلَا   هَمْزٍ فَلِٱثْنَيْنِ بِهِ تَوَصَّلَا
٢٢٣ وَٱلثَّانِ مِنْهُمَا كَثَانِي ٱثْنَيْ (كَسَا)   فَهْوَ بِهِ فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو ٱئْتِسَا

= والمكودي ١/٢٥٧، وهو المناسب لما قبله، وهو في (أ)١٠أ، و(د)١٠أ، و(ظ١)٢٧أ: (والتزِمَ التعليقُ)، وذكر الروايتين: إعراب الألفية ص٥٣.

٢١٧ - اجْعَلْ: أي على وجه الجواز، لا الوجوب، وظاهر البيت الوجوب، وليس مرادًا لابن مالك الذي نصَّ [في التسهيل ٧٣ - وشرح الكافية الشافية ٢/٥٦٩] - كغيره من النحويين - على الجواز لا الوجوب؛ ولذا أخذ عليه هذا البيت. انظر: شرح أبي حيان ص٩٨ - وإتحاف ذوي الاستحقاق ١/ ٣٧٤ - والفتح الودودي ١/ ٢١٥.

٢٢٣ - أخذ على الشطر الأول أنه خَصَّ التشبيهَ بالمفعول الثاني، مع أنه يشمل الأول، فالأول هنا كالمفعول الأول في باب (كسا)، وأُخِذَ على الشطر الثاني أنه عَمَّمَ =

٢٢٤ وَكَـ(أَرَى) ٱلسَّابِقِ (نَبَا، أَخْبَرَا،   حَدَّثَ، أَنْبَأَ)، كَذَاكَ (خَبَّرَا)

ٱلْفَاعِلُ

٢٢٥ ٱلْفَاعِلُ ٱلَّذِي كَمَرْفُوعَيْ (أَتَى   زَيْدٌ، مُنِيرًا وَجْهُهُ، نِعْمَ ٱلْفَتَى)
٢٢٦ وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ، فَإِنْ ظَهَرْ   فَهْوَ، وَإِلَّا فَضَمِيرٌ ٱسْتَتَرْ
٢٢٧ وَجَرِّدِ ٱلْفِعْلَ إِذَا مَا أُسْنِدَا   لِٱثْنَيْنِ أَوْ جَمْعٍ، كَـ(فَازَ ٱلشُّهَدَا)
٢٢٨ وَقَدْ يُقَالُ، (سَعِدَا وَسَعِدُوا)   وَٱلْفِعْلُ لِلظَّاهِرِ بَعْدُ مُسْنَدُ
٢٢٩ وَيَرْفَعُ ٱلْفَاعِلَ فِعْلٌ أُضْمِرَا   كَمِثْلِ (زَيْدٌ) فِي جَوَابِ (مَنْ قَرَا؟)
٢٣٠ وَتَاءُ تَأْنِيثٍ تَلِي ٱلْمَاضِيْ إِذَا   كَانَ لِأُنْثَى، كَـ(أَبَتْ هِنْدُ ٱلْأَذَى)
٢٣١ وَإِنَّمَا تَلْزَمُ فِعْلَ مُضْمَرِ   مُتَّصِلٍ أَوْ مُفْهِمٍ ذَاتَ حِرِ
٢٣٢ وَقَدْ يُبِيحُ ٱلْفَصْلُ تَرْكَ ٱلتَّاءِ فِي   نَحْوِ (أَتَى ٱلْقَاضِيَ بِنْتُ ٱلْوَاقِفِ)
٢٣٣ وَٱلْحَذْفُ مَعْ فَصْلٍ بِـ(إِلَّا) فُضِّلَا   كَـ(مَا زَكَا إِلَّا فَتَاةُ ٱبْنِ ٱلْعَلَا)

= التشبيه، مع أن التعليق غير جائز في باب (كسا)؛ ولذا أصلح بعضهم هذا البيت إلى:
وَاجْعَلْهُمَا مَعًا كَمَفْعُولَيْ (كَسَا)   وَمَنْ يُعَلِّقْ هَـٰهُنَا فَمَا أَسَا
انظر: شرح أبي حيان ص١٠٠ ـ والمرادي ١/ ٥٧٣ ـ والمكودي ١/ ٢٦٤ ـ والأشموني ٢/ ٧٣ ـ وفتح الرب المالك ٣١١ ـ وإتحاف ذوي الاستحقاق ١/ ٣٧٤، ٣٧٨ ـ وابن طولون ١/ ٣٠٧ ـ والفتح الودودي ١/ ٢١٨.

٢٢٤ ـ نَبَا.... أَنبأَ: في (أ)١٠ب: (أَنْبَا.... نَبَّا).
ـ أَنبأَ كَذاكَ: كذا في جميع نسخ التحقيق، وما اطلعت عليه من شروح الألفية، سوى (أ)١٠ب، ففيها (نَبَّأَ كَذاكَ)، وسوى (ظ١)٢٩ب ـ وشرح ابن طولون ١/ ٣٠٨، ففيهما (أَنْبَا وكَذاكَ). قلتُ: وهو أسلس.

٢٣٣ ـ والحَذْفُ: أخذ بعض الشراح على ابن مالك التعبير هنا وفي البيت ٢٣٦ =

٢٣٤ وَٱلْحَذْفُ قَدْ يَأْتِي بِلَا فَصْلٍ، وَمَعْ ضَمِيرِ ذِي ٱلْمَجَازِ فِي شِعْرٍ وَقَعْ
٢٣٥ وَٱلتَّاءُ مَعْ جَمْعٍ سِوَى ٱلسَّالِمِ مِنْ مُذَكَّرٍ كَٱلتَّاءِ مَعْ إِحْدَى ٱللَّبِنْ
٢٣٦ وَٱلْحَذْفَ فِي (نِعْمَ ٱلْفَتَاةُ) ٱسْتَحْسَنُوا لِأَنَّ قَصْدَ ٱلْجِنْسِ فِيهِ بَيِّنُ
٢٣٧ وَٱلْأَصْلُ فِي ٱلْفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِلَا وَٱلْأَصْلُ فِي ٱلْمَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلَا
٢٣٨ وَقَدْ يُجَاءُ بِخِلَافِ ٱلْأَصْلِ وَقَدْ يَجِي ٱلْمَفْعُولُ قَبْلَ ٱلْفِعْلِ
٢٣٩ وَأَخِّرِ ٱلْمَفْعُولَ إِنْ لَبْسٌ حُذِرْ أَوْ أُضْمِرَ ٱلْفَاعِلُ غَيْرَ مُنْحَصِرْ
٢٤٠ وَمَا بِـ(إِلَّا) أَوْ بِـ(إِنَّمَا) ٱنْحَصَرْ أَخِّرْ، وَقَدْ يَسْبِقُ إِنْ قَصْدٌ ظَهَرْ
٢٤١ وَشَاعَ نَحْوُ (خَافَ رَبَّهُ عُمَرْ) وَشَذَّ نَحْوُ (زَانَ نَوْرُهُ ٱلشَّجَرْ)

ٱلنَّائِبُ عَنِ ٱلْفَاعِلِ

٢٤٢ يَنُوبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلِ فِيمَا لَهُ، كَـ(نِيلَ خَيْرُ نَائِلِ)
٢٤٣ فَأَوَّلَ ٱلْفِعْلِ ٱضْمُمَنْ وَٱلْمُتَّصِلْ بِٱلْآخِرِ ٱكْسِرْ فِي مُضِيٍّ، كَـ(وُصِلْ)

- بـ(الحذف)؛ «لأنه يقتضي أن التاء كانت موجودة ثم حُذِفَتْ، وليس بصحيح، والأولى أن يُعبَّر بالترك»، كما عبَّر به في البيت ٢٣٢. انظر: شرح الشاطبي ٢/ ٥٧٦ ـ والفتح الودودي ١/ ٢٢٦، ومنه النقل.

٢٤٠ ـ انْحَصَرْ: سبق التعليق على مخالفة ابن مالك لغيره في معنى المنحصِر والمحصور في التعليق على البيت ١٣٥. وانظر هنا: حاشية الصبان ٢/ ٥٣ ـ والفتح الودودي ١/ ٢٢٩ ـ وحاشية الخضري ١/ ١٦٥.

٢٤٣ ـ فَأَوَّلَ: في (ب)١٥ب، و(ظ١)٣٣أ: (وأوّل)، وهو كذلك في: شرح الشاطبي ٣/ ١٣ ـ والمكودي ١/ ٢٧٨.

٢٤٤ وَاجْعَلْهُ مِنْ مُضَارِعٍ مُنْفَتِحَا   كَـ(يَنْتَحِي) الْمَقُولُ فِيهِ (يُنْتَحَى)
٢٤٥ وَالثَّانِيَ التَّالِيَ (تَا) الْمُطَاوَعَهْ   كَالْأَوَّلِ اجْعَلْهُ بِلَا مُنَازَعَهْ
٢٤٦ وَثَالِثَ الَّذِي بِهَمْزِ الْوَصْلِ   كَالْأَوَّلِ اجْعَلَنَّهُ، كَـ(اسْتُحْلِي)
٢٤٧ وَاكْسِرْ أَوَ اشْمِمْ (فَا) ثُلَاثِيٍّ أُعِلّْ   عَيْنًا، وَضَمٌّ جَا ـ كَـ(بُوعَ) ـ فَاحْتُمِلْ
٢٤٨ وَإِنْ بِشَكْلٍ خِيفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ   وَمَا لِـ(بَاعَ) قَدْ يُرَى لِنَحْوِ (حَبّْ)
٢٤٩ وَمَا لِفَا (بَاعَ) لِمَا الْعَيْنُ تَلِي   فِي (اخْتَارَ، وَانْقَادَ) وَشِبْهٍ يَنْجَلِي
٢٥٠ وَقَابِلٌ مِنْ ظَرْفٍ اوْ مِنْ مَصْدَرِ   أَوْ حَرْفِ جَرٍّ بِنِيَابَةٍ حَرِي

---

٢٤٤ ـ **المقُولُ:** كذا بالجر والرفع في (أ)١١ب، وفوقها «صح»، و(ب)١٦أ، ثم طُمست فيها الضمة، وهو بالرفع في (د)١١ب، وهو بالجر في (ظ١)٣٣أ، و(ج)١١٠أ؛ وكذا في: شرح أبي حيان ص١١٥ ـ والمرادي ٢/ ٥٩٩ ـ والمكودي ١/ ٢٧٨، وجَوَّزَ الرفع ـ وإعراب الألفية ص٥٩ ـ وابن طولون ١/ ٣٢٨.

٢٤٥ ـ **تا المُطَاوَعَهْ:** قال الشاطبي ٣/ ١٧: «أراد (تاء المطاوعة)، لكن حَذَف الهمزة.... وله من هذا القبيل في نظمه هذا كثيرٌ جدًّا، ساقه إليه ضرورةُ الشعر».
ـ أُخِذَ على هذا البيت أنه قيَّد التاء بالمطاوعة، وأنه لم يقيِّد الحكم بالفعل الماضي، والصواب أن هذا الحكم للحرف الثاني في الفعل الماضي المفتتح بتاء زائدة معتادة؛ ولذا أصلح بعضهم البيت إلى:

والثَّانِيَ التَّالِيَ (تَا) الزِّيَادَهْ   فاضْمُمْ بِمَاضٍ إنْ تَكُنْ مُعْتَادَهْ

انظر: شرح أبي حيان ص١١٣ ـ والمرادي ٢/ ٦٠٠ ـ والشاطبي ٣/ ١٩ ـ وابن ابن القيم ١/ ٣١٩ ـ والأشموني ٢/ ٥٨ ـ والسيوطي ص١٥٦ ـ وإتحاف ذوي الاستحقاق ١/ ٤٠٠ ـ والفتح الودودي ١/ ٢٣٣.

٢٥٠ ـ **حَرِي:** يصح أن يكون وزنه فعيلًا، فهو (حَرِيٌّ)، وبه قال إعراب الألفية ص٦٠، ويصح أن يكون (فَعِلًا)، فهو (حَرٍ)، اسم منقوص، وبه قال: شرح الشاطبي ٣/ ٣٢ ـ واللوامع الشمسية ١/ ١١٣ب، يقال: حَرِيٌّ وحَرٍ وحَرًى، بمعنى: حقيق وجدير [انظر: (حري) في: الصحاح ٦/ ٢٣١١ ـ والقاموس ١٦٤٤ ـ ولسان العرب =

٢٥١ وَلَا يَنُوبُ بَعْضُ هٰذِي إِنْ وُجِدْ فِي ٱللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِۦ وَقَدْ يَرِدْ
٢٥٢ وَبِٱتِّفَاقٍ قَدْ يَنُوبُ ٱلثَّانِ مِنْ بَابِ (كَسَا) فِيمَا ٱلْتِبَاسُهُۥ أُمِنْ.
٢٥٣ فِي بَابِ (ظَنَّ، وَأَرَى) ٱلْمَنْعُ ٱشْتَهَرْ وَلَا أَرَى مَنْعًا إِذَا ٱلْقَصْدُ ظَهَرْ
٢٥٤ وَمَا سِوَى ٱلنَّائِبِ مِمَّا عُلِّقَا بِٱلرَّافِعِ ٱلنَّصْبُ لَهُۥ مُحَقَّقَا

ٱشْتِغَالُ ٱلْعَامِلِ عَنِ ٱلْمَعْمُولِ

٢٥٥ إِنْ مُضْمَرُ ٱسْمٍ سَابِقٍ فِعْلًا شَغَلْ عَنْهُ بِنَصْبِ لَفْظِهِۦ أَوِ ٱلْمَحَلّْ
٢٥٦ فَٱلسَّابِقَ ٱنْصِبْهُ بِفِعْلٍ أُضْمِرَا حَتْمًا مُوَافِقٍ لِمَا قَدْ أُظْهِرَا
٢٥٧ وَٱلنَّصْبُ حَتْمٌ إِنْ تَلَا ٱلسَّابِقُ مَا يَخْتَصُّ بِٱلْفِعْلِ، كَـ(إِنْ، وَحَيْثُمَا)
٢٥٨ وَإِنْ تَلَا ٱلسَّابِقُ مَا بِٱلِٱبْتِدَا يَخْتَصُّ فَٱلرَّفْعَ ٱلْتَزِمْهُ أَبَدَا
٢٥٩ كَذَا إِذَا ٱلْفِعْلُ تَلَا مَا لَنْ يَرِدْ مَا قَبْلَهُۥ مَعْمُولَ مَا بَعْدُ وُجِدْ

= ١٤/ ١٧٣]، وقياس الأوّل أن يُكتب بياء، ويجوز أن يُعامل معاملة المنقوص المنون، وقياس الثاني أن يُكتب بلا ياء على لغة جمهور العرب؛ لأنه منقوص منون [انظر: لغات العرب في الوقوف على المنقوص المنون في التعليق على البيت ٥]، وقد كُتب بلا ياء في: (أ)١١ب، و(د)١١أ، و(ظ٢)٥٥أ، و(ب)١٦أ [وقد كُتب غير الناسخ بعد الكلمة ياء، وذكر في الحاشية أن أصلها (حَرِيٌّ) بياء مشدَّدة]، وكذا في: شرح أبي حيان ص١١٤ ـ وابن عقيل ١/ ١٦٩ ـ والهواري ٢/ ١٤٧ ـ وكُتب بياء في: (ظ١)٣٣ب، و(ج)١١٣أ ـ وكذا في: شرح المرادي ٢/ ٦٠٤ ـ وابن ابن القيم ١/ ٣٢١ ـ والمكودي ١/ ٢٨٥ ـ وابن الجزري ص١٠٨ ـ والأشموني ٢/ ٦١ ـ والتصريح ١/ ٢٩٠ ـ وشرح الغزي ص٣٤١ ـ والسيوطي ص١٥٨ ـ وابن طولون ١/ ٣٣٥.

٢٥١ ـ بنهاية الشطر الأول من هذا البيت يتم الربع الأول من الألفية؛ لأنها (١٠٠٢) بيتان وألف، فربعها (٢٥٠,٥) خمسون ومائتا بيت ونصف بيت.

٢٥٩ ـ لَنْ: كذا بالنون في جميع نسخ التحقيق سوى (ب)، وهو كذلك في: شرح =

٢٦٠ وَٱخْتِيرَ نَصْبٌ قَبْلَ فِعْلٍ ذِي طَلَبْ   وَبَعْدَ مَا إِيلَاؤُهُ ٱلْفِعْلَ غَلَبْ ـ
٢٦١ وَبَعْدَ عَاطِفٍ بِلَا فَصْلٍ عَلَى   مَعْمُولِ فِعْلٍ مُسْتَقِرٍّ أَوَّلَا.
٢٦٢ وَإِنْ تَلَا ٱلْمَعْطُوفُ فِعْلًا مُخْبَرَا   بِهِ عَنِ ٱسْمٍ فَٱعْطِفَنْ مُخَيَّرَا
٢٦٣ وَٱلرَّفْعُ فِي غَيْرِ ٱلَّذِي مَرَّ رَجَحْ   فَمَا أُبِيحَ ٱفْعَلْ، وَدَعْ مَا لَمْ يُبَحْ
٢٦٤ وَفَصْلُ مَشْغُولٍ بِحَرْفِ جَرّْ   أَوْ بِإِضَافَةٍ كَوَصْلٍ يَجْرِي

= الشاطبي ٣/ ٦٩ ـ وشرح ابن طولون ١/ ٣٤٣، وهو في (ب)١٦ب: (لم)، ثم غُيِّر بخط آخر إلى: (لن)، وهو بلفظ: (لم) في أغلب المطبوع من شروح الألفية. انظر: شرح أبي حيان ص١٢٠ ـ وابن ابن القيم ١/ ٣٣٢ ـ وابن عقيل ١/ ١٧٤ ـ والهواري ٢/ ١٦٠ ـ وشرح المكودي ١/ ٢٩٣ ـ وابن الجزري ص١١٢ ـ والأشموني ٢/ ٧٣ ـ والسيوطي ص١٦٢، وذكر الروايتين: إعراب الألفية ص٦٢، ولفظه في الكافية الشافية ٢/ ٦١٥: (لا)، وقال ابن هشام في حاشية (أ)١٢أ: «التعبير هنا بـ(لن) فيه نظر؛ لأن المراد ما لم تستعمله العرب هذا الاستعمال، فحقُّه أن يأتي بـ(لم) دون (لن) التي هي للاستقبال»؛ فدل على أن الذي في الألفية (لن).

ـ قَبْلَهُ مَعْمُولَ مَا: كذا في (أ)١٢أ، وفوقه «صح»، و(د)١٢أ، و(ظ١)٣٤ب، و(ب)١٦ب، ثم غُيِّر بخطٍّ آخَرَ إلى الرواية الأخرى، وكذا في: شرح أبي حيان ص١٢٠ ـ والشاطبي ٣/ ٦٩ ـ والمكودي ١/ ٢٩٣، وأعرب عليه ـ وابن طولون ١/ ٣٤٣. وهو بلفظ: (قَبْلُ معمولًا لِمَا) في (ظ٢)٥٦ب، و(ج)١١٧أ، وكذا في شرح: ابن ابن القيم ١/ ٣٣٢ ـ وابن عقيل ١/ ١٧٤ ـ والهواري ٢/ ١٦٠ ـ وابن الجزري ص١١٢ ـ والأشموني ٢/ ٧٣ ـ والسيوطي ص١٦٢. وخلط خالد في إعراب الألفية ص٦٢ بين الروايتين بلفظ: (قَبْلَهُ مَعْمُولًا لِمَا)، وهذا يَكْسِرُ البيت.

ـ هذا البيت من أبيات الألفية المعقَّدة، وتقديره: «كذا يُلتَزَمُ رَفْعُ الاسمِ المشغولِ عنه إذا تلا الفعلُ المشغولُ شيئًا لن يَرِدَ الاسمُ الذي قبله معمولًا للفعل الذي وُجِدَ بعده». انظر: شرح أبي حيان ص١٢٠، وقال: «هذا كلامٌ في غاية التعقيد والركاكة» ـ والمكودي ١/ ٢٩٣ ـ وإعراب الألفية ص٦٢، ومنه النقل.

٢٦٠ ـ قال خالد في إعراب الألفية ٦٢: «الناظم يُطلق (وَلِيَ) على (تَبِعَ) في هذا النظم كثيرًا».

٢٦٥ وَسَوِّ فِي ذَا ٱلْبَابِ وَصْفًا ذَا عَمَلْ   بِٱلْفِعْلِ إِنْ لَمْ يَكُ مَانِعٌ حَصَلْ
٢٦٦ وَعُلْقَةٌ حَاصِلَةٌ بِتَابِعِ   كَعُلْقَةٍ بِنَفْسِ ٱلِٱسْمِ ٱلْوَاقِعِ

تَعَدِّي ٱلْفِعْلِ وَلُزُومُهُ

٢٦٧ عَلَامَةُ ٱلْفِعْلِ ٱلْمُعَدَّى أَنْ تَصِلْ   (هَا) غَيْرِ مَصْدَرٍ بِهِ نَحْوُ (عَمِلْ)
٢٦٨ فَٱنْصِبْ بِهِ مَفْعُولَهُ إِنْ لَمْ يَنُبْ   عَنْ فَاعِلٍ، نَحْوُ (تَدَبَّرْتُ ٱلْكُتُبْ)
٢٦٩ وَلَازِمٌ غَيْرُ ٱلْمُعَدَّى، وَحُتِمْ   لُزُومُ أَفْعَالِ ٱلسَّجَايَا، كَـ(نَهِمْ)
٢٧٠ كَذَا (ٱفْعَلَلَّ)، وَٱلْمُضَاهِي (ٱقْعَنْسَسَا)   وَمَا ٱقْتَضَى نَظَافَةً أَوْ دَنَسَا
٢٧١ أَوْ عَرَضًا، أَوْ طَاوَعَ ٱلْمُعَدَّى   لِوَاحِدٍ، كَـ(مَدَّهُ فَٱمْتَدَّا)
٢٧٢ وَعَدِّ لَازِمًا بِحَرْفِ جَرِّ   وَإِنْ حُذِفْ فَٱلنَّصْبُ لِلْمُنْجَرِّ
٢٧٣ نَقْلًا، وَفِي (أَنَّ، وَأَنْ) يَطَّرِدُ   مَعْ أَمْنِ لَبْسٍ، كَـ(عَجِبْتُ أَنْ يَدُوا)
٢٧٤ وَٱلْأَصْلُ سَبْقُ فَاعِلٍ مَعْنًى كَـ(مَنْ)   مِنْ (أَلْبِسَنْ مَنْ زَارَكُمْ نَسْجَ ٱلْيَمَنْ)

---

٢٧٠ ـ **كَذَا**: قال الشاطبي ٣/١٣٦: «حذَفَ فيه واو العطف على عادته؛ أي: وكذا»، ونقله عنه: إعراب الألفية ص٦٣.

٢٧٢ ـ **حُذِف فَٱلنَّصْبُ**: الفعل (حُذِفَ) مفتوح الآخر؛ إلا أنه سُكِّنَ لإدغامه في الفاء بعده إدغامًا كبيرًا، وسبق بيان هذا الإدغام، وأنه جائز في النثر، في التعليق على البيت ١٧١. وانظر: شرح الهواري ٢/١٧٧ ـ وإعراب الألفية ص٦٤ ـ واللوامع الشمسية ١/١٢٢ب. قلتُ: تأمل الموافقة؛ إذ استعمل ابن مالك الإدغام الكبير مرتين في الألفية في البيتين ١٧١، ٢٧٢.

٢٧٣ ـ **يَدُوا**: يقال: وَدَى القاتلُ القتيلَ يَدِيهِ، إذا أدَّى دِيَتَه لوليِّه. انظر: (ودي) في: الصحاح ٦/٢٥٢١ ـ ولسان العرب ١٥/٣٨٣ ـ والقاموس ١٧٢٩.

٢٧٤ ـ **أَلْبِسَنْ**: هو بفتح السين في جميع نسخ التحقيق، وقال الصبان ٢/٩٢: «(أَلْبِسُنْ) ـ

٢٧٥ وَيَلْزَمُ ٱلْأَصْلُ لِمُوجِبٍ عَرَا   وَتَرْكُ ذَاكَ ٱلْأَصْلِ حَتْمًا قَدْ يُرَى
٢٧٦ وَحَذْفَ فَضْلَةٍ أَجِزْ إِنْ لَمْ يَضِرْ   كَحَذْفِ مَا سِيقَ جَوَابًا أَوْ حُصِرْ
٢٧٧ وَيُحْذَفُ ٱلنَّاصِبُهَا إِنْ عُلِمَا   وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مُلْتَزَمَا

ٱلتَّنَازُعُ فِي ٱلْعَمَلِ

٢٧٨ إِنْ عَامِلَانِ ٱقْتَضَيَا فِي ٱسْمٍ عَمَلْ   قَبْلُ فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا ٱلْعَمَلْ
٢٧٩ وَٱلثَّانِ أَوْلَى عِنْدَ أَهْلِ ٱلْبَصْرَهْ   وَٱخْتَارَ عَكْسًا غَيْرُهُمْ ذَا أُسْرَهْ
٢٨٠ وَأَعْمِلِ ٱلْمُهْمَلَ فِي ضَمِيرِ مَا   تَنَازَعَاهُ، وَٱلْتَزِمْ مَا ٱلْتُزِمَا
٢٨١ كَـ(يُحْسِنَانِ وَيُسِيءُ ٱبْنَاكَا)   وَ(قَدْ بَغَى وَٱعْتَدَيَا عَبْدَاكَا)
٢٨٢ وَلَا تَجِئْ مَعْ أَوَّلٍ قَدْ أُهْمِلَا   بِمُضْمَرٍ لِغَيْرِ رَفْعٍ أُوهِلَا

= بضم السين أمرًا للجماعة؛ ليطابق (مَنْ زَارَكُمْ)، ويجوز فتحها على أن الميم للتعظيم»، وقال الخضري ١/ ١٨١: «إما بضم السين مُسندًا لجماعة الذكور بدليل (زاركم)، أو بفتحها مُسندًا للمفرد.... لجواز خطاب واحد من الجمع المَزُورِينَ أو أنه للتعظيم»، قلتُ: لعل ما قاله الصبان والخضري اجتهاد منهما، لا رواية، والذي في الكافية الشافية ٢/ ٦٣٨: (أَلْبِسَنْ مَنْ زارنا نَسْجَ اليَمَنْ).

٢٧٩ ـ ذا: كذا في جميع نسخ التحقيق، وفي الكافية الشافية ٢/ ٦٤١، فهو حال، وكذا فيما رأيت من شروح الألفية سوى الهواري ٢/ ١٩٤، ففيه (ذو)، فهو نعت.

ـ أُسْرَهْ: هو بضم الهمزة في جميع نسخ التحقيق، والأُسْرة: رَهْطُ الرجُلِ الأَدْنَوْنَ، وضَبَطَه خالد في إعراب الألفية ص٦٥ بفتح الهمزة، وقال صاحب تاج العروس (أسر) ٣/ ١٣: «وشَذَّ الشيخ خالد الأزهري في إعراب الألفية، فإنه ضَبَطَ (الأسرة) بالفتح.... فإنه لا يُعتدُّ به». وانظر: حاشية الصبان ٢/ ١٠١ ـ والفتح الودودي ١/ ٢٦٠ ـ وحاشية الخضري ١/ ١٨٢.

٢٨٢ ـ حاول بعضهم اختصار هذا البيت وثلاثة الأبيات بعده في بيت واحد، نصه:
وَٱلْفَضْلَةَ احْذِفْ، وسِوَاهَا أَخِّرَا   وَأَظْهِرِ الـمُخَالِفَ الـمُفَسِّرَا =

٢٨٣ بَلْ حَذْفَهُ ٱلْزَمْ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرْ   وَأَخِّرَنْهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ ٱلْخَبَرْ
٢٨٤ وَأَظْهِرِ ٱنْ يَكُنْ ضَمِيرٌ خَبَرَا   لِغَيْرِ مَا يُطَابِقُ ٱلْمُفَسَّرَا
٢٨٥ نَحْوُ (أَظُنُّ وَيَظُنَّانِي أَخَا   زَيْدًا وَعَمْرًا أَخَوَيْنِ فِي ٱلرَّخَا)

ٱلْمَفْعُولُ ٱلْمُطْلَقُ

٢٨٦ ٱلْمَصْدَرُ ٱسْمُ مَا سِوَى ٱلزَّمَانِ مِنْ   مَدْلُولَيِ ٱلْفِعْلِ، كَـ(أَمْنٍ) مِنْ (أَمِنْ)
٢٨٧ بِمِثْلِهِ أَوْ فِعْلٍ ٱوْ وَصْفٍ نُصِبْ   وَكَوْنُهُ أَصْلًا لِهَذَيْنِ ٱنْتُخِبْ
٢٨٨ تَوْكِيدًا ٱوْ نَوْعًا يُبِينُ أَوْ عَدَدْ   كَـ(سِرْتُ سَيْرَتَيْنِ، سَيْرَ ذِي رَشَدْ)
٢٨٩ وَقَدْ يَنُوبُ عَنْهُ مَا عَلَيْهِ دَلّْ   كَـ(جِدَّ كُلَّ ٱلْجِدِّ وَٱفْرَحِ ٱلْجَذَلْ)
٢٩٠ وَمَا لِتَوْكِيدٍ فَوَحِّدْ أَبَدَا   وَثَنِّ وَٱجْمَعْ غَيْرَهُ وَأَفْرِدَا
٢٩١ وَحَذْفُ عَامِلِ ٱلْمُؤَكِّدِ ٱمْتَنَعْ   وَفِي سِوَاهُ لِدَلِيلٍ مُتَّسَعْ
٢٩٢ وَٱلْحَذْفُ حَتْمٌ مَعَ آتٍ بَدَلَا   مِنْ فِعْلِهِ، كَـ(نَدْلًا) ٱللَّذْ كَـ(ٱنْدُلَا)
٢٩٣ وَمَا لِتَفْصِيلٍ ـ كَـ﴿إِمَّا مَنًّا﴾   عَامِلُهُ يُحْذَفُ حَيْثُ عَنَّا
٢٩٤ كَذَا مُكَرَّرٌ وَذُو حَصْرٍ وَرَدْ   نَائِبَ فِعْلٍ لِٱسْمِ عَيْنٍ ٱسْتَنَدْ
٢٩٥ وَمِنْهُ مَا يَدْعُونَهُ مُؤَكِّدَا   لِنَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ، فَٱلْمُبْتَدَا ـ
٢٩٦ نَحْوُ (لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ عُرْفَا)   وَٱلثَّانِ كَـ(ٱبْنِي أَنْتَ حَقًّا صِرْفَا)

- انظر: الفتح الودودي ١/٢٦، ٢٦٣.

٢٩٣ ـ ﴿إِمَّا مَنًّا﴾: جزء من قوله تعالى: ﴿فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾ [محمد: ٤].

٢٩٧ كَذَاكَ ذُو التَّشْبِيهِ بَعْدَ جُمْلَهْ   كَـ(لِي بُكًا بُكَاءَ ذَاتِ عُضْلَهْ)

الْمَفْعُولُ لَهُ

٢٩٨ يُنْصَبُ مَفْعُولًا لَهُ الْمَصْدَرُ إِنْ   أَبَانَ تَعْلِيلًا، كَـ(جُدْ شُكْرًا وَدِنْ)
٢٩٩ وَهْوَ بِمَا يَعْمَلُ فِيهِ مُتَّحِدْ   وَقْتًا وَفَاعِلًا، وَإِنْ شَرْطٌ فُقِدْ
٣٠٠ فَاجْرُرْهُ بِالْحَرْفِ، وَلَيْسَ يَمْتَنِعْ   مَعَ الشُّرُوطِ، كَـ(لِزُهْدٍ ذَا قَنِعْ)
٣٠١ وَقَلَّ أَنْ يَصْحَبَهُ الْمُجَرَّدُ   وَالْعَكْسُ فِي مَصْحُوبِ (أَلْ) وَأَنْشَدُوا:
٣٠٢ «لَا أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ   وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الْأَعْدَاءِ»

---

٣٠٠ ـ **بالحَرْفِ**: كذا في جميع النسخ، وفوقه في (أ)١٣ب: «صح»، وفي حاشية (ظ٢)٦٥ب «خ: (باللام)»، وكان كذلك في (ب)١٩أ ثم غُيِّر بخط آخر إلى: (باللام)، ورواية: (بالحرف) هي التي في: شرح أبي حيان ص١٤٤، وشَرَحَ عليها ـ والشاطبي ٣/ ٢٧٠، ٢٧٧ ـ وابن ابن القيم ١/ ٣٦٤ ـ وابن عقيل ١/ ١٩٤ ـ والأشموني ٢/ ١٢٥، وقال: «وفي بعض النسخ: (باللام)»، ورواية: (باللام) هي التي في: نسخة من شرح أبي حيان ص١٤٤ ـ والمرادي ٢/ ٦٥٤ ـ والهواري ٢/ ٢٢٤ ـ والمكودي ١/ ٣٢٧ ـ وابن الجزري ص١٢٩ ـ وإعراب الألفية ص٦٩ ـ والسيوطي ص١٧٧. وانظر: إتحاف ذوي الاستحقاق ٢/ ٥١ ـ والفتح الودودي ١/ ٢٧٥.

ـ **ولَيْسَ يَمْتَنِعْ**: كذا في جميع نسخ التحقيق سوى (ب)١٩أ التي كانت فيها هذه العبارة، ثم ضَرَبَ عليها الناسخ، وكتب: (وَلَيْسَتْ تَمْتَنِعْ)، ورواية: (وَلَيْسَ يَمْتَنِعْ) هي التي في جميع شروح الألفية التي اطلعتُ عليها.

٣٠١ ـ **يَصْحَبَهُ**: كذا في: (أ)١٣ب، وفوقه «صح»، و(د)١٤أ، و(ظ١)٤١ب، و(ج)١٣٥ب، وهو بلفظ: (يصحبها) في: (ب)١٩أ، و(ظ٢)٦٥ب، ورواية التأنيث هي لفظ الكافية والشافية ٢/ ٦٧٢؛ وهي التي في شروح الألفية التي اطلعتُ عليها سوى شرح الشاطبي ٣/ ٢٨٠، ففيها رواية التذكير، وذكر الروايتين: إعراب الألفية ص٧٠.

٣٠٢ ـ قال في الفتح الودودي ١/ ٢٧٦: «لم يُدخل الناظم في الألفية من شواهد العرب =

اَلْمَفْعُولُ فِيهِ وَهُوَ الْمُسَمَّى ظَرْفًا

٣٠٣ اَلظَّرْفُ، وَقْتٌ أَوْ مَكَانٌ ضُمِّنَا (فِي) بِاطِّرَادٍ، كَـ(هُنَا امْكُثْ أَزْمُنَا)
٣٠٤ فَانْصِبْهُ بِالْوَاقِعِ فِيهِ مُظْهَرَا كَانَ، وَإِلَّا فَانْوِهِ مُقَدَّرَا
٣٠٥ وَكُلُّ وَقْتٍ قَابِلٌ ذَاكَ، وَمَا يَقْبَلُهُ الْمَكَانُ إِلَّا مُبْهَمَا
٣٠٦ نَحْوُ الْجِهَاتِ وَالْمَقَادِيرِ، وَمَا صِيغَ مِنَ الْفِعْلِ كَـ(مَرْمًى) مِنْ (رَمَى)
٣٠٧ وَشَرْطُ كَوْنِ ذَا مَقِيسًا أَنْ يَقَعْ ظَرْفًا لِمَا فِي أَصْلِهِ مَعَهُ اجْتَمَعْ
٣٠٨ وَمَا يُرَى ظَرْفًا وَغَيْرَ ظَرْفِ فَذَاكَ ذُو تَصَرُّفٍ فِي الْعُرْفِ
٣٠٩ وَغَيْرُ ذِي التَّصَرُّفِ الَّذِي لَزِمْ ظَرْفِيَّةً أَوْ شِبْهَهَا مِنَ الْكَلِمْ
٣١٠ وَقَدْ يَنُوبُ عَنْ مَكَانٍ مَصْدَرُ وَذَاكَ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْثُرُ

اَلْمَفْعُولُ مَعَهُ

٣١١ يُنْصَبُ تَالِي الْوَاوِ مَفْعُولًا مَعَهْ فِي نَحْوِ (سِيرِي وَالطَّرِيقَ مُسْرِعَهْ)
٣١٢ بِمَا مِنَ الْفِعْلِ وَشِبْهِهِ سَبَقْ ذَا النَّصْبُ، لَا بِالْوَاوِ فِي الْقَوْلِ الْأَحَقّْ

= إلا هذا البيت، بخلاف الكافية [يعني: الكافية الشافية، أصل الألفية]؛ فإنه كثيرًا ما يُدْخِلُ فيها شواهد من كلام العرب»، قلتُ: يعني بيتًا كاملًا، وإلا فقد ذَكَرَ فيها جزأين من بيتين. انظر: فهرس الشعر في ص١٩٢.

٣٠٦ ـ كمَرْمًى مِنْ رَمَى: في إعراب الألفية ص٧١: «(كَمَرْمًى مِنْ رَمَى) متعلِّق بحالٍ محذوفة على تقدير مضاف بين (مِنْ) ومجرورها على عادته، والتقدير: .... كـ(مرمًى) حالَ كونه مشتقًّا من مصدر (رَمَى)».

٣٠٧ ـ مَعَهُ: في (ب)١٩ب: (مِنْهُ)، وكتب غير الناسخ في الحاشية: «(مَعَهُ) نسخة».

٣١٢ ـ ذا النَّصْبُ: كذا في جميع نسخ التحقيق سوى (ب)، وكذا في شروح الألفية التي =

٣١٣ وَبَعْدَ (مَا) ٱسْتِفْهَامٍ اوْ (كَيْفَ) نَصَبْ بِفِعْلِ كَوْنٍ مُضْمَرٍ بَعْضُ ٱلْعَرَبْ
٣١٤ وَٱلْعَطْفُ إِنْ يُمْكِنْ بِلَا ضَعْفٍ أَحَقّْ وَٱلنَّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ ٱلنَّسَقْ
٣١٥ وَٱلنَّصْبُ إِنْ لَمْ يَجُزِ ٱلْعَطْفُ يَجِبْ أَوِ ٱعْتَقِدْ إِضْمَارَ عَامِلٍ تُصِبْ

ٱلِٱسْتِثْنَاءُ

٣١٦ مَا ٱسْتَثْنَتِ (ٱلَّا) مَعْ تَمَامٍ يَنْتَصِبْ وَبَعْدَ نَفْيٍ اوْ كَنَفْيٍ ٱنْتَخِبْ۔
٣١٧ إِتْبَاعَ مَا ٱتَّصَلَ، وَٱنْصِبْ مَا ٱنْقَطَعْ وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إِبْدَالٌ وَقَعْ
٣١٨ وَغَيْرُ نَصْبِ سَابِقٍ فِي ٱلنَّفْيِ قَدْ يَأْتِي، وَلَكِنْ نَصْبَهُ ٱخْتَرْ إِنْ وَرَدْ

= اطلعت عليها، وهو في (ب)٢٠أ: (والنَّصْبُ)، ثم غُيِّر بخط آخر إلى: (ذا النَّصْبُ)، وذكر رواية: (والنَّصْبُ) الهواريُّ ٢/ ٢٤٤.

٣١٦ ـ مَعْ: كذا في جميع نسخ التحقيق، وأغلب شروح الألفية، وهو بلفظ: (عَنْ) في: شرح الشاطبي ٣/ ٣٤٤ ـ وشرح الهواري ٢/ ٢٦٠، وقال خالد في إعراب الألفية ص٧٣: «وفي بعض النسخ: عَنْ تَمَامٍ».

ـ يَنْتَصِبْ: يَصِحُّ أن يكون مرفوعًا فـ(ما) موصولة، وهو أولى، وأن يكون مجزومًا فـ(ما) شرطية. انظر: شرح المكودي ١/ ٣٤٦ ـ وإعراب الألفية ص٧٣.

ـ انْتَخِبْ إِتْبَاعَ: كذا بالبناء للفاعل في (ب)٢٠أ، و(ظ١)٤٤ب، وكذا في: شرح الشاطبي ٣/ ٣٤٤، ٣٦٠ ـ والمكودي ١/ ٣٤٦، وأعرب عليه، وقال: هو «أجود؛ لمناسبته لقوله بعد: (وانصِبْ)» ـ والسيوطي ص١٨١، وقد غُيِّر في (ب) بخط آخر إلى الرواية الأخرى، وهو بلفظ: (انْتُخِبْ إتباعُ) بالبناء للمفعول في (د)١٤ب، و(ج)١٤١ب، وكذا في: شرح أبي حيان ص١٥٩ ـ والبرهان بن القيم ١/ ٣٨٤ ـ والهواري ٢/ ٢٦٠ ـ والأشموني ٢/ ١٤٧ ـ وابن طولون ١/ ٣٩٣، ولم تضبط العبارة في (أ)١٤ب، و(ظ٢)٧٤أ.

٣١٨ ـ وغَيْرُ نَصْبِ سابِقٍ: كذا في جميع نسخ التحقيق، والشروح التي اطلعت عليها، وجاء في شرح المكودي ١/ ٣٤٧: «وثبت في بعض النسخ: (وغيرَ نَصْبٍ سابقٌ) بنصب (غير)، وجر (نصب) منونًا، ورفع (سابق)»، ونقله عنه: إعراب الألفية ص٧٣.

٣١٩ وَإِنْ يُفَرَّغْ سَابِقُ (إِلَّا) لِمَا   بَعْدُ يَكُنْ كَمَا لَوِ (الَّا) عُدِمَا
٣٢٠ وَأَلْغِ (إِلَّا) ذَاتَ تَوْكِيدٍ كَـ(لَا   تَمْرُرْ بِهِمْ إِلَّا الْفَتَى إِلَّا الْعَلَا)
٣٢١ وَإِنْ تُكَرَّرْ دُونَ تَوْكِيدٍ فَمَعْ   تَفْرِيغٍ التَّأْثِيرَ بِالْعَامِلِ دَعْ
٣٢٢ فِي وَاحِدٍ مِمَّا بِـ(إِلَّا) اسْتُثْنِي   وَلَيْسَ عَنْ نَصْبِ سِوَاهُ مُغْنِي
٣٢٣ وَدُونَ تَفْرِيغٍ مَعَ التَّقَدُّمِ   نَصْبَ الْجَمِيعِ احْكُمْ بِهِ، وَالْتَزِمِ
٣٢٤ وَانْصِبْ لِتَأْخِيرٍ وَجِئْ بِوَاحِدِ   مِنْهَا كَمَا لَوْ كَانَ دُونَ زَائِدِ
٣٢٥ كَـ(لَمْ يَفُوا إِلَّا امْرُؤٌ إِلَّا عَلِي)   وَحُكْمُهَا فِي الْقَصْدِ حُكْمُ الْأَوَّلِ

---

٣١٩ - **سابِقَ إلَّا**: كذا في (د)١٤ب، و(ظ٢)٧٤أ، وكذا في: شرح الشاطبي ٣/٣٧٨ - والهواري ٢/٢٦٦ - والمكودي ١/٣٤٨، وجاء بلفظ: (سابقُ إلَّا) بضمة واحدة في: (ب)٢٠ب، و(ظ١)٤٧ب، و(ج)١٤٢ب، وكذا في: شرح أبي حيان ص١٦٥ - وإعراب الألفية ص٧٣. وعليه أَعْرَبَ (إلَّا) مضافًا إليه: إعرابُ الألفية ص٧٣ - واللوامع الشمسية ١/١٤٣أ، قلتُ: عدم التنوين يكسر البيت [انظر: حاشية الصبان ٢/١٥٢ - وحاشية الخضري ١/٢٠٦]؛ لأنه يجعل (مُسْتَفْعِلُنْ) (مُسْتَفْعِلُ)، وهو غير جائز. انظر: كتاب في علم العروض لأبي الحسن العروضي ١٣٠ - والكافي للتبريزي ٨٠ - ونهاية الراغب ٢٤٢.

٣٢١ - **دُونَ تَوْكِيدٍ**: كذا في (أ)١٤ب، و(ب)٢٠ب، و(ظ١)٤٧ب، و(د)١٤ب - وفي حاشيتها: «خ: (لا)» - وكذا في شرح الشاطبي ٣/٣٨٣، وهو لفظ الكافية الشافية ٢/٧١١، وهو بلفظ: (لا لتوكيدٍ) في: (ظ٢)٧٤ب، و(ج)١٤٣ب، وأغلب الشروح، وقد غُيِّرَ ما في (ب) بخط آخر إلى: (لا)، وذكر الروايتين: إعراب الألفية ص٧٤ - إتحاف ذوي الاستحقاق ٢/٧٥.

- **بالعامِلِ**: كذا في جميع النسخ، والشروح التي اطلعت عليها، خلا نسخة (ب)٢٠ب، ففيها: (في العامل)، وكُتب بين الأسطر: «با [كذا]: نسخة».

٣٢٢ - **مُغْنِي**: الظاهر أنه اسم (ليس)، والخبر محذوف تقديره نحو: (موجودًا). انظر: شرح المكودي ١/٣٥١ - وإعراب الألفية ص٧٤ - واللوامع الشمسية ١/١٤٤ب - وحاشية الصبان ٢/١٥٥ - وحاشية الخضري ١/٢٠٧.

٣٢٥ - **عَلِي**: أصله (عَلِيًّا)، منصوب على الاستثناء، وُقف عليه بحذف الألف ضرورة =

٣٢٦ وَٱسْتَثْنِ مَجْرُورًا بِـ(غَيْرٍ) مُعْرَبَا   بِمَا لِمُسْتَثْنَى بِـ(إِلَّا) نُسِبَا
٣٢٧ وَلِـ(سِوًى، سُوًى، سَوَاءٍ) ٱجْعَلَا   عَلَى ٱلْأَصَحِّ مَا لِـ(غَيْرٍ) جُعِلَا
٣٢٨ وَٱسْتَثْنِ نَاصِبًا بِـ(لَيْسَ، وَخَلَا)   وَبِـ(عَدَا) وَبِـ(يَكُونُ) بَعْدَ (لَا)
٣٢٩ وَٱجْرُرْ بِسَابِقَيْ (يَكُونُ) إِنْ تُرِدْ   وَبَعْدَ (مَا) ٱنْصِبْ وَٱنْجِرَارٌ قَدْ يَرِدْ
٣٣٠ وَحَيْثُ جَرَّا فَهُمَا حَرْفَانِ   كَمَا هُمَا إِنْ نَصَبَا فِعْلَانِ
٣٣١ وَكَـ(خَلَا) (حَاشَا)، وَلَا تَصْحَبُ (مَا)   وَقِيلَ، (حَاشَ، وَحَشَا) فَٱحْفَظْهُمَا

ٱلْحَالُ

٣٣٢ ٱلْحَالُ، وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبُ   مُفْهِمُ (فِي حَالٍ)، كَـ(فَرْدًا أَذْهَبُ)
٣٣٣ وَكَوْنُهُ مُنْتَقِلًا مُشْتَقًّا   يَغْلِبُ، لَكِنْ لَيْسَ مُسْتَحَقًّا

= أو على لغة ربيعة. انظر: التعليق على البيت ٧٩. وانظر: شرح المرادي ٢/ ٦٧٦ ـ والهواري ٢/ ٢٧٢ ـ والمكودي ١/ ٣٥٣ ـ وإعراب الألفية ص٧٤ ـ واللوامع الشمسية ١/ ١٤٥ب ـ وحاشية الخضري ١/ ٢٠٧.

٣٣٢ ـ في حالٍ: كذا بالتنوين في (أ)١٥أ، و(ب)٢١أ، و(ظ١)٤٩ب، وهو بلا تنوين في (د)١٥أ، وفوقه «صح»، و(ج)١٤٨أ، وكذا في: شرح المرادي ٢/ ٦٩٢ ـ والشاطبي ٣/ ٤١٨ ـ والهواري ٢/ ٢٩١، وقال: «يعني: في حالٍ كذا، فهو في نية الإضافة. . . . فينبغي أن يُضبط بغير تنوين» ـ والأشموني ٢/ ١٧٤ ـ والسيوطي ص١٨٨ ـ وحاشية الصبان ٢/ ١٧٤ ـ وحاشية الخضري ١/ ٢١٢، وهو ظاهر أوضح المسالك ٢/ ٢٩٥.

٣٣٣ ـ مُسْتَحَقًّا: هو بفتح الحاء وكسرها في (ظ١)٤٩ب، وهو بالفتح في (ب)٢١أ، و(د)١٥أ، و(ظ٢)٧٧ب، وبالكسر في (ج)١٤٨ب ـ وشرح أبي حيان ص١٨٠، وهو بالفتح في: شرح الأشموني ٢/ ١٧٥ ـ والسيوطي ص١٨٩، وأجاز الفتح والكسر: شرح المكودي ١/ ٣٦٢ ـ وإعراب الألفية ص٧٦ ـ واللوامع الشمسية =

٣٣٤ وَيَكْثُرُ ٱلْجُمُودُ فِي سِعْرٍ، وَفِي   مُبْدِي تَأَوُّلٍ بِلَا تَكَلُّفِ
٣٣٥ كَـ(بِعْهُ مُدًّا بِكَذَا يَدًا بِيَدْ)   وَ(كَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا) أَيْ، كَأَسَدْ
٣٣٦ وَٱلْحَالُ إِنْ عُرِّفَ لَفْظًا فَٱعْتَقِدْ   تَنْكِيرَهُ مَعْنًى، كَـ(وَحْدَكَ ٱجْتَهِدْ)
٣٣٧ وَمَصْدَرٌ مُنَكَّرٌ حَالًا يَقَعْ   بِكَثْرَةٍ، كَـ(بَغْتَةً زَيْدٌ طَلَعْ)
٣٣٨ وَلَمْ يُنَكَّرْ غَالِبًا ذُو ٱلْحَالِ إِنْ   لَمْ يَتَأَخَّرْ، أَوْ يُخَصَّصْ، أَوْ يَبِنْ.
٣٣٩ مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ، أَوْ مُضَاهِيهِ، كَـ(لَا   يَبْغِ ٱمْرُؤٌ عَلَى ٱمْرِئٍ مُسْتَسْهِلَا)
٣٤٠ وَسَبْقَ حَالٍ مَا بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ   أَبَوْا، وَلَا أَمْنَعُهُ فَقَدْ وَرَدْ
٣٤١ وَلَا تُجِزْ حَالًا مِنَ ٱلْمُضَافِ لَهْ   إِلَّا إِذَا ٱقْتَضَى ٱلْمُضَافُ عَمَلَهْ
٣٤٢ أَوْ كَانَ جُزْءَ مَا لَهُ أُضِيفَا   أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ، فَلَا تَحِيفَا
٣٤٣ وَٱلْحَالُ إِنْ يُنْصَبْ بِفِعْلٍ صُرِّفَا   أَوْ صِفَةٍ أَشْبَهَتِ ٱلْمُصَرَّفَا
٣٤٤ فَجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ كَـ(مُسْرِعَا   ذَا رَاحِلٌ)، وَ(مُخْلِصًا زَيْدٌ دَعَا)

١٤٩/١أ، وفي شرح الهواري ٢/٢٩١ أن الحاء مفتوحة، والكسر محتمل. وانظر: حاشية الصبان ٢/١٧٥ ـ وحاشية الخضري ١/٢١٢.

٣٣٩ ـ نَفْيٍ: في شرح أبي حيان ص١٨٩ (نَهْيٍ).

٣٤٠ ـ حالٍ: كذا بلا تنوين في (ب)٢١ب، و(د)١٥ب، وكذا في: شرح أبي حيان ص١٩١ ـ والشاطبي ٣/٤٥١ ـ والهواري ٢/٣٠٤، وهو بتنوين في (ظ١)٥٢أ، و(ج)١٥١ب، وكذا في: شرح المكودي ١/٣٧٠ ـ والأشموني ٢/١٨٢ ـ وإعراب الألفية ص٧٧ ـ وحاشية الخضري ١/٢١٦. وانظر: إتحاف ذوي الاستحقاق ٢/١٠٧، قلتُ: معنى الضبطين متقارب.

٣٤٤ ـ راحِلٌ: في شرح الشاطبي ٣/٤٦٦: «ذاهبٌ».

٣٤٥ وَعَامِلٌ ضُمِّنَ مَعْنَى ٱلْفِعْلِ لَا حُرُوفَهُ مُؤَخَّرًا لَنْ يَعْمَلَا
٣٤٦ كَـ(تِلْكَ، لَيْتَ، وَكَأَنَّ)، وَنَدَرْ نَحْوُ (سَعِيدٌ مُسْتَقِرًّا فِي هَجَرْ)
٣٤٧ وَنَحْوُ (زَيْدٌ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ عَمْرٍو مُعَانًا) مُسْتَجَازٌ لَنْ يَهِنْ
٣٤٨ وَٱلْحَالُ قَدْ يَجِيءُ ذَا تَعَدُّدِ لِمُفْرَدٍ ـ فَاعْلَمْ ـ وَغَيْرِ مُفْرَدِ
٣٤٩ وَعَامِلُ ٱلْحَالِ بِهَا قَدْ أُكِّدَا فِي نَحْوِ (لَا تَعْثَ فِي ٱلْأَرْضِ مُفْسِدَا)

---

٣٤٦ ـ سَعِيدٌ: كذا بالرفع في (ب)١٢٢أ، و(ظ١)١٥٣أ، و(ج)١٥٤أ، وجميع شروح الألفية التي اطلعت عليها، وهو في (د)١٥ب (سعيدٍ) بالرفع والجر، وفوقه: «معًا»، قلتُ: ضبطه بالجر يُفِيتُ التمثيل به؛ ولا أراه إلا تصحيفًا.

٣٤٧ ـ لَنْ: في شرح الشاطبي ٣/ ٤٧٩: «لم».

ـ يَهِنْ: كذا بكسر الهاء في (ب)١٢٢أ، و(د)١٥ب، و(ظ١)١٥٣أ، وهو في (ج)١٥٤ب: (يَهُنْ) بضم الهاء، وهو بالكسر في إعراب الألفية ص٧٨، وقال: «هو من (وَهَنَ يَهِنُ وَهْنًا)، إذا ضَعُفَ» [انظر: (وهن) في: الصحاح ٦/ ٢٢١٥ ـ والقاموس ١٥٩٩ ـ ولسان العرب ١٣/ ٤٥٣]، ونص عليه: شرح الشاطبي ٣/ ٤٨١ ـ والمكودي ١/ ٣٧٨ ـ والفتح الودودي ١/ ٣١٣ ـ وحاشية الخضري ١/ ٢١٨، قلتُ: ضم الهاء يجعله من (هانَ يَهُونُ هَوْنًا)، وهو خلاف المعنى، وخلاف الإعراب؛ لأن قياسه (لَنْ يَهُونَ)؛ وأراه تصحيفًا. انظر التعليق على البيت ٤٢٢.

٣٤٨ ـ يَجِيءُ: في (د)١٦أ ـ وشرح الشاطبي ٣/ ٤٨١: (تجيء) بالتاء.

٣٤٩ ـ لا تَعْثَ في الأرْضِ مُفْسِدًا: يشير إلى قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْثَوْا فِي ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [جزء من خمس آيات في سور: البقرة ٦٠ ـ والأعراف ٧٤ ـ وهود ٨٥ ـ والشعراء ١٨٣ ـ والعنكبوت ٣٦]، وقد أتى بنص الآية في الكافية الشافية ٢/ ٧٥٥.

ـ تَعْثَ: بفتح الثاء في كلِّ النسخ، والشروحِ التي اطلعتُ عليها، فهو من (عَثِيَ يَعْثَى عِثِيًّا؛ أي: أَفْسَدَ)، وفي الفعل لغةٌ أخرى، وهي: (عَثَا يَعْثُو عُثُوًّا)، والآية السابقة جاءت على اللغة الأولى، قال الشاطبي ٣/ ٤٨٥: «ومثال الناظم يحتمل الضبطين على اللغتين»، يعني: فيقال على الأولى: (لا تَعْثَ)، وعلى الأخرى: (لا تَعْثُ)، قلتُ: كلُّ النسخ على فتح الثاء كما سبق، ثم إنه لا يُظن بابن مالك أن يترك هنا لغة الآية، وفي الدر المصون ١/ ٢٣٨ عن اللغة الأولى: «وهي لغة القرآن».

٣٥٠ وَإِنْ تُؤَكِّدْ جُمْلَةً فَمُضْمَرُ   عَامِلُهَا، وَلَفْظُهَا يُؤَخَّرُ
٣٥١ وَمَوْضِعَ الْحَالِ تَجِيءُ جُمْلَهْ   كَـ(جَاءَ زَيْدٌ وَهْوَ نَاوٍ رِحْلَهْ)
٣٥٢ وَذَاتُ بَدْءٍ بِمُضَارِعٍ ثَبَتْ   حَوَتْ ضَمِيرًا وَمِنَ الْوَاوِ خَلَتْ
٣٥٣ وَذَاتَ وَاوٍ بَعْدَهَا انْوِ مُبْتَدَا   لَهُ الْمُضَارِعَ اجْعَلَنَّ مُسْنَدَا
٣٥٤ وَجُمْلَةُ الْحَالِ سِوَى مَا قُدِّمَا   بِوَاوٍ اوْ بِمُضْمَرٍ أَوْ بِهِمَا
٣٥٥ وَالْحَالُ قَدْ يُحْذَفُ مَا فِيهَا عَمِلْ   وَبَعْضُ مَا يُحْذَفُ ذِكْرُهُ حُظِلْ

التَّمْيِيزُ

٣٥٦ اِسْمٌ بِمَعْنَى (مِنْ) مُبِينٍ نَكِرَهْ   يُنْصَبُ تَمْيِيزًا بِمَا قَدْ فَسَّرَهْ
٣٥٧ كَـ(شِبْرٍ اَرْضًا، وَقَفِيزٍ بُرَّا   وَمَنَوَيْنِ عَسَلًا وَتَمْرَا)
٣٥٨ وَبَعْدَ ذِي وَنَحْوِهَا اجْرُرْهُ إِذَا   أَضَفْتَهَا، كَـ(مُدُّ حِنْطَةٍ غِذَا)

---

٣٥٣ ـ وذاتَ: كذا بالنصب في: (ظ١)٥٤ب، و(د)١١٦أ، و(ظ٢)١٨٤أ، وكذا في: شرح الشاطبي ٣/٤٩٦ ـ والمكودي ١/٣٨٣ ـ وإعراب الألفية ص٧٩، وهو بالرفع في: (ب)٢٢ب، و(ج)١٥٦ب.

٣٥٦ ـ مُبِينٌ: هو بضمتين في (د)١١٦أ، و(ج)١٥٨أ، و(ب)٢٢ب، ثم وُضِع في (ب) بخط آخر كسرتان أيضاً، وهو بكسرتين في (أ)١١٦أ، فبالرفع يكون نعتًا لـ(اسمٌ)، وبالجر يكون نعتًا لـ(مِنْ). انظر: حاشية نسخة (ب) ـ وإعراب الألفية ص٧٩، وقال: «(مبين) نعت لـ(اسمٌ). . . . وفي التوضيح [انظر: أوضح المسالك ٢/٣٦٣] ما يعطي أنَّ (مبين) نعت لـ(مِنْ)، لا لـ(اسم)»، ونص على أنَّ (مبين) نعت لـ(اسم): شرح المكودي ١/٣٨٨ ـ وحاشية الصبان ٢/٢٠٠، وهو ظاهر أغلب شروح الألفية.

٣٥٨ ـ وَنَحْوِها: كذا في جميع نسخ التحقيق، وكُتِبَ فوقها في (ب)٢٢ب بخط آخر: «وشبهها، صح»، وهي بلفظ: (ونحوها) في: شرح أبي حيان ص٢٢٣ ـ والمرادي ٢/٧٢٩ ـ وحواشي ابن هشام ١٤٨أ ـ وشرح الشاطبي ٣/٥٣٦ ـ والهواري ٣/٦ ـ =

٣٥٩ وَٱلنَّصْبُ بَعْدَ مَا أُضِيفَ وَجَبَا ... إِنْ كَانَ مِثْلَ ﴿مِلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا﴾
٣٦٠ وَٱلْفَاعِلَ ٱلْمَعْنَى ٱنْصِبَنْ بِـ(أَفْعَلَا) ... مُفَضِّلًا، كَـ(أَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلَا)
٣٦١ وَبَعْدَ كُلِّ مَا ٱقْتَضَى تَعَجُّبَا ... مَيِّزْ، كَـ(أَكْرِمْ بِأَبِي بَكْرٍ أَبَا)
٣٦٢ وَٱجْرُرْ بِـ(مِنْ) إِنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِي ٱلْعَدَدْ ... وَٱلْفَاعِلِ ٱلْمَعْنَى، كَـ(طِبْ نَفْسًا تُفَدْ)
٣٦٣ وَعَامِلَ ٱلتَّمْيِيزِ قَدِّمْ مُطْلَقَا ... وَٱلْفِعْلُ ذُو ٱلتَّصْرِيفِ نَزْرًا سُبِقَا

حُرُوفُ ٱلْجَرِّ

٣٦٤ هَاكَ حُرُوفَ ٱلْجَرِّ وَهْيَ (مِنْ إِلَى ... حَتَّى خَلَا حَاشَا عَدَا فِي عَنْ عَلَى
٣٦٥ مُذْ مُنْذُ رُبَّ ٱللَّامُ كَيْ وَاوٌ وَتَا ... وَٱلْكَافُ وَٱلْبَا وَلَعَلَّ وَمَتَى)
٣٦٦ بِٱلظَّاهِرِ ٱخْصُصْ (مُنْذُ، مُذْ، وَحَتَّى ... وَٱلْكَافَ، وَٱلْوَاوَ، وَرُبَّ، وَٱلتَّا)
٣٦٧ وَٱخْصُصْ بِـ(مُذْ، وَمُنْذُ) وَقْتًا وَبِـ(رُبّْ) ... مُنَكَّرًا، وَٱلتَّاءُ لِـ(ٱللَّهِ، وَرَبّْ)

= والمكودي ١/ ٣٨٩ ـ والأشموني ٢/ ٢٠٢ ـ وإعراب الألفية ص٧٩ ـ والسيوطي ص١٩٨ ـ وابن طولون ١/ ٤٢٦، وجاءت بلفظ: (وَشِبْهِهَا) في: شرح ابن ابن القيم ١/ ٤٣٢ ـ وابن عقيل ١/ ٢٢٣ ـ وابن الجزري ص١٥٥.

ـ كَـمُـدّْ: هو بالجر في (ب)٢٢ب، و(د)١٦أ، وهو بالرفع في (أ)١٦أ، و(ج)١٩٥أ.

٣٥٩ ـ مِلْءُ: كذا بالرفع على الحكاية في (أ)١٦أ، وفوقه «صح»، و(ب)٢٢ب، و(ظ٢)٨٦ب، وهو في (ج)١٩٥ب بالجر مضاف إليه، وهو في (د)١٦أ بالضبطين، وفوقه: «معًا»، ونص على رفعه: شرح الشاطبي ٣/ ٥٣٩ ـ والمكودي ١/ ٣٩٠ ـ وإعراب الألفية ص٨٠ ـ وحاشية الصبان ٢/ ٢٠٤، ونص على جره: اللوامع الشمسية ١/ ١٥٩ب.

ـ ﴿مِلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا﴾: جزء من الآية ٩١، من سورة آل عمران، ونصَّ على أن ابن مالك أراد الاستشهاد بالآية: شرح الشاطبي ٣/ ٥٣٩.

٣٦٨ وَمَا رَوَوْا مِنْ نَحْوِ (رُبَّهُ فَتَى)   نَزْرٌ، كَذَا (كَمَا)، وَنَحْوُهُ أَتَى
٣٦٩ بَعِّضْ، وَبَيِّنْ، وَٱبْتَدِئْ فِي ٱلْأَمْكِنَهْ   بِـ(مِنْ)، وَقَدْ تَأْتِي لِبَدْءِ ٱلْأَزْمِنَهْ
٣٧٠ وَزِيدَ فِي نَفْيٍ وَشِبْهِهِ فَجَرّْ   نَكِرَةً، كَـ(مَا لِبَاغٍ مِنْ مَفَرّْ)
٣٧١ لِلِانْتِهَا (حَتَّى، وَلَامٌ، وَإِلَى)   وَ(مِنْ، وَبَاءٌ) يُفْهِمَانِ بَدَلَا
٣٧٢ وَٱللَّامُ لِلْمِلْكِ، وَشِبْهِهِ، وَفِي   تَعْدِيَةٍ أَيْضًا، وَتَعْلِيلٍ قُفِي
٣٧٣ وَزِيدَ، وَٱلظَّرْفِيَّةَ ٱسْتَبِنْ بِـ(بَا   وَفِي)، وَقَدْ يُبَيِّنَانِ ٱلسَّبَبَا
٣٧٤ بِـٱلْبَا ٱسْتَعِنْ، وَعَدِّ، عَوِّضْ، أَلْصِقِ   وَمِثْلَ (مَعْ، وَمِنْ، وَعَنْ) بِهَا ٱنْطِقِ
٣٧٥ (عَلَى) لِلِاسْتِعْلَا، وَمَعْنَى (فِي، وَعَنْ)   بِـ(عَنْ) تَجَاوُزًا عَنَى مَنْ قَدْ فَطَنْ
٣٧٦ وَقَدْ تَجِي مَوْضِعَ (بَعْدٍ، وَعَلَى)   كَمَا (عَلَى) مَوْضِعَ (عَنْ) قَدْ جُعِلَا
٣٧٧ شَبِّهْ بِكَافٍ، وَبِهَا ٱلتَّعْلِيلُ قَدْ   يُعْنَى، وَزَائِدًا لِتَوْكِيدٍ وَرَدْ

---

٣٧٠ ـ مَفَرّْ: كذا في جميع نسخ التحقيق، وأغلب الشروح، وهو في شرح الشاطبي ٣/ ٥٨٣، ٦٠٤ (مَقَرّْ) بالقاف. وانظر: إتحاف ذوي الاستحقاق ٢/ ١٣٠ ـ والفتح الودودي ١/ ٣٣٠، وجاء في نكت السيوطي ١/ ٨٦ عن تلميذ الناظم ابن أبي الفتح البعلي، قال: «قرأت عليه يومًا قوله في باب حروف الجر: (.... مِنْ مَقَرّْ) بالقاف، فردَّها عليَّ (مِنْ مَفَرّْ) بالفاء، فقلت: «يا سيدي ما للباغي مَفَرٌّ ولا مَقَرًّا»، فقال لي: «صَدَقْتَ، ولكنْ أنا ما قُلْتُ إلا (مَفَرّْ)».

٣٧١ ـ بَدَلا: في حاشية (ظ١)٥٨ب: «خ: (البَدَلا)».

٣٧٧ ـ وبها: هكذا في: (د)١٧أ و(ج)١٦٧ب ـ و(ظ١)٦٠أ ـ و(ظ٢)٧٩ب، وفي أغلب الشروح المطبوعة، وهو لفظ الكافية الشافية ٢/ ٨١١، وجاء بلفظ (بِهِ) في (أ)١٧أ، وفوقه «صح» ـ و(ب)٢٤أ ـ وشرح المكودي ١/ ٤٠٧ ـ وابن الجزري ص١٦٦، قلتُ: لفظ: (به) أنسب لقوله: (وَرَدْ)، و(اسْتُعْمِلَ). انظر: شرح الشاطبي ٣/ ٦٦٢.

٣٧٨ وَٱسْتُعْمِلَ ٱسْمًا، وَكَذَا (عَنْ، وَعَلَى)   مِنْ أَجْلِ ذَا عَلَيْهِمَا (مِنْ) دَخَلَا
٣٧٩ وَ(مُذْ، وَمُنْذُ) ٱسْمَانِ حَيْثُ رَفَعَا   أَوْ أُولِيَا ٱلْفِعْلَ، كَـ(جِئْتُ مُذْ دَعَا)
٣٨٠ وَإِنْ يَجُرَّا فِي مُضِيٍّ فَكَـ(مِنْ)   هُمَا، وَفِي ٱلْحُضُورِ مَعْنَى (فِي) ٱسْتَبِنْ
٣٨١ وَبَعْدَ (مِنْ، وَعَنْ، وَبَاءٍ) زِيدَ (مَا)   فَلَمْ يَعُقْ عَنْ عَمَلٍ قَدْ عُلِمَا
٣٨٢ وَزِيدَ بَعْدَ (رُبَّ، وَٱلْكَافِ) فَكَفّْ   وَقَدْ يَلِيهِمَا وَجَرٌّ لَمْ يُكَفّْ
٣٨٣ وَحُذِفَتْ (رُبَّ) فَجَرَّتْ بَعْدَ (بَلْ   وَٱلْفَا)، وَبَعْدَ (ٱلْوَاوِ) شَاعَ ذَا ٱلْعَمَلْ
٣٨٤ وَقَدْ يُجَرُّ بِسِوَى (رُبَّ) لَدَى   حَذْفٍ، وَبَعْضُهُ يُرَى مُطَّرِدَا

ٱلْإِضَافَةُ

٣٨٥ نُونًا تَلِي ٱلْإِعْرَابَ أَوْ تَنْوِينَا   مِمَّا تُضِيفُ ٱحْذِفْ، كَـ(طُورِ سِينَا)
٣٨٦ وَٱلثَّانِيَ ٱجْرُرْ، وَٱنْوِ (مِنْ) أَوْ (فِي) إِذَا   لَمْ يَصْلُحِ ٱلَّا ذَاكَ، وَٱللَّامَ خُذَا
٣٨٧ لِمَا سِوَى ذَيْنِكَ، وَٱخْصُصْ أَوَّلَا   أَوْ أَعْطِهِ ٱلتَّعْرِيفَ بِٱلَّذِي تَلَا
٣٨٨ وَإِنْ يُشَابِهِ ٱلْمُضَافُ (يَفْعَلُ)   وَصْفًا فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لَا يُعْزَلُ

---

٣٨١ ـ يَعُقْ: في (أ)١٧أ، و(ب)٢٤أ: (تعق) بالتاء، ثم وُضِعت في (ب) بخط آخر نقطتان من تحت.

٣٨٢ ـ يَلِيهِمَا: في (أ)١٧أ، و(ب)٢٤أ أوله تاء، ثم طُمست النقطتان من فوق في (ب)، ووُضِعَ بخط آخر نقطتان من تحت.

٣٨٨ ـ المضافُ: في (ظ١)٦٢أ: (المضافَ) بالنصب، وكذا في (ب)٢٤ب، ثم غُيِّرَ إلى الرفع، وفي شرح المكودي ١/٤١٩ أنَّ (المُضَاف) مفعول به، و(يَفْعَلُ) فاعل، قال: «ويجوز العكس، وهو أظهر». =

٣٨٩ كَـ(رُبَّ رَاجِينَا، عَظِيمِ ٱلْأَمَلِ   مُرَوَّعِ ٱلْقَلْبِ، قَلِيلِ ٱلْحِيَلِ)
٣٩٠ وَذِي ٱلْإِضَافَةُ ٱسْمُهَا لَفْظِيَّهْ   وَتِلْكَ مَحْضَةٌ وَمَعْنَوِيَّهْ
٣٩١ وَوَصْلُ (أَلْ) بِذَا ٱلْمُضَافِ مُغْتَفَرْ   إِنْ وُصِلَتْ بِالثَّانِ، كَـ(ٱلْجَعْدِ ٱلشَّعَرْ)
٣٩٢ أَوْ بِٱلَّذِي لَهُ أُضِيفَ ٱلثَّانِي   كَـ(زَيْدٌ ٱلضَّارِبُ رَأْسِ ٱلْجَانِي)
٣٩٣ وَكَوْنُهَا فِي ٱلْوَصْفِ كَافٍ إِنْ وَقَعْ   مُثَنًّى اَوْ جَمْعًا سَبِيلَهُ ٱتَّبَعْ
٣٩٤ وَرُبَّمَا أَكْسَبَ ثَانٍ أَوَّلَا   تَأْنِيثًا ٱنْ كَانَ لِحَذْفٍ مُوهَلَا
٣٩٥ وَلَا يُضَافُ ٱسْمٌ لِمَا بِهِ ٱتَّحَدْ   مَعْنًى، وَأَوِّلْ مُوهِمًا إِذَا وَرَدْ
٣٩٦ وَبَعْضُ ٱلْاَسْمَاءِ يُضَافُ أَبَدَا   وَبَعْضُ ذَا قَدْ يَأْتِ لَفْظًا مُفْرَدَا

= ـ يُغْزَلُ: في (د)١٧ب، و(ظ١)١٦٢أ: (يُغْدَلُ)، وكذا في: نسخة من شرح أبي حيان ص٢٦٨ ـ وفي شرح الشاطبي ٤/١٦ وأشار إلى رواية: (يُغْزَلُ).

٣٩١ ـ بذا المضافِ: كذا بالألف في جميع نسخ التحقيق، سوى (ب)٢٤ب، ففيها: (بذي المضافِ) بالياء، وفي حاشية (ب) بخط آخر: «بذا المضافِ»، وجميع شروح الألفية التي اطلعت عليها بالألف، سوى: شرح ابن الجزري ص١٧٣ ـ وإعراب الألفية ص٨٤ فبالياء، قلتُ: الظاهر (ذا)؛ لأن المضاف مذكر، وأما (ذي) فاسم إشارة لمؤنث، وتحتاج إلى تكلف لتخريجها.

٣٩٢ ـ كَزَيْدٌ الضَّارِبُ: كذا بالرفع والجر في (ظ١)٦٢أ، وهما بالرفع في (ب)٢٤ب، و(ج)١٧٤أ، وكذا في شرح أبي حيان ص٢٧٢ ـ والمكودي ١/ ٤٢١ ـ وابن طولون ١/ ٤٥٨، وقد جُرَّا في (ب) بخط آخر، وهما بالجر في (د)١٧ب.

٣٩٦ ـ ذا: في (د)١٧ب ـ و(ج)١٧٥ب (ذي)، وفي حاشية (ظ١)٦٣أ قال: «خ ص (وبعض ذي)».

ـ يَأْتِ: بحذف الياء، وهو مرفوع، على لغة قليلة، وقد قُرئ بها في القراءات السبعية؛ كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [هود: ١٠٥]، وقوله: ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾ [الفجر: ٤]. انظر: شرح الهواري ٣/ ٨٧ ـ والمكودي ١/ ٤٢٥ ـ وإعراب الألفية ص٨٥.

٣٩٧ وَبَعْضُ مَا يُضَافُ حَتْماً امْتَنَعْ   إِيلَاؤُهُ اسْماً ظَاهِراً حَيْثُ وَقَعْ
٣٩٨ كَـ(ـوَحْدَ، لَبَّيْ، وَدَوَالَيْ، سَعْدَيْ)   وَشَذَّ إِيلَاءُ (يَدَيْ) لِـ(لَبَّيْ)
٣٩٩ وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً إِلَى الْجُمَلْ   (حَيْثُ، وَإِذْ) وَإِنْ يُنَوَّنْ يُحْتَمَلْ
٤٠٠ إِفْرَادُ (إِذْ)، وَمَا كَـ(إِذْ) مَعْنًى كَـ(إِذْ)   أَضِفْ جَوَازاً، نَحْوُ (حِينَ جَانَبِذْ)
٤٠١ وَابْنِ أَوَ اعْرِبْ مَا كَـ(إِذْ) قَدْ أُجْرِيَا   وَاخْتَرْ بِنَا مَتْلُوِّ فِعْلٍ بُنِيَا
٤٠٢ وَقَبْلَ فِعْلٍ مُعْرَبٍ أَوْ مُبْتَدَا   أَعْرِبْ، وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفَنَّدَا
٤٠٣ وَأَلْزَمُوا (إِذَا) إِضَافَةً إِلَى   جُمَلِ الْأَفْعَالِ، كَـ(هُنْ إِذَا اعْتَلَى)
٤٠٤ لِمُفْهِمِ اثْنَيْنِ مُعَرَّفٍ بِلَا   تَفَرُّقٍ أُضِيفَ (كِلْتَا، وَكِلَا)
٤٠٥ وَلَا تُضِفْ لِمُفْرَدٍ مُعَرَّفِ   (أَيّاً)، وَإِنْ كَرَّرْتَهَا فَأَضِفِ
٤٠٦ أَوْ تَنْوِ الْاجْزَا، وَاخْصُصَنْ بِالْمَعْرِفَهْ   مَوْصُولَةً (أَيّاً)، وَبِالْعَكْسِ الصِّفَهْ
٤٠٧ وَإِنْ تَكُنْ شَرْطاً أَوِ اسْتِفْهَامَا   فَمُطْلَقاً كَمِّلْ بِهَا الْكَلَامَا

---

٤٠٠ ـ إِفْرادُ إِذْ: في (ب)٢٥ب: (إِفْرادُهُ)، وكذا في شرح المكودي ١/ ٤٢٧، وقال في الفتح الودودي ١/ ٣٥٥: «نسخة المكودي (إفرادُه) بالضمير»، وقد غُيِّر في (ب) بخط آخر إلى الرواية الأولى.

٤٠٤ ـ مُعَرَّفٍ: في (ظ٢)١٩٦أ: (مُعَرَّفٌ) بالرفع، وفوقه كُتِب: «خبر».

٤٠٦ ـ واخْصُصَنْ: كذا في (أ)١٨أ، و(د)١٨أ، و(ظ١)٦٤ب، و(ظ٢)١٩٦أ، وأغلب شروح الألفية، وهو في (ب)٢٥ب: (فاخْصُصَنْ)، وفي (ج)١٨٠أ: (واخْصُصْ)، وعليها أَعْرَبَ اللوامع الشمسية ١/ ١٨٠أ، ومثل (ج): شرح الهواري ٣/ ١٠١ ـ وابن طولون ١/ ٤٦٩، وهو تحريف يكسِرُ وزن البيت.

٤٠٧ ـ كَمِّلْ: في (ب)٢٥ب: (تَمِّمْ).

٤٠٨ وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً (لَدُنْ) فَجَرّْ   وَنَصْبُ (غُدْوَةٍ) بِهَا عَنْهُمْ نَدَرْ
٤٠٩ وَ(مَعَ) (مَعْ) فِيهَا قَلِيلٌ، وَنُقِلْ   فَتْحٌ وَكَسْرٌ لِسُكُونٍ يَتَّصِلْ
٤١٠ وَٱضْمُمْ بِنَاءً (غَيْرًا) ٱنْ عَدِمْتَ مَا   لَهُ أُضِيفَ نَاوِيًا مَا عُدِمَا
٤١١ (قَبْلُ) كَـ(غَيْرُ)، (بَعْدُ، حَسْبُ، أَوَّلُ)   وَ(دُونُ)، وَٱلْجِهَاتُ أَيْضًا وَ(عَلُ)
٤١٢ وَأَعْرَبُوا نَصْبًا إِذَا مَا نُكِّرَا   (قَبْلًا) وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِرَا
٤١٣ وَمَا يَلِي ٱلْمُضَافَ يَأْتِي خَلَفَا   عَنْهُ فِي ٱلْإِعْرَابِ إِذَا مَا حُذِفَا
٤١٤ وَرُبَّمَا جَرُّوا ٱلَّذِي أَبْقَوْا كَمَا   قَدْ كَانَ قَبْلَ حَذْفِ مَا تَقَدَّمَا
٤١٥ لَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ مَا حُذِفْ   مُمَاثِلًا لِمَا عَلَيْهِ قَدْ عُطِفْ
٤١٦ وَيُحْذَفُ ٱلثَّانِي فَيَبْقَى ٱلْأَوَّلُ   كَحَالِهِ إِذَا بِهِ يَتَّصِلُ

---

٤٠٨ ـ بها: في شرح الشاطبي ٤/١١٩: (به).

٤١١ ـ قَبْلُ كغَيْرٍ: هما بالتنوين فيهما في (ب)٢٥ب، و(ظا١)٦٥أ، وهما بتنوين الثاني فقط في (د)١٨ب، و(ج)١٨٢أ، وبضمِّهما دون تنوين في شرح أبي حيان ص٢٩٧ ـ والشاطبي ٤/١٣٣: (قبلُ كغيرُ)، وفي شرح المكودي ١/٤٤٣: «يجوز ضبط (قبل وغير) بالضم من غير تنوين، وبالتنوين والرفع، وهو الأصل؛ لأنهما اسمان ليس فيهما ما يوجب البناء»، ونقله: إعراب الألفية ص٨٨، ونحوه في: حاشية الخضري ٢/١٤.

ـ دُونُ: كذا بالضم في (ج)١٨٢أ ـ وشرح أبي حيان ص٢٩٧ ـ والشاطبي ٤/١٣٣، وهو بفتحة في (أ)١٨أ، و(ب)٢٥ب، و(د)١٨ب، وفي شرح المكودي ١/٤٤٣: «وأما (بعد، ودون) وما بينهما فيتعين فيها الضم من غير تنوين؛ إذ لا يستقيم الوزن إلا به»، يعني لا يستقيم الوزن بالتنوين، ونقله: إعراب الألفية ص٨٨، قلتُ: يمكن في (حسب) التنوين، والوزن مستقيم. انظر: حاشية الخضري ٢/١٤.

٤١٦ ـ فَيَبْقَى: في (ب)٢٦أ: (وَيَبْقَى) بالواو، وكذا في: شرح ابن الجزري ص١٨٤ ـ وابن طولون ١/٤٧٨.

٤١٧ بِشَرْطِ عَطْفٍ وَإِضَافَةٍ إِلَى ... مِثْلِ ٱلَّذِي لَهُ أَضَفْتَ ٱلْأَوَّلَا
٤١٨ فَصْلَ مُضَافٍ شِبْهِ فِعْلٍ مَا نَصَبْ ... مَفْعُولًا ٱوْ ظَرْفًا أَجِزْ، وَلَمْ يُعَبْ
٤١٩ فَصْلُ يَمِينٍ، وَٱضْطِرَارًا وُجِدَا ... بِأَجْنَبِيٍّ، أَوْ بِنَعْتٍ، أَوْ نِدَا

ٱلْمُضَافُ إِلَى يَاءِ ٱلْمُتَكَلِّمِ

٤٢٠ آخِرَ مَا أُضِيفَ لِـ(ٱلْيَا) ٱكْسِرْ إِذَا ... لَمْ يَكُ مُعْتَلًّا كَـ(رَامٍ، وَقَذَى)
٤٢١ أَوْ يَكُ كَـ(ٱبْنَيْنِ، وَزَيْدِينَ)، فَذِي ... جَمِيعُهَا ٱلْيَا بَعْدُ فَتْحُهَا ٱحْتُذِي
٤٢٢ وَتُدْغَمُ ٱلْيَا فِيهِ وَٱلْوَاوُ، وَإِنْ ... مَا قَبْلَ وَاوٍ ضُمَّ فَٱكْسِرْهُ يَهِنْ
٤٢٣ وَأَلِفًا سَلِّمْ، وَفِي ٱلْمَقْصُورِ عَنْ ... هُذَيْلٍ ٱنْقِلَابُهَا يَاءً حَسَنْ

إِعْمَالُ ٱلْمَصْدَرِ

٤٢٤ بِفِعْلِهِ ٱلْمَصْدَرَ أَلْحِقْ فِي ٱلْعَمَلْ ... مُضَافًا ٱوْ مُجَرَّدًا أَوْ مَعَ أَلْ .

---

٤١٧ ـ **الأَوَّلا**: في (ظ١)٦٦أ: (أَوَّلا)، وفي الحاشية «خ: (أَضَفْتَ الأَوَّلا)».

٤٢٠ ـ **أُضِيفَ**: في (ب)٢٦ب: (يُضافُ) بصيغة المضارع، وكذا في: نسخة من شرح أبي حيان ص٣٠٥ ـ وإعراب الألفية ص٩٠، وقال: «وفي بعض النسخ: (أُضيف)».

٤٢٢ ـ **يَهِنْ**: كذا بكسر الهاء في (أ)١٨ب، و(ب)٢٦ب، و(د)١٩أ، و(ظ١)٦٧أ، وكذا في شرح أبي حيان ص٣٠٧، وهو في (ج)١٨٦ب: (يَهُنْ) بضم الهاء، وكذا في: شرح الشاطبي ٤/١٩٣، ٢٠٠ ـ والمكودي ١/٤٥٦، وفي إعراب الألفية ص٩٠: «(يَهُنْ) بضم الهاء. . . . من (هانَ يَهُونُ هَوْنًا) إذا خَفَّ وسَهُلَ، ولا يصح كسر الهاء على أنه من (وَهَنَ يَهِنُ) إذا ضَعُفَ؛ لفوات المراد». قلتُ: ضَمُّ الهاء يؤدِّي إلى عيب سِناد التوجيه بين الشطرين [انظر معناه في التعليق على البيت ٤٢٥]، وكان يُمكن التخلص منه بأن يقال مثلًا عن (يهُن): (يلِن). انظر: حاشية الخضري ٢/٢٠. ونَصَّ على أنه بالضم: شرح الهواري ٣/١٢٧ ـ واللوامع الشمسية ١/١٨٧أ ـ وابن طولون ١/٢٨٧ ـ وحاشية الصبان ٢/٢٨٦ ـ وحاشية الخضري ٢/٢٠.

٤٢٥ إِنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ (أَنْ) أَوْ (مَا) يَحُلّْ   مَحَلَّهُ، وَلِٱسْمِ مَصْدَرٍ عَمَلْ
٤٢٦ وَبَعْدَ جَرِّهِ ٱلَّذِي أُضِيفَ لَهْ   كَمِّلْ بِنَصْبٍ أَوْ بِرَفْعٍ عَمَلَهْ
٤٢٧ وَجُرَّ مَا يَتْبَعُ مَا جُرَّ، وَمَنْ   رَاعَى فِي ٱلِٱتْبَاعِ ٱلْمَحَلَّ فَحَسَنْ

إِعْمَالُ ٱسْمِ ٱلْفَاعِلِ(١)

٤٢٨ كَفِعْلِهِ ٱسْمُ فَاعِلٍ فِي ٱلْعَمَلِ   إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيِّهِ بِمَعْزِلِ
٤٢٩ وَوَلِيَ ٱسْتِفْهَامًا، ٱوْ حَرْفَ نِدَا   أَوْ نَفْيًا، ٱوْ جَا صِفَةً أَوْ مُسْنَدَا
٤٣٠ وَقَدْ يَكُونُ نَعْتَ مَحْذُوفٍ عُرِفْ   فَيَسْتَحِقُّ ٱلْعَمَلَ ٱلَّذِي وُصِفْ
٤٣١ وَإِنْ يَكُنْ صِلَةَ (أَلْ) فَفِي ٱلْمُضِي   وَغَيْرِهِ إِعْمَالُهُ قَدِ ٱرْتُضِي
٤٣٢ (فَعَّالٌ ٱوْ مِفْعَالٌ ٱوْ فَعُولُ)   فِي كَثْرَةٍ عَنْ (فَاعِلٍ) بَدِيلُ
٤٣٣ فَيَسْتَحِقُّ مَا لَهُ مِنْ عَمَلِ   وَفِي (فَعِيلٍ) قَلَّ ذَا وَ(فَعِلِ)
٤٣٤ وَمَا سِوَى ٱلْمُفْرَدِ مِثْلَهُ جُعِلْ   فِي ٱلْحُكْمِ وَٱلشُّرُوطِ حَيْثُمَا عَمِلْ

---

٤٢٥ ـ **يَحُلّْ**: كذا بفتح فضم في (أ)١٩أ، و(ظ١)٦٧ب، و(ج)١٨٨أ، وكذا في: شرح أبي حيان ص٣٠٩ ـ والشاطبي ٤/ ٢١٢ ـ والمكودي ١/ ٤٥٩ ـ وابن طولون ١/ ٤٨٩، وهو بضم ففتح (يُحَلّْ) في (د)١٩أ، وكان في (ب)٢٦ب بفتح فضم، ثم غيِّر بخط آخر إلى ضم ففتح. قلتُ: على الرواية الأولى يكون في البيت عيب سناد التوجيه، وهو اختلاف حركة الحرف الذي قبل حرف الرَّوِيِّ المقيَّد. انظر: الكافي للتبريزي ص١٦٤ ـ والعيون الغامزة ص٢٦٣ ـ وشرح الكافية الشافية للصبان ص٢٩٦.

(١) تكلَّم ابن مالك في هذا الباب أيضًا على إعمال صيغ المبالغة واسم المفعول.

٤٣٣ ـ **فَيَسْتَحِقُّ**: كذا بنقط ثانية بنقطتين من فوق ومن تحت في (ب)٢٧أ، وهو بتاءٍ في (أ)١٩أ، وفوقه «صح» ـ وشرح أبي حيان ص٣٣٢، وفي باقي النسخ بالياء.

٤٣٥ وَٱنْصِبْ بِذِي ٱلْإِعْمَالِ تِلْوًا وَٱخْفِضِ   وَهْوَ لِنَصْبِ مَا سِوَاهُ مُقْتَضِي
٤٣٦ وَاجْرُرْ أَوِ ٱنْصِبْ تَابِعَ ٱلَّذِي ٱنْخَفَضْ   كَـ(مُبْتَغِي جَاهٍ وَمَا لًا مَنْ نَهَضْ)
٤٣٧ وَكُلُّ مَا قُرِّرَ لِٱسْمِ فَاعِلِ   يُعْطَى ٱسْمَ مَفْعُولٍ بِلَا تَفَاضُلِ
٤٣٨ فَهْوَ كَفِعْلٍ صِيغَ لِلْمَفْعُولِ فِي   مَعْنَاهُ، كَـ(ٱلْمُعْطَى كَفَافًا يَكْتَفِي)
٤٣٩ وَقَدْ يُضَافُ ذَا إِلَى ٱسْمٍ مُرْتَفِعْ   مَعْنًى، كَـ(مَحْمُودُ ٱلْمَقَاصِدِ ٱلْوَرِعْ)

أَبْنِيَةُ ٱلْمَصَادِرِ

٤٤٠ (فَعْلٌ) قِيَاسُ مَصْدَرِ ٱلْمُعَدَّى   مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ، كَـ(رَدَّ رَدًّا)
٤٤١ وَ(فَعِلَ) ٱللَّازِمُ بَابُهُ (فَعَلْ)   كَـ(فَرَحٍ)، وَكَـ(جَوًى)، وَكَـ(شَلَلْ)
٤٤٢ وَ(فَعَلَ) ٱللَّازِمُ مِثْلُ (قَعَدَا)   لَهُ (فُعُولٌ) بِٱطِّرَادٍ، كَـ(غَدَا)
٤٤٣ مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِبًا (فِعَالَا)   أَوْ (فَعَلَانًا)، فَٱدْرِ، أَوْ (فُعَالَا)

---

٤٣٦ ـ تَابِعَ: كذا في جميع نسخ التحقيق، وجميع الشروح التي اطلعت عليها، وكان كذا في (ب)٢٧ب، ثم غُيِّر بخط آخر إلى: (تاليَ)، وفوقه: «تابع، خ».

٤٣٨ ـ فَهْوَ: في (أ)١٩أ: (وهو)، وفوق الواو «صح».

٤٣٩ ـ كَمَحْمُودُ: في (ظ١)٧٠ب: (كَمَحْمُودٍ). وهو تصحيف؛ لأن (مَحْمُودُ) خبرٌ مقدَّمٌ لـ(الوَرِع).

٤٤١ ـ كَفَرَحٍ: في شرح الشاطبي ٤/ ٣٢٧: «كَفَرَجٍ».

٤٤٢ ـ مِثْلُ: كذا بالرفع في (أ)١٩أ، و(ب)٢٧ب، و(د)١٩ب، وفي شرح الشاطبي ٤/ ٣٢٩، وهو في (ج)١٩٥ب بالنصب، وهو كذلك في: شرح أبي حيان ص٣٤٢ ـ والمكودي ١/ ٤٧٤ ـ وإعراب الألفية ص٩٣، وأعرباه حالًا أو مفعولًا به لفعل محذوف، واكتفى بكونه حالًا: اللوامع الشمسية ١/ ١٩٢ب ـ وحاشية الصبان ٢/ ٣١٠ ـ وحاشية الخضري ٢/ ٢٩.

٤٤٤ فَأَوَّلٌ لِذِي ٱمْتِنَاعٍ كَـ(أَبَى) وَٱلثَّانِ لِلَّذِي ٱقْتَضَى تَقَلُّبَا
٤٤٥ لِلدَّا (فُعَالٌ) أَوْ لِصَوْتٍ، وَشَمَلْ سَيْرًا وَصَوْتًا (ٱلْفَعِيلُ)، كَـ(صَهَلْ)
٤٤٦ (فُعُولَةٌ، فَعَالَةٌ) لِـ(فَعُلَا) كَـ(سَهُلَ ٱلْأَمْرُ، وَزَيْدٌ جَزُلَا)
٤٤٧ وَمَا أَتَى مُخَالِفًا لِمَا مَضَى فَبَابُهُ ٱلنَّقْلُ، كَـ(سُخْطٍ، وَرِضَا)
٤٤٨ وَغَيْرُ ذِي ثَلَاثَةٍ مَقِيسُ مَصْدَرُهُ، كَـ(قُدِّسَ ٱلتَّقْدِيسُ).

---

٤٤٤ ـ **أَبى**: يقال: أَبِيَ الشيءُ عَلَيَّ يَأْبَى إِبَاءً، إذا استعصى وامْتَنَعَ، وليس المراد: أَبى الرجلُ الشيءَ يَأْبَاه إِبَاءً، إذا كَرِهَهُ؛ لأنه فعل متعدٍّ، والكلام على (فَعَلَ) اللازم. انظر (أبي) في: الصحاح ٦/٢٢٥٩ ـ ولسان العرب ١٤/٣. وانظر: إتحاف ذوي الاستحقاق ٢/ ١٥٥ ـ وحاشية الصبان ٢/ ٣١٠ ـ والفتح الودودي ١/ ٣٩٤ ـ وحاشية الخضري ٢/ ٢٩.

٤٤٥ ـ **وشَمَلْ**: كذا في (ب)٢٨أ، و(د)٢٠أ، و(ظ١)٧١أ، و(ج)١٩٧أ، وهو في (أ)١٩ب: (وشَمِلْ) بكسر الميم وفتحها، وفوقها «معًا، صح»، وهو بالفتح فقط في: شرح المكودي ١/ ٤٧٧ ـ وإعراب الألفية ص٩٤، وقال: «(شَمَلَ) بفتح الميم لغة، والأفصح كسرها»، ونقله: اللوامع الشمسية ١/ ١٩٧أ، قلتُ: كأنه يشير إلى أن الرواية بالفتح؛ من أجل تخليص الشطرين من عيب سِناد التوجيه [انظره في التعليق على البيت ٤٢٥]، وصرَّح بذلك: المكودي ـ والفتح الودودي ١/ ٣٩٦ ـ وحاشية الخضري ٢/ ٣٠.

٤٤٧ ـ **لِمَا مَضَى**: في (ظ١)٧١أ: (ما قَدْ مَضَى).

٤٤٨ ـ **مَقِيسُ مَصْدَرُهُ**: كذا في جميع نسخ التحقيق، وهو مقتضى جميع شروح الألفية التي اطلعت عليها، فـ(مقيسُ) ـ وأصله التنوين (مقيسٌ) ـ: خبرٌ مقدَّمٌ، و(مصدرُ): مبتدأ مؤخَّر، أو أنَّ (مقيسُ): خبرُ (غيرُ)، و(مصدر): نائب فاعله. انظر التصريح بذلك في: شرح الهواري ٣/ ١٥٨ ـ والشاطبي ٤/ ٣٤٢ ـ والمكودي ١/ ٤٨٠ ـ وإعراب الألفية ص٩٤ ـ واللوامع الشمسية ١/ ١٩٨أ ـ وحاشية الصبان ٢/ ٢١٣، وأما قول ابن حَمْدونَ في الفتح الودودي ١/ ٣٩٧: «الأولى أنْ يُقرأ (مقيسُ) بضمَّة واحدة من غير تنوين، مبتدأ ثان، و(مصدره) بالجرِّ مضاف إليه»، ومثله قاله الخضري ٢/ ٣١، فاجتهادٌ منهما لإزالة إشكال، لا روايةٌ، وقد عاد ابن حمدون نفسه فدفع الإشكال. =

٤٤٩ وَزَكِّهِ تَزْكِيَةً، وَأَجْمِلَا — إِجْمَالَ مَنْ تَجَمُّلًا تَجَمَّلَا
٤٥٠ وَٱسْتَعِذِ ٱسْتِعَاذَةً)، ثُمَّ (أَقِمْ — إِقَامَةً)، وَغَالِبًا ذَا ٱلتَّا لَزِمْ
٤٥١ وَمَا يَلِي ٱلْآخِرَ مُدَّ وَٱفْتَحَا — مَعْ كَسْرِ تِلْوِ ٱلثَّانِ مِمَّا ٱفْتُتِحَا
٤٥٢ بِهَمْزِ وَصْلٍ، كَـ(ٱصْطَفَى)، وَضُمَّ مَا — يَرْبَعُ فِي أَمْثَالِ (قَدْ تَلَمْلَمَا)
٤٥٣ (فِعْلَالٌ) أَوْ (فَعْلَلَةٌ) لِـ(فَعْلَلَا) — وَٱجْعَلْ مَقِيسًا ثَانِيًا لَا أَوَّلَا
٤٥٤ لِـ(فَاعَلَ): (ٱلْفِعَالُ، وَٱلْمُفَاعَلَهْ) — وَغَيْرُ مَا مَرَّ ٱلسَّمَاعُ عَادَلَهْ
٤٥٥ وَ(فَعْلَةٌ) لِمَرَّةٍ، كَـ(جَلْسَهْ) — وَ(فِعْلَةٌ) لِهَيْئَةٍ، كَـ(جِلْسَهْ)
٤٥٦ فِي غَيْرِ ذِي ٱلثَّلَاثِ بِٱلتَّا ٱلْمَرَّهْ — وَشَذَّ فِيهِ هَيْئَةٌ، كَـ(ٱلْخِمْرَهْ)

= قلتُ: لم أَقِفْ على رواية الجر في نسخة مخطوطة عالية.

٤٥١ ـ **الآخِرَ**: كذا بالنصب في جميع نسخ التحقيق، وقد أعربه مفعولًا به: اللوامع الشمسية ١/١٩٩ب، ولم يعربه خالد ٩٥، وظاهر فعله أنه مفعول به، وهو ظاهر حلِّ أبي حيان ص٣٤٨ ـ والشاطبي ٤/٣٥١، ولكن ظاهر حلِّ المكودي ١/٤٨٢ ـ والأشموني ٢/٣١٣ ـ وابن طولون ٢/٩ للبيت أنَّ (الآخِر) مرفوع، وصرَّح بأنه مرفوع: حاشية الصبان ٢/٣١٣ ـ والفتح الودودي ١/٤٠٠ ـ وحاشية الخضري ٢/٣١. قلتُ: المرادُ بـ(مَا يَلِي الآخِر) الحرفُ قبل الأخير، وكلا الضبطين مؤدٍّ لهذا المعنى؛ لأن للفعل (وَلِيَ) معانيَ عدة، من أشهرها: تَبِعَ وقَرُبَ [انظر (ولي) في: الصحاح ٢/٢٥٢٨ ـ ولسان العرب ١٥/٤٠٦ ـ والقاموس ١٧٣٢]، فالرفعُ يتخرَّج على معنى (تَبِعَ) وحَذْفِ المفعول به، والمعنى: الحرفُ الذي يليه (أي: يتبعه) الحرفُ الأخير، والنصبُ يتخرَّج على معنى (قَرُبَ)، والمعنى: الحرفُ الذي يَلِي (أي: يقرُبُ من) الحرفَ الأخير، فيكون كحديث: «كُلْ مِمَّا يليك»، وكقولهم: «جلستُ مِمَّا يليه». قلتُ: والشائع في الألفية استعمال (وَلِيَ) بمعنى (تَبِعَ)، انظر التعليق على البيت (٢٦٠).

٤٥٢ ـ **كاصْطَفَىٰ**: في (ظا١)٧١ب: (كارْعَوَىٰ)، وفي الحاشية «خ: (كاصْطَفَىٰ)».

أَبْنِيَةُ أَسْمَاءِ ٱلْفَاعِلِينَ وَالصِّفَاتِ الْمُشَبَّهَةِ بِهَا(١)

٤٥٧ كَـ(فَاعِلٍ) صُغِ ٱسْمَ فَاعِلٍ إِذَا مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ يَكُونُ كَـ(غَذَا)
٤٥٨ وَهْوَ قَلِيلٌ فِي (فَعُلْتُ، وَفَعِلْ) غَيْرَ مُعَدًّى، بَلْ قِيَاسُهُ (فَعِلْ)
٤٥٩ وَأَفْعَلٌ فَعْلَانُ، نَحْوُ (أَشِرِ) وَنَحْوُ (صَدْيَانَ)، وَنَحْوُ (ٱلْأَجْهَرِ)
٤٦٠ وَ(فَعْلٌ) أَوْلَى وَ(فَعِيلٌ) بِـ(فَعُلْ) كَـ(ٱلضَّخْمِ، وَٱلْجَمِيلِ)، وَٱلْفِعْلُ جَمُلْ
٤٦١ وَ(أَفْعَلٌ) فِيهِ قَلِيلٌ وَ(فَعَلْ) وَبِسِوَى ٱلْـ(فَاعِلِ) قَدْ يَغْنَى (فَعَلْ)

---

(١) كذا العنوان في جميع نسخ التحقيق، وكذا في: حواشي ابن هشام ٨١أ - وشرح ابن ابن القيم ١/ ٥٤٩ - والشاطبي ٤/ ٣٦٩ - والمكودي ١/ ٤٨٧ - والسيوطي ص٢٤٠ - وابن طولون ٢/ ١٢، وجاء العنوان بزيادة (والمفعولين) بعد (الفاعلين) في المطبوع من: شرح المرادي ٢/ ٨٦٩ - وابن عقيل ٢/ ٣٣ - والهواري ٣/ ١٦٤ - وابن الجزري ص٢٠٣ - والأشموني ٢/ ٣١٨ - وإعراب الألفية ص٩٦، إلا أن لفظ: (المشبَّهة) جاء بلفظ: (المشبَّهات) في شرح المرادي - والمكودي، وليس في المرادي لفظ: (بها)، وجاء العنوان في شرح أبي حيان ص٣٤٩: (أبنيةُ أسماء الفاعلين والمفعولين).

قلتُ: زيادة (المفعولين) في العنوان مناسبة لمضمون الباب؛ لأن فيه الكلام على أبنية الفاعلين والمفعولين والصفات المشبَّهة بها، ولعلها زيدت لهذا الغرض. وانظر الاختلاف في: الفتح الودودي ١/ ٤٠٤.

٤٥٨ - يريد: فَعُلْتُ وفَعِلَ.... قياسُهُ فَعِلٌ.

- غيرَ: كذا بالنصب والجر في (د)٢٠ب، وهو بالنصب في (ظ١)٧٢ب، و(ج)٢٠٢ب، و(ب)٢٨ب، ثم غُيِّر بخط آخر إلى الجر، وهو بالجر في (ظ٢)١٠٦ب.

وأعربه حالًا: شرح المكودي ١/ ٤٨٨ - وإعراب الألفية ص٩٦ - واللوامع الشمسية ١/ ٢٠٢ب.

٤٦٠ - يريد: بـ(فَعُلَ).... والفِعْلُ (جَمُلَ).

٤٦١ - يريد: و(فَعَلٌ).... يغنى (فَعَلَ).

٤٦٢ وَزِنَةُ ٱلْمُضَارِعِ ٱسْمُ فَاعِلِ   مِنْ غَيْرِ ذِي ٱلثَّلَاثِ، كَـ(ٱلْمُوَاصِلِ)
٤٦٣ مَعْ كَسْرِ مَتْلُوِّ ٱلْأَخِيرِ مُطْلَقَا   وَضَمِّ مِيمٍ زَائِدٍ قَدْ سَبَقَا
٤٦٤ وَإِنْ فَتَحْتَ مِنْهُ مَا كَانَ ٱنْكَسَرْ   صَارَ ٱسْمَ مَفْعُولٍ، كَمِثْلِ (ٱلْمُنْتَظَرْ)
٤٦٥ وَفِي ٱسْمِ مَفْعُولِ ٱلثُّلَاثِيِّ ٱطَّرَدْ   زِنَةُ مَفْعُولٍ، كَـآتٍ مِنْ قَصَدْ
٤٦٦ وَنَابَ نَقْلًا عَنْهُ ذُو (فَعِيلِ)   نَحْوُ (فَتَاةٍ أَوْ فَتًى كَحِيلِ)

ٱلصِّفَةُ ٱلْمُشَبَّهَةُ بِٱسْمِ الفَاعِلِ

٤٦٧ صِفَةٌ ٱسْتُحْسِنَ جَرُّ فَاعِلِ   مَعْنًى بِهَا، ٱلْمُشْبِهَةُ ٱسْمَ ٱلْفَاعِلِ
٤٦٨ وَصَوْغُهَا مِنْ لَازِمٍ لِحَاضِرِ   كَـ(طَاهِرِ ٱلْقَلْبِ جَمِيلِ ٱلظَّاهِرِ)
٤٦٩ وَعَمَلُ ٱسْمِ فَاعِلِ ٱلْمُعَدَّى   لَهَا عَلَى ٱلْحَدِّ ٱلَّذِي قَدْ حُدَّا
٤٧٠ وَسَبْقُ مَا تَعْمَلُ فِيهِ مُجْتَنَبْ   وَكَوْنُهُ ذَا سَبَبِيَّةٍ وَجَبْ
٤٧١ فَٱرْفَعْ بِهَا وَٱنْصِبْ وَجُرَّ - مَعَ (أَلْ)   وَدُونَ (أَلْ) مَصْحُوبَ (أَلْ) وَمَا ٱتَّصَلْ -
٤٧٢ بِهَا مُضَافًا أَوْ مُجَرَّدًا، وَلَا   تَجْرُرْ بِهَا مَعْ (أَلْ) سُمًا مِنْ (أَلْ) خَلَا -
٤٧٣ وَمِنْ إِضَافَةٍ لِتَالِيهَا، وَمَا   لَمْ يَخْلُ فَهْوَ بِٱلْجَوَازِ وُسِمَا

---

٤٧٠ ـ مُجْتَنَبْ: جاء بلفظ: (يُجْتَنَبْ) في شرح المكودي ١/ ٤٩٧ ـ وإعراب الألفية ص٩٨، وقال: «وفي بعض النسخ: (مُجْتَنَبْ)» ـ وابن طولون ٢/ ٢٠.

٤٧٣ ـ هذا البيت تطويلٌ؛ لأنَّ معناه سَبَقَ مفصَّلًا في الأبيات ٣٩١ ـ ٣٩٣، ويمكن الاستغناء عنه بإصلاح البيت قبله إلى:

بِـهَـا مُـضَـافًـا أَوْ مُـجَـرَّدًا، وَلَا   تَـجْـرُرْ بِـهَـا إِلَّا بِـشَـرْطٍ قَـدْ خَـلَا

انظر: إتحاف ذوي الاستحقاق ١٦٤.

التَّعَجُّبُ

٤٧٤ بِـ(أَفْعَلَ) انْطِقْ بَعْدَ (مَا) تَعَجُّبَا   أَوْ جِئْ بِـ(أَفْعِلْ) قَبْلَ مَجْرُورٍ بِـ(بَا)
٤٧٥ وَتِلْوَ (أَفْعَلَ) انْصِبَنَّهُ كَـ(مَا   أَوْفَى خَلِيلَيْنَا! وَأَصْدِقْ بِهِمَا!)
٤٧٦ وَحَذْفَ مَا مِنْهُ تَعَجَّبْتَ اسْتَبِحْ   إِنْ كَانَ عِنْدَ الْحَذْفِ مَعْنَاهُ يَضِحْ
٤٧٧ وَفِي كِلَا الْفِعْلَيْنِ قِدْمًا لَزِمَا   مَنْعُ تَصَرُّفٍ بِحُكْمٍ حُتِمَا
٤٧٨ وَصُغْهُمَا، مِنْ ذِي ثَلَاثٍ، صُرِّفَا   قَابِلِ فَضْلٍ، تَمَّ، غَيْرِ ذِي انْتِفَا
٤٧٩ وَغَيْرِ ذِي وَصْفٍ يُضَاهِي (أَشْهَلَا)   وَغَيْرِ سَالِكٍ سَبِيلَ (فُعِلَا)
٤٨٠ وَ(أَشْدِدَ، اوْ أَشَدَّ) أَوْ شِبْهُهُمَا   يَخْلُفُ مَا بَعْضَ الشُّرُوطِ عَدِمَا
٤٨١ وَمَصْدَرُ الْعَادِمِ بَعْدُ يَنْتَصِبْ   وَبَعْدَ (أَفْعِلْ) جَرُّهُ بِالْبَا يَجِبْ
٤٨٢ وَبِالنُّدُورِ احْكُمْ لِغَيْرِ مَا ذُكِرْ   وَلَا تَقِسْ عَلَى الَّذِي مِنْهُ أُثِرْ

---

٤٧٦ ـ **استَبِحْ**: في (د)٢١: (اسْتُبِحْ). **قلتُ**: هو تصحيف؛ لأن قياسه أن يقال: (استُبِيح).
ـ **مَعْناهُ يَضِحْ**: في (ظ١)٧٦ب: (معناه يَصِحْ)، **قلتُ**: يظهر أنه تحريف؛ لأن ابن الناظم ص١٧٨ شرح على (يَضِحْ)، فقال: «وكان المعنى واضحًا»، وهو في شرح الشاطبي ٤/٤٥٣ (مَعْنًى يَتَّضِحْ). انظر: إتحاف ذوي الاستحقاق ٢/١٦٨، يقال: وَضَحَ الأمرُ يَضِحُ وُضُوحًا واتَّضَحَ؛ أي: بانَ. انظر (وضح) في: الصحاح ١/ ٤١٥ ـ والقاموس ٣١٥.

٤٨٠ ـ **وأَشْدِدَ اوْ أَشَدَّ**: كذا في (أ)٢١أ، و(ب)٣٠أ، و(ظ١)٧٧أ، و(ظ٢)١١١أ، وجميع الشروح التي اطلعتُ عليها، وهو في (د)٢١أ: (وأَشْدِدِ اوْ أَشَدَّ) بكسر الدال الثانية. **قلتُ**: وهو خلاف الظاهر، من أن همزة (أَوِ) المفتوحة خُفِّفَتْ بالحذف ونَقْلِ حركتها إلى الساكن قبلها. وهو في (ج)٢١١أ: (واشْدِدْ أَوِ اشْدُدْ)، ونَصَّ على هذا الضبط في اللوامع الشمسية ١/٢١١أ، **قلتُ**: وهو يكسِرُ البيت.

٤٨٣ وَفِعْلُ هَذَا الْبَابِ لَنْ يُقَدَّمَا   مَعْمُولُهُ، وَوَصْلَهُ بِهِ الْزَمَا
٤٨٤ وَفَصْلُهُ بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفِ جَرّْ   مُسْتَعْمَلٌ، وَالْخُلْفُ فِي ذَاكَ اسْتَقَرّْ

نِعْمَ وَبِئْسَ وَمَا جَرَى مَجْرَاهُمَا

٤٨٥ فِعْلَانِ غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ   (نِعْمَ، وَبِئْسَ)، رَافِعَانِ اسْمَيْنِ
٤٨٦ مُقَارِنَيْ (أَلْ) أَوْ مُضَافَيْنِ لِمَا   قَارَنَهَا، كَـ(نِعْمَ عُقْبَى الْكُرَمَا)
٤٨٧ وَيَرْفَعَانِ مُضْمَرًا يُفَسِّرُهْ   مُمَيِّزٌ، كَـ(نِعْمَ قَوْمًا مَعْشَرُهْ)
٤٨٨ وَجَمْعُ تَمْيِيزٍ وَفَاعِلٍ ظَهَرْ   فِيهِ خِلَافٌ عَنْهُمُ، قَدِ اشْتَهَرْ
٤٨٩ وَ(مَا) مُمَيِّزٌ، وَقِيلَ: فَاعِلُ   فِي نَحْوِ (نِعْمَ مَا يَقُولُ الْفَاضِلُ)
٤٩٠ وَيُذْكَرُ الْمَخْصُوصُ بَعْدُ مُبْتَدَا   أَوْ خَبَرَ اسْمٍ لَيْسَ يَبْدُو أَبَدَا
٤٩١ وَإِنْ يُقَدَّمْ مُشْعِرٌ بِهِ كَفَى   كَـ(الْعِلْمُ نِعْمَ الْمُقْتَنَى وَالْمُقْتَفَى)

---

٤٨٨ ـ ظَهَرْ: فِعْلٌ ماض فاعله ضمير مستتر عائد إلى: (فاعلٍ)، وهو وفاعله نعتٌ لـ(فاعلٍ)، والمعنى: وفاعلٍ ظاهرٍ. انظر: إعراب الألفية ص١٠٢ ـ واللوامع الشمسية ١/ ٢١٤ب ـ وحاشية الخضري ٢/ ٣٤.

٤٩١ ـ العِلْمُ نِعْمَ المُقْتَنَى والمُقْتَفَى: أَخَذَ بعض الشراح هذا المثال على ابن مالك؛ لأنه لا يطابق الحكم المذكور؛ لأن المخصوص فيه متقدِّم، لا محذوف لدلالة مُشعِرٍ به، والمثالُ الصحيحُ نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا وَجَدْنَٰهُ صَابِرًا نِّعْمَ الْعَبْدُ﴾ [ص: ٤٤]؛ أي: هو؛ أي: أيوب ﷺ. انظر: شرح أبي حيان ص٣٩٨ ـ والمرادي ٢/ ٩٢٥ ـ وابن هشام ٣/ ٢٨٠ ـ وابن ابن القيم ١/ ٥٧٧ ـ وابن الجزري ص٢١٧ ـ وابن طولون ٢/ ٤٠ ـ وحاشية الخضري ٢/ ٤٤؛ فلذا جرى معربو الألفية على عدم جعل (نعم المقتنى) خبرًا لـ(العلم)، بل يجعلون خَبَرَ (العِلْم) محذوفًا لدلالة ما بعده، والتقدير: «العلمُ يُقتنى ويُقتفى، نِعْمَ المقتنى والمقتفى؛ أي: العلمُ». انظر: إعراب الألفية ص١٠٢ ـ واللوامع الشمسية ١/ ٢١٦أ ـ والفتح الودودي ١/ ٤٣٥، وقد =

٤٩٢ وَٱجْعَلْ كَـ(بِئْسَ) (سَاءَ) وَٱجْعَلْ (فَعُلَا)   مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ كَـ(نِعْمَ) مُسْجَلَا
٤٩٣ وَمِثْلُ (نِعْمَ) (حَبَّذَا) ٱلْفَاعِلُ (ذَا)   وَإِنْ تُرِدْ ذَمًّا فَقُلْ: (لَا حَبَّذَا)
٤٩٤ وَأَوْلِ (ذَا) ٱلْمَخْصُوصَ، أَيًّا كَانَ لَا   تَعْدِلْ بِـ(ذَا) فَهْوَ يُضَاهِي ٱلْمَثَلَا
٤٩٥ وَمَا سِوَى (ذَا) ٱرْفَعْ بِـ(حَبَّ) أَوْ فَجُرّْ   بِٱلْبَا، وَدُونَ (ذَا) ٱنْضِمَامُ ٱلْحَا كَثُرْ

أَفْعَلُ ٱلتَّفْضِيلِ

٤٩٦ صُغْ مِنْ مَصُوغٍ مِنْهُ لِلتَّعَجُّبِ   (أَفْعَلَ) لِلتَّفْضِيلِ وَأْبَ ٱللَّذْ أُبِي
٤٩٧ وَمَا بِهِ إِلَى تَعَجُّبٍ وُصِلْ   لِمَانِعٍ بِهِ إِلَى ٱلتَّفْضِيلِ صِلْ
٤٩٨ وَ(أَفْعَلَ) ٱلتَّفْضِيلِ صِلْهُ أَبَدَا   تَقْدِيرًا اَوْ لَفْظًا بِـ(مِنْ) إِنْ جُرِّدَا
٤٩٩ وَإِنْ لِمَنْكُورٍ يُضَفْ أَوْ جُرِّدَا   أُلْزِمَ تَذْكِيرًا وَأَنْ يُوَحَّدَا

= أصلَحَ بعضُهم لفظ المثال إلى: (كجِدٌّ في العلمِ، فنِعْمَ المُقْتَفَى). انظر: إتحاف ذوي الاستحقاق ٢/ ١٧٥، قلتُ: ويمكن تصحيح المثال بجر (العِلْم)، فتكون جملة (نِعْمَ المُقْتَنَى والمُقْتَفَى) حالًا لا خبرًا.

٤٩٤ ـ وَأَوْلِ (ذا) المَخْصُوصَ: (أَوْلِ) فعلُ أمرٍ، بمعنى: أَتْبِع، ينصب مفعولين، و(ذا) مفعوله الثاني، و(المخصوصَ) مفعوله الأول، ويريد بـ(ذا) الذي في (حَبَّذا). انظر: إعراب الألفية ص١٠٣ ـ واللوامع الشمسية ١/ ٢١٧أ ـ وحاشية الخضري ٢/ ٤٥، وعكس الأولان المفعولين، والصواب ما أثبتُّ؛ لأن (المخصوص) هو الفاعل في المعنى، فيكون هو المفعول الأول. انظر: حاشية الصبان ٣/ ٣١، وهو مقتضى حَلِّ: شرح المرادي ٢/ ٩٢٩ ـ وابن عقيل ٢/ ٤٥ ـ والأشموني ٢/ ٣١.

٤٩٦ ـ وَأْبَ اللَّذْ أُبِي: كذا في جميع نسخ التحقيق، وجاء في حواشي ابن هشام ٩٨: «وفي نسخة: (وَأْبَ ما أُبِي)، وهي أحسن».

٤٩٨ ـ وأَفْعَلَ: كذا بالنصب والرفع في (أ)٢٢أ، و(د)٢٢أ، وفوقه فيهما: «معًا»، و(ب)٣١أ، ثم طُمست الضمة، وهو بالنصب فقط في (ج)٢١٩أ.

٥٠٠ وَتِلْوُ (أَلْ) طِبْقٌ، وَمَا لِمَعْرِفَهْ   أُضِيفَ ذُو وَجْهَيْنِ عَنْ ذِي مَعْرِفَهْ
٥٠١ هَٰذَا إِذَا نَوَيْتَ مَعْنَىٰ (مِنْ)، وَإِنْ   لَمْ تَنْوِ فَهْوَ طِبْقُ مَا بِهِ قُرِنْ
٥٠٢ وَإِنْ تَكُنْ بِتِلْوِ (مِنْ) مُسْتَفْهِمَا   فَلَهُمَا كُنْ أَبَدًا مُقَدِّمَا
٥٠٣ كَمِثْلِ (مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ؟)، وَلَدَىٰ   إِخْبَارٍ ٱلتَّقْدِيمُ نَزْرًا وَرَدَا
٥٠٤ وَرَفْعُهُ ٱلظَّاهِرَ نَزْرٌ، وَمَتَىٰ   عَاقَبَ فِعْلًا فَكَثِيرًا ثَبَتَا
٥٠٥ كَـ(لَنْ تَرَىٰ فِي ٱلنَّاسِ مِنْ رَفِيقِ   أَوْلَىٰ بِهِ ٱلْفَضْلُ مِنَ ٱلصِّدِّيقِ)

ٱلنَّعْتُ

٥٠٦ يَتْبَعُ فِي ٱلْإِعْرَابِ ٱلْأَسْمَاءَ ٱلْأُوَلْ،   نَعْتٌ، وَتَوْكِيدٌ، وَعَطْفٌ، وَبَدَلْ
٥٠٧ فَٱلنَّعْتُ، تَابِعٌ مُتِمٌّ مَا سَبَقْ   بِوَسْمِهِ، أَوْ وَسْمِ مَا بِهِ ٱعْتَلَقْ

---

٥٠١ ـ بانتهاء هذا البيت تنتصف الألفية؛ لأنها (١٠٠٢) بيتان وألف، ونصفها (٥٠١).

٥٠٣ ـ وَرَدَا: كذا في (أ)٢٢أ، و(ب)٣١ب، وفي الحاشية: «(وُجِدَا) نسخة»، وكذا في: شرح المرادي ٢/ ٩٤٢ ـ وابن عقيل ٢/ ٤٩ ـ وابن الجزري ص٢٢٢ ـ والسيوطي ص٢٥٢، وهو بلفظ: (وُجِدَا) في (د)٢٢أ، و(ظ١)٨١ب، و(ظ٢)١١٨ب، وفي الحاشية «نسخة (وَرَدَا)»، و(ج)٢/ ٢ب، وكذا في: شرح أبي حيان ص٤١٤ ـ والشاطبي ٤/ ٥٩١ ـ وابن ابن القيم ١/ ٨٨٥ ـ والهواري ٣/ ٢١٣ ـ والمكودي ١/ ٥٣٣ ـ والأشموني (انظر: حاشية الصبان ٣/ ٣٩) ـ وإعراب الألفية ص١٠٥، وقال: «وفي بعض النسخ: (وَرَدَا)» ـ وابن طولون ٢/ ٤٩.

٥٠٥ ـ تَرَى: في (أ)٢٢أ: (يُرَى).

ـ الصِّدِّيقِ: يعني أبا بكر رضي الله عنه وأرضاه. انظر: شرح ابن الناظم ١٨٩ ـ والهواري ٣/ ٢١٦ ـ والمكودي ١/ ٥٣٥ ـ وابن الجزري ص٢٢٣ ـ والسيوطي ص٢٥٣.

٥٠٧ ـ مُتِمٌّ: كذا بالتنوين في (ب)٣١ب، و(ظ١)٨٣أ، و(ج)٢/ ٤أ ـ وشرح الشاطبي =

٥٠٨ وَلْيُعْطَ فِي ٱلتَّعْرِيفِ وَٱلتَّنْكِيرِ مَا   لِمَا تَلَا، كَـ(ٱمْرُرْ بِقَوْمٍ كُرَمَا)
٥٠٩ وَهْوَ لَدَى ٱلتَّوْحِيدِ وَٱلتَّذْكِيرِ أَوْ   سِوَاهُمَا كَٱلْفِعْلِ، فَٱقْفُ مَا قَفَوْا
٥١٠ وَٱنْعَتْ بِمُشْتَقٍّ كَـ(صَعْبٍ، وَذَرِبْ)   وَشِبْهِهِ، كَـ(ذَا، وَذِي)، وَٱلْمُنْتَسِبْ
٥١١ وَنَعَتُوا بِجُمْلَةٍ مُنَكَّرَا   فَأُعْطِيَتْ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبَرَا
٥١٢ وَٱمْنَعْ هُنَا إِيقَاعَ ذَاتِ ٱلطَّلَبِ   وَإِنْ أَتَتْ فَٱلْقَوْلَ أَضْمِرْ تُصِبِ
٥١٣ وَنَعَتُوا بِمَصْدَرٍ كَثِيرَا   فَٱلْتَزَمُوا ٱلْإِفْرَادَ وَٱلتَّذْكِيرَا
٥١٤ وَنَعْتُ غَيْرِ وَاحِدٍ إِذَا ٱخْتَلَفْ   فَعَاطِفًا فَرِّقْهُ، لَا إِذَا ٱئْتَلَفْ

= ٤/٦١٧، وهو ظاهر جميع الشروح التي اطلعتُ عليها، وهو في (د)٢٢ب: (مُتِمُّ) بلا تنوين، وكذا ضُبط في المطبوع من: شرح المكودي ١/٥٣٦.

٥١٠ ـ ذَرِبْ: كذا بالذال المعجمة في (أ)٢٢ب، و(ظ١)١٨٤أ، و(ظ٢)١٢١أ، و(ج)٢/٦أ، وشرَحَ عليه: الهواري ٣/٢٢٥ ـ والمكودي ١/٥٣٨ ـ وإعراب الألفية ص١٠٧، وهو بلفظ: (دَرِبْ) بالدال المهملة في (ب)٣٢أ، و(د) ٢٢ب، وشرح عليه: ابن ابن القيم ٢/٥٩٢ ـ وابن الجزري ص٢٢٥ ـ والسيوطي ص٢٥٥ ـ وابن طولون ٢/٥٤، وجعلهما الشاطبي ٤/٦٢٤ محتملين. والذَّرِبُ: الحادُّ من كل شيء، والدَّرِبُ: الماهر والحاذق. انظر (درب)، و(ذرب) في: الصحاح ١/١٢٤، ١٢٨ ـ والقاموس ١٠٦، ١٠٩. وانظر: إتحاف ذوي الاستحقاق ٢/١٨٤ ـ وحاشية الصبان ٣/٤٨ ـ والفتح الودودي ٢/٤٥٦ ـ وحاشية الخضري ٢/٥٢.

ـ كان الأحسن بابن مالك أن يقول:

وانعَتْ بِوَصْفٍ، مِثْلِ: (صَعْبٍ، وَذَرِبْ)

لأنَّ الاسم المشتقَّ يشمل الوصفَ (وهو ما دلَّ على حَدَثٍ وصاحبه، كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة)، وغيرَه مِمَّا لا يُنْعَتُ به، كأسماء المكان والزمان والآلة، ودافَعَ بعضُهم عن البيت بأنَّ التمثيل بـ(صَعْبٍ وذَرِب) مُرادٌ به إخراجُ غيرِ الوصف. انظر: شرح ابن الناظم ١٦٣ ـ والهواري ٣/٢٢٦ ـ وإتحاف ذوي الاستحقاق ٢/١٨٣ ـ والفتح الودودي ٢/٤٥٥.

٥١٤ ـ وَنَعْتُ: هو بالرفع في (أ)٢٢ب، و(ظ٢)١٢٢أ، وفي الحاشية بخط آخر: «كذا =

٥١٥ وَنَعْتَ مَعْمُولَيْ وَحِيدَيْ مَعْنَى   وَعَمَلٍ أَتْبِعْ بِغَيْرِ ٱسْتِثْنَا
٥١٦ وَإِنْ نُعُوتٌ كَثُرَتْ وَقَدْ تَلَتْ   مُفْتَقِرًا لِذِكْرِهِنَّ أُتْبِعَتْ.
٥١٧ وَٱقْطَعْ أَوَ ٱتْبِعْ إِنْ يَكُنْ مُعَيَّنَا   بِدُونِهَا، أَوْ بَعْضَهَا ٱقْطَعْ مُعْلِنَا
٥١٨ وَٱرْفَعْ أَوِ ٱنْصِبْ إِنْ قَطَعْتَ مُضْمِرَا   مُبْتَدَأً أَوْ نَاصِبًا لَنْ يَظْهَرَا
٥١٩ وَمَا مِنَ ٱلْمَنْعُوتِ وَٱلنَّعْتِ عُقِلْ   يَجُوزُ حَذْفُهُ، وَفِي ٱلنَّعْتِ يَقِلّْ

ٱلتَّوْكِيدُ

٥٢٠ بِـ(ٱلنَّفْسِ) أَوِ بِـ(ٱلْعَيْنِ) ٱلِاسْمُ أُكِّدَا   مَعَ ضَمِيرٍ طَابَقَ ٱلْمُؤَكَّدَا
٥٢١ وَٱجْمَعْهُمَا بِـ(أَفْعُلٍ) إِنْ تَبِعَا   مَا لَيْسَ وَاحِدًا تَكُنْ مُتَّبِعَا

= ضبطه ابن هشام»، و(ج)٢/٧ب، وهو بالرفع في شرح الشاطبي ٤/٦٤٨، وهو بالنصب في (ب)٣٢، و(د)٢٢ب، و(ظ١)٨٤ب، وكتب غير الناسخ في (ب) ضمة أيضًا، وفوقه: «معًا»، وجوّز المكودي ١/ ٥٤٢ ـ واللوامع الشمسية ٢/ ٧ب الرفع والنصب على الاشتغال، ومَنَعَ النصبَ: إعراب الألفية ص١٠٦ ـ وحاشية الصبان ٣/ ٤٩ ـ والفتح الودودي ٢/ ٤٥٩ ـ وحاشية الخضري ٢/ ٥٤.

٥١٧ ـ بَعْضَها: هو بالنصب في (د)٢٣أ، و(ظ١)٨٤ب، و(ج)٢/ ٨ب، وهو في (ب)٣٢أ بالنصب والجر، وقد قُدِّمَ النصب: شرح المكودي ٢/ ٥٤٥ ـ وإعراب الألفية ص١٠٧، واكتَفَى به: الهواري ٣/ ٢٣٣، وشَرَحَ عليه الشاطبي ٤/ ٦٧٦، وشَرَحَ على الجر: ابن الناظم ١٩٥ ـ وابن عقيل ٢/ ٥٥ ـ والأشموني ٣/ ٥٢.

٥٢٠ ـ أَوْ بالعينِ: في (ج)٢/ ١٠أ: (أَوِ العينِ)، وهو تحريف؛ يكسِرُ البيت.

ـ الاسْمُ أُكِّدَا: كذا في جميع نسخ التحقيق، والشروح التي اطلعت عليها، سوى الهواري ٣/ ٢٣٨، فقد ذَكَرَ أنَّ (أَكِّدَا) فعل أمر، والألف منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة، و(الاسْمُ) مفعوله، فإن كانت نسخته هكذا فهو اختلاف نسخ، وإلا فهو اجتهاد منه، ونقله عنه: إعراب الألفية ص١٠٨، ونحوه في الفتح الودودي ٢/ ٤٦٥، وجعله متعيّنًا.

٥٢٢ وَ(كُلًّا) اذْكُرْ فِي الشُّمُولِ وَ(كِلَا،   كِلْتَا) جَمِيعًا بِالضَّمِيرِ مُوصَلَا
٥٢٣ وَاسْتَعْمَلُوا أَيْضًا كَـ(كُلٍّ) (فَاعِلَهْ)   مِنْ (عَمَّ) فِي التَّوْكِيدِ مِثْلَ النَّافِلَهْ
٥٢٤ وَبَعْدَ (كُلٍّ) أَكَّدُوا بِـ(أَجْمَعَا   جَمْعَاءَ أَجْمَعِينَ، ثُمَّ جُمَعَا)
٥٢٥ وَدُونَ (كُلٍّ) قَدْ يَجِيءُ (أَجْمَعُ   جَمْعَاءُ أَجْمَعُونَ، ثُمَّ جُمَعُ)
٥٢٦ وَإِنْ يُفِدْ تَوْكِيدُ مَنْكُورٍ قُبِلْ   وَعَنْ نُحَاةِ الْبَصْرَةِ الْمَنْعُ شَمِلْ
٥٢٧ وَاغْنَ بِـ(كِلْتَا) فِي مُثَنًّى وَ(كِلَا)   عَنْ وَزْنِ (فَعْلَاءَ) وَوَزْنِ (أَفْعَلَا)
٥٢٨ وَإِنْ تُؤَكِّدِ الضَّمِيرَ الْمُتَّصِلْ   بِـ(النَّفْسِ، وَالْعَيْنِ) فَبَعْدَ الْمُنْفَصِلْ
٥٢٩ عَنَيْتُ ذَا الرَّفْعِ. وَأَكَّدُوا بِمَا   سِوَاهُمَا وَالْقَيْدُ لَنْ يُلْتَزَمَا
٥٣٠ وَمَا مِنَ التَّوْكِيدِ لَفْظِيٌّ يَجِي   مُكَرَّرًا، كَقَوْلِكَ، (ادْرُجِي ادْرُجِي)
٥٣١ وَلَا تُعِدْ لَفْظَ ضَمِيرٍ مُتَّصِلْ   إِلَّا مَعَ اللَّفْظِ الَّذِي بِهِ وُصِلْ
٥٣٢ كَذَا الْحُرُوفُ غَيْرَ مَا تَحَصَّلَا   بِهِ جَوَابٌ، كَـ(نَعَمْ) وَكَـ(بَلَى)

---

٥٢٦ ـ هذا البيت في (ب)١٣٣أ بعد البيت الآتي، وقال في الفتح الودودي ٢/٤٦٩ عن البيت الآتي: «كان ينبغي له أنْ يُقَدِّمَ هذا البيت على قوله: (وإن يُفِدْ تَوْكِيدُ مَنْكُورٍ). . . . ويُوجد في بعض النسخ مُقَدَّمًا».

٥٢٨ ـ **تُؤَكِّدِ الضَّمِيرَ**: كذا بالبناء للمعلوم في جميع نسخ التحقيق، وهو في إعراب الألفية ص١٠٩: (يُؤكَّد الضميرُ) بالبناء للمفعول.

٥٣٠ ـ **ادْرُجِي ادْرُجِي**: كذا في جميع نسخ التحقيق، وكُتب في حاشية (ب): «صوابه: ادْرُجِ ادْرُجِ»، وهذا التصويب رواية: شرح المكودي ١/٥٥٣ ـ وإعراب الألفية ص١٠٩. وانظر: إتحاف ذوي الاستحقاق ٢/١٩٤.

٥٣٢ ـ **غيرَ**: كذا في جميع نسخ التحقيق، وهو في إعراب الألفية ص١١٠ بالرفع، ونص على نصبه: شرح المكودي ١/٥٥٥.

٥٣٣ وَمُضْمَرُ الرَّفْعِ الَّذِي قَدِ انْفَصَلْ   أَكِّدْ بِهِ كُلَّ ضَمِيرٍ اتَّصَلْ

الْعَطْفُ(١)

٥٣٤ الْعَطْفُ إِمَّا: ذُو بَيَانٍ أَوْ نَسَقْ   وَالْغَرَضُ الْآنَ بَيَانُ مَا سَبَقْ
٥٣٥ فَذُو الْبَيَانِ: تَابِعٌ شِبْهُ الصِّفَهْ   حَقِيقَةُ الْقَصْدِ بِهِ مُنْكَشِفَهْ
٥٣٦ فَأَوْلِيَنْهُ مِنْ وِفَاقِ الْأَوَّلِ   مَا مِنْ وِفَاقِ الْأَوَّلِ النَّعْتُ وَلِي
٥٣٧ فَقَدْ يَكُونَانِ مُنَكَّرَيْنِ   كَمَا يَكُونَانِ مُعَرَّفَيْنِ
٥٣٨ وَصَالِحًا لِبَدَلِيَّةٍ يُرَى   فِي غَيْرِ نَحْوِ (يَا غُلَامُ يَعْمُرَا)
٥٣٩ وَنَحْوِ (بِشْرٍ) تَابِعِ (الْبَكْرِيِّ)   وَلَيْسَ أَنْ يُبْدَلَ بِالْمَرْضِيِّ

---

(١) العطف: كذا في (أ)٢٣ب، و(د)٢٣ب، و(ظ١)٨٧ب، و(ظ٢)١٢٦ب، وهو كذلك في: شرح ابن ابن القيم ٢/ ٦١٥ ـ وابن عقيل ٢/ ٥٩ ـ والهواري ٣/ ٢٥٧ ـ والشاطبي ٥/ ٣٩ ـ وابن الجزري ص٢٣٤ ـ والأشموني ٣/ ٦٤ ـ والسيوطي ص٢٦١ ـ وابن طولون ٢/ ٧٣، وهو بلفظ: (عطف البيان) في (ب)٣٣أ، في الحاشية: «(العطف)، نسخة»، و(ج)٢/ ١٥أ، وهو كذلك في: شرح المكودي ٢/ ٥٥٦ ـ وإعراب الألفية ص١١٠ ـ وإتحاف ذوي الاستحقاق ٢/ ١٩٥.

٥٣٨ ـ يَعْمُرا: كذا بفتح الميم وضمها في (أ)٢٣ب، و(ج)٢/ ١٦ب، وهو بالفتح في (ب)٣٣ب، و(د)٢٣ب، وبالضم في (ظ١)٨٨أ، و(ظ٢)١٢٧أ، قلتُ: هو عَلَمٌ منقول من المضارع، يقال: عَمَرَ يَعْمرُ عَمَارة؛ أي: بَقِيَ زَمانًا، وصار عامرًا، والفعل منه يأتي من باب (فَرِحَ يَفْرَحُ، ونَصَرَ يَنْصُرُ) وغيرهما، وأما العَلَم المنقول منه فالأكثر فيه (يَعْمَر) بالفتح. انظر (عمر) في: الصحاح ٤/ ٧٥٨ ـ والقاموس ٥٧١ ـ وتاج العروس ٣/ ٤٢٣، وكلهم اقتصروا على فتح الميم في العلم. وانظر: حاشية الصبان ٣/ ٦٥ ـ والفتح الودودي ٢/ ٤٧٥، ٥٣٦ ـ وحاشية الخضري ٢/ ٦٠.

٥٣٩ ـ تَابِعَ: كذا بالجر والنصب في (ظ٢)١٢٧أ، وهو في (أ)٢٣ب، و(ب)٣٣ب، و(ظ١)٨٨ب بالجر؛ فهو نعتٌ، وإضافته معنوية، وهو في (ج)٢/ ١٧أ، و(د)٣٢ب بالنصب؛ فهو حالٌ، وإضافته لفظية. انظر: شرح المكودي ٢/ ٥٥٩ ـ وإعراب الألفية =

عَطْفُ ٱلنَّسَقِ

٥٤٠ تَالٍ بِحَرْفٍ مُتْبِعٍ عَطْفُ ٱلنَّسَقْ   كَـ(ٱخْصُصْ بِوُدٍّ وَثَنَاءٍ مَنْ صَدَقْ)
٥٤١ فَٱلْعَطْفُ مُطْلَقًا بِـ(وَاوٍ، ثُمَّ، فَا،   حَتَّى، أَمِ، اوْ)، كَـ(فِيكَ صِدْقٌ وَوَفَا)
٥٤٢ وَأَتْبَعَتْ لَفْظًا فَحَسْبُ (بَلْ، وَلَا،   لٰكِنْ)، كَـ(لَمْ يَبْدُ ٱمْرُؤٌ لٰكِنْ طَلَا)
٥٤٣ فَٱعْطِفْ بِـ(وَاوٍ) لَاحِقًا أَوْ سَابِقًا   فِي ٱلْحُكْمِ أَوْ مُصَاحِبًا مُوَافِقَا
٥٤٤ وَٱخْصُصْ بِهَا عَطْفَ ٱلَّذِي لَا يُغْنِي   مَتْبُوعُهُ، كَـ(ٱصْطَفَّ هٰذَا وَٱبْنِي)
٥٤٥ وَٱلْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ بِٱتِّصَالِ   وَ(ثُمَّ) لِلتَّرْتِيبِ بِٱنْفِصَالِ
٥٤٦ وَٱخْصُصْ بِـ(فَاءٍ) عَطْفَ مَا لَيْسَ صِلَهْ   عَلَى ٱلَّذِي ٱسْتَقَرَّ أَنَّهُ ٱلصِّلَهْ.

= ص١١٠ ـ واللوامع الشمسية ٢/١٨أ.

ـ يشير الشطر الأول إلى قول الشاعر:

أنا ابْنُ التَّارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ   عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعَا

انظر: كتاب سيبويه ١/٩٣ ـ وشرح ابن الناظم ص٢٠٣ ـ والتصريح ٢/١٣٣.

٥٤٠ ـ مُتْبِع: في (ظ٢)١٢٧ب و(ج)١٧أ (متبَع) بفتح الباء. وهو تصحيف؛ يخالف المعنى.

٥٤٢ ـ وأَتْبَعَتْ: في (ب)٣٣ب، و(ج)٢/١٨أ: (وأُتْبِعَتْ)، وكذا في إعراب الألفية ص١١١، وهو خلاف المعنى؛ لأن (بل، ولا، ولكنْ) مُتْبِعةٌ لا مُتْبَعة، وقد غُيِّرَ في (ب) بخط آخر إلى: (وأَتْبَعَتْ)، وَذَكَر أن الفعل مبني للفاعل: شرح الهواري ٣/٢٦٧ ـ والمكودي ص٥٦٢، وقد شرحت عليه جميع الشروح التي اطلعت عليها. وانظر: الفتح الودودي ٢/٤٧٨.

٥٤٣ ـ لَاحِقًا أَوْ سَابِقًا: كذا في جميع نسخ التحقيق، وجميع شروح الألفية التي اطلعتُ عليها، وهو لفظ الكافية الشافية ٣/١١٩٨، وهو المناسب للمعنى؛ لأن عطفها اللاحقَ أكثرُ من عطفها السابقَ، وجاء في المطبوع من شرح المرادي ٢/٩٩٦ ـ والمكودي ٢/٥٦٢ ـ والأشموني ٣/٦٩: (سَابِقًا أَوْ لاحِقًا)، مع أنهم كلُّهم شرحوا ومثّلوا لِلَّاحق قبل السابق، بل قال المكودي: «(لاحقًا) مفعول بـ(اعْطِفْ)، و(سابقا) أو (مصاحبًا) معطوفان عليه»، فيظهر أن تغيير البيت فيها من تصرُّف النُّسَّاخ.

٥٤٧ بَعْضًا بِـ(حَتَّى) ٱعْطِفْ عَلَى كُلٍّ، وَلَا   يَكُونُ إِلَّا غَايَةَ ٱلَّذِي تَلَا
٥٤٨ وَ(أَمْ) بِهَا ٱعْطِفْ إِثْرَ هَمْزِ ٱلتَّسْوِيَهْ   أَوْ هَمْزَةٍ عَنْ لَفْظِ (أَيٍّ) مُغْنِيَهْ
٥٤٩ وَرُبَّمَا حُذِفَتِ ٱلْهَمْزَةُ إِنْ   كَانَ خَفَا ٱلْمَعْنَى بِحَذْفِهَا أُمِنْ.
٥٥٠ وَبِٱنْقِطَاعٍ وَبِمَعْنَى (بَلْ) وَفَتْ   إِنْ تَكُ مِمَّا قُيِّدَتْ بِهِ خَلَتْ
٥٥١ خَيِّرْ، أَبِحْ، قَسِّمْ بِـ(أَوْ)، وَأَبْهِمِ   وَٱشْكُكْ، وَإِضْرَابٌ بِهَا أَيْضًا نُمِي
٥٥٢ وَرُبَّمَا عَاقَبَتِ ٱلْوَاوَ إِذَا   لَمْ يُلْفِ ذُو ٱلنُّطْقِ لِلَبْسٍ مَنْفَذَا
٥٥٣ وَمِثْلُ (أَوْ) فِي ٱلْقَصْدِ (إِمَّا) ٱلثَّانِيَهْ   فِي نَحْوِ (إِمَّا ذِي وَإِمَّا ٱلنَّائِيَهْ)
٥٥٤ وَأَوْلِ (لَٰكِنْ) نَفْيًا أَوْ نَهْيًا، وَ(لَا)   نِدَاءً أَوْ أَمْرًا أَوِ ٱثْبَاتًا تَلَا.
٥٥٥ وَ(بَلْ) كَـ(لَٰكِنْ) بَعْدَ مَصْحُوبَيْهَا   كَـ(لَمْ أَكُنْ فِي مَرْبَعٍ بَلْ تَيْهَا)
٥٥٦ وَٱنْقُلْ بِهَا لِلثَّانِ حُكْمَ ٱلْأَوَّلِ   فِي ٱلْخَبَرِ ٱلْمُثْبَتِ وَٱلْأَمْرِ ٱلْجَلِي

---

٥٤٧ ـ الشطر الأول: في حاشية (ظ١)٩٠أ «نسخة: (بَعْضًا عَلَى كُلٍّ بِحَتَّى اعْطِفْ وَلا)».

٥٤٨ ـ إِثْرَ: في (ظ١)٩٠أ، و(ج)٢٠ب (بعد)، وكذا في: شرح ابن الجزري ص٢٣٩ ـ والسيوطي ص٢٦٥ ـ وابن طولون ٢/ ٨٤.

٥٤٩ ـ حُذِفَتْ: كذا في جميع نسخ التحقيق، وكذلك في: شرح الشاطبي ٥/ ١٠٧ ـ وابن الجزري ص٣٣٩ ـ وإعراب الألفية ص١١٢ ـ وحاشية الصبان ٣/ ٧٥، وهو بلفظ: (أُسْقِطَتْ) في المطبوع من: شرح المرادي ٢/ ١٠٠٣ ـ وابن ابن القيم ٢/ ٦٢٥ ـ وابن عقيل ٢/ ٦٣ ـ والهواري ٣/ ٢٧٨ ـ والمكودي ٢/ ٥٦٦ ـ والسيوطي ص٢٦٦ ـ وابن طولون ٢/ ٨٤، والبيت كاملًا في الكافية الشافية ٣/ ١٢٠٠ بلفظ: (أُسْقِطَتْ).

ـ المَعْنَى: في (ظ١)٩٠أ (المعنَى). قلتُ: هذا يكسر الوزن، وجاء في شرح المكودي ٢/ ٥٦٧: «وفي بعض النسخ: (كان خَفَا الهَمْزِ)».

ـ أُمِنْ: كذا بالبناء للمفعول في (ب)٣٤أ، و(ظ١)٩٠أ، و(ج)٢/ ٢١أ، وجاء في إعراب الألفية ص١١٣: «وفي بعض النسخ بالبناء للفاعل».

٥٥٤ ـ معنى البيت: حرفُ العطف (لكنْ) يَلِي النفيَ أو النهي، أما حرفُ العطف (لا) فيلي النداء أو الأمر أو الإثبات.

٥٥٧ وَإِنْ عَلَى ضَمِيرِ رَفْعٍ مُتَّصِلْ   عَطَفْتَ فَٱفْصِلْ بِٱلضَّمِيرِ ٱلْمُنْفَصِلْ
٥٥٨ أَوْ فَاصِلٍ مَا، وَبِلَا فَصْلٍ يَرِدْ   فِي ٱلنَّظْمِ فَاشِيًا، وَضَعْفَهُ ٱعْتَقِدْ
٥٥٩ وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى   ضَمِيرِ خَفْضٍ لَازِمًا قَدْ جُعِلَا
٥٦٠ وَلَيْسَ عِنْدِي لَازِمًا، إِذْ قَدْ أَتَى   فِي ٱلنَّثْرِ وَٱلنَّظْمِ ٱلصَّحِيحِ مُثْبَتَا
٥٦١ وَٱلْفَاءُ قَدْ تُحْذَفُ مَعْ مَا عَطَفَتْ   وَٱلْوَاوُ إِذْ لَا لَبْسَ، وَهْيَ ٱنْفَرَدَتْ
٥٦٢ بِعَطْفِ عَامِلٍ مُزَالٍ قَدْ بَقِي   مَعْمُولُهُ، دَفْعًا لِوَهْمٍ ٱتُّقِي
٥٦٣ وَحَذْفَ مَتْبُوعٍ بَدَا هُنَا ٱسْتَبِحْ   وَعَطْفُكَ ٱلْفِعْلَ عَلَى ٱلْفِعْلِ يَصِحْ
٥٦٤ وَٱعْطِفْ عَلَى ٱسْمٍ شِبْهِ فِعْلٍ فِعْلَا   وَعَكْسًا ٱسْتَعْمِلْ تَجِدْهُ سَهْلَا

ٱلْبَدَلُ

٥٦٥ ٱلتَّابِعُ ٱلْمَقْصُودُ بِٱلْحُكْمِ بِلَا   وَاسِطَةٍ هُوَ ٱلْمُسَمَّى بَدَلَا

---

٥٥٧ ـ **بالضَّمِيرِ المُنْفَصِلْ**: في (ب)٣٤ب: (بِضَمِيرٍ مُنْفَصِلْ)، وكُتب في الحاشية بغير خط الناسخ: «معرفتان، نسخة».

٥٥٨ ـ **وضَعْفَهُ اعْتَقِدْ**: في (د)٢٤ب: (اعْتَقِدْ) بفتح التاء وضمها، وضبط (ضَعْفَهُ) بالنصب والرفع، وكُتب فوق كل واحد منهما: «معًا».

٥٦٠ ـ **في النَّثْرِ والنَّظْمِ**: كذا في (د)٢٤ب، و(ظ١)٩٣أ، و(ظ٢)١٣٧أ، و(ج)٢/١٢٥أ، و(ب)٣٤ب، وكُتب فوقهما في (ب) بغير خط الناسخ علامة التقديم والتأخير: «مـ مـ»، وكذا في: شرح ابن عقيل ٢/٦٦ ـ والهواري ٣/٢٩٣ ـ وابن الجزري ص٢٤٥ ـ وابن طولون ٢/٩٤، وهو بلفظ: (في النظم والنثر) في (أ)٢٤ب، وكذا في: شرح ابن ابن القيم ٢/٦٣٧ ـ والمكودي ٢/٥٧٧ ـ والأشموني ٢/٨٨ ـ وإعراب الألفية ص١١٤ ـ والسيوطي ص٢٧١.

٥٦٢ ـ **دَفْعًا**: في (ب)٣٥أ: (رَفْعًا).

٥٦٦ مُطَابِقًا، أَوْ بَعْضًا، أَوْ مَا يَشْتَمِلْ   عَلَيْهِ يُلْفَى، أَوْ كَمَعْطُوفٍ بِـ(بَلْ)
٥٦٧ وَذَا لِلْاِضْرَابِ اعْزُ إِنْ قَصْدًا صَحِبْ   وَدُونَ قَصْدٍ غَلَطٌ بِهِ سُلِبْ
٥٦٨ كَـ(زُرْهُ خَالِدًا، وَقَبِّلْهُ الْيَدَا   وَاعْرِفْهُ حَقَّهُ، وَخُذْ نَبْلًا مُدَى)
٥٦٩ وَمِنْ ضَمِيرِ الْحَاضِرِ الظَّاهِرَ لَا   تُبْدِلْهُ، إِلَّا مَا إِحَاطَةً جَلَا.
٥٧٠ أَوِ اقْتَضَى بَعْضًا أَوِ اشْتِمَالَا   كَـ(إِنَّكَ ابْتِهَاجَكَ اسْتَمَالَا)
٥٧١ وَبَدَلُ الْمُضَمَّنِ الْهَمْزَ يَلِي   هَمْزًا كَـ(مَنْ ذَا أَسَعِيدٌ أَمْ عَلِي؟)
٥٧٢ وَيُبْدَلُ الْفِعْلُ مِنَ الْفِعْلِ، كَـ(مَنْ   يَصِلْ إِلَيْنَا يَسْتَعِنْ بِنَا يُعَنْ)

النِّدَاءُ

٥٧٣ وَلِلْمُنَادَى النَّاءِ أَوْ كَالنَّاءِ (يَا،   وَأَيْ، وَآ)، كَذَا (أَيَا)، ثُمَّ (هَيَا)
٥٧٤ وَالْهَمْزُ لِلدَّانِي، وَ(وَا) لِمَنْ نُدِبْ   أَوْ (يَا)، وَغَيْرُ (وَا) لَدَى اللَّبْسِ اجْتُنِبْ
٥٧٥ وَغَيْرُ مَنْدُوبٍ وَمُضْمَرٍ وَمَا   جَا مُسْتَغَاثًا قَدْ يُعَرَّى فَاعْلَمَا
٥٧٦ وَذَاكَ فِي اسْمِ الْجِنْسِ وَالْمُشَارِ لَهْ   قَلَّ، وَمَنْ يَمْنَعْهُ فَانْصُرْ عَاذِلَهْ
٥٧٧ وَابْنِ الْمُعَرَّفَ الْمُنَادَى الْمُفْرَدَا   عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عُهِدَا

---

٥٦٦ ـ يَشْتَمِلْ: في (أ)٢٥أ: (يُشْتَمِلْ). قلتُ: هو تصحيف، وإنْ أراد المبنيّ للمفعول فهو بفتح الميم لا بكسرها.

٥٦٩ ـ الحاضِرِ: في (أ)٢٥أ (الحَاضِرَ) بالنصب. قلتُ: هو تصحيف؛ يخالف الإعراب.

٥٧٤ ـ وغيرُ.... اجتُنِبْ: في (أ)٢٥أ: (وغيرً. . . . اجتَنِبْ)، وفوق كل كلمة منهما «معًا»، وهو في شرح الشاطبي ٥/ ٢٤٠، [ونقله عنه: إتحاف ذوي الاستحقاق ٢/ ٢٠٩]: (وغيرَ. . . . اجْتَنِبْ) بالبناء للمعلوم، وقد شرح عليه: الأشموني ٣/ ١٠٣.

٥٧٨ وَٱنْوِ ٱنْضِمَامَ مَا بَنَوْا قَبْلَ ٱلنِّدَا   وَلْيُجْرَ مُجْرَى ذِي بِنَاءٍ جُدِّدَا
٥٧٩ وَٱلْمُفْرَدَ ٱلْمَنْكُورَ وَٱلْمُضَافَا   وَشِبْهَهُ ٱنْصِبْ عَادِمًا خِلَافَا
٥٨٠ وَنَحْوَ (زَيْدٍ) ضُمَّ وَٱفْتَحَنَّ مِنْ   نَحْوِ (أَزَيْدُ بْنَ سَعِيدٍ لَا تَهِنْ)
٥٨١ وَٱلضَّمُّ إِنْ لَمْ يَلِ (ٱلِٱبْنُ) عَلَمَا   وَيَلِ (ٱلِٱبْنَ) عَلَمٌ قَدْ حُتِمَا
٥٨٢ وَٱضْمُمْ أَوِ ٱنْصِبْ مَا ٱضْطِرَارًا نُوِّنَا   مِمَّا لَهُ ٱسْتِحْقَاقُ ضَمٍّ بُيِّنَا
٥٨٣ وَبِٱضْطِرَارٍ خُصَّ جَمْعُ (يَا) وَ(أَلْ)   إِلَّا مَعَ (ٱللهِ) وَمَحْكِيِّ ٱلْجُمَلْ
٥٨٤ وَٱلْأَكْثَرُ (ٱللَّهُمَّ) بِٱلتَّعْوِيضِ   وَشَذَّ (يَا ٱللَّهُمَّ) فِي قَرِيضِ

فَصْلٌ(١)

٥٨٥ تَابِعَ ذِي ٱلضَّمِّ ٱلْمُضَافَ دُونَ (أَلْ)   أَلْزِمْهُ نَصْبًا كَـ(أَزَيْدُ ذَا ٱلْحِيَلْ)
٥٨٦ وَمَا سِوَاهُ ٱرْفَعْ أَوِ ٱنْصِبْ، وَٱجْعَلَا   كَمُسْتَقِلٍّ نَسَقًا وَبَدَلَا

---

٥٧٨ ـ **وَلْيُجْرَ مُجْرَى**: كذا في (د)٢٥ب، و(ج)٢/ ٣٢ب ـ وشرح الشاطبي ٥/ ٢٥٨ ـ وإعراب الألفية ص١١٨، وهو في (ب)٣٦أ: (وَلْيَجْرِ مَجْرَى)، وفي (أ)٢٥ب: (وليُجْرَ مُجْرَى)، بضم الياء وضم الميم وفتحها، وفي (ظ١)٩٧ب: (وليُجْرَ مَجْرى)، وفي (ظ٢)١٣٨ب (ولتجر مجرى) بالتاء وبلا ضبط.

٥٨٠ ـ **أَزَيْدُ**: كذا بفتحة وضمة على الدال في (أ)٢٥ب، و(ظ٢)١٣٩أ، و(د)٢٥ب وفوقها كُتب: «معًا»، وهو بفتحة في (ب)٣٦أ، و(ظ١)٩٧ب، و(ج)٢/ ٣٣ب.

٥٨١ ـ **وَيَلِ**: في (ظ٢)١٣٩أ ـ وشرح المكودي ٢/ ٥٩٣ (وَيَلِي)، وهو بلفظ: (أَوْ يَلِ) في المطبوع من: شرح ابن ابن القيم ٢/ ٦٦٧ ـ وإعراب الألفية ص١١٨ ـ والسيوطي ص٢٧٨.

٥٨٣ ـ **جَمْعُ**: كذا بالرفع والنصب في (أ)٢٥ب، وهو في (د)٢٥ب، و(ظ١)٩٨أ، و(ظ٢)١٣٩ب، و(ج)٢/ ٣٤ب بالرفع، فـ(خُصَّ) فعل ماض مبني للمفعول، وهو في (ب)٣٦أ بالنصب، فـ(خُصَّ) فعل أمر. انظر: إعراب الألفية ص١١٩.

(١) في تابع المنادى.

٥٨٦ ـ **وَبَدَلا**: في حاشية (ب)٣٦ب: «(أَوْ بَدَلا)، صَحّ».

٥٨٧ وَإِنْ يَكُنْ مَصْحُوبُ (أَلْ) مَا نُسِقَا   فَفِيهِ وَجْهَانِ، وَرَفْعٌ يُنْتَقَى
٥٨٨ وَأَيُّهَا مَصْحُوبُ (أَلْ) بَعْدُ صِفَهْ   يَلْزَمُ بِالرَّفْعِ لَدَى ذِي الْمَعْرِفَهْ
٥٨٩ وَ(أَيُّهَذَا، أَيُّهَا الَّذِي) وَرَدْ   وَوَصْفُ (أَيٍّ) بِسِوَى هَذَا يُرَدّْ
٥٩٠ وَذُو إِشَارَةٍ كَـ (أَيٍّ) فِي الصِّفَهْ   إِنْ كَانَ تَرْكُهَا يُفِيتُ الْمَعْرِفَهْ
٥٩١ فِي نَحْوِ (سَعْدُ سَعْدَ الأَوْسِ) يَنْتَصِبْ   ثَانٍ، وَضُمَّ وَافْتَحْ أَوَّلًا تُصِبْ

---

٥٨٧ ـ مَصْحُوبُ: كذا بالنصب والرفع في (أ)٢٥ب، وفوقه «معًا»، و(ب)٣٦ب، وهو بالنصب في (د)٢٥ب، و(ظ١)٩٨ب، و(ظ٢)١٤٠أ، و(ج)٢/٣٦أ ـ وشرح الشاطبي ٥/ ٢٩٦. وانظر: شرح المكودي ٢/ ٦٠٠ ـ وإعراب الألفية ص١٢٠.

٥٨٨ ـ مصحوبُ: هو بالرفع في (أ)٢٥ب، و(ب)٣٦ب، و(د)٢٥ب، وهو بالنصب في (ظ١)٩٩أ، و(ج)٢/٣٦ب، وهو بهما في (ظ٢)١٤١أ.

ـ صِفَهْ: جاء في (ب)٣٦ب بالرفع (صفةٌ)، وجاء في (ظ٢)١٤١أ (صفةً) بالنصب، وكلا الضبطين هنا اجتهادٌ لا رواية؛ لأن الرواية بالإسكان.

ـ يَلْزَمُ: كذا بتاء وياء في (ب)٣٦ب، و(ظ٢)١٤١أ، وهو بتاء في (د)٢٥ب، و(ظ١)٩٩أ، و(ج)٢/٣٦ب ـ وشرح الشاطبي ٥/ ٣١٠، وهو بياء في (أ)٢٥ب.

ـ اختلف معربو الألفية في إعراب هذا البيت اختلافًا كثيرًا، والظاهر من سياق الأبيات ـ وهو الذي رجّحه خالد ـ: أنّ (أيُّها) مبتدأٌ أوّل، و(مصحوبُ) مبتدأٌ ثان خبرُهُ (صفةٌ)، والمبتدأُ الثاني وخبرُهُ خبرُ (أيُّها)، والرابط الضميرُ المحذوفُ في (بَعْدُ)، تقديره (بَعْدَها)، و(يَلْزَمُ) بالياء خبرٌ ثانٍ عن (مَصْحُوب)، و(تَلْزَمُ) بالتاء نعتٌ لـ(صِفَة)، و(بالرَّفْعِ) الباءُ زائدةٌ، و(الرفع) مفعولُ (يلزم)، والتقدير: (أيُّها) مصحوبُ (أل) بَعْدَها صفةٌ تلزمُ الرفعَ، أو يلزمُ الرفعَ. انظر: شرح الهواري ٤/ ١٧ ـ والشاطبي ٥/ ٣١٠ ـ والمكودي ٢/ ٦٠١ ـ والأشموني ٣/ ١١٥ ـ وإعراب الألفية ص١٢٠ ـ والسيوطي ص٢٨٠ ـ واللوامع الشمسية ٢/ ٣٦ب. قلتُ: ويؤيِّد ذلك لفظُ الكافية الشافية ٣/ ١٣١٦: «يَلْزَمُهَا الرَّفْعُ».

٥٩١ ـ نحوِ سَعْدُ: كذا بفتحة وضمة في (ب)٣٦ب، و(د)٢٦أ، و(ظ٢)١٤١ب، وهو بفتحة في (أ)٢٥ب وفوقه «صح»، و(ج)٢/٣٧ب، وهو بضمة في (ظ١)٩٩ب.

ـ سَعْدَ الأَوْسِ: هو سعد بن معاذ الأوسي الأنصاري، ﷺ. انظر: شرح الشاطبي ٥/ ٣٣٣.

ٱلْمُنَادَى ٱلْمُضَافُ إِلَىٰ يَاءِ ٱلْمُتَكَلِّمِ

٥٩٢ وَٱجْعَلْ مُنَادًى صَحَّ إِنْ يُضَفْ لِـ(يَا) كَـ(عَبْدِ، عَبْدِي، عَبْدَ، عَبْدَا، عَبْدِيَا)
٥٩٣ وَفَتْحٌ اوْ كَسْرٌ وَحَذْفُ ٱلْيَا ٱسْتَمَرّْ فِي ﴿يَبْنَؤُمَّ﴾ (يَا ٱبْنَ عَمَّ) لَا مَفَرّْ
٥٩٤ وَفِي ٱلنِّدَا (أَبَتِ، أُمَّتِ) عَرَضْ وَٱكْسِرْ أَوِ ٱفْتَحْ، وَمِنَ ٱلْيَا ٱلتَّا عِوَضْ

أَسْمَاءٌ لَازَمَتِ ٱلنِّدَاءَ(١)

٥٩٥ وَ(فُلُ) بَعْضُ مَا يُخَصُّ بِٱلنِّدَا (لُؤْمَانُ، نَوْمَانُ) كَذَا، وَٱطَّرَدَا
٥٩٦ فِي سَبِّ ٱلْأُنْثَىٰ وَزْنُ يَا (خَبَاثِ) وَٱلْأَمْرُ هٰكَذَا مِنَ ٱلثُّلَاثِي
٥٩٧ وَشَاعَ فِي سَبِّ ٱلذُّكُورِ (فُعَلُ) وَلَا تَقِسْ، وَجُرَّ فِي ٱلشِّعْرِ (فُلُ)

---

٥٩٣ ـ وَفَتْحٌ اوْ كَسْرٌ: في (ب)١٣٧أ: (وَالْفَتْحُ والْكَسْرُ)، وفي الحاشية بخط آخر: «(وَفَتْحٌ اوْ كَسْرٌ)، صَحَّ». وفي حاشية (أ)١٢٦أ: «(والفتح والكسر) خ، وهي أحسن»، ورواية التعريف هي روايةُ: شرحِ المكودي التي حَشَّى عليها الفتحُ الودودي ٢/ ٥١٩ ـ والسيوطيّ ص٢٨٢.

ـ اسْتَمَرّْ: في شرح الشاطبي ٥/٣٣٩: «اشْتَهَرْ»، وفي حاشية الصبان ٣/ ١٢٠: «وفي نسخة: (اشْتَهَرْ)»، قلتُ: هي لفظ الكافية الشافية ٢/ ١٣٢٤.

ـ ﴿يَبْنَؤُمَّ﴾: جزء من آية في سورة طه ٩٤، وفتحُ الميمِ المشدَّدة وكسرُها قراءتان سبعيتان. انظر: السبعة لابن مجاهد ٤٢٣ ـ والنشر لابن الجزري ٢/ ٢٧٢.

ـ أُمِّ... عَمِّ: الميم المشدَّدة فيهما في جميع النسخ بالكسر والفتح.

(١) لازَمَتِ النِّداءَ: كذا في جميع نسخ التحقيق، وجميع الشروح التي اطلعت عليها، وجاء في الفتح الودودي ٢/ ٥٢١: «غالب النسخ: (أسماءٌ لازِمةٌ للنداءِ).... وفي بعضها: (أسماءٌ لازِمةٌ النداءَ).... وفي بعضها: (أسماءُ لازِمةِ النداءِ).... وهناك نسخة رابعة، وهي: (أسماءٌ لازَمتِ).... ونصب النداء».

ٱلِاسْتِغَاثَةُ

٥٩٨ إِذَا ٱسْتُغِيثَ ٱسْمٌ مُنَادًى خُفِضَا   بِٱللَّامِ مَفْتُوحًا، كَـ(يَا لَلْمُرْتَضَى!)
٥٩٩ وَٱفْتَحْ مَعَ ٱلْمَعْطُوفِ إِنْ كَرَّرْتَ (يَا)   وَفِي سِوَى ذَلِكَ بِٱلْكَسْرِ ٱئْتِيَا
٦٠٠ وَلَامُ مَا ٱسْتُغِيثَ عَاقَبَتْ أَلِفْ   وَمِثْلُهُ ٱسْمٌ ذُو تَعَجُّبٍ أُلِفْ

ٱلنُّدْبَةُ

٦٠١ مَا لِلْمُنَادَى ٱجْعَلْ لِمَنْدُوبٍ، وَمَا   نُكِّرَ لَمْ يُنْدَبْ، وَلَا مَا أُبْهِمَا
٦٠٢ وَيُنْدَبُ ٱلْمَوْصُولُ بِٱلَّذِي ٱشْتَهَرْ   كَـ(بِئْرَ زَمْزَمٍ) يَلِي (وَا مَنْ حَفَرْ!)
٦٠٣ وَمُنْتَهَى ٱلْمَنْدُوبِ صِلْهُ بِٱلْأَلِفْ   مَتْلُوُّهَا إِنْ كَانَ مِثْلَهَا حُذِفْ
٦٠٤ كَذَاكَ تَنْوِينُ ٱلَّذِي بِهِ كَمَلْ   مِنْ صِلَةٍ أَوْ غَيْرِهَا، نِلْتَ ٱلْأَمَلْ
٦٠٥ وَٱلشَّكْلَ حَتْمًا أَوْلِهِ مُجَانِسَا   إِنْ يَكُنِ ٱلْفَتْحُ بِوَهْمٍ لَابِسَا

---

٦٠٠ ـ **أَلِفْ**: يصِحُّ أن يكون فاعلًا، والمفعولُ محذوف؛ أي: عاقَبَتْها، وأن يكون مفعولًا به منصوبًا، فأصله (أَلِفًا)، وُقِفَ عليه بحذف الألف لضرورة الشعر، أو على لغة ربيعة، والمعنى: أن اللام والألف يتعاقبان على المستغاث، ونحوه في الكتاب لسيبويه ١/ ٣٢٠، قال: «فصار كلٌّ واحد منهما يُعاقِبُ صاحبَهُ». انظر: شرح المكودي ٢/ ٦١٤ ـ وإعراب الألفية ص١٢٢، واستظْهَرَا الإعرابَ الأول، واكتفى الشاطبي ٥/ ٣٧١ بالإعراب الأوّل، وشرح عليه: الهواري ٤/ ٣٣، وعندي أن الإعراب الأول هو الراجح؛ لأن ابن مالك [انظر: شرح التسهيل ٣/ ٢٧٠ ـ وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٣٤] ممن يرون أن الأصلَ اللامُ، والألف معاقبة له. وانظر: الفتح الودودي ٢/ ٥٢٦ ـ وحاشية الخضري ٢/ ٨.

٦٠٢ ـ **كَبِئْرَ**: كذا في (ظ١)١٠١ب، و(ج)٢/ ١٤٣أ ـ وشرح الشاطبي ٥/ ٣٧٧ ـ والمكودي ٢/ ٦١٧ ـ وإعراب الألفية ص١٢٣، وهو في (ب)٣٧ب، و(د)٢٦ب: (كَبِئْرِ). وانظر: الفتح الودودي ٢/ ٥٢٩.

٦٠٦ وَوَاقِفًا زِدْ هَاءَ سَكْتٍ إِنْ تُرِدْ   وَإِنْ تَشَأْ فَالْمَدُّ وَالْهَا لَا تَزِدْ
٦٠٧ وَقَائِلَ (وَاعَبْدِيَا، وَاعَبْدَا)   مَنْ فِي النِّدَا الْيَا ذَا سُكُونٍ أَبْدَى

التَّرْخِيمُ

٦٠٨ تَرْخِيمًا احْذِفْ آخِرَ الْمُنَادَى   كَـ(يَا سُعَا) فِيمَنْ دَعَا سُعَادَا
٦٠٩ وَجَوِّزَنْهُ مُطْلَقًا فِي كُلِّ مَا   أُنِّثَ بِالْهَا، وَالَّذِي قَدْ رُخِّمَا
٦١٠ بِحَذْفِهَا وَفِّرْهُ بَعْدُ، وَاحْظُلَا   تَرْخِيمَ مَا مِنْ هَذِهِ الْهَا قَدْ خَلَا
٦١١ إِلَّا الرُّبَاعِيَّ فَمَا فَوْقُ الْعَلَمْ   دُونَ إِضَافَةٍ وَإِسْنَادٍ مُتَمّْ
٦١٢ وَمَعَ الْآخِرِ احْذِفِ الَّذِي تَلَا   إِنْ زِيدَ لَيْنًا سَاكِنًا مُكَمِّلَا

---

٦٠٦ ـ **فالمَدُّ**: كذا بالرفع والنصب في (ب)٣٧ب، وهو بالنصب في (أ)٢٦ب، و(د)٢٦ب، و(ظ١)١٠٢أ، و(ظ٢)١٤٤ب، وشرح عليه: الهواري ٤/٤١ ـ والسيوطي ص٢٨٦، وقدَّمه المكودي ٢/ ٦٢٠، وهو بالرفع في (ج)٢/ ٤٤ب، وشَرَحَ عليه: ابن الناظم ٢٣٠ ـ والمرادي ٣/ ١١٢٥، وقدَّمه خالد ١٢٤.

٦١١ ـ **العَلَمْ**: بدل أو عطف بيان من (الرباعيّ)، ومعنى الشطر الأول: إلا العَلَمَ الرُّباعيَّ فما فوقَهُ. انظر: شرح الهواري ٤/ ٤٥ ـ والمكودي ٢/ ٦٢٦ ـ وإعراب الألفية ص١٢٥.

ـ **مُتَمّْ**: اسم مفعول، وهو نعت لـ(إسنادٍ)، وقال الشاطبي ٥/ ٤٢٨: «و(مُتَمًّا) حال من الرباعيِّ العلَم؛ أي: حالة كونه مُتَمًّا بلا إضافة ولا إسناد»، وقال في إعراب الألفية ١٢٥: «والأول أولى»، يعني كونه نعتًا.

٦١٢ ـ **لِينًا**: هو بكسر اللام في (ب)٣٨أ ـ و(ج)٢/ ٤٧أ ـ و(د)٢٧أ، وهو في إعراب الألفية ص١٢٥ ـ ١٢٦: (لَيْنًا) بفتح اللام، وقال: «هو مُخفَّف (لَيِّن)»، وفي إتحاف ذوي الاستحقاق ٢/ ٢٣١: «ويجوز فتح لامه؛ مخفَّفًا من (لَيِّن)، وكسرها؛ أي: ذا لِينٍ»، ونحوه في: حاشية الخضري ٢/ ٨٤، وقدَّره الشاطبي ٥/ ٤٢٩ بـ(ذا لِينٍ)، إلا أنه صرَّح في ٥/ ٥٥٤ في شرح البيت (٦٣٩) أنه (لَيْن) مخفَّف (لَيِّن)، وكذلك =

٦١٣ أَرْبَعَةً فَصَاعِدًا، وَالْخُلْفُ فِي   وَاوٍ وَيَاءٍ بِهِمَا افْتُتِحْ قُفِي
٦١٤ وَالْعَجُزَ احْذِفْ مِنْ مُرَكَّبٍ، وَقَلّْ   تَرْخِيمُ جُمْلَةٍ، وَذَا عَمْرٌو نَقَلْ
٦١٥ وَإِنْ نَوَيْتَ بَعْدَ حَذْفٍ مَا حُذِفْ   فَالْبَاقِيَ اسْتَعْمِلْ بِمَا فِيهِ أُلِفْ
٦١٦ وَاجْعَلْهُ إِنْ لَمْ يُنْوَ مَحْذُوفٌ كَمَا   لَوْ كَانَ بِالْآخِرِ وَضْعًا تُمِّمَا
٦١٧ فَقُلْ عَلَى الْأَوَّلِ فِي (ثَمُودَ): (يَا   ثَمُو)، وَ(يَا ثَمِي) عَلَى الثَّانِي بِيَا
٦١٨ وَالْتَزِمِ الْأَوَّلَ فِي كَـ(مُسْلِمَهْ)   وَجَوِّزِ الْوَجْهَيْنِ فِي كَـ(مَسْلَمَهْ)
٦١٩ وَلِاضْطِرَارٍ رَخَّمُوا دُونَ نِدَا   مَا لِلنِّدَا يَصْلُحُ، نَحْوُ (أَحْمَدَا)

الِاخْتِصَاصُ

٦٢٠ الِاخْتِصَاصُ كَنِدَاءٍ دُونَ (يَا)   كَـ(أَيُّهَا الْفَتَى) بِإِثْرِ (ارْجُونِيَا)

= المكودي ٢/ ٦٢٧ قدَّره بـ(ذا لِينٍ)، ثم صرَّح ٢/ ٦٢٩ بأنه مخفَّف من (لَيِّن).

٦١٤ ـ **عَمْرٌو**: هو سيبويه، وهو أبو بِشْرٍ عَمْرُو بنُ عثمانَ بن قَنْبَرَ، رحمه الله تعالى. انظر: شرح الهواري ٤/ ٤٧ ـ والشاطبي ٥/ ٤٤٣، وقال: «كان ثقةً ثَبْتًا فيما ينقُلُ، محقِّقًا في علمه، لم يُرَ في زمانه مثلُه فَهْمًا لكلام العرب، وشرحًا لمقاصده.... وكان سُنِّيًّا في مذهبه... توفي وهو ابنُ ثلاثٍ وثلاثين سنة» ـ والمكودي ٢/ ٦٣٠، وفيه: «ولم يذكر الناظم سيبويه في هذا الرجز إلا في هذا الموضع» ـ وإعراب الألفية ص١٢٦ ـ وإتحاف ذوي الاستحقاق ٢/ ٢٣١.

٦١٥ ـ **حَذْفٍ**: كذا بالتنوين في جميع نسخ التحقيق، ونص عليه: إعراب الألفية ص١٢٦ ـ وشرح السيوطي ص٢٨٧ ـ وحاشية الصبان ٣/ ١٣٦.
ـ **أُلِفْ**: في (ب)٣٨أ: (أَلِف)، ويظهر أنه تصحيف.

٦١٦ ـ **يُنْوَ مَحْذُوفٌ**: كذا في جميع النسخ، وكذا في (ب)٣٨ب، ثم غُيِّر فيها بخط آخر إلى: (تَنْوِ محذوفًا)، وفي حاشيتها: «(يُنوَ محذوفٌ)، نسخة»، وجاء في المطبوع من شرح الشاطبي ٥/ ٤٤٣: (تَنْوِ محذوفًا) ولم ينصَّ الشاطبيُّ على إعرابها أو ضبطها، وذكر الروايتين: إعراب الألفية ص١٢٦ ـ وحاشية الصبان ٣/ ١٣٦.

٦٢١ وَقَدْ يُرَى ذَا دُونَ (أَيٍّ) تِلْوَ (أَلْ)   كَمِثْلِ (نَحْنُ الْعُرْبَ أَسْخَى مَنْ بَذَلْ)

التَّحْذِيرُ وَالْإِغْرَاءُ

٦٢٢ (إِيَّاكَ وَالشَّرَّ) وَنَحْوَهُ نَصَبْ   مُحَذِّرٌ بِمَا اسْتِتَارُهُ وَجَبْ
٦٢٣ وَدُونَ عَطْفٍ ذَا لِـ(إِيَّا) انْسُبْ وَمَا   سِوَاهُ سَتْرُ فِعْلِهِ لَنْ يَلْزَمَا
٦٢٤ إِلَّا مَعَ الْعَطْفِ أَوِ التَّكْرَارِ   كَـ(الضَّيْغَمَ الضَّيْغَمَ يَا ذَا السَّارِي)
٦٢٥ وَشَذَّ (إِيَّايَ)، وَ(إِيَّاهُ) أَشَذّْ   وَعَنْ سَبِيلِ الْقَصْدِ مَنْ قَاسَ انْتَبَذْ
٦٢٦ وَكَمُحَذِّرٍ بِلَا (إِيَّا) اجْعَلَا   مُغْرًى بِهِ فِي كُلِّ مَا قَدْ فُصِّلَا

أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ وَالْأَصْوَاتِ(١)

٦٢٧ مَا نَابَ عَنْ فِعْلٍ كَـ(شَتَّانَ، وَصَهْ)   هُوَ اسْمُ فِعْلٍ، وَكَذَا (أَوَّهْ، وَمَهْ)
٦٢٨ وَمَا بِمَعْنَى (افْعَلْ) كَـ(آمِينَ) كَثُرْ   وَغَيْرُهُ كَـ(وَيْ وَهَيْهَاتَ) نَزُرْ
٦٢٩ وَالْفِعْلُ مِنْ أَسْمَائِهِ (عَلَيْكَا)   وَهٰكَذَا (دُونَكَ) مَعْ (إِلَيْكَا)
٦٣٠ كَذَا (رُوَيْدَ، بَلْهَ) نَاصِبَيْنِ   وَيَعْمَلَانِ الْخَفْضَ مَصْدَرَيْنِ

---

٦٢١ ـ **يُرَى ذا**: كذا في جميع النسخ، ثم غُيِّر في (ب)٣٨ب بخط آخر إلى: (يَجِيءُ)، وفي حاشيتها: «(يُرى ذا)، نسخة»، وفي (أ)٢٧أ: «(ودُون) مكان (وقد يرى)، وهو وَهَمٌ».

٦٢٢ ـ **نَصَبْ مُحَذِّرٌ**: ضبطها الهواري ٤/٥٦: (نُصِبَ مُحَذَّرًا)، ونقله عنه: إعراب الألفية ص١٢٧، قلتُ: وقياسه أنَّ (نحوه) بالرفع لا بالنصب، ويكون في البيت عيب سناد التوجيه، انظر معناه في التعليق على البيت (٤٢٥).

٦٢٣ ـ **ودُونَ عَطْفٍ**: في (أ)٢٧ب: (إِلَّا مَعَ العَطْفِ)، وهو وَهَمٌ بسبب انتقال النظر إلى البيت التالي.

(١) **والأَصْوات**: ليس في (أ)٢٧ب.

٦٢٨ ـ **وغَيْرُهُ**: في (أ)٢٧ب: (وَنَحْوُهُ).

٦٣١ وَمَا لِمَا تَنُوبُ عَنْهُ مِنْ عَمَلْ   لَهَا، وَأَخِّرْ مَا الَّذِي فِيهِ الْعَمَلْ
٦٣٢ وَاحْكُمْ بِتَنْكِيرِ الَّذِي يُنَوَّنُ   مِنْهَا، وَتَعْرِيفُ سِوَاهُ بَيِّنُ
٦٣٣ وَمَا بِهِ خُوطِبَ مَا لَا يَعْقِلُ   مِنْ مُشْبِهِ اسْمِ الْفِعْلِ صَوْتًا يُجْعَلُ
٦٣٤ كَذَا الَّذِي أَجْدَى حِكَايَةً كَ(قَبْ)   وَالْزَمْ بِنَا النَّوْعَيْنِ فَهْوَ قَدْ وَجَبْ

نُونَا التَّوْكِيدِ

٦٣٥ لِلْفِعْلِ تَوْكِيدٌ بِنُونَيْنِ، هُمَا   كَنُونَيِ (اذْهَبَنَّ، وَاقْصِدَنْهُمَا)
٦٣٦ يُؤَكِّدَانِ (افْعَلْ، وَيَفْعَلْ) آتِيَا   ذَا طَلَبٍ، أَوْ شَرْطًا (امَّا) تَالِيَا
٦٣٧ أَوْ مُثْبَتًا فِي قَسَمٍ مُسْتَقْبَلَا   وَقَلَّ بَعْدَ (مَا، وَلَمْ) وَبَعْدَ (لَا)
٦٣٨ وَغَيْرِ (إِمَّا) مِنْ طَوَالِبِ الْجَزَا   وَآخِرَ الْمُؤَكَّدِ افْتَحْ كَ(ابْرُزَا)
٦٣٩ وَاشْكُلْهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ بِمَا   جَانَسَ مِنْ تَحَرُّكٍ قَدْ عُلِمَا

---

٦٣١ ـ ما لِلِي: كذا في جميع نسخ التحقيق، وأكثر شروح الألفية، وهو في شرح المكودي ٢/٦٤٦: (ما الَّذِي)، وشرَحَ وأعْرَبَ عليه، وفي شرح الشاطبي ٥/٥١٤: «وفي بعض النسخ: (وأخِّرْ مَا لِذَا)»، ونقله عنه: إعراب الألفية ص١٢٨ ـ ١٢٩ ـ وإتحاف ذوي الاستحقاق ٢/٢٤٤.

٦٣٤ ـ أَجْدَى: بمعنى أعطى وأفاد. انظر (جدا) في: المصباح المنير ٣٦ ـ وتاج العروس ١٠/٦٨. وانظر: شرح الهواري ٤/٦٧ ـ والمكودي ٢/٦٤٨.

٦٣٦ ـ ويَفْعَلْ: كذا في جميع نسخ التحقيق، وجميع الشروح التي اطلعت عليها، وهو في (ب)٣٩ب: (وأَفْعَلْ)، وفي الحاشية بخط آخر كُتب: «وَيَفْعَلْ». وفيها جميعًا بتسكين الآخر؛ لضرورة الشعر. انظر: شرح الهواري ٤/٦٨ ـ وشرح الشاطبي ١/٢٢٧.

٦٣٩ ـ لِينٍ: هو بكسر اللام في (ب)٤٠أ، وشَرَحَ عليه: السيوطي ٢٩٥ ـ وابن طولون =

٦٤٠ وَٱلْمُضْمَرَ ٱحْذِفَنَّهُ إِلَّا ٱلْأَلِفْ   وَإِنْ يَكُنْ فِي آخِرِ ٱلْفِعْلِ أَلِفْ -
٦٤١ فَٱجْعَلْهُ مِنْهُ رَافِعًا غَيْرَ ٱلْيَا   وَٱلْوَاوِ يَاءً كَـ(ٱسْعَيَنَّ سَعْيَا)
٦٤٢ وَٱحْذِفْهُ مِنْ رَافِعِ هَاتَيْنِ وَفِي   وَاوٍ وَيَا شَكْلٌ مُجَانِسٌ قُفِي -
٦٤٣ نَحْوُ (ٱخْشَيِنْ يَا هِنْدُ) بِٱلْكَسْرِ وَ(يَا   قَوْمِ ٱخْشَوُنْ) وَٱضْمُمْ وَقِسْ مُسَوِّيَا
٦٤٤ وَلَمْ تَقَعْ خَفِيفَةٌ بَعْدَ ٱلْأَلِفْ   لَكِنْ شَدِيدَةٌ وَكَسْرُهَا أُلِفْ
٦٤٥ وَأَلِفًا زِدْ قَبْلَهَا مُؤَكِّدَا   فِعْلًا إِلَى نُونِ ٱلْإِنَاثِ أُسْنِدَا
٦٤٦ وَٱحْذِفْ خَفِيفَةً لِسَاكِنٍ رَدِفْ   وَبَعْدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ إِذَا تَقِفْ
٦٤٧ وَٱرْدُدْ إِذَا حَذَفْتَهَا فِي ٱلْوَقْفِ مَا   مِنْ أَجْلِهَا فِي ٱلْوَصْلِ كَانَ عُدِمَا

= ٢/ ١٧٠، وهو في (ج)٢/ ٥٩أ، و(د)٢٨أ: (لَيْنٍ) بفتح اللام، وقال الشاطبي ٥/ ٥٥٤ ـ والمكودي ٢/ ٦٥٥: إنه (لَيْن) بفتح اللام، وأصله (لَيِّن)، وقال المكودي: «ولا يصح ضبطه بكسر اللام؛ لأن اللِّينَ مصدر وليس صفة، إلا أن يكون من باب النعت بالمصدر». وانظر: إعراب الألفية ص١٣٠ ـ وحاشية الخضري ٢/ ٩٤، قلتُ: أكثر النسخ في نظائر هذا اللفظ جاءت بالكسر، كما في البيتين ٦١٢، ٨٢٨. وانظر: جواز الوجهين في إتحاف ذوي الاستحقاق ٢/ ٢٣١.

٦٤٣ ـ ويا قومِ: كذا بالكسر في (ب)٤٠أ و(ظ١)١٠٧ب و(ج)٢/ ٦٠ب ـ وإعراب الألفية ص١٣٠، وهو في (د)٢٨أ: (وياقومُ) بالضم.

٦٤٤ ـ خَفِيفَةٌ: هو بتنوين النصب فقط في (ظ١)١٠٨أ، و(ج)٢/ ٦١أ، و(د)٢٨أ، وكذا في (ب)٤٠أ، ثم زِيدَ فيها بخطٍّ آخر ضمتان، وهو بتنوين الرفع فقط في: شرح المكودي ٢/ ٦٥٨.

ـ شَدِيدَةٌ: هو بتنوين النصب في (ظ١)١٠٨أ، و(ج)٢/ ٦١أ، و(د)٢٨أ، وكذا في (ب)٤٠أ، ثم غُيِّر بخط آخر إلى ضمتين، وهو بتنوين الرفع في: شرح المكودي ٢/ ٦٥٨.

وذَكَرَ الروايتين في (خفيفة) وأنَّ (شديدة) معطوفٌ عليه: إعراب الألفية ص١٣١ ـ واللوامع الشمسية ٢/ ٦١أ ـ والفتح الودودي ٢/ ٥٦٩.

٦٤٨ وَأَبْدِلَنْهَا بَعْدَ فَتْحٍ أَلِفَا   وَقْفًا، كَمَا تَقُولُ فِي (قِفَنْ): (قِفَا)

مَا لَا يَنْصَرِفُ

٦٤٩ اَلصَّرْفُ تَنْوِينٌ أَتَى مُبَيِّنَا   مَعْنًى بِهِ يَكُونُ ٱلِاسْمُ أَمْكَنَا

٦٥٠ فَأَلِفُ ٱلتَّأْنِيثِ مُطْلَقًا مَنَعْ   صَرْفَ ٱلَّذِي حَوَاهُ كَيْفَمَا وَقَعْ.

٦٥١ وَزَائِدَا (فَعْلَانَ) فِي وَصْفٍ سَلِمْ   مِنْ أَنْ يُرَى بِتَاءِ تَأْنِيثٍ خُتِمْ

٦٥٢ وَوَصْفٌ أَصْلِيٌّ وَوَزْنُ (أَفْعَلَا)   مَمْنُوعَ تَأْنِيثٍ بِتَا، كَـ(أَشْهَلَا)

٦٥٣ وَأَلْغِيَنَّ عَارِضَ ٱلْوَصْفِيَّهْ   كَـ(أَرْبَعٍ) - وَعَارِضَ ٱلْإِسْمِيَّهْ

٦٥٤ فَـ(ٱلْأَدْهَمُ) ٱلْقَيْدُ لِكَوْنِهِ وُضِعْ   فِي ٱلْأَصْلِ وَصْفًا ٱنْصِرَافُهُ مُنِعْ

٦٥٥ وَ(أَجْدَلٌ، وَأَخْيَلٌ، وَأَفْعَى)   مَصْرُوفَةٌ، وَقَدْ يَنَلْنَ ٱلْمَنْعَا

٦٥٦ وَمَنْعُ عَدْلٍ مَعَ وَصْفٍ مُعْتَبَرْ   فِي لَفْظِ (مَثْنَى، وَثُلَاثَ، وَأُخَرْ)

٦٥٧ وَوَزْنُ (مَثْنَى، وَثُلَاثَ) كَهُمَا   مِنْ وَاحِدٍ لِأَرْبَعٍ فَلْيُعْلَمَا

٦٥٨ وَكُنْ لِجَمْعٍ مُشْبِهٍ (مَفَاعِلَا   أَوِ ٱلْمَفَاعِيلَ) بِمَنْعٍ كَافِلَا

٦٥٩ وَذَا ٱعْتِلَالٍ مِنْهُ - كَـ(ٱلْجَوَارِي).   رَفْعًا وَجَرًّا أَجْرِهِ، كَـ(سَارِي)

---

٦٥٣ ـ كان الأحسن أن يمثِّل الناظم بـ(أَرْنَبٍ) ـ بمعنى (ذليل) في نحو: جاءَ رجلٌ أرنبٌ ـ بَدَلَ (أَرْبَعٍ)؛ لأن (أَرْبَعًا) مصروفٌ لقبوله تاء التأنيث، أما (أَرْنَبٌ) فمصروف للعلة المذكورة هنا، وهي عُرُوض وصفيَّته. انظر: شرح المرادي ٣/ ١١٩٤ ـ وابن ابن القيم ٢/ ٧٣٩ ـ وإتحاف ذوي الاستحقاق ٢/ ٢٥٧ ـ وابن طولون ٢/ ١٧٨ ـ وحاشية الخضري ٢/ ٩٩ ـ والفتح الودودي ٢/ ٥٧٦.

٦٦٠ وَلِـ(سَرَاوِيلَ) بِهَٰذَا ٱلْجَمْعِ   شَبَهٌ ٱقْتَضَى عُمُومَ ٱلْمَنْعِ
٦٦١ وَإِنْ بِهِ سُمِّيَ أَوْ بِمَا لَحِقْ   بِهِ فَٱلِانْصِرَافُ مَنْعُهُ يَحِقّْ
٦٦٢ وَٱلْعَلَمَ ٱمْنَعْ صَرْفَهُ مُرَكَّبَا   تَرْكِيبَ مَزْجٍ، نَحْوُ (مَعْدِيكَرِبَا)
٦٦٣ كَذَاكَ حَاوِي زَائِدَيْ (فَعْلَانَا)   كَـ(غَطَفَانَ)، وَكَـ(أَصْبَهَانَا)
٦٦٤ كَذَا مُؤَنَّثٌ بِهَاءٍ مُطْلَقَا   وَشَرْطُ مَنْعِ ٱلْعَارِ كَوْنُهُ ٱرْتَقَى
٦٦٥ فَوْقَ ٱلثَّلَاثِ، أَوْ كَـ(جُورَ، أَوْ سَقَرْ)   أَوْ (زَيْدٍ) ٱسْمَ ٱمْرَأَةٍ لَا ٱسْمَ ذَكَرْ
٦٦٦ وَجْهَانِ فِي ٱلْعَادِمِ تَذْكِيرًا سَبَقْ   وَعُجْمَةً، كَـ(هِنْدَ)، وَٱلْمَنْعُ أَحَقّْ
٦٦٧ وَٱلْعَجَمِيُّ ٱلْوَضْعِ وَٱلتَّعْرِيفِ مَعْ   زَيْدٍ عَلَى ٱلثَّلَاثِ صَرْفُهُ ٱمْتَنَعْ
٦٦٨ كَذَاكَ ذُو وَزْنٍ يَخُصُّ ٱلْفِعْلَا   أَوْ غَالِبٍ، كَـ(أَحْمَدٍ، وَيَعْلَى)
٦٦٩ وَمَا يَصِيرُ عَلَمًا مِنْ ذِي أَلِفْ   زِيدَتْ لِإِلْحَاقٍ فَلَيْسَ يَنْصَرِفْ

---

٦٦٦ ـ **وَعُجْمَةً**: كذا في (أ)١٢٩أ ـ و(ظ٢)١٦٠ب ـ و(ج)٢/٦٩ب، وكذا في شرح ابن ابن القيم ٢/ ٧٥٠ ـ والشاطبي ٥/ ٦٢٣ ـ والمكودي ٢/ ٦٧٥ ـ وابن الجزري ص٢٩٨، وهو في (د)٢٩أ، و(ظ١)١١٣ب ـ وحاشية (ب)٤١ب بغير خط الناسخ: (أَوْ عُجْمَةً)، وكذا في: شرح ابن طولون ٢/ ١٩٠، وهو في (ب)٤١ب: (وَعُجْمَةٌ)، وهو تصحيف.

ـ **والمَنْعُ**: في (أ)١٢٩أ: (والْجَمْعُ)، وهو وَهَمٌ.

٦٦٧ ـ **والتَّعْرِيفِ**: في (ب)٤١ب: (والتعريفِ) بالجر والرفع.

٦٦٩ ـ يجب تقييد ألف الإلحاق بالمقصورة؛ لأنها التي تَمْنَعُ من الصرف، نحو (عَلْقَى) عَلَمًا، بخلاف ألف الإلحاق الممدودة، نحو (عِلْبَاءٍ)، فلا تمنع من الصرف، واستدرك بعضهم ألف التكثير، فهي تمنع الصرف كـ(قَبَعْثَرى) عَلَمًا، انظر: شرح الهواري ٤/ ١٠٤؛ ولذا أصلح بعضهم البيت إلى: =

٦٧٠ وَٱلْعَلَمَ ٱمْنَعْ صَرْفَهُ إِنْ عُدِلَا   كَـ(فُعَلِ) ٱلتَّوْكِيدِ، أَوْ كَـ(ثُعَلَا)
٦٧١ وَٱلْعَدْلُ وَٱلتَّعْرِيفُ مَانِعَا (سَحَرْ)   إِذَا بِهِ ٱلتَّعْيِينُ قَصْدًا يُعْتَبَرْ
٦٧٢ وَٱبْنِ عَلَى ٱلْكَسْرِ (فَعَالِ) عَلَمَا   مُؤَنَّثًا، وَهْوَ نَظِيرُ (جُشَمَا)-
٦٧٣ عِنْدَ تَمِيمٍ، وَٱصْرِفَنْ مَا نُكِّرَا   مِنْ كُلِّ مَا ٱلتَّعْرِيفُ فِيهِ أَثَّرَا
٦٧٤ وَمَا يَكُونُ مِنْهُ مَنْقُوصًا فَفِي   إِعْرَابِهِ نَهْجَ (جَوَارٍ) يَقْتَفِي
٦٧٥ وَلِاضْطِرَارٍ أَوْ تَنَاسُبٍ صُرِفْ   ذُو ٱلْمَنْعِ، وَٱلْمَصْرُوفُ قَدْ لَا يَنْصَرِفْ

إِعْرَابُ ٱلْفِعْلِ

٦٧٦ ٱرْفَعْ مُضَارِعًا إِذَا يُجَرَّدُ   مِنْ جَازِمٍ وَنَاصِبٍ، كَـ(تَسْعَدُ)
٦٧٧ وَبِـ(لَنِ) ٱنْصِبْهُ وَ(كَيْ)، كَذَا بِـ(أَنْ)   لَا بَعْدَ عِلْمٍ، وَٱلَّتِي مِنْ بَعْدِ ظَنّْ-
٦٧٨ فَٱنْصِبْ بِهَا، وَٱلرَّفْعَ صَحِّحْ، وَٱعْتَقِدْ   تَخْفِيفَهَا مِنْ (أَنَّ) فَهْوَ مُطَّرِدْ

= وَمَا يَصِيرُ عَلَمًا مِنْ ذِي أَلِفْ   مَقْصُورَةٍ لِنَحْوِ إِلْحَاقٍ صُرِفْ

انظر: إتحاف ذوي الاستحقاق ٢/ ٢٦٤ ـ والفتح الودودي ٢/ ٥٨٨.

٦٧٦ ـ جازِمٍ وناصِبٍ: كذا في (أ)٢٩ب، و(د)٢٩ب، و(ظ٢)١٦٥أ، و(ب)١٤٢أ، وكذا في الكافِيَة الشافية ٣/ ١٥١٣ ـ وشرح الشاطبي ٦/ ١، وعليهما في (ب) بغير خط الناسخ علامة التقديم والتأخير (مـ مـ)، وهو بلفظ: (ناصبٍ وجازِمٍ) في (ظ١)١١٦ب، و(ج)٢/ ٧٤ب، وكذا في شرح المكودي ٢/ ٦٨٦.

ـ كتَسْعَدُ: كذا في جميع نسخ التحقيق، وهو بلفظ: (تُسْعَدُ) في: شرح الهواري ٤/ ١١٣، وذكر الروايتين: إعراب الألفية ص١٣٥ ـ وفي شرح المكودي ٢/ ٦٨٧: (يُسْعَدُ) بالياء مضمومة ومفتوحة. وانظر: حاشية الخضري ٢/ ١٠٩.

٦٧٨ ـ تَخْفِيفَها: كذا في (أ)٢٩ب، و(ب)١٤٢أ، و(ج)٢/ ٧٥أ، وكذا في شرح الشاطبي ٦/ ٤ ـ والمكودي ٢/ ٦٨٨ ـ وابن الجزري ص٣٠٣ ـ وإعراب الألفية ص١٣٦ ـ والسيوطي =

٦٧٩ وَبَعْضُهُمْ أَهْمَلَ (أَنْ) حَمْلًا عَلَى ... (مَا) أُخْتِهَا حَيْثُ ٱسْتَحَقَّتْ عَمَلَا
٦٨٠ وَنَصَبُوا بِـ(إِذَنِ) ٱلْمُسْتَقْبَلَا ... إِنْ صُدِّرَتْ، وَٱلْفِعْلُ بَعْدُ مُوصَلَا
٦٨١ أَوْ قَبْلَهُ ٱلْيَمِينُ، وَٱنْصِبْ وَٱرْفَعَا ... إِذَا (إِذَنْ) مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ وَقَعَا
٦٨٢ وَبَيْنَ (لَا) وَلَامِ جَرٍّ ٱلْتُزِمْ ... إِظْهَارُ (أَنْ) نَاصِبَةً، وَإِنْ عُدِمْ
٦٨٣ (لَا) فَـ(أَنَ) ٱعْمِلْ مُظْهَرًا أَوْ مُضْمَرَا ... وَبَعْدَ نَفْيِ (كَانَ) حَتْمًا أُضْمِرَا.
٦٨٤ كَذَاكَ بَعْدَ (أَوْ) إِذَا يَصْلُحُ فِي ... مَوْضِعِهَا (حَتَّى) أَوِ (ٱلَّا) (أَنْ) خَفِي
٦٨٥ وَبَعْدَ (حَتَّى) هٰكَذَا إِضْمَارُ (أَنْ) ... حَتْمٌ، كَـ(جُدْ حَتَّى تَسُرَّ ذَا حَزَنْ)
٦٨٦ وَتِلْوَ (حَتَّى) حَالًا أَوْ مُؤَوَّلَا ... بِهِ ٱرْفَعَنَّ وَٱنْصِبِ ٱلْمُسْتَقْبَلَا
٦٨٧ وَبَعْدَ فَا جَوَابِ نَفْيٍ أَوْ طَلَبْ ... مَحْضَيْنِ (أَنْ) وَسَتْرُهُ حَتْمٌ نَصَبْ

= ص٣٠٥، وهو بلفظ: (تَخْفِيفَ أَنْ) في (د)٢٩ب، و(ظ١)١١٧أ، وفي حاشيتها «نسخة: (وَاعْتَمِدْ تَخْفِيفَهَا)»، وكان كذلك في (ظ٢)١٦٥ب ثم غُيِّرَ إلى: (تَخْفِيفَهَا)، وهو بلفظ: (تَخْفِيفَ أَنْ) في: شرح ابن ابن القيم ٢/ ٧٦٣ ـ وابن طولون ٢/ ٢٠٣.

ـ فَهْوَ: في (أ)٢٩ب، و(ب)٤٢أ: (وهو)، ثم غُيِّر في (ب) بخط غير الناسخ إلى: (فهو).

٦٨٣ ـ مُظْهَرًا أَوْ مُضْمَرَا: في (أ)٢٩أ ـ وحاشية (ب) ٤٢ب بخط آخر: (مضمرًا أو مظهرا).

ـ مُظْهَرًا أَوْ مُضْمَرَا: كذا بفتح الهاء والميم الأخيرة وكسرهما في (ب)٤٢ب، وكذا في إعراب الألفية ص١٣٦، وجَوَّزهما: الأشموني ٣/ ٢١٩، وهما بالفتح فقط في (د)٣٠أ، و(ج)٢/ ٧٧أ، وهما بالكسر فقط في (أ)٢٩ب، وكذا في شرح الهواري ٤/ ١٢٢ ـ والمكودي ٢/ ٦٩٣.

ـ أُضْمِرَا: في شرح الهواري ٤/ ١٢٣: (أَضْمِرَا) على أنه فعل أمر.

٦٨٧ ـ وَسَتْرُهُ: في شرح ابن الجزري ص٣٠٨ ـ وإعراب الألفية ص١٣٧ ـ وشرح السيوطي ص٣٠٧: (وَسَتْرُهَا)، وهو لفظ الكافية الشافية ٣/ ١٥١٧، وكان في (ب)٤٢ب: =

٦٨٨ وَٱلْوَاوُ كَٱلْفَا إِنْ تُفِدْ مَفْهُومَ (مَعْ)   كَـ(لَا تَكُنْ جَلْدًا وَتُظْهِرَ ٱلْجَزَعْ)
٦٨٩ وَبَعْدَ غَيْرِ ٱلنَّفْيِ جَزْمًا ٱعْتَمِدْ   إِنْ تَسْقُطِ ٱلْفَا وَٱلْجَزَاءُ قَدْ قُصِدْ
٦٩٠ وَشَرْطُ جَزْمٍ بَعْدَ نَهْيٍ أَنْ تَضَعْ   (إِنْ) قَبْلَ (لَا) دُونَ تَخَالُفٍ يَقَعْ
٦٩١ وَٱلْأَمْرُ إِنْ كَانَ بِغَيْرِ (ٱفْعَلْ) فَلَا   تَنْصِبْ جَوَابَهُ وَجَزْمَهُ ٱقْبَلَا
٦٩٢ وَٱلْفِعْلُ بَعْدَ ٱلْفَاءِ فِي ٱلرَّجَا نُصِبْ   كَنَصْبِ مَا إِلَى ٱلتَّمَنِّي يَنْتَسِبْ
٦٩٣ وَإِنْ عَلَى ٱسْمٍ خَالِصٍ فِعْلٌ عُطِفْ   نَصَبَهُ (أَنْ) ثَابِتًا أَوْ مُنْحَذِفْ
٦٩٤ وَشَذَّ حَذْفُ (أَنْ) وَنَصْبٌ فِي سِوَى   مَا مَرَّ، فَٱقْبَلْ مِنْهُ مَا عَدْلٌ رَوَى

عَوَامِلُ ٱلْجَزْمِ

٦٩٥ بِـ(لَا، وَلَامٍ) طَالِبًا ضَعْ جَزْمَا   فِي ٱلْفِعْلِ، هٰكَذَا بِـ(لَمْ، وَلَمَّا)
٦٩٦ وَٱجْزِمْ بِـ(إِنْ، وَمَنْ، وَمَا، وَمَهْمَا،   أَيٍّ، مَتَى، أَيَّانَ، أَيْنَ، إِذْمَا ـ

= (وَسَتْرُهُ)، فغيّر بخط آخر إلى: (سَتْرُهَا).

٦٨٨ ـ وتُظْهِرَ: في حاشية (ب)٤٢ب: «(وتُضْمِرَ)، خ»، وذكر الروايتين: إعراب الألفية ص١٣٨، وقال: «والأول أنسب» ـ والفتح الودودي ٢/٦٠٧.

٦٨٩ ـ تَسْقُطِ: في شرح الهواري ٤/١٣١ ـ والمكودي ٢/٧٠٠: (تُسْقِطِ)، وذكر الشيخ خالد في إعراب الألفية ص١٣٨ الروايتين، ونَسَبَ رواية: (تُسْقِط) إلى الشاطبي، ولم أجد للشاطبي نصًّا على ضبط هذه اللفظة، ولكنه شرح ٦/٦٦ على رواية: (تَسْقُط).

٦٩٢ ـ هذا البيت تأخّر في (د)٣٠أ بعد البيت الآتي.

٦٩٣ ـ نَصَبَهُ: كذا في (أ)٣٠أ، و(د)٣٠أ، وهو بلفظ: (يَنْصِبُهُ) في (ظ١) ١٢١ب، و(ظ٢)١٧٠ب، وكذا في شرح ابن ابن القيم ٢/٧٨٦، وبلفظ: (تَنْصِبُهُ) في (ب)٤٣أ، و(ج)٢/٨١أ، وكذا في شرح الشاطبي ٦/٨٧ ـ والمكودي ٢/٧٠٢ ـ وإعراب الألفية ص١٣٩ ـ وابن طولون ٢/٢٢٤.

٦٩٧ وَحَيْثُمَا، أَنَّى)، وَحَرْفُ (إِذْمَا)   كَـ(إِنْ)، وَبَاقِي ٱلْأَدَوَاتِ أَسْمَا
٦٩٨ فِعْلَيْنِ يَقْتَضِينَ، شَرْطٌ قُدِّمَا   يَتْلُو ٱلْجَزَاءُ، وَجَوَابًا وُسِمَا
٦٩٩ وَمَاضِيَيْنِ أَوْ مُضَارِعَيْنِ   تُلْفِيهِمَا، أَوْ مُتَخَالِفَيْنِ
٧٠٠ وَبَعْدَ مَاضٍ رَفْعُكَ ٱلْجَزَا حَسَنْ   وَرَفْعُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنْ
٧٠١ وَٱقْرُنْ بِـ(فَا) حَتْمًا جَوَابًا لَوْ جُعِلْ   شَرْطًا لِـ(إِنْ) أَوْ غَيْرِهَا لَمْ يَنْجَعِلْ
٧٠٢ وَتَخْلُفُ ٱلْفَاءَ (إِذَا) ٱلْمُفَاجَأَهْ   كَـ(إِنْ تَجُدْ إِذَا لَنَا مُكَافَأَهْ)
٧٠٣ وَٱلْفِعْلُ مِنْ بَعْدِ ٱلْجَزَا إِنْ يَقْتَرِنْ   بِٱلْفَا أَوِ ٱلْوَاوِ بِتَثْلِيثٍ قَمِنْ
٧٠٤ وَجَزْمٌ أَوْ نَصْبٌ لِفِعْلٍ إِثْرَ فَا   أَوْ وَاوٍ انْ بِٱلْجُمْلَتَيْنِ ٱكْتُنِفَا
٧٠٥ وَٱلشَّرْطُ يُغْنِي عَنْ جَوَابٍ قَدْ عُلِمْ   وَٱلْعَكْسُ قَدْ يَأْتِي إِنِ ٱلْمَعْنَى فُهِمْ
٧٠٦ وَٱحْذِفْ لَدَى ٱجْتِمَاعِ شَرْطٍ وَقَسَمْ   جَوَابَ مَا أَخَّرْتَ فَهْوَ مُلْتَزَمْ
٧٠٧ وَإِنْ تَوَالَيَا وَقَبْلُ ذُو خَبَرْ   فَٱلشَّرْطَ رَجِّحْ مُطْلَقًا بِلَا حَذَرْ

---

٧٠٢ ـ **المُفَاجَأَهْ**: يجوز في هذه الكلمة أن تُجَرَّ مضافًا إليه، وأن تُرْفَعَ نعتًا لـ(إذا). انظر: إعراب الألفية ص١٤٠.

٧٠٣ ـ **بِتَثْلِيثٍ**: كذا في جميع نسخ التحقيق، والشروح التي اطلعتُ عليها، وجاء في شرح المكودي ٢/ ٧١٧: «وفي بعض النسخ: (فتثليثٌ) بالفاء»، ونقله: إعراب الألفية ص١٤٠.

٧٠٤ ـ **اكْتُنِفَا**: كذا بالبناء للمفعول في (ب)٤٣ب، و(ظ٢)١٧٤ب، وهو كذلك في: شرح ابن ابن القيم ٢/ ٨٠٧ ـ والمكودي ٢/ ٧١٨، وهو في (د)٣٠ب، و(ظ١)١٢٣ب، و(ج)٢/ ٨٥ب: (اكتَنَفا) بالبناء للفاعل، وهي كذلك في: شرح الشاطبي ٦/ ١٦١ [ونقله عنه في إعراب الألفية] ـ والسيوطي ص٣١٦ ـ وابن طولون ٢/ ٢٤٠، وذكر الروايتين: إعراب الألفية ص١٤١ ـ وحاشية الصبان ٤/ ١٧.

٧٠٥ ـ **يُغْنِي**: في (أ)٣٠ب: (يَغْنَى)، وفوقه «صح».

٧٠٨ وَرُبَّمَا رُجِّحَ بَعْدَ قَسَمِ   شَرْطٌ بِلَا ذِي خَبَرٍ مُقَدَّمِ

فَصْلُ لَوْ

٧٠٩ (لَوْ) حَرْفُ شَرْطٍ فِي مُضِيٍّ، وَيَقِلّْ   إِيلَاؤُهَا مُسْتَقْبَلًا، لَكِنْ قُبِلْ
٧١٠ وَهْيَ فِي الِاخْتِصَاصِ بِالْفِعْلِ كَـ(إِنْ)   لَكِنَّ (لَوْ) (أَنَّ) بِهَا قَدْ تَقْتَرِنْ.
٧١١ وَإِنْ مُضَارِعٌ تَلَاهَا صُرِفَا   إِلَى الْمُضِيِّ نَحْوُ (لَوْ يَفِي كَفَى)

أَمَّا وَلَوْلَا وَلَوْمَا

٧١٢ أَمَّا كَـ(مَهْمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ) وَ(فَا)   لِتِلْوِ تِلْوِهَا وُجُوبًا أُلِفَا
٧١٣ وَحَذْفُ ذِي الْفَا قَلَّ فِي نَثْرٍ إِذَا   لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ نُبِذَا
٧١٤ (لَوْلَا، وَلَوْمَا) يَلْزَمَانِ الِابْتِدَا   إِذَا امْتِنَاعًا بِوُجُودٍ عَقَدَا
٧١٥ وَبِهِمَا التَّحْضِيضَ مِزْ وَ(هَلَّا،   أَلَّا، أَلَا)، وَأَوْلِيَنْهَا فِعْلَا
٧١٦ وَقَدْ يَلِيهَا اسْمٌ بِفِعْلٍ مُضْمَرِ   عُلِّقَ، أَوْ بِظَاهِرٍ مُؤَخَّرِ

الْإِخْبَارُ بِـ(الَّذِي) وَالْأَلِفِ(١) وَاللَّامِ

٧١٧ مَا قِيلَ: أَخْبِرْ عَنْهُ بِـ(الَّذِي)، خَبَرْ   عَنِ الَّذِي مُبْتَدَأً قَبْلُ اسْتَقَرّْ

---

٧٠٩ ـ إِيلَاؤُهَا: في شرح ابن ابن القيم ٢/ ٨١٢ ـ وابن الجزري ص٣٢٥: (إِيلَاؤُهُ)، وكان في (ب)١٤٤أ: (إِيلَاؤُهَا)، فغُيِّر بخط آخر إلى: (إِيلَاؤُهُ).

٧١٠ ـ وَهْيَ: في (ب)١٤٤أ: (وَهْوَ)، وفي الحاشية بخط آخر «(هي)، نسخة».

٧١٣ ـ نُبِذَا: في (أ)١٣١أ: (قُصِدَا)، وهو وهم؛ لمخالفة الرَّوِيِّ.

٧١٥ ـ فِعْلَا: ورد بلفظ: (الفِعْلَا) في: (ظ٢)١٧٨أ، وحاشية (ب)١٤٤أ، وكذا في: شرح ابن ابن القيم ٢/ ٨١٩ ـ والمكودي ٢/ ٧٢٩ ـ وابن الجزري ص٣٢٩ ـ والسيوطي ص٣٢٠، وهو لفظ الكافية الشافية ٣/ ١٦٤٩.

(١) والأَلِف: في (أ)١٣١أ: (وبالألفِ).

٧١٨ وَمَا سِوَاهُمَا فَوَسِّطْهُ صِلَهْ … عَائِدُهَا خَلَفُ مُعْطِي ٱلتَّكْمِلَهْ
٧١٩ نَحْوُ (ٱلَّذِي ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ) فَذَا … (ضَرَبْتُ زَيْدًا) كَانَ، فَٱدْرِ ٱلْمَأْخَذَا
٧٢٠ وَبِ(ٱللَّذَيْنِ، وَٱلَّذِينَ، وَٱلَّتِي) … أَخْبِرْ مُرَاعِيًا وِفَاقَ ٱلْمُثْبَتِ.
٧٢١ قَبُولُ تَأْخِيرٍ وَتَعْرِيفٍ لِمَا … أُخْبِرَ عَنْهُ هٰهُنَا قَدْ حُتِمَا
٧٢٢ كَذَا ٱلْغِنَىٰ عَنْهُ بِأَجْنَبِيٍّ أَوْ … بِمُضْمَرٍ شَرْطٌ، فَرَاعِ مَا رَعَوْا
٧٢٣ وَأَخْبَرُوا هُنَا بِـ(أَلْ) عَنْ بَعْضِ مَا … يَكُونُ فِيهِ ٱلْفِعْلُ قَدْ تَقَدَّمَا.
٧٢٤ إِنْ صَحَّ صَوْغُ صِلَةٍ مِنْهُ لِـ(أَلْ) … كَصَوْغِ (وَاقٍ) مِنْ (وَقَى ٱللَّهُ ٱلْبَطَلْ)
٧٢٥ وَإِنْ يَكُنْ مَا رَفَعَتْ صِلَةُ (أَلْ) … ضَمِيرَ غَيْرِهَا أُبِينَ وَٱنْفَصَلْ

ٱلْعَدَدُ

٧٢٦ (ثَلَاثَةٌ) بِٱلتَّاءِ قُلْ لِـ(ٱلْعَشَرَهْ) … فِي عَدِّ مَا آحَادُهُ مُذَكَّرَهْ

---

٧١٩ ـ هذا البيت ساقط من (أ)٣١أ.

٧٢٠ ـ وباللَّذَيْنِ والَّذِينَ: في (ب)٤٤ب: (وبالَّذِينَ واللَّذَيْنِ)، وفوقهما بغير خط الناسخ علامة التقديم والتأخير.

٧٢١ ـ قَدْ حُتِمَا: في (أ)٣١أ: (فليُعْلَمَا).

٧٢٦ ـ ثلاثةً: بالنصب في (أ)٣١ب، و(ظ١)١٢٨أ، وكذا في شرح ابن ابن القيم ٢/٨٢٩ ـ والمكودي ٢/٧٣٩ ـ وابن طولون ٢/ ٢٦٤، وكذا في (ب)٤٥أ، ثم غُيِّر بخط آخر إلى الرفع، وهو بالرفع في (د)٣١ب، و(ظ٢)١٨١أ، و(ج)٢/ ١٩٠أ. قلتُ: (ثلاثة) بالنصب مفعولٌ به مقدَّم لـ(قُلْ)، وبالرفع مبتدأ خبرُهُ جملةُ (قُلْ)، فتكون نحوَ: (رجلٌ فاضلٌ أكرمتُ). انظر: إعراب الألفية ص١٤٤ ـ وحاشية الصبان ٤/٤٣ ـ والفتح الودودي ٢/ ٦٤٤ ـ وحاشية الخضري ٢/ ١٣٥.

٧٢٧ فِي ٱلضِّدِّ جَرِّدْ، وَٱلْمُمَيِّزَ ٱجْرُرِ ... جَمْعًا بِلَفْظِ قِلَّةٍ فِي ٱلْأَكْثَرِ
٧٢٨ وَ(مِئَةً، وَٱلْأَلْفَ) لِلْفَرْدِ أَضِفْ ... وَ(مِئَةٌ) بِٱلْجَمْعِ نَزْرًا قَدْ رُدِفْ
٧٢٩ وَ(أَحَدَ) ٱذْكُرْ وَصِلَنْهُ بِـ(عَشَرْ) ... مُرَكَّبًا قَاصِدَ مَعْدُودٍ ذَكَرْ
٧٣٠ وَقُلْ لَدَى ٱلتَّأْنِيثِ (إِحْدَى عَشْرَهْ) ... وَٱلشِّينُ فِيهَا عَنْ تَمِيمٍ كَسْرَهْ
٧٣١ وَمَعْ غَيْرِ (أَحَدٍ، وَإِحْدَى) ... مَا مَعْهُمَا فَعَلْتَ فَٱفْعَلْ قَصْدَا
٧٣٢ وَلِـ(ثَلَاثَةٍ، وَتِسْعَةٍ) وَمَا ... بَيْنَهُمَا إِنْ رُكِّبَا مَا قُدِّمَا
٧٣٣ وَأَوْلِ (عَشْرَةَ، ٱثْنَتَيْ)، وَ(عَشَرَا) ... (إِثْنَيْ) إِذَا أُنْثَى تَشَا أَوْ ذَكَرَا
٧٣٤ وَٱلْيَا لِغَيْرِ ٱلرَّفْعِ، وَٱرْفَعْ بِٱلْأَلِفْ ... وَٱلْفَتْحُ فِي جُزْأَيْ سِوَاهُمَا أُلِفْ
٧٣٥ وَمَيِّزِ (ٱلْعِشْرِينَ) لِـ(ٱلتِّسْعِينَا) ... بِوَاحِدٍ كَـ(أَرْبَعِينَ حِينَا)
٧٣٦ وَمَيِّزُوا مُرَكَّبًا بِمِثْلِ مَا ... مُيِّزَ (عِشْرُونَ)، فَسَوِّيَنْهُمَا

---

٧٢٧ ـ والمُمَيِّزَ: في (د)٣١ب، و(ج)٢/ ٩٥ب: (المُمَيَّزَ) بفتح الياء المشدَّدة، وهو تصحيف. انظر: شرح السيوطي ص٣٢٣.

٧٢٩ ـ مُرَكَّبًا: هو بفتح الكاف المشدَّدة، وجاء بكسرها في: شرح المكودي ٢/ ٧٤١ ـ وإعراب الألفية ص١٤٥، وهو حَالٌ: شرح الأشموني ٤/ ٤٨ ـ والسيوطي ص٣٢٤. قلتُ: هو بفتح الكاف حال من (أَحَدَ عَشَرَ)، وبالكسر حال من فاعل (اذْكُرْ). انظر: إعراب الألفية ص١٤٥ ـ وحاشية الصبان ٤/ ٤٨ ـ وحاشية الخضري ٢/ ١٣٦.

٧٣٠ ـ عَنْ تَمِيم: في (د)٣٢أ: (التميم).

٧٣١ ـ أَحَدٍ: في (أ)٣١ب: (واحِدٍ). وهو وَهَمٌ؛ لأنَّ المراد مذكَّر (إِحْدَى).

٧٣٣ ـ إِثْنَيْ: هَمزتها همزة وصل، وإنما قُطِعت لوقوعها في أول عجز البيت.

٧٣٥ ـ وَمَيِّزِ: في (ج)٢/ ٩٧ب (ومَيِّزوا).

٧٣٦ ـ عِشْرُونَ: في (ب)٤٥ب: (عشرين)، ثم غيِّرت بخط آخر إلى: (عشرون)، وفي حاشية (أ)٣٢أ: «يوجد في نسخ كثيرة (عشرين) بالياء، وهو غلط، وفي نسخة ابن النحاس بالواو».

٧٣٧ وَإِنْ أُضِيفَ عَدَدٌ مُرَكَّبُ   يَبْقَى ٱلْبِنَا، وَعَجُزٌ قَدْ يُعْرَبُ
٧٣٨ وَصُغْ مِنِ (ٱثْنَيْنِ) فَمَا فَوْقُ إِلَى   (عَشَرَةٍ) كَـ(فَاعِلٍ) مِنْ فَعَلَا
٧٣٩ وَٱخْتِمْهُ فِي ٱلتَّأْنِيثِ بِٱلتَّا، وَمَتَى   ذَكَّرْتَ فَٱذْكُرْ (فَاعِلًا) بِغَيْرِ (تَا)
٧٤٠ وَإِنْ تُرِدْ بَعْضَ ٱلَّذِي مِنْهُ بُنِي   تُضِفْ إِلَيْهِ مِثْلَ بَعْضٍ بَيِّنِ
٧٤١ وَإِنْ تُرِدْ جَعْلَ ٱلْأَقَلِّ مِثْلَ مَا   فَوْقُ فَحُكْمَ (جَاعِلٍ) لَهُ ٱحْكُمَا
٧٤٢ وَإِنْ أَرَدْتَ مِثْلَ (ثَانِي ٱثْنَيْنِ)   مُرَكَّبًا فَجِئْ بِتَرْكِيبَيْنِ
٧٤٣ أَوْ (فَاعِلًا) بِحَالَتَيْهِ أَضِفِ   إِلَى مُرَكَّبٍ بِمَا تَنْوِي يَفِي
٧٤٤ وَشَاعَ ٱلِٱسْتِغْنَا بِـ(حَادِي عَشَرَا)   وَنَحْوِهِ، وَقَبْلَ (عِشْرِينَ) ٱذْكُرَا
٧٤٥ وَبَابِهِ (ٱلْفَاعِلَ) مِنْ لَفْظِ ٱلْعَدَدْ   بِحَالَتَيْهِ قَبْلَ وَاوٍ يُعْتَمَدْ

---

٧٣٧ ـ يَبْقَى: في (ب)٤٥ب: (يَبْقَ)، وكذا في: شرح ابن الجزري ص٣٣٧ ـ والسيوطي ص٣٢٥.

قلتُ: جزم الفعل هنا ورفعه جائزان؛ لأن فعل الشرط فعل ماض، والجزم أحسن. وانظر: إعراب الألفية ص١٤٦.

٧٤٣ ـ يَفِي: كذا في جميع نسخ التحقيق، وكذا في شرح المكودي ٢/ ٧٥١، فهو في موضع الصفة لـ(مركَّب)، أو مستأنف.

وقال الشاطبي ٦/ ٢٨٩ [ونقله عنه في: إعراب الألفية ص١٤٦ ـ وإتحاف ذوي الاستحقاق ٢/ ٢٩١]: هو (يَفِ) مجزوم؛ لأنه جواب (أَضِفِ)، ولم يُعلِّل لبقاء الياء في (يَفِي).

قلتُ: ظاهر ذلك أنَّ الذي في نسخته (يَفِ) بلا ياء. انظر: شرح الهواري ٤/ ١٨٨ ـ وحاشية الخضري ٢/ ١٣٩.

كَمْ وَكَأَيِّنْ[1] وَكَذَا

٧٤٦ مَيِّزْ فِي ٱلِٱسْتِفْهَامِ (كَمْ) بِمِثْلِ مَا   مَيَّزْتَ (عِشْرِينَ)، كَـ(كَمْ شَخْصًا سَمَا؟)
٧٤٧ وَأَجِزْ أَنْ تَجُرَّهُ (مِنْ) مُضْمَرَا   إِنْ وَلِيَتْ (كَمْ) حَرْفَ جَرٍّ مُظْهَرَا
٧٤٨ وَٱسْتَعْمِلَنْهَا مُخْبِرًا كَـ(عَشَرَهْ)   أَوْ (مِئَةٍ)، كَـ(كَمْ رِجَالٍ أَوْ مَرَهْ!)
٧٤٩ كَـ(كَمْ) (كَأَيِّنْ، وَكَذَا)، وَيَنْتَصِبْ   تَمْيِيزُ ذَيْنِ، أَوْ بِهِ صِلْ (مِنْ) تُصِبْ

ٱلْحِكَايَةُ

٧٥٠ ٱحْكِ بِـ(أَيٍّ) مَا لِمَنْكُورٍ سُئِلْ   عَنْهُ بِهَا فِي ٱلْوَقْفِ أَوْ حِينَ تَصِلْ
٧٥١ وَوَقْفًا ٱحْكِ مَا لِمَنْكُورٍ بِـ(مَنْ)   وَٱلنُّونَ حَرِّكْ مُطْلَقًا وَأَشْبِعَنْ

---

(١) كَأَيِّنْ (هنا وفي بيت ٧٤٩): رُسِمت في نسخ التحقيق (كَأَيٍّ) بياء مشدَّدة وتنوين، إلا في (ب)٤٦أ (في العنوان)، و(ج)١٠٣أ (في بيت ٧٤٩) فرسمت (كَأَيِّنْ)، ورُسمت كذا (كَأَيِّنْ) في: الكافية الشافية ٤/ ١٧٠١ ـ والتسهيل ١٢٤ ـ والمالكية في القراءات لابن مالك ٩أ (ولكلها نسخ أعلى من نسخ الألفية). قلتُ: ورسمتُها بالنون لأنه نُقل اتفاق أهل الإملاء عليه، قال في الهمع ٦/ ٣٠٧: «وأما (كَأَيِّنْ) فكتبت بالنون قولًا واحدًا»، حتى قيل: «ليس للكُتَّاب تنوين يُكتب نونًا إلا تنوين (كَأَيِّنْ)» [كتاب الإملاء لحسين والي ٩٠]، وكذا اتفق كَتَبة المصاحف، وقد وَقَفَ القراء السبعة عليها بالنون، إلا أبا عمرو فبالياء. انظر: المقنع للداني ٤٤ ـ والمغني ٢٤٦.

٧٤٧ ـ مُضْمَرا: في شرح الهواري ٤/ ١٩٢: (مُضْمِرًا) بكسر الميم.

٧٤٩ ـ أَوْ بِهِ: في (ج)٢/ ١٠٣أ بلا همزة (وبه)، وكذا في شرح الشاطبي ٦/ ٣١٤، وكان في (ب)٤٦ب (أو به)، ثم مُسِحت الهمزة.

٧٥١ ـ وَأَشْبِعَنْ: كذا بتشديد النون في (ب)٤٦ب، وفي إعراب الألفية ص١٤٨ أن الفعل مؤكَّد بالنون الخفيفة: (أَشْبِعَنْ)، وما ذكره خالد غفلةٌ عما قرَّره النحويون من أن نون التوكيد الخفيفة يجب قلبها عند الوقف بعد الفتح ألفًا، ومنهم ابن مالك تنظيرًا في: البيت ٦٤٨ ـ وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٤١٩، وتطبيقًا في ألفيته كثيرًا كما في =

٧٥٢ وَقُلْ: (مَنَانِ؟ وَمَنَيْنِ؟) بَعْدَ (لِي   إِلْفَانِ بِٱبْنَيْنِ)، وَسَكِّنْ تَعْدِلِ
٧٥٣ وَقُلْ لِمَنْ قَالَ: «أَتَتْ بِنْتٌ»: (مَنَهْ؟)   وَٱلنُّونُ قَبْلَ (تَا) ٱلْمُثَنَّى مُسْكَنَهْ
٧٥٤ وَٱلْفَتْحُ نَزْرٌ، وَصِلِ ٱلتَّا وَٱلْأَلِفْ   بِـ(مَنْ) بِإِثْرِ (ذَا بِنِسْوَةٍ كَلِفْ)
٧٥٥ وَقُلْ: (مَنُونَ؟ وَمَنِينَ؟) مُسْكِنَا   إِنْ قِيلَ: (جَا قَوْمٌ لِقَوْمٍ فُطَنَا)
٧٥٦ وَإِنْ تَصِلْ فَلَفْظُ (مَنْ) لَا يَخْتَلِفْ   وَنَادِرٌ (مَنُونَ؟) فِي نَظْمٍ عُرِفْ
٧٥٧ وَٱلْعَلَمَ ٱحْكِيَنَّهُ مِنْ بَعْدِ (مَنْ)   إِنْ عَرِيَتْ مِنْ عَاطِفٍ بِهَا ٱقْتَرَنْ

ٱلتَّأْنِيثُ

٧٥٨ عَلَامَةُ ٱلتَّأْنِيثِ تَاءٌ أَوْ أَلِفْ   وَفِي أَسَامٍ قَدَّرُوا ٱلتَّا كَـ(ٱلْكَتِفْ)
٧٥٩ وَيُعْرَفُ ٱلتَّقْدِيرُ بِٱلضَّمِيرِ   وَنَحْوِهِ، كَٱلرَّدِّ فِي ٱلتَّصْغِيرِ
٧٦٠ وَلَا تَلِي فَارِقَةٌ فَعُولَا   أَصْلًا، وَلَا ٱلْمِفْعَالَ وَٱلْمِفْعِيلَا

= التعليق على البيت ٨٤، وحكى السيوطي هذا الحكم عن النحويِّين إجماعًا في الهمع ٤/ ٤٠٥.

٧٥٢ ـ بانتهاء الشطر الأوَّل من هذا البيت ينتهي ثلاثة أرباع الألفية؛ لأنها (١٠٠٢)، وثلاثة أرباعها (٧٥١,٥).

ـ بِٱبْنَيْنِ: في شرح الشاطبي ٦/ ٣٢٥: (كَٱبْنَيْنِ)، وكذا في إعراب الألفية ص١٤٨، ثم قال: «وفي أكثر النسخ بالباء»، وذكر الروايتين: حاشية الصبان ٤/ ٦٤.

٧٥٤ ـ كَلِفْ: في (ب)٤٦ب (كَلِفٌ)، ويصح أن يكون فعلًا ماضيًا (كَلِفَ). انظر: شرح المكودي ٢/ ٧٦٠ ـ وإعراب الألفية ص١٤٨ ـ واللوامع الشمسية ٢/ ١٠٥ب.

٧٥٦ ـ نَظْمٍ: في (أ)٣٢ب، و(ب)٤٦ب: (شِعْرٍ)، وفي حاشية (أ): «خ: (نَظْمٍ)»، وقد غيِّرت في (ب) بغير خط الناسخ إلى: (نَظْمٍ).

٧٦٠ ـ المِفْعَالَ والمِفْعِيلَا: في (ب)٤٧أ: (مِفْعَالًا أَوْ مِفْعِيلًا)، وفي حاشيتها بخط آخر: =

٧٦١ كَذَاكَ مِفْعَلٌ، وَمَا تَلِيـــهِ (تَا) ٱلْفَرْقِ مِنْ ذِي فَشُذُوذٌ فِيـهِ.
٧٦٢ وَمِنْ فَعِيـلٍ كَـ(قَتِيـلٍ) إِنْ تَبِعْ مَوْصُوفَهُ ـ غَالِبًا ـ ٱلتَّا تَمْتَنِـعْ
٧٦٣ وَأَلِفُ ٱلتَّأْنِيثِ؛ ذَاتُ قَصْـرِ وَذَاتُ مَدٍّ، نَحْوُ أُنْثَى ٱلْغُـرِّ
٧٦٤ وَٱلِٱشْتِهَارُ فِي مَبَانِي ٱلْأُولَى يُبْدِيهِ؛ وَزْنُ (أُرَبَى وَٱلطُّولَى).
٧٦٥ وَ(مَرَطَى)، وَوَزْنُ (فَعْلَى) جَمْعَا أَوْ مَصْدَرًا أَوْ صِفَةً كَـ(شَبْعَى).
٧٦٦ وَكَـ(حُبَارَى، سُمَّهَى، سِبَطْرَى، ذِكْرَى، وَحِثِّيثَى)، مَعَ (ٱلْكُفُرَّى).
٧٦٧ كَذَاكَ (خُلَّيطَى)، مَعَ (ٱلشُّقَّارَى)، وَٱعْزُ لِغَـيْرِ هَـٰذِهِ ٱسْتِنْدَارَا
٧٦٨ لِمَدِّهَا: (فَعْـلَاءُ، أَفْعِـلَاءُ) مُثَلَّثَ ٱلْعَـيْنِ، وَ(فَعْـلَلَاءُ).
٧٦٩ ثُمَّ (فِعَالَا، فُعْـلُلَا، فَـاعُولَا، وَفَـاعِلَاءُ، فِعْـلِيَـا، مَفْعُـولَا).
٧٧٠ وَمُطْلَقُ ٱلْعَيْنِ (فَعَـالَا)، وَكَذَا مُطْلَقُ فَـاءِ (فَعَـلَاءُ) أُخِذَا

= «خ، صح: (المِفْعَالَ وَالمِفْعِيلا)»، وفي حاشية (أ)١٣٣أ: «خ: (مِفْعَالًا أَوْ مِفْعِيلا)».

٧٦١ ـ مِنْ ذِي: غُيِّرت في (ب)٤٧أ بخط آخر إلى: (مِنْ ذا)، وكُتب في الحاشية: «(مِنْ ذِي) نسخة».

٧٦٦ ـ الكُفُرَّى: في شرح الشاطبي ٦/ ٣٧٨: «الكُفَرَّى»، ونصَّ على ضبطها في ٦/ ٣٨٧، قلتُ: يجوز في الكلمة لغةً تثليثُ الكافِ والفاءِ معًا مع تشديد الراء المفتوحة، ففيها تسع لغات. انظر: القاموس: (كفر) ٦٠٦.

٧٦٩ ـ يريد: ثُمَّ فِعَالاءُ، فُعْلُلاءُ، فاعُولاءُ، وفاعِلاءُ، فِعْلِيَاءُ، مَفْعُولاءُ.

ـ فِعَالا: في (أ)١٣٣أ: (فَعَالًا). وهو تصحيف؛ لأن (فَعَالَاء) في البيت التالي.

٧٧٠ ـ مُطْلَقُ: كذا بالرفع في أكثر النسخ، وجاء في (ب)٤٧ب، و(ج)٢/ ١١٢أ: بالنصب في الموضعين، وكذا في شرح الشاطبي ٦/ ٣٩٣ ـ والمكودي ٢/ ٧٧١، وقد غير في (ب) بخط آخر إلى الرفع، وذكر الروايتين: إعراب الألفية ص١٥٠. =

ٱلْمَقْصُورُ وَٱلْمَمْدُودُ

٧٧١ إِذَا ٱسْمٌ ٱسْتَوْجَبَ مِنْ قَبْلِ ٱلطَّرَفْ   فَتْحًا وَكَانَ ذَا نَظِيرٍ كَـ(ٱلْأَسَفْ)ـ
٧٧٢ فَلِنَظِيرِهِ ٱلْمُعَلِّ ٱلْآخِرِ   ثُبُوتُ قَصْرٍ بِقِيَاسٍ ظَاهِرِ
٧٧٣ كَفِعَلٍ وَفُعَلٍ فِي جَمْعِ مَا   كَفِعْلَةٍ وَفُعْلَةٍ نَحْوُ (ٱلدُّمَى)
٧٧٤ وَمَا ٱسْتَحَقَّ قَبْلَ آخِرٍ أَلِفْ   فَٱلْمَدُّ فِي نَظِيرِهِ حَتْمًا عُرِفْ
٧٧٥ كَمَصْدَرِ ٱلْفِعْلِ ٱلَّذِي قَدْ بُدِئَا   بِهَمْزِ وَصْلٍ كَـ(ٱرْعَوَى)، وَكَـ(ٱرْتَأَى)
٧٧٦ وَٱلْعَادِمُ ٱلنَّظِيرِ ذَا قَصْرٍ وَذَا   مَدٍّ بِنَقْلٍ، كَـ(ٱلْحِجَا)، وَكَـ(ٱلْحِذَا)
٧٧٧ وَقَصْرُ ذِي ٱلْمَدِّ ٱضْطِرَارًا مُجْمَعُ   عَلَيْهِ، وَٱلْعَكْسُ بِخُلْفٍ يَقَعُ

كَيْفِيَّةُ تَثْنِيَةِ ٱلْمَقْصُورِ وَٱلْمَمْدُودِ وَجَمْعِهِمَا(١) تَصْحِيحًا

٧٧٨ آخِرَ مَقْصُورٍ تُثَنِّي ٱجْعَلْهُ (يَا)   إِنْ كَانَ عَنْ ثَلَاثَةٍ مُرْتَقِيَا
٧٧٩ كَذَا ٱلَّذِي ٱلْيَا أَصْلُهُ نَحْوُ (ٱلْفَتَى)   وَٱلْجَامِدُ ٱلَّذِي أُمِيلَ كَـ(مَتَى)
٧٨٠ فِي غَيْرِ ذَا تُقْلَبُ وَاوًا ٱلْأَلِفْ   وَأَوْلِهَا مَا كَانَ قَبْلُ قَدْ أُلِفْ

= ـ فَعَالا: في (أ)٣٣أ (فَعَالا) بتثليث الفاء، وهو وهم؛ لأن الإطلاق ليس في الفاء، بل في العين؛ أي: فَعَالاء، وفَعِيلاء، وفَعُولاء.

٧٧٣ ـ كفِعَلٍ وفُعَلٍ.... كفِعْلَةٍ وفُعْلَةٍ: في (أ)٣٣ب: (كفُعَلٍ وفِعَلٍ.... كفُعْلَةٍ وفِعْلَةٍ).

(١) وجَمْعِهما: في (ب)٤٨أ بالرفع.

ـ في إتحاف ذوي الاستحقاق ٢/٣٠٦: «تناولت الترجمة جمع الممدود، ولم يذكره»، ونحوه في: الفتح الودودي ٢/ ٦٧٥.

٧٧٨ ـ تُثَنِّي: في (ظ٢)١٩١ب (مُثنًّى)، وجاء في (ج)٢/١١٥أ: (ثُنِّي)، قلتُ: هو تحريف، يكسر وزن البيت.

٧٨١ وَمَا كَـ(صَحْرَاءَ) بِوَاوٍ ثُنِّيَا. وَنَحْوُ (عِلْبَاءٍ، كِسَاءٍ، وَحَيَا)۔
٧٨٢ بِوَاوٍ أَوْ هَمْزٍ، وَغَيْرَ مَا ذُكِرْ صَحِّحْ، وَمَا شَذَّ عَلَى نَقْلٍ قُصِرْ
٧٨٣ وَاحْذِفْ مِنَ الْمَقْصُورِ فِي جَمْعٍ عَلَى حَدِّ الْمُثَنَّى مَا بِهِ تَكَمَّلَا
٧٨٤ وَالْفَتْحَ أَبْقِ مُشْعِرًا بِمَا حُذِفْ وَإِنْ جَمَعْتَهُ بِتَاءٍ وَأَلِفْ۔
٧٨٥ فَالْأَلِفَ اقْلِبْ قَلْبَهَا فِي التَّثْنِيَهْ وَتَاءَ ذِي التَّا أَلْزِمَنَّ تَنْحِيَهْ
٧٨٦ وَالسَّالِمَ الْعَيْنِ الثُّلَاثِيَّ اسْمًا أَنِلْ إِتْبَاعَ عَيْنٍ فَاءَهُ بِمَا شُكِلْ۔
٧٨٧ إِنْ سَاكِنَ الْعَيْنِ مُؤَنَّثًا بَدَا مُخْتَتَمًا بِالتَّاءِ أَوْ مُجَرَّدَا
٧٨٨ وَسَكِّنِ التَّالِيَ غَيْرَ الْفَتْحِ أَوْ خَفِّفْهُ بِالْفَتْحِ، فَكُلًّا قَدْ رَوَوْا
٧٨٩ وَمَنَعُوا إِتْبَاعَ نَحْوِ (ذِرْوَهْ وَزُبْيَةٍ)، وَشَذَّ كَسْرُ (جِرْوَهْ)
٧٩٠ وَنَادِرٌ أَوْ ذُو اضْطِرَارٍ غَيْرُ مَا قَدَّمْتُهُ، أَوْ لِأُنَاسٍ انْتَمَى

جَمْعُ التَّكْسِيرِ

٧٩١ (أَفْعِلَةٌ، أَفْعُلُ)، ثُمَّ (فِعْلَهْ)، ثُمَّتَ (أَفْعَالٌ)، جُمُوعُ قِلَّهْ

---

٧٨١ ـ ونحوُ عِلْبَاءٍ: في (د)٣٤أ، و(ظ١)١٣٥ب: (ونحوِ عِلْبَاءٍ) بالجر، وفي (ب)٤٨أ: (ونحوُ عِلْبَاءٍ) بالرفع والجر، وفي حاشية (أ)٣٤أ ـ وحاشية (ب)٤٨أ: «خ: (وَمَا كَعِلْبَاءٍ)».

٧٨٥ ـ أَلْزِمَنَّ: في (أ)٣٤أ، و(ج)٢/١١٩أ: (أَلْزِمَنْهَا).

٧٨٧ ـ سَاكِنَ: كان كذلك في (ب)٤٨ب، ثم غُيِّر بخط آخر إلى الرفع. وهو تصحيف مخالف لإعراب البيت.

٧٨٨ ـ فَكُلًّا: في (ظ٢)١٩٣أ ـ وشرح المكودي ٢/ ٧٨٤: (وكُلًّا) بالواو.

٧٩١ ـ جُمُوعُ: في (أ)٣٤أ: (مَبَانِي)، وفي الحاشية: «خ: (جُمُوعُ)»، قلتُ: (مَبَانِي) لفظ =

٧٩٢ وَبَعْضُ ذِي بِكَثْرَةٍ وَضْعًا يَفِي   كَـ(أَرْجُلٍ)، وَٱلْعَكْسُ جَاءَ، كَـ(ٱلصُّفِي)
٧٩٣ لِفَعْلٍ ٱسْمًا صَحَّ عَيْنًا (أَفْعُلُ)   وَلِلرُّبَاعِيِّ ٱسْمًا ٱيْضًا يُجْعَلُ ـ
٧٩٤ إِنْ كَانَ كَـ(ٱلْعَنَاقِ، وَٱلذِّرَاعِ) فِي   مَدٍّ وَتَأْنِيثٍ وَعَدِّ ٱلْأَحْرُفِ
٧٩٥ وَغَيْرُمَا (أَفْعُلُ) فِيهِ مُطَّرِدْ   مِنَ ٱلثُّلَاثِيِّ ٱسْمًا بِـ(أَفْعَالٍ) يَرِدْ
٧٩٦ وَغَالِبًا أَغْنَاهُمُ (فِعْلَانُ)   فِي فُعَلٍ، كَقَوْلِهِمْ (صِرْدَانُ).
٧٩٧ فِي ٱسْمٍ مُذَكَّرٍ رُبَاعِيٍّ بِمَدّْ   ثَالِثٍ (ٱفْعِلَةُ) عَنْهُمُ ٱطَّرَدْ
٧٩٨ وَٱلْزَمْهُ فِي فَعَالٍ ٱوْ فِعَالِ   مُصَاحِبَيْ تَضْعِيفٍ ٱوْ إِعْلَالِ
٧٩٩ (فُعْلٌ)، لِنَحْوِ (أَحْمَرٍ، وَحَمْرَا)   وَ(فِعْلَةٌ) جَمْعًا بِنَقْلٍ يُدْرَى
٨٠٠ وَ(فُعُلٌ)، لِٱسْمٍ رُبَاعِيٍّ بِمَدّْ   قَدْ زِيدَ قَبْلَ لَامٍ إِعْلَالًا فَقَدْ ـ
٨٠١ مَا لَمْ يُضَاعَفْ فِي ٱلْأَعَمِّ ذُو ٱلْأَلِفْ   وَ(فُعَلٌ) جَمْعًا لِفُعْلَةٍ عُرِفْ.
٨٠٢ وَنَحْوِ (كُبْرَى)، وَلِفِعْلَةٍ (فِعَلْ)   وَقَدْ يَجِيءُ جَمْعُهُ عَلَى (فُعَلْ).
٨٠٣ فِي نَحْوِ (رَامٍ) ذُو ٱطِّرَادٍ (فُعَلَهْ)   وَشَاعَ نَحْوُ (كَامِلٍ وَكَمَلَهْ).
٨٠٤ (فَعْلَى)، لِوَصْفٍ كَـ(قَتِيلٍ، وَزَمِنْ،   وَهَالِكٍ)، وَ(مَيِّتٌ) بِهِ قَمِنْ

= الكافية الشافية ٤/١٨٠٧.

٧٩٧ ـ فِي ٱسْمٍ: في شرح المكودي ٢/ ٧٩٢: (لاسم).

٧٩٩ ـ لو قدَّم ابنُ مالك عَجُزَ البيت على صدره لكانَ أنسب؛ لتكون جموعُ القلةِ متواليةً. انظر: شرح الشاطبي ٧/ ٤٥ ـ والأشموني ـ والفتح الودودي ٢/ ٦٨٩.

٨٠١ ـ جَمْعًا لِفُعْلَةٍ: في (ب)٤٩ب: (لِفُعْلَةٍ جَمْعًا).

٨٠٤ ـ وهالِكٍ: كذا بالجر في جميع نسخ التحقيق، وفوقه في (أ)٣٤ب «صح»، فهي عطف =

٨٠٥ لِفُعْلٍ ٱسْمًا صَحَّ لَامًا (فَعَلَهْ)   وَٱلْوَضْعُ فِي فَعْلٍ وَفِعْلٍ قَلَّلَهْ
٨٠٦ وَ(فُعَّلٌ)، لِفَاعِلٍ وَفَاعِلَهْ   وَصْفَيْنِ نَحْوُ (عَاذِلٍ، وَعَاذِلَهْ)
٨٠٧ وَمِثْلُهُ (ٱلْفُعَّالُ) فِيمَا ذُكِرَا   وَذَانِ فِي ٱلْمُعَلِّ لَامًا نَدَرَا
٨٠٨ فَعْلٌ وَفَعْلَةٌ، (فِعَالٌ) لَهُمَا   وَقَلَّ فِيمَا عَيْنُهُ ٱلْيَا مِنْهُمَا
٨٠٩ وَفَعَلٌ أَيْضًا لَهُ (فِعَالُ)   مَا لَمْ يَكُنْ فِي لَامِهِ ٱعْتِلَالُ.
٨١٠ أَوْ يَكُ مُضْعَفًا، وَمِثْلُ فَعَلِ   ذُو ٱلتَّا وَفُعْلٌ مَعَ فِعْلٍ، فَٱقْبَلِ

= على (قَتِيلٍ)، وكذا في (ب)٤٩ب، ثم غيِّر بخط آخر إلى الرفع، وهو بالجر في شرح الشاطبي ٧/ ٩٢، وهو بالرفع في شرح الهواري ٤/ ٢٣٣ والمكودي ٢/ ٧٩٩، وقالا: هو و(مَيِّت) مرفوعان عطفًا على (زَمِنٌ)، و(زَمِنٌ) مبتدأ خبرُهُ (قَمِنٌ)، وهذا ظاهر حَلِّ: ابن الناظم ٣٠٤ ـ والمرادي ٣/ ١٣٩٠ ـ وابن عقيل ٢/ ١٥٧ ـ وابن الجزري ص٣٥٩ ـ والأشموني ٤/ ٩٧ ـ والسيوطي ص٣٣٨ ـ وابن طولون ٢/ ٣١٥. وانظر: إعراب الألفية ص١٥٥ ـ واللوامع الشمسية ٢/ ١٢٦ب ـ وحاشية الخضري ٢/ ١٥٧.

ـ ومَيِّتٌ: كذا بالرفع في (أ)٣٤ب، وفوقه «صح»، و(ب)٤٩ب، و(ج)١٢٧ب، وهو بالجر في (د)٣٥أ، و(ظ١)٢٣٨أ، و(ظ٢)١٩٥ب.

٨٠٥ ـ فَعْلٍ وفِعْلٍ: كذا في (أ)٣٤ب، و(ب)٤٩ب، و(ج)٢/ ١٢٧أ، وكذا في: شرح الشاطبي ٧/ ١٠٠ ـ والأشموني ٤/ ٩٧ ـ والسيوطي ص٣٨٨ ـ وابن طولون ٢/ ٣١٦، وهو في (د)٣٥أ، و(ظ١)١٣٨ب، و(ظ٢)١٩٦أ: (فِعْلٍ وفَعْلٍ)، وكذا في: شرح ابن ابن القيم ٢/ ٩٠٦ ـ وابن عقيل ٢/ ١٥٧ ـ وابن الجزري ص٣٥٩.

٨٠٧ ـ ومِثْلُهُ: في حاشية (د)٣٥أ: «خ: (في مِثْلِهِ)».

ـ المُعَلِّ: في (ب)٤٩ب، و(ظ١)١٣٨ب، و(ظ٢)١٩٦أ: (المُعْتَلِّ).

٨٠٩ ـ أيضًا لَهُ: في (ج)٢/ ١٢٨ب (له أيضًا).

٨١٠ ـ وفُعْلٌ مَعَ فِعْلٍ: في: (ظ٢)١٩٦ب، و(ج)٢/ ١٢٩أ: (وفِعْلٌ معَ فُعْلٍ)، وكذا في: شرح المكودي ٢/ ٨٠٤ ـ وإعراب الألفية ص١٥٦، وهو ظاهر حَلِّ: ابن الناظم ٣٠٥ ـ وابن عقيل ٢/ ١٥٨ ـ وابن الجزري ص٣٦١ ـ والأشموني ٤/ ٩٨ ـ وابن طولون ٢/ ٣١٨.

٨١١ وَفِي فَعِيلٍ وَصْفَ فَاعِلٍ وَرَدْ   كَذَاكَ فِي أُنْثَاهُ أَيْضًا اطَّرَدْ
٨١٢ وَشَاعَ فِي وَصْفٍ عَلَى فَعْلَانَا   أَوْ أُنْثَيَيْهِ، أَوْ عَلَى فُعْلَانَا
٨١٣ وَمِثْلُهُ فُعْلَانَةٌ، وَالْزَمْهُ فِي   نَحْوِ (طَوِيلٍ، وَطَوِيلَةٍ) تَفِي
٨١٤ وَبِـ(فُعُولٍ)، فَعِلٌ نَحْوُ (كَبِدْ)   يُخَصُّ غَالِبًا، كَذَاكَ يَطَّرِدْ.
٨١٥ فِي فَعْلٍ اسْمًا مُطْلَقَ الْفَا، وَفَعَلْ   لَهُ، وَلِلْفُعَالِ (فِعْلَانٌ) حَصَلْ
٨١٦ وَشَاعَ فِي (حُوتٍ، وَقَاعٍ)، مَعَ مَا   ضَاهَاهُمَا، وَقَلَّ فِي غَيْرِهِمَا
٨١٧ وَفَعْلًا اسْمًا وَفَعِيلًا وَفَعَلْ   غَيْرَ مُعَلِّ الْعَيْنِ (فُعْلَانٌ) شَمَلْ
٨١٨ وَلِـ(كَرِيمٍ، وَبَخِيلٍ) (فُعَلَا)   كَذَا لِمَا ضَاهَاهُمَا قَدْ جُعِلَا
٨١٩ وَنَابَ عَنْهُ (أَفْعِلَاءُ) فِي الْمُعَلّْ   لَامًا وَمُضْعَفٍ، وَغَيْرُ ذَاكَ قَلّْ

---

٨١١ ـ وَصْفَ: في (أ)٣٥أ: (وَصْفِ) بالجر، وكان في (ب)٥٠أ بالنصب، فغيِّر إلى الجر.

٨١٣ ـ تَفِي: كذا بإثبات الياء في جميع نسخ التحقيق، وجميع شروح الألفية التي اطلعت عليها، وظاهره أنه مجزوم في جواب الأمر (الزَمْهُ)، فيرى خالد في إعراب الألفية ص١٥٦ أن الياء للإشباع، وتبعه: اللوامع الشمسية ٢/ ١٣٠أ ـ وحاشية الصبان ٤/ ٩٨ ـ والفتح الودودي ٢/ ٦٩٨، قلتُ: والقياس حينئذ حذفها من الخط؛ لأن الفعل معتل الآخر مجزوم، وأما نسخة (ب)٥٠أ فكتب ناسخها الكلمة على طريقته في كتابة القوافي المقيدة بالحركات وفوقها سكونٌ هكذا (تَفِيْ)، ورسَمَ تحت ياء الهمزة نقطتين، يعني أن الكلمة في الأصل مهموزة (من: فاءَ يَفِيءُ فَيْئًا) ثم خفِّفت الهمزة، فصارت (تفِي)، فالياء ليست إشباعًا، والمعنى: أنك بذلك ترجع وتصير إلى الصواب.

٨١٥ ـ فَعْلٍ: في (أ)٣٥أ: (فعل) بتثليث الفاء.

ـ وفَعَلْ: يريد: وفَعَلٌ. وفي (ب)٥٠أ: (فُعَل)، وهو تصحيفٌ.

٨١٧ ـ وفَعَلْ: يريد: وفَعَلًا.

٨٢٠ (فَوَاعِلٌ) لِفَوْعَلٍ، وَفَاعِلِ،   وَفَاعِلَاءَ، مَعَ نَحْوِ (كَاهِلِ ـ
٨٢١ وَحَائِضٍ، وَصَاهِلٍ، وَفَاعِلَهْ)   وَشَذَّ فِي (ٱلْفَارِسِ) مَعْ مَا مَاثَلَهْ
٨٢٢ وَبِـ(فَعَائِلَ) ٱجْمَعَنْ فَعَالَهْ   وَشِبْهَهُ، ذَا تَاءٍ، أَوْ مُزَالَهْ
٨٢٣ وَبِـ(ٱلْفَعَالِي، وَٱلْفَعَالَى) جُمِعَا   (صَحْرَاءُ، وَٱلْعَذْرَاءُ)، وَٱلْقَيْسَ ٱتْبَعَا
٨٢٤ وَٱجْعَلْ (فَعَالِيَّ) لِغَيْرِ ذِي نَسَبْ   جُدِّدَ، كَـ(ٱلْكُرْسِيِّ) تَتْبَعِ ٱلْعَرَبْ
٨٢٥ وَبِـ(فَعَالِلَ) وَشِبْهِهِ ٱنْطِقَا   فِي جَمْعِ مَا فَوْقَ ٱلثَّلَاثَةِ ٱرْتَقَى
٨٢٦ مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى، وَمِنْ خُمَاسِي   جُرِّدَ ٱلْآخِرَ ٱنْفِ بِٱلْقِيَاسِ
٨٢٧ وَٱلرَّابِعُ ٱلشَّبِيهُ بِٱلْمَزِيدِ قَدْ   يُحْذَفُ دُونَ مَا بِهِ تَمَّ ٱلْعَدَدْ
٨٢٨ وَزَائِدَ ٱلْعَادِي ٱلرُّبَاعِي ٱحْذِفْهُ مَا   لَمْ يَكُ لَيْنًا إِثْرَهُ ٱللَّذْ خَتَمَا

---

٨٢٢ ـ **فَعَالَهْ**: في (د)٣٥ب مثلث الفاء، وكتب فوقها: «جميعًا».

ـ **مُزَالَهْ**: أصله (مُزَالَهُ)، والهاء عائدة إلى: (تاء)، والمعنى: ذا تاءٍ أو مُزالَ التاءِ، ويَحتملُ أنْ يكون (مُزَالَةً) بتاء التأنيث الموقوف عليها هاء، وبه ضُبط في (ب)٥٠ب، والمعنى: ذا تاءٍ أو وزنًا مُزالةً منه. انظر: شرح الشاطبي ٧/ ١٨٩ ـ والمكودي ٢/ ٨١٢ ـ وإعراب الألفية ص١٥٨ ـ واللوامع الشمسية ٢/ ١٣٤أ ـ وحاشية الصبان ٤/ ١٠٣ ـ وحاشية الخضري ٢/ ١٦٠.

٨٢٣ ـ **صَحْرَاءُ والعَذْرَاءُ**: في (ج)٢/ ١٣٤أ: (صَحْرًا وَعَذْرًا). قلتُ: هذا تحريف يكسر وزن البيت.

٨٢٨ ـ **العَادِي**: اسم فاعل من (عَدَا الشيءَ يَعْدُوهُ، إذا: جاوزه). انظر: شرح الهواري ٤/ ٢٥١ ـ وإعراب الألفية ص١٥٨.

ـ **الشطر الأول**: في شرح الشاطبي ٧/ ٢٢٨: «وقد ثَبَتَ في بعض النسخ هنا عِوَضَ قوله: (وزائِدَ. . . .) قولُه: (وزَائِدَ الرُّبَاعِي احْذِفَنَّهُ ما). . . . إلا أنَّ الأولى أحسن؛ لأن هذه الأخيره موهمةٌ. . . . مع ما فيه من تحريك ياء (الرُّبَاعِي) بعد تخفيفها». =

٨٢٩ وَٱلسِّينَ وَٱلتَّا مِنْ كَـ(مُسْتَدْعٍ) أَزِلْ   إِذْ بِبِنَا ٱلْجَمْعِ بَقَاهُمَا مُخِلْ
٨٣٠ وَٱلْمِيمُ أَوْلَى مِنْ سِوَاهُ بِٱلْبَقَا   وَٱلْهَمْزَ وَٱلْيَا مِثْلُهُ إِنْ سَبَقَا
٨٣١ وَٱلْيَاءَ لَا ٱلْوَاوَ ٱحْذِفِ ٱنْ جَمَعْتَ مَا   كَـ(حَيْزَبُونٍ)، فَهْوَ حُكْمٌ حُتِمَا
٨٣٢ وَخَيَّرُوا فِي زَائِدَيْ (سَرَنْدَى)   وَكُلِّ مَا ضَاهَاهُ، كَـ(ٱلْعَلَنْدَى)

ٱلتَّصْغِيرُ

٨٣٣ (فُعَيْلًا) ٱجْعَلِ ٱلثُّلَاثِيَّ إِذَا   صَغَّرْتَهُ، نَحْوُ (قُذَيٍّ) فِي (قَذَى)
٨٣٤ (فُعَيْعِلٌ) مَعَ (فُعَيْعِيلٍ) لِمَا   فَاقَ، كَجَعْلِ (دِرْهَمٍ) (دُرَيْهِمَا)
٨٣٥ وَمَا بِهِ لِمُنْتَهَى ٱلْجَمْعِ وُصِلْ   بِهِ إِلَى أَمْثِلَةِ ٱلتَّصْغِيرِ صِلْ
٨٣٦ وَجَائِزٌ تَعْوِيضُ (يَا) قَبْلَ ٱلطَّرَفْ   إِنْ كَانَ بَعْضُ ٱلِٱسْمِ فِيهِمَا ٱنْحَذَفْ
٨٣٧ وَحَائِدٌ عَنِ ٱلْقِيَاسِ كُلُّ مَا   خَالَفَ فِي ٱلْبَابَيْنِ حُكْمًا رُسِمَا.

= ـ لَيِّنًا: في (د)٣٦أ، و(ظ٢)١٤١ب بفتح اللام، مُخَفَّف: (لَيْن)، وكذا في: المكودي ٢/ ٨١٨ ـ وحاشية الصبان ٤/ ١٠٨ ـ وحاشية الخضري ٢/ ١٦١، وقال: «بفتح اللام كَمَا هو الرواية»! وانظر: ضبط مثله في التعليق على البيتين ٦١٢، ٦٣٩.

ـ حُتِمَا: ضُبط بالبناء للفاعل والمفعول في (ب)٥١أ، و(د)٣٦أ، وفوقه فيهما «معًا، صح»، وهو بالبناء للفاعل في (أ)٣٥ب، و(ظ٢)١٩٩أ، وكذا في: شرح الهواري ٤/ ٢٥١ ـ والمكودي ٢/ ٨١٨ ـ والسيوطي ص٣٤٢، وهو بالبناء للمفعول في: (ظ١)١٤١أ، و(ج)٢/ ١٣٦أ، وذكر الروايتين: شرح الشاطبي ٧/ ٢٣٦ ـ وإعراب الألفية ص١٥٩ ـ واللوامع الشمسية ٢/ ١٣٦ب.

٨٣٣ ـ الثُّلَاثِيَّ: في (ب)٥١أ: (الثُّلاثِيْ)، وكذا في: شرح المكودي ٢/ ٨٢٢، وذكر الروايتين: إعراب الألفية ص١٥٩، وقال: «وهو أنسب بما بعده» ـ واللوامع الشمسية ٢/ ١٣٨ب.

٨٣٨ لِتِلْوِ (يَا) ٱلتَّصْغِيرِ مِنْ قَبْلِ عَلَمْ   تَأْنِيثٍ اَوْ مَدَّتِهِ ٱلْفَتْحُ ٱنْحَتَمْ
٨٣٩ كَذَاكَ مَا مَدَّةَ (أَفْعَالٍ) سَبَقْ   أَوْ مَدَّ (سَكْرَانَ) وَمَا بِهِ ٱلْتَحَقْ
٨٤٠ وَأَلِفُ ٱلتَّأْنِيثِ حَيْثُ مُدَّا   وَتَاؤُهُ مُنْفَصِلَيْنِ عُدَّا
٨٤١ كَذَا ٱلْمَزِيدُ آخِرًا لِلنَّسَبِ   وَعَجُزُ ٱلْمُضَافِ وَٱلْمُرَكَّبِ
٨٤٢ وَهٰكَذَا زِيَادَتَا (فَعْلَانِ)   مِنْ بَعْدِ أَرْبَعٍ، كَـ(زَعْفَرَانِ)
٨٤٣ وَقَدِّرِ ٱنْفِصَالَ مَا دَلَّ عَلَى   تَثْنِيَةٍ أَوْ جَمْعِ تَصْحِيحٍ جَلَا
٨٤٤ وَأَلِفُ ٱلتَّأْنِيثِ ذُو ٱلْقَصْرِ مَتَى   زَادَ عَلَى أَرْبَعَةٍ لَنْ يَثْبُتَا
٨٤٥ وَعِنْدَ تَصْغِيرِ (حُبَارَى) خَيِّرِ   بَيْنَ (ٱلْحُبَيْرَى). فَٱدْرِ وَ(ٱلْحُبَيِّرِ)
٨٤٦ وَٱرْدُدْ لِأَصْلٍ ثَانِيًا لَيِّنًا قُلِبْ   فَـ(قِيمَةٌ) صَيِّرْ (قُوَيْمَةً) تُصِبْ
٨٤٧ وَشَذَّ فِي (عِيدٍ) (عُيَيْدٌ)، وَحُتِمْ   لِلْجَمْعِ مِنْ ذَا مَا لِتَصْغِيرٍ عُلِمْ
٨٤٨ وَٱلْأَلِفُ ٱلثَّانِي ٱلْمَزِيدُ يُجْعَلُ   وَاوًا، كَذَا مَا ٱلْأَصْلُ فِيهِ يُجْهَلُ
٨٤٩ وَكَمِّلِ ٱلْمَنْقُوصَ فِي ٱلتَّصْغِيرِ مَا   لَمْ يَحْوِ غَيْرَ ٱلتَّاءِ ثَالِثًا، كَـ(مَا)

---

٨٤٢ ـ فَعْلَانِ.... زَعْفَرَانِ: كذا في جميع نسخ التحقيق سوى (ظ٢)، وكذا في الكافية الشافية ٤/١٨٩٧، وكذا في: شرح المكودي ٢/٨٢٧، وأعربهما كذلك اللوامع الشمسية ١٤٢أ، وهو ظاهر إعراب الألفية ص١٦١، وهما في (ظ٢)٢٠١أ: (فَعْلَانَ.... زَعْفَرَانَ)، ولكنهما بلفظ: (فَعْلَانًا.... زَعْفَرَانًا)! في المطبوع من: شرح الشاطبي ٧/٣٠٣ ـ والهواري ٤/٢٦١ ـ وابن ابن القيم ٢/٩٢٨ ـ وابن عقيل ٢/١٦٥ ـ وابن الجزري ص٣٧١ ـ والسيوطي ص٣٤٤ ـ وابن طولون ٢/٣٣٩.

٨٤٣ ـ وَقَدِّرِ: في شرح المكودي ٢/٨٢٧: (وقدّروا).

٨٤٩ ـ المَنْقُوصَ: يريد به ما حُذِف منه حرفٌ، لا المنقوصَ القياسيَّ كـ(القاضي). انظر: =

٨٥٠ وَمَنْ بِتَرْخِيمٍ يُصَغِّرُ اكْتَفَى   بِالْأَصْلِ كَـ(الْعُطَيْفِ) يَعْنِي (الْمِعْطَفَا)
٨٥١ وَاخْتِمْ بِـ(تَا) التَّأْنِيثِ مَا صَغَّرْتَ مِنْ   مُؤَنَّثٍ عَارٍ ثُلَاثِيٍّ، كَـ(سِنّْ)
٨٥٢ مَا لَمْ يَكُنْ بِالتَّا يُرَى ذَا لَبْسِ   كَـ(شَجَرٍ، وَبَقَرٍ، وَخَمْسِ)
٨٥٣ وَشَذَّ تَرْكُ دُونَ لَبْسٍ، وَنَدَرْ   لَحَاقُ (تَا) فِيمَا ثُلَاثِيًّا كَثُرْ
٨٥٤ وَصَغَّرُوا شُذُوذًا (الَّذِي، الَّتِي،   وَذَا) مَعَ الْفُرُوعِ مِنْهَا (تَا، وَتِي)

النَّسَبُ

٨٥٥ يَاءً كَـ(يَا) الْكُرْسِيِّ زَادُوا لِلنَّسَبْ   وَكُلُّ مَا تَلِيهِ كَسْرُهُ وَجَبْ
٨٥٦ وَمِثْلَهُ مِمَّا حَوَاهُ احْذِفْ، وَ(تَا)   تَأْنِيثٍ اوْ مَدَّتَهُ لَا تُثْبِتَا
٨٥٧ وَإِنْ تَكُنْ تَرْبَعُ ذَا ثَانٍ سَكَنْ   فَقَلْبُهَا وَاوًا وَحَذْفُهَا حَسَنْ
٨٥٨ لِشِبْهِهَا الْمُلْحِقِ وَالْأَصْلِيِّ مَا   لَهَا، وَلِلْأَصْلِيِّ قَلْبٌ يُعْتَمَى

= شرح الهواري ٤/ ٢٦٥ ـ والمكودي ٢/ ٨٣٤ ـ وابن طولون ٢/ ٣٤٣.

ـ كـ(مَا): يريد ـ على الصحيح ـ كـ(ماءٍ)، وهو الماء الذي يُشْرَبُ، فإنه يُصغَّر على (مُوَيْه). انظر: شرح ابن الناظم ٣١٣ ـ وابن ابن القيم ٢/ ٩٣٣ ـ والأشموني ٤/ ١٢٣ ـ والسيوطي ص٣٤٥ ـ والفتح الودودي٢/ ٧٢٠.

٨٥٠ ـ بِتَرْخِيمٍ يُصَغِّرُ: في (أ)٣٦ب: (يُصَغَّرُ المُرَخَّمَ).

ـ يُصَغِّرُ: كذا بالرفع في (أ)٣٦أ، و(ب)٥٢أ، و(ج)٢/١٤٥أ، وكذا في: شرح المكودي ٢/ ٨٣٦، فـ(مَنْ) موصول و(يُصَغِّرُ) صلته، وهو في (د)٣٦ب: (يُصَغِّرِ) بالجزم وكسر الراء لالتقاء الساكنين، وكذا في: شرح الشاطبي ٧/ ٣٨٦، وقال في ٧/ ٣٨٧: «(مَنْ) فيه شرطية، و(يُصَغِّر) مجزوم، والجواب (اكتَفَى)»، وهو في (ظ٢)٢٠٢أ: (يُصَغِّرَ) بفتح الراء، ولعله تصحيفا. وانظر: إعراب الألفية ص١٦٢.

٨٥٥ ـ تَلِيهِ: في (ب)٥٢ب، و(ظ١)١٤٣ب: (يَلِيهِ).

٨٥٨ ـ المُلْحِقِ: في (ب)٥٢ب، و(ظ٢)٢٠٢أ بكسر الحاء وفتحها، ونصَّ على أنه بكسر =

٨٥٩ وَٱلْأَلِفَ ٱلْجَائِزَ أَرْبَعًا أَزِلْ   كَذَاكَ (يَا) ٱلْمَنْقُوصِ خَامِسًا عُزِلْ
٨٦٠ وَٱلْحَذْفُ فِي ٱلْيَا رَابِعًا أَحَقُّ مِنْ   قَلْبٍ، وَحَتْمٌ قَلْبُ ثَالِثٍ يَعِنّْ
٨٦١ وَأَوْلِ ذَا ٱلْقَلْبَ ٱنْفِتَاحًا، وَ(فَعِلْ)   وَ(فُعِلْ) عَيْنَهُمَا ٱفْتَحْ وَ(فِعِلْ)
٨٦٢ وَقِيلَ فِي (ٱلْمَرْمِيِّ): (مَرْمَوِيُّ)   وَٱخْتِيرَ فِي ٱسْتِعْمَالِهِمْ (مَرْمِيُّ)
٨٦٣ وَنَحْوُ (حَيٍّ) فَتْحُ ثَانِيهِ يَجِبْ   وَٱرْدُدْهُ وَاوًا إِنْ يَكُنْ عَنْهُ قُلِبْ
٨٦٤ وَعَلَمَ ٱلتَّثْنِيَةِ ٱحْذِفْ لِلنَّسَبْ   وَمِثْلُ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَجَبْ
٨٦٥ وَثَالِثٌ مِنْ نَحْوِ (طَيِّبٍ) حُذِفْ   وَشَذَّ (طَائِيٌّ) مَقُولًا بِٱلْأَلِفْ
٨٦٦ وَ(فَعَلِيٌّ) فِي (فَعِيلَةَ) ٱلْتُزِمْ   وَ(فُعَلِيٌّ) فِي (فُعَيْلَةٍ) حُتِمْ
٨٦٧ وَأَلْحَقُوا مُعَلَّ لَامٍ عَرِيَا   مِنَ ٱلْمِثَالَيْنِ بِمَا ٱلتَّا أُولِيَا
٨٦٨ وَتَمَّمُوا مَا كَانَ كَـ(ٱلطَّوِيلَهْ)   وَهٰكَذَا مَا كَانَ كَـ(ٱلْجَلِيلَهْ)

- الحاء: حاشية الصبان ٤/ ١٣٣ ـ وحاشية الخضري ٢/ ١٧٠.

٨٥٩ ـ **الجَائِزَ**: في (أ)٣٧أ (الحَائِزَ)، وكذا في: شرح الشاطبي ٧/ ٤٤٧ ـ وإعراب الألفية ص١٦٣. **قلتُ**: معنى (الجائز) و(الحائز) هنا متقارب، والمراد الألف الخامسة.

٨٦١ ـ **القَلْبَ**: كذا بالنصب في جميع النسخ، سوى (ج) ٢/ ١٤٩ب، ففيها (القَلْبِ) بالجر، وكذا بالجر في: شرح الشاطبي ٧/ ٤٦٧ ـ والمكودي ٢/ ٨٤٨ ـ وإعراب الألفية ١٦٣، وذكر الوجهين الخضري في حاشيته ٢/ ١٧٠ واستظهر النصب. يريد: و(فَعِلٌ) و(فُعِلٌ).... و(فِعِلٌ).

ـ **وفُعِلْ عَيْنَهُما افْتَحْ وفِعِلْ**: في شرح الشاطبي ٧/ ٤٧٠: «وفِعِلٌ.... وفُعِلْ».

٨٦٦ ـ **الْتُزِمْ.... حُتِمْ**: في (ج)٢/ ١٥١ب بالعكس. **قلتُ**: لعله انقلب على الناسخ.

ـ **فُعَيْلَةٍ حُتِمْ**: في (ج)٢/ ١٥١ب: (فُعَيْلَةَ التُزِمْ) بلا تنوين، وفي: شرح المكودي ٢/ ٨٥٢ ـ وإعراب الألفية ص١٦٤ (فُعَيْلَةَ حُتِمْ)، ونصَّ على تنوينه حاشية الخضري ٢/ ١٧٢. **قلتُ**: الوزن مستقيم بتنوين (فُعَيْلَة) وعدمه.

٨٦٩ وَهَمْزُ ذِي مَدٍّ يُنَالُ فِي النَّسَبْ … مَا كَانَ فِي تَثْنِيَةٍ لَهُ انْتَسَبْ
٨٧٠ وَانْسُبْ لِصَدْرِ جُمْلَةٍ وَصَدْرِ مَا … رُكِّبَ مَزْجًا وَلِثَانٍ تَمَّمَا
٨٧١ إِضَافَةً مَبْدُوءَةً بِـ(ابْنٍ أَوَ ابْ) … أَوْ مَا لَهُ التَّعْرِيفُ بِالثَّانِي وَجَبْ
٨٧٢ فِيمَا سِوَى هَذَا انْسُبَنْ لِلْأَوَّلِ … مَا لَمْ يُخَفْ لَبْسٌ كَـ(عَبْدِ الْأَشْهَلِ)
٨٧٣ وَاجْبُرْ بِرَدِّ اللَّامِ مَا مِنْهُ حُذِفْ … جَوَازًا انْ لَمْ يَكُ رَدُّهُ أُلِفْ ـ
٨٧٤ فِي جَمْعَيِ التَّصْحِيحِ أَوْ فِي التَّثْنِيَهْ … وَحَقُّ مَجْبُورٍ بِهَذِي تَوْفِيَهْ.
٨٧٥ وَبِـ(أَخٍ)(أُخْتًا)، وَبِـ(ابْنٍ)(بِنْتَا) … أَلْحِقْ، وَيُونُسٌ أَبَى حَذْفَ التَّا
٨٧٦ وَضَاعِفِ الثَّانِيَ مِنْ ثُنَائِي … ثَانِيهِ ذُو لِينٍ كَـ(لَا، وَلَائِي)
٨٧٧ وَإِنْ يَكُنْ كَـ(شِيَةٍ) مَا الْفَا عَدِمْ … فَجَبْرُهُ وَفَتْحُ عَيْنِهِ الْتُزِمْ

---

٨٦٩ ـ **يُنَالُ**: في شرح الشاطبي ٧/ ٥٠٧: (يَنَالُ) بفتح الياء، ونقله عنه في إعراب الألفية، وذكر الضبطين: شرح المكودي ٢/ ٨٥٣ ـ وإعراب الألفية ص١٦٤ ـ ١٦٥ ـ وحاشية الصبان ٤/ ١٤٠.

ـ **انْتَسَبْ**: كذا في جميع نسخ التحقيق، وجاء في حاشيتي (ب)٥٣أ، و(د)٣٧: «(وَجَبْ)، خ»، وذكر الروايتين: إعراب الألفية ص١٦٤.

٨٧٥ ـ **يُونُسٌ**: كذا بالتنوين في جميع نسخ التحقيق سوى (ب)، وكذا في: شرح المكودي ٢/ ٨٥٨ ـ وإعراب الألفية ص١٦٥، وهو في (ب)٥٣ب بضمة واحدة ثم وُضع تنوين تحتها بخط آخر، وفي حاشية الخضري ٢/ ١٧٤ أنه بلا تنوين. قلتُ: الوزن مستقيم بتنوين وبلا تنوين.

٨٧٧ ـ **الشطر الثاني**: كذا ورد في (أ)٣٧أ، و(د)٣٨أ، وهو بلفظ: (فَجَبْرُهُ وَفَتْحُ عَيْنِهِ الْتُزِمْ) في (ظ١)١٤٥ب، و(ج)٢/ ١٥٦أ، وكذا في: شرح الشاطبي ٧/ ٥٧٠ ـ والمكودي ٢/ ٨٥٩ ـ وإعراب الألفية ص١٦٦، أما (ب)٥٣ب ففيها الرواية الأولى، ثم غُيِّرت بخط آخر إلى الأخرى، قلتُ: قياس الرواية الأخرى أن يُقال: (التُزِمَا) بألف الاثنين، وقال الشاطبي ٧/ ٥٧٤: «وإنما لم يقل: (التُزِمَا) وهما ـ

٨٧٨ وَٱلْوَاحِدَ ٱذْكُرْ نَاسِبًا لِلْجَمْعِ   إِنْ لَمْ يُشَابِهْ وَاحِدًا بِٱلْوَضْعِ
٨٧٩ وَمَعَ (فَاعِلٍ وَفَعَّالٍ فَعِلْ)   فِي نَسَبٍ أَغْنَى عَنِ ٱلْيَا، فَقُبِلْ
٨٨٠ وَغَيْرُ مَا أَسْلَفْتُهُ مُقَرَّرَا   عَلَى ٱلَّذِي يُنْقَلُ مِنْهُ ٱقْتُصِرَا

ٱلْوَقْفُ

٨٨١ تَنْوِينًا ٱثْرَ فَتْحٍ ٱجْعَلْ أَلِفَا   وَقْفًا، وَتِلْوَ غَيْرِ فَتْحٍ ٱحْذِفَا
٨٨٢ وَٱحْذِفْ لِوَقْفٍ فِي سِوَى ٱضْطِرَارِ   صِلَةَ غَيْرِ ٱلْفَتْحِ فِي ٱلْإِضْمَارِ
٨٨٣ وَأَشْبَهَتْ (إِذَنْ) مُنَوَّنًا نُصِبْ   فَأَلِفًا فِي ٱلْوَقْفِ نُونُهَا قُلِبْ
٨٨٤ وَحَذْفُ (يَا) ٱلْمَنْقُوصِ ذِي ٱلتَّنْوِينِ ـ مَا   لَمْ يُنْصَبَ ـ ٱوْلَى مِنْ ثُبُوتٍ، فَٱعْلَمَا
٨٨٥ وَغَيْرُ ذِي ٱلتَّنْوِينِ بِٱلْعَكْسِ، وَفِي   نَحْوِ (مُرٍ) لُزُومُ رَدِّ ٱلْيَا ٱقْتُفِي
٨٨٦ وَغَيْرَ (هَا) ٱلتَّأْنِيثِ مِنْ مُحَرَّكِ   سَكِّنْهُ، أَوْ قِفْ رَائِمَ ٱلتَّحَرُّكِ
٨٨٧ أَوْ أَشْمِمِ ٱلضَّمَّةَ، أَوْ قِفْ مُضْعِفَا   مَا لَيْسَ هَمْزًا أَوْ عَلِيلًا ـ إِنْ قَفَا ـ

= شيئان لأنهما في حقيقة النَّسَبِ وكيفيَّته شيء واحد».

٨٧٩ ـ يريد: (فَعِلٌ) مع (فاعِلٍ) و(فَعَّالٍ) أغنى في باب النسب عن الياء، فقُبِلَ عند النحويين.

٨٨٤ ـ لَمْ يُنْصَبَ اوْلَى: أصل العبارة: (لَمْ يُنْصَبْ أَوْلَى)، بجزم (يُنْصَبْ) وتحقيق همز (أَوْلَى)، فحُذفت الهمزةُ وأُلقِيَتْ حركتُها على الساكن قبلها. انظر: حاشية الصبان ١٥٤/٤.

٨٨٥ ـ مُرٍ: اسم فاعلٍ من (أَرَى يُرِي) المتعدِّي إلى ثلاثة مفاعيل، وأصله (مُرْئِيٌ) على وزن (مُفْعِل)، ثم أُعِلَّ بحذف الهمزة ونقل حركتها إلى الساكن قبلها، وحُذِفت ياؤه لأنه منقوص مجرور. انظر: شرح الهواري ٢٨٩/٤ ـ وإعراب الألفية ص١٦٧.

٨٨٨ مُحَرَّكًا، وَحَرَكَاتٍ ٱنْقُلَا   لِسَاكِنٍ تَحْرِيكُهُ لَنْ يُحْظَلَا
٨٨٩ وَنَقْلُ فَتْحٍ مِنْ سِوَى ٱلْمَهْمُوزِ لَا   يَرَاهُ بَصْرِيٌّ، وَكُوفٍ نَقَلَا
٨٩٠ وَٱلنَّقْلُ إِنْ يُعْدَمْ نَظِيرٌ مُمْتَنِعْ   وَذَاكَ فِي ٱلْمَهْمُوزِ لَيْسَ يَمْتَنِعْ.
٨٩١ فِي ٱلْوَقْفِ تَا تَأْنِيثِ ٱلِاسْمِ هَا جُعِلْ   إِنْ لَمْ يَكُنْ بِسَاكِنٍ صَحَّ وُصِلْ
٨٩٢ وَقَلَّ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَمَا   ضَاهَى، وَغَيْرُ ذَيْنِ بِٱلْعَكْسِ ٱنْتَمَى
٨٩٣ وَقِفْ بِـ(هَا) ٱلسَّكْتِ عَلَى ٱلْفِعْلِ ٱلْمُعَلّ   بِحَذْفِ آخِرٍ، كَـ(أَعْطِ مَنْ سَأَلْ)
٨٩٤ وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا كَـ(عِ) أَوْ   كَـ(يَعِ) مَجْزُومًا، فَرَاعِ مَا رَعَوْا
٨٩٥ وَ(مَا) فِي ٱلِاسْتِفْهَامِ إِنْ جُرَّتْ حُذِفْ   أَلِفُهَا، وَأَوْلِهَا ٱلْهَا إِنْ تَقِفْ
٨٩٦ وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا ٱنْخَفَضَا   بِٱسْمٍ، كَقَوْلِكَ (ٱقْتِضَامَ ٱقْتَضَى؟)
٨٩٧ وَوَصْلَ ذِي ٱلْهَاءِ أَجِزْ بِكُلِّ مَا   حُرِّكَ تَحْرِيكَ بِنَاءٍ لَزِمَا

---

٨٨٨ ـ **يُحْظَلَا**: في حاشية (أ)٣٨أ: «(حظل) بالظاء أخت الطاء، ويوجد بخط بعض الناس بصاد، وليس بجيِّد، هو ابن النحاس»، قلتُ: لعلَّه بالصاد كان (يَحْصُلَا).

٨٨٩ ـ **وَنَقْلُ**: كذا بالرفع في (ب)٥٤ب، و(ظ٢)٢٠٨ب، و(ج)٢/ ١٦٠ب، وهو في (د)٣٨ب: (ونقلَ) بالنصب، وذكر الروايتين: إعراب الألفية ص١٦٨.

ـ **مِنْ سِوَى**: في حاشية (د)٣٨ب: «خ: (لِسِوَى)».

٨٩٧ ـ هذا البيت ثابت في: (ب)٥٤ب، و(ظ٢)٢١٠، و(ج)٢/ ١٦٤ب، وثابت في: شرح المرادي ٣/ ١٤٨٧ ـ وابن عقيل ٢/ ١٧٨ ـ والهواري ٤/ ٢٩٧ ـ والسيوطي ص٣٥٤، وهو ساقط من (أ)٣٨أ، و(ظ١)١٤٧ب، و(د)٣٨ب، ومن: شرح ابن ابن القيم ٢/ ٩٦٩ ـ والشاطبي ٨/ ١٠١ ـ والمكودي ٢/ ٨٧٦ ـ وابن الجزري ص٣٨٩ ـ والأشموني ٤/ ١٦٢ ـ وابن طولون ٢/ ٣٧٦، وفي إعراب الألفية ص١٦٩: «وهذا البيت يوجد في بعض النسخ»، وفي الفتح الودودي ٢/ ٧٥١ بعد أن ذكر سقوط البيت: «لكن قول الناظم (وَوَصْلُهَا. . . . البيتَ [يعني البيت التالي]) يغني عن البيت»، وفي حاشية =

٨٩٨ وَوَصْلُهَا بِغَيْرِ تَحْرِيكِ بِنَا   أُدِيمَ شَذَّ فِي الْمُدَامِ اسْتُحْسِنَا
٨٩٩ وَرُبَّمَا أُعْطِيَ لَفْظُ الْوَصْلِ مَا   لِلْوَقْفِ نَثْرًا، وَفَشَا مُنْتَظِمَا

الْإِمَالَةُ

٩٠٠ الْأَلِفَ الْمُبْدَلَ مِنْ يَا فِي طَرَفْ   أَمِلْ، كَذَا الْوَاقِعُ مِنْهُ الْيَا خَلَفْ ـ
٩٠١ دُونَ مَزِيدٍ أَوْ شُذُوذٍ، وَلِمَا   يَلِيهِ هَا التَّأْنِيثِ مَا الْهَا عَدِمَا
٩٠٢ وَهٰكَذَا بَدَلُ عَيْنِ الْفِعْلِ إِنْ   يَؤُلْ إِلَى (فِلْتُ)، كَمَاضِي (خَفْ، وَدِنْ)
٩٠٣ كَذَاكَ تَالِي الْيَاءِ، وَالْفَصْلُ اغْتُفِرْ   بِحَرْفٍ اوْ مَعْ (هَا)، كَـ(جَيْبَهَا أَدِرْ)
٩٠٤ كَذَاكَ مَا يَلِيهِ كَسْرٌ، أَوْ يَلِي   تَالِيَ كَسْرٍ أَوْ سُكُونٍ قَدْ وَلِي ـ
٩٠٥ كَسْرًا، وَفَصْلُ الْهَا كَلَا فَصْلٍ يُعَدّْ   فَـ(دِرْهَمَاكَ) مَنْ يُمِلْهُ لَمْ يُصَدّْ

= الصبان ٤/ ١٦٢ بعد أن ذكر سقوط البيت من شرح الأشموني وأنه موجود في بعض النسخ: «فيكون قوله: (وَوَصْلُهَا بِغَيْرِ.... إلخ) تفصيلًا لإجمال هذا البيت»، ونحوه في حاشية الخضري ٢/ ١٧٨. قلتُ: سقوطه من (ظ١) سهو أو خطأ من الناسخ، والصواب إثباته فيها كما في (ظ٢)؛ لأن ابن الناظم شَرَحَ هذا البيت كما في المطبوع ص٣٢٣.

٨٩٨ ـ سقط هذا البيت من (ج)٢/ ١٦٤ب.

٩٠٠ ـ الواقِعُ: في (أ)٣٨ب (الواقعُ) بالرفع والنصب، وفوقه «معًا».

٩٠١ ـ أَوْ شُذُوذٍ: كذا في (أ)٣٨ب، و(ظ٢)٢١٠ب، و(ج)٢/ ١٦٥ب، وكذا في: الكافية الشافية ٤/ ١٩٦٧، وهو بلفظ: (وشذوذٍ) في (د)٣٨ب، و(ظ١)١٤٨أ ـ وشرح الشاطبي ٨/ ١٤١، وكان كذلك في (ب)٥٥أ، ثم أضيفت ألف صغيرة قبل الواو.

ـ يَلِيهِ: في (أ)٣٨ب: نُقِطَ الحرفُ الأول بنقطتين من فوق ونقطتين من تحت.

٩٠٣ ـ والفَصْلُ اغتُفِرْ: في (أ)٣٨ب: (والفصلَ اغتَفِرْ) بالبناء للمعلوم، وكذا في (ب)٥٥أ ثم غُيِّر إلى الرواية الأولى، وكذا في شرح الشاطبي ٨/ ١٤٩ وشَرَح عليه.

٩٠٦ وَحَرْفُ ٱلِاسْتِعْلَا يَكُفُّ مُظْهَرَا   مِنْ كَسْرٍ اوْ يَا، وَكَذَا تَكُفُّ رَا.
٩٠٧ إِنْ كَانَ مَا يَكُفُّ بَعْدُ مُتَّصِلْ   أَوْ بَعْدَ حَرْفٍ، أَوْ بِحَرْفَيْنِ فُصِلْ
٩٠٨ كَذَا إِذَا قُدِّمَ مَا لَمْ يَنْكَسِرْ   أَوْ يَسْكُنِ اثْرَ ٱلْكَسْرِ كَـ(ٱلْمِطْوَاعَ مِرْ)
٩٠٩ وَكَفُّ مُسْتَعْلٍ وَرَا يَنْكَفُّ   بِكَسْرِ رَا، كَـ(غَارِمًا لَا أَجْفُو)
٩١٠ وَلَا تُمِلْ لِسَبَبٍ لَمْ يَتَّصِلْ   وَٱلْكَفُّ قَدْ يُوجِبُهُ مَا يَنْفَصِلْ
٩١١ وَقَدْ أَمَالُوا لِتَنَاسُبٍ بِلَا   دَاعٍ سِوَاهُ، كَـ(عِمَادَا)، وَ(تَلَا)
٩١٢ وَلَا تُمِلْ مَا لَمْ يَنَلْ تَمَكُّنَا   دُونَ سَمَاعٍ غَيْرَ (هَا) وَغَيْرَ (نَا).

---

٩٠٨ ـ كالمِطْوَاعَ: كذا بالنصب في (أ)٣٨ب، و(ب)٥٥ب، فهو مفعول به مقدَّم لـ(مِرْ)، وهو في (د)٣٩أ، و(ظ٢)٢٢١أ، و(ج)٢/١٦٩أ: (كالمطواعِ) بالجر، ويظهر أنه سبق قلم؛ يدل لذلك أن ناسخ (ج) نقل في إعراب الكلمة في اللوامع الشمسية أنها مفعول به. وانظر: شرح المكودي ٢/ ٨٨٤ ـ وإعراب الألفية ص١٧١ ـ وحاشية الصبان ـ وحاشية الخضري ٢/ ١٨١.

ـ مِرْ: فعلُ أمر من (مَارَهُ يَمِيرُهُ مَيْرًا: إذا أتاه بطعام). انظر: تاج العروس: (مير) ٣/ ٥٥٢ ـ وإعراب الألفية ص١٧١ ـ وحاشية الخضري ٢/ ١٨١.

٩٠٩ ـ رَا: كذا بلا تنوين في جميع نسخ التحقيق سوى (ج)٢/١٦٩ب ـ وشرح الشاطبي ٨/ ١٨٠، ففيهما: (رًا) بالتنوين، وسبق الكلام على تنوين المقصور من نحو (راءٍ، وتاءٍ) في التعليق على البيت ٤١.

٩١٠ ـ لِسَبَبٍ: في (د)٣٩أ: (بِسَبَبٍ)، وكذا في: شرح ابن طولون ٢/ ٣٨٥.

٩١١ ـ عِمَادَا: بالنصب بلا تنوين على إرادة الوقف.

ـ (تَلَا): يريد التي في قوله تعالى: ﴿وَٱلْقَمَرِ إِذَا تَلَىٰهَا﴾ [الشمس: ٢]، فألِفُ (تلا) لا حَظَّ له في الإمالة؛ لأنه منقلب عن واو، لكنه أُمِيلَ لمناسبة رؤوس الآي، وفيها ما لإمالته سَبَبٌ، نحو: ﴿إِذَا جَلَّىٰهَا﴾ [الشمس: ٣]. انظر: شرح المرادي ٣/١٠٥١ ـ والهواري ٤/٣٠٨ ـ والمكودي ٢/ ٨٨٩ ـ وابن طولون ٢/٣٨٦ ـ وحاشية الصبان ٤/ ١٧١.

٩١٣ وَٱلْفَتْحَ قَبْلَ كَسْرِ رَاءٍ فِي طَرَفْ   أَمِلْ، كَـ(لِلْأَيْسَرِ مِلْ تُكْفَ ٱلْكُلَفْ)
٩١٤ كَذَا ٱلَّذِي يَلِيهِ هَا ٱلتَّأْنِيثِ فِي   وَقْفٍ إِذَا مَا كَانَ غَيْرَ أَلِفِ

ٱلتَّصْرِيفُ

٩١٥ حَرْفٌ وَشِبْهُهُ مِنَ ٱلصَّرْفِ بَرِي   وَمَا سِوَاهُمَا بِتَصْرِيفٍ حَرِي
٩١٦ وَلَيْسَ أَدْنَى مِنْ ثُلَاثِيٍّ يُرَى   قَابِلَ تَصْرِيفٍ سِوَى مَا غُيِّرَا
٩١٧ وَمُنْتَهَى ٱسْمٍ خَمْسٌ ٱنْ تَجَرَّدَا   وَإِنْ يُزَدْ فِيهِ فَمَا سَبْعًا عَدَا
٩١٨ وَغَيْرَ آخِرِ ٱلثُّلَاثِيِّ ٱفْتَحْ وَضُمّْ   وَٱكْسِرْ وَزِدْ تَسْكِينَ ثَانِيهِ تَعُمّْ
٩١٩ وَ(فِعُلٌ) أُهْمِلَ، وَٱلْعَكْسُ يَقِلّْ   لِقَصْدِهِمْ تَخْصِيصَ فِعْلٍ بِـ(فُعِلْ)
٩٢٠ وَٱفْتَحْ وَضُمَّ وَٱكْسِرِ ٱلثَّانِيَ مِنْ   فِعْلٍ ثُلَاثِيٍّ، وَزِدْ نَحْوَ (ضُمِنْ)
٩٢١ وَمُنْتَهَاهُ أَرْبَعٌ إِنْ جُرِّدَا   وَإِنْ يُزَدْ فِيهِ فَمَا سِتًّا عَدَا
٩٢٢ لِٱسْمٍ مُجَرَّدٍ رُبَاعٍ (فَعْلَلُ ،   وَفِعْلِلٌ، وَفِعْلَلٌ، وَفُعْلُلُ)

---

٩١٣ ـ لِلأَيْسَرِ: أي: للأمر الأيسر؛ أي: الأسهل. انظر: شرح الشاطبي ٨/ ٢١٢ ـ وإعراب الألفية ص١٧١ ـ وحاشية الصبان ٤/ ١٧٣ ـ وحاشية الخضري ٢/ ١٨٢.

٩١٤ ـ يَلِيهِ: في (ظ٢)٢١٢أ (تَلِيهِ) بالتاء.

٩١٥ ـ بَرِي: مخفَّف (بريءٌ). انظر: شرح المكودي ٢/ ٨٩٣ ـ وإعراب الألفية ص١٧٢.

ـ حَرِي: كذا في (د)٣٩ب، وفي باقي النسخ بلا ياء، وقد سبق الكلام على وزن الكلمة وما تحتمله وكيف تُكْتَب، في التعليق على البيتين ٥ و٢٥٠.

٩٢٠ ـ وزِدْ نحوَ: في شرح الشاطبي ٨/ ٢٧٣: «ونحوُهُ»، وقال ٨/ ٢٤٧: «وقع في بعض النسخ هكذا.... وفي بعضها عِوَضَهُ: (وزِدْ نحوَ ضُمِنْ)».

٩٢١ ـ وَإِنْ: في (ب)٥٦ب: (فإن)، وكُتب بين الأسطر بخط آخر: «(وإن) نسخة».

٩٢٣ وَمَعْ (فِعَلٍّ) (فُعَلَلٌ)، وَإِنْ عَلَا   فَمَعْ (فَعَلَّلٍ) حَوَى (فَعَلَلَا)
٩٢٤ كَذَا (فُعَلِّلٌ، وَ فِعَلَّلٌ)، وَمَا   غَايَرَ لِلزَّيْدِ أَوِ ٱلنَّقْصِ ٱنْتَمَى
٩٢٥ وَٱلْحَرْفُ إِنْ يَلْزَمْ فَأَصْلٌ، وَٱلَّذِي   لَا يَلْزَمُ ٱلزَّائِدُ مِثْلُ، تَا (ٱحْتُذِي)
٩٢٦ بِضِمْنِ (فِعْلٍ) قَابِلِ ٱلْأُصُولَ فِي   وَزْنٍ، وَزَائِدٌ بِلَفْظِهِ ٱكْتُفِي
٩٢٧ وَضَاعِفِ ٱللَّامَ إِذَا أَصْلٌ بَقِي   كَرَاءِ (جَعْفَرٍ)، وَقَافِ (فُسْتُقِ)
٩٢٨ وَإِنْ يَكُ ٱلزَّائِدُ ضِعْفَ أَصْلِ   فَٱجْعَلْ لَهُ فِي ٱلْوَزْنِ مَا لِلْأَصْلِ
٩٢٩ وَٱحْكُمْ بِتَأْصِيلِ حُرُوفِ (سِمْسِمِ)   وَنَحْوِهِ، وَٱلْخُلْفُ فِي كَـ(لَمْلِمِ)
٩٣٠ فَأَلِفٌ أَكْثَرَ مِنْ أَصْلَيْنِ   صَاحَبَ زَائِدٌ بِغَيْرِ مَيْنِ
٩٣١ وَٱلْيَا كَذَا وَٱلْوَاوُ إِنْ لَمْ يَقَعَا   كَمَا هُمَا فِي (يُؤْيُؤٍ) وَ(وَعْوَعَا)
٩٣٢ وَهَكَذَا هَمْزٌ وَمِيمٌ سَبَقَا   ثَلَاثَةً تَأْصِيلُهَا تَحَقَّقَا

---

٩٢٦ ـ **ٱكْتُفِي**: كذا بضم التاء وفتحها في (ب)٥٦ب، وهو بالضم في (د)٣٩ب، و(ظ١)١٥١أ، و(ج)٢/١٧٧أ، وكذا في: إعراب الألفية ص١٧٣، وهو بالفتح (اكتَفِي) في (أ)٣٩أ، قلتُ: وهو أنسب لِفِعْلَي الأمر قبله وبعده، وكان قياسه حذف الياء منه.

٩٢٧ ـ **فُسْتُقِ**: في (أ)٣٩أ: (فُسْتَقِ) بفتح التاء، وفوق التاء «صح»، وكذا في (ظ١)١٥١أ، وعليه شرحَ الشاطبي ٨/ ٣٢١، وفي باقي النسخ بضم التاء. قلتُ: في تاء (فستق) اللغتان. انظر: القاموس (فستق) ١١٨٥.

٩٢٨ ـ **أَصْلِ.... لِلْأَصْلِ**: في (أ)٣٩أ: (أصلي.... للأصلي).

٩٢٩ ـ **والخُلْفُ**: كذا بالرفع في جميع نسخ التحقيق، وهو في شرح الشاطبي ٨/ ٣٣١ بالجر ونقله عنه في إعراب الألفية، وذكر الضبطين: إعراب الألفية ص١٧٣ ـ والفتح الودودي ٢/ ٧٧٦.

٩٣١ ـ **يُؤْيُؤٍ وَوَعْوَعَا**: اليُؤْيُؤُ طائر جارح يشبه الباشَق، و(وَعْوَعَ) فعل ماض من (وَعْوَعَ الذئبُ ونحوُه وَعْوَعَةً، إذا صَوَّتَ). انظر: القاموس: (يأيأ) ٧٣، و(وع ع) ٩٩٧ ـ وشرح المرادي ٣/ ١٥٣٤ ـ والأشموني ٤/ ١٩٣ ـ وإعراب الألفية ص١٧٥.

٩٣٢ ـ **تَحَقَّقَا**: جاءت بلفظ (تُحُقِّقَا) في: (ظ١)٢٥١أ، و(ج) ٢/ ١٧٩ب، وكذا في (ظ)٢١٩أ ولكن بخط حديث، وكذا في: شرح المكودي ٢/ ٩٠٨ ـ وإعراب الألفية ١٧٤.

٩٣٣ كَذَاكَ هَمْزٌ آخِرٌ بَعْدَ أَلِفْ   أَكْثَرَ مِنْ حَرْفَيْنِ لَفْظُهَا رَدِفْ
٩٣٤ وَٱلنُّونُ فِي ٱلآخِرِ كَٱلْهَمْزِ وَفِي   نَحْوِ (غَضَنْفَرٍ) أَصَالَةً كُفِي
٩٣٥ وَٱلتَّاءُ فِي ٱلتَّأْنِيثِ وَٱلْمُضَارَعَهْ   وَنَحْوِ ٱلِٱسْتِفْعَالِ وَٱلْمُطَاوَعَهْ
٩٣٦ وَٱلْهَاءُ وَقْفًا كَـ(لِمَهْ؟) وَ(لَمْ تَرَهْ)   وَٱللَّامُ فِي ٱلْإِشَارَةِ ٱلْمُشْتَهِرَهْ
٩٣٧ وَٱمْنَعْ زِيَادَةً بِلَا قَيْدٍ ثَبَتْ   إِنْ لَمْ تَبَيَّنْ حُجَّةٌ كَـ(حَظِلَتْ)

فَصْلٌ فِي⁽¹⁾ زِيَادَةِ هَمْزِ⁽²⁾ ٱلْوَصْلِ

٩٣٨ لِلْوَصْلِ هَمْزٌ سَابِقٌ لَا يَثْبُتُ   إِلَّا إِذَا ٱبْتُدِي بِهِ كَـ(ٱسْتَثْبِتُوا)

---

٩٣٣ ـ هَمْزٌ آخِرٌ: في شرح الشاطبي ٨/ ٤٠١: «هَمْزُ آخِرٍ»، وقال: «وجدتُ في نسختي، وهي فيما أظنُّ مِنْ أَصَحِّ ما يُوجدُ من هذا النظم: (كَذَاكَ هَمْزُ آخِرٍ) بإضافة الهمز إلى: (آخِرٍ)، ولو قال: (كَذَاكَ هَمْزٌ آخِرٌ). . . . لصحَّ المعنى أيضًا، وكذا وجدتُهُ في بعض النسخ»، وكذا في شرح ابن طولون ٢/ ٤٠٠، وذكر الروايتين: إعراب الألفية ص١٧٤.
ـ رَدِفْ: في (ب)١٥٧أ بفتح الراء وضمِّه.

٩٣٦ ـ قال ابن هشام في أوضح المسالك ٤/ ٣٦٦: «وأما تمثيل الناظم وابنه وكثير من النحويين للهاء بنحو (لِمَهْ) و(لم تَرَهْ)، وللام بـ(ذلك) و(تلك) = فمردودٌ؛ لأنَّ كُلًّا من هاء السكت ولام البعد كلمة برأسها، وليستْ جزءًا من غيرها». وانظر: شرح ابن ابن القيم ٢/ ١٠٠٠ ـ والمكودي ٢/ ٩١٠ ـ والفتح الودودي ٢/ ٧٨١ ـ وحاشية الخضري ٢/ ١٨٨.

٩٣٧ ـ تُبَيَّنْ: هو بضم التاء في (ب)١٥٧أ، و(د)١٤٠أ، و(ظ١)١٥٣أ، وهو بفتح التاء في: (أ)١٤٠أ، و(ج)٢/ ١٨١ب، وذكر الضبطين: شرح المكودي ٢/ ٩١١ ـ وإعراب الألفية ص١٧٥ ـ وحاشية الخضري ٢/ ١٨٨.

(١) فصل في: ليس في (أ)١٤٠أ.

(٢) هَمْزِ: كذا في (أ)١٤٠أ، و(ب)١٥٧أ، و(ج)٢/ ١٨٢أ، وكذا في: إعراب الألفية ص١٧٥ ـ وشرح ابن طولون ٢/ ٤٠٥، وكان كذا في (د)١٤٠أ، فكتب بعده تاء مربوطة، وهو بلفظ: (همزة) في (ظ١)١٥٣ب، وكذا في: الكافية الشافية ٤/ ٢٠٧١ ـ وشرح ابن ابن القيم ٢/ ١٠٠٢ ـ والشاطبي ٨/ ٤٧٤ ـ والمكودي ٢/ ٩١٣.

٩٣٨ ـ سابِقٌ: في (ب)١٥٧أ: (زائد)، ثم ضُرِب عليه بخط آخر وكُتب تحته (سابق).

٩٣٩ وَهْوَ لِفِعْلٍ مَاضٍ ٱحْتَوَى عَلَى   أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةٍ، نَحْوُ (ٱنْجَلَى)
٩٤٠ وَٱلْأَمْرِ وَٱلْمَصْدَرِ مِنْهُ، وَكَذَا   أَمْرُ ٱلثُّلَاثِي كَـ(ٱخْشَ، وَٱمْضِ، وَٱنْفُذَا)
٩٤١ وَفِي (ٱسْمٍ، ٱسْتٍ، ٱبْنٍ، ٱبْنِمٍ) سُمِعْ   وَ(ٱثْنَيْنِ، وَٱمْرِئٍ)، وَتَأْنِيثٌ تَبِعْ
٩٤٢ وَ(ٱيْمُنُ)، هَمْزُ (أَلْ) كَذَا، وَيُبْدَلُ   مَدًّا فِي ٱلِٱسْتِفْهَامِ أَوْ يُسَهَّلُ

ٱلْإِبْدَالُ

٩٤٣ أَحْرُفُ ٱلِٱبْدَالِ (هَدَأْتَ مُوطِيَا)   فَأَبْدِلِ ٱلْهَمْزَةَ مِنْ وَاوٍ وَيَا ـ
٩٤٤ آخِرًا ٱثْرَ أَلِفٍ زِيدَ، وَفِي   (فَاعِلِ) مَا أُعِلَّ عَيْنًا ذَا ٱقْتُفِي
٩٤٥ وَٱلْمَدُّ زِيدَ ثَالِثًا فِي ٱلْوَاحِدِ   هَمْزًا يُرَى فِي مِثْلِ كَـ(ٱلْقَلَائِدِ)
٩٤٦ كَذَاكَ ثَانِي لَيِّنَيْنِ ٱكْتَنَفَا   مَدَّ (مَفَاعِلَ)، كَجَمْعِ (نَيِّفَا)

---

٩٤٠ ـ **والأمرِ والمَصْدَرِ**: كذا بجرهما في جميع نسخ التحقيق سوى (أ)٤٠أ، و(ظ١)١٥٣أ، ففيهما برفعهما، وقال الشاطبي ٨/ ٤٨٨: «وقد رأيتُهُ مرفوعًا في بعض النسخ». وانظر: إعراب الألفية ص١٧٦.

ـ **كاخْشَ وامْضِ**: في (أ)٤٠أ: (كامضِ واخشَ).

٩٤١ ـ **وتَأْنِيثٌ**: كذا بالرفع في (أ)٤٠أ، و(د)٤٠ب، وهو بالجر في (ب)٥٧ب، و(ج)٢/ ١٨٣ب، وكذا في: إعراب الألفية ص١٧٦، وذكر الضبطين: حاشية الخضري ٢/ ١٨٩.

٩٤٣ ـ **هَدَأْتَ**: كذا بفتح التاء في (أ)٤٠أ، و(ب)٥٧ب، و(ج)١٨٤ب، وهو بضمها في (د)٤٠ب، و(ظ١)١٥٣ب.

٩٤٤ ـ **اقْتُفِي**: جعله الشاطبي ٩/ ٣٢ فعلَ أمرٍ، فقال: «و(اقْتَفِ) معناه: اتَّبِعْ».

٩٤٦ ـ **كَجَمْعٍ**: كذا بالتنوين في (أ)٤٠ب، و(ج)٢/ ١٨٥ب، وشرح الشاطبي ٩/ ٤٢ ـ والمكودي ٢/ ٩٢٣ ـ والأشموني ٤/ ٢١٧ ـ وإعراب الألفية ص١٧٧ ـ والسيوطي ٣٦٥ ـ وحاشية الخضري ٢/ ١٩٢، وهو بلا تنوين في (ب)٥٧ب، و(د)٤٠ب، =

٩٤٧ وَافْتَحْ وَرُدَّ الْهَمْزَ يَا فِيمَا أُعِلّْ   لَامًا، وَفِي مِثْلِ (هِرَاوَةٍ) جُعِلْ.
٩٤٨ وَاوًا، وَهَمْزًا أَوَّلَ الْوَاوَيْنِ رُدّْ   فِي بَدْءِ غَيْرِ شِبْهِ (وُوفِيَ الْأَشُدّْ)
٩٤٩ وَمَدًّا ابْدِلْ ثَانِيَ الْهَمْزَيْنِ مِنْ   كِلْمَةٍ انْ يَسْكُنْ، كَـ(آثِرْ وَائْتَمِنْ).
٩٥٠ إِنْ يُفْتَحِ اثْرَ ضَمٍّ اوْ فَتْحٍ قُلِبْ   وَاوًا، وَيَاءً إِثْرَ كَسْرٍ يَنْقَلِبْ.
٩٥١ ذُو الْكَسْرِ مُطْلَقًا كَذَا، وَمَا يُضَمّْ   وَاوًا أَصِرْ مَا لَمْ يَكُنْ لَفْظًا أَتَمّْ
٩٥٢ فَذَاكَ يَاءً مُطْلَقًا جَا، وَ(أَؤُمّْ)   وَنَحْوُهُ وَجْهَيْنِ فِي ثَانِيهِ أُمّْ
٩٥٣ وَيَاءً اقْلِبْ أَلِفًا كَسْرًا تَلَا   أَوْ يَاءَ تَصْغِيرٍ، بِوَاوٍ ذَا افْعَلَا.

= و(ظ١)١٥٤ب. قلتُ: الصواب التنوين؛ لأن مقتضى عدم التنوين أن يقال: (كجَمْعِ نَيِّبٍ) بالإضافة، ولأن الذي في الكافية الشافية ٤/ ٢٠٨٤: (كَجَمْعِ شَخْصٍ نَيِّقًا).

٩٤٩ ـ واتُّمِنْ: كذا في (أ)٤٠ب، و(ب)٥٨أ، و(د)٤٠ب، وكذا في: حاشية الصبان ٤/ ٢٢٣، ونقله عن خط ابن هشام ـ وحاشية الخضري ٢/ ١٩٤، ورُسِم في (ظ١)١٥٥أ (وأتمن)، وجاء في (ج)٢/ ١٨٧أ (واتُّمِنْ) بالبناء للمفعول، وكذا ضُبط بالبناء للمفعول وكُتِب (واتُّمِنْ) في: شرح الشاطبي ٩/ ٨٤، ونصَّ على أن الهمزة هنا تُبدل واوًا ـ وإعرابِ الألفية ص١٧٧ ـ وشرح السيوطي ص٣٦٥ ـ وابن طولون ٢/ ٤١٧. قلتُ: مقتضى بنائه للمفعول أن ترسم الهمزة على واو (واؤْتُمِنْ)؛ لأنها تُسهَّل إليه. انظر: حاشية الصبان ٤/ ٢٢٣ ـ والخضري ٢/ ١٩٤.

٩٥٢ ـ أَؤُمّْ: فعل مضارع بضم الهمزة الثانية بمعنى (أَقْصِدُ)، كذا في جميع النسخ والشروح التي اطلعتُ عليها، إلا في شرح الشاطبي ٩/ ٩٥، فقال: «هكذا رأيتُهُ في النسخ: (أَوَمّْ) بفتح الهمزة والواو معًا، على وزن (أَعَمّ)... وإن كان فيه على مذهب الخليل عيب السناد، يعني: عيب سناد التوجيه، انظره في التعليق على البيت (٤٢٥).

ـ ونحوُهُ: في (أ)٤٠ب (وَنَحْوَه) بالنصب، وكذا في (ب)٥٨ب، فغُيِّرَ إلى الرفع، وجوَّز المكودي ٢/ ٩٣٢ فيه النصبَ واستحسَنَهُ.

٩٥٣ ـ يقول: اقْلِبِ الألِفَ ـ إذا تلا كسرًا أو ياءَ تصغيرٍ ـ ياءً.

٩٥٤ فِي آخِرٍ أَوْ قَبْلَ تَا ٱلتَّأْنِيثِ أَوْ   زِيَادَتَيْ (فَعَلَانَ)، ذَا أَيْضًا رَأَوْا.
٩٥٥ فِي مَصْدَرِ ٱلْمُعْتَلِّ عَيْنًا، وَ(ٱلْفِعَلْ)   مِنْهُ صَحِيحٌ غَالِبًا نَحْوُ (ٱلْحِوَلْ)
٩٥٦ وَجَمْعُ ذِي عَيْنٍ أُعِلَّ أَوْ سَكَنْ   فَٱحْكُمْ بِذَا ٱلْإِعْلَالِ فِيهِ حَيْثُ عَنّْ
٩٥٧ وَصَحَّحُوا (فِعَلَةً)، وَفِي (فِعَلْ)   وَجْهَانِ، وَٱلْإِعْلَالُ أَوْلَى كَـ(ٱلْحِيَلْ)
٩٥٨ وَٱلْوَاوُ لَامًا بَعْدَ فَتْحٍ يَا ٱنْقَلَبْ   كَـ(ٱلْمُعْطَيَانِ يُرْضَيَانِ)، وَوَجَبْ.
٩٥٩ إِبْدَالُ وَاوٍ بَعْدَ ضَمٍّ مِنْ أَلِفْ   وَيَا كَـ(مُوقِنٍ)، بِذَا لَهَا ٱعْتَرِفْ
٩٦٠ وَيُكْسَرُ ٱلْمَضْمُومُ فِي جَمْعٍ كَمَا   يُقَالُ: (هِيمٌ) عِنْدَ جَمْعِ (أَهْيَمَا)
٩٦١ وَوَاوًا ٱثْرَ ٱلضَّمِّ رُدَّ ٱلْيَا مَتَىٰ   أُلْفِيَ لَامَ فِعْلٍ اَوْ مِنْ قَبْلِ تَا.

---

٩٥٥ ـ **المُعْتَلّ**: في (ج)٢/١٨٩ب: (المُعَلّ)، وذكر الروايتين: الفتح الودودي ٢/ ٧٩٩. وانظر: ترجيح اللفظ الثاني، وأن ابن مالك يُطلق المعتل على المُعَلّ في: شرح المرادي ٣/ ١٥٨٣ ـ والمكودي ٢/ ٩٣٥ ـ والأشموني ٤/ ٢٢٨.

ـ **والفِعَلْ**: أي: والفِعَلُ، وفي (ب)٥٨أ: (والفِعَلِ)، قلتُ: يظهر أنه سبق قلم.

٩٥٧ ـ قال ابن هشام في أوضح المسالك ٤/ ٣٨٧: «هذا الموضع ليس مُحَرَّرًا في (الخُلاصة)، ولا في غيرها من كتب الناظم»؛ لعدم ذكره شروط هذا الموضع.

٩٥٨ ـ **يُرْضَيَانِ**: كذا بضم أوله في (أ)١٤٠أ، و(ب)٥٨ب، و(ظ١)١٥٧أ، وعليه شرح: ابن الناظم ٣٤٢ ـ والمرادي ٣/ ١٥٨٧ ـ وابن عقيل ٢/ ١٩٨ ـ والهواري ٤/ ٣٤٦ ـ والمكودي ٢/ ٩٣٧ ـ والأشموني ٤/ ٢٣٠ ـ وابن طولون ٢/ ٤٢٦، وهو بفتح أوله في (د)١٤١أ، و(ج)٢/ ١٩١أ، وكذا في الكافية الشافية ٤/ ٢١١٦، فقال في متنها: «إِذْ حُمِلَا عَلَى رَضِي وَالْمُعْطِي»، وشرحها على ذلك ٢/ ٣٨٤، وشرحها على ذلك الشاطبي ٩/ ١٤٤، وذكر الروايتين: حاشية الصبان ٤/ ٢٣٠.

٩٥٩ ـ **وَيَا**: في (أ)١٤١أ: (أَوْ يَا).

ـ **اعْتَرِفْ**: كذا في جميع النسخ، ونص عليه في إعراب الألفية ١٧٩، وجاء بلفظ: (اعْتُرِفْ) في المطبوع من: شرح المرادي ٣/ ١٥٨٧ ـ وابن ابن القيم ٢/ ١٠٢٥ ـ والهواري ٤/ ٣٤٥ ـ والشاطبي ٩/ ٩٠٩ ـ وابن طولون ٢/ ٤٢٦ ـ والأشموني ٤/ ٣٠٦، ولم ينص هؤلاء الشراح على ضبطها.

٩٦٢ كَـتَاءِ بَانٍ مِنْ (رَمَى) كَـ(مَقْدُرَهْ)   كَذَا إِذَا كَـ(سَبُعَانَ) صَيَّرَهْ
٩٦٣ وَإِنْ تَكُنْ عَيْنًا لِـ(فُعْلَى) وَصْفَا   فَذَاكَ بِٱلْوَجْهَيْنِ عَنْهُمْ يُلْفَى

فَصْلٌ(١)

٩٦٤ مِنْ لَامِ (فَعْلَى) ٱسْمًا أَتَى ٱلْوَاوُ بَدَلْ   يَاءٍ، كَـ(تَقْوَى)، غَالِبًا جَا ذَا ٱلْبَدَلْ
٩٦٥ بِٱلْعَكْسِ جَاءَ لَامُ (فُعْلَى) وَصْفَا   وَكَوْنُ (قُصْوَى) نَادِرٌ لَا يَخْفَى

فَصْلٌ(٢)

٩٦٦ إِنْ يَسْكُنِ ٱلسَّابِقُ مِنْ وَاوٍ وَيَا   وَٱتَّصَلَا وَمِنْ عُرُوضٍ عَرِيَا ـ
٩٦٧ فَيَاءً ٱلْوَاوَ ٱقْلِبَنَّ مُدْغِمَا   وَشَذَّ مُعْطًى غَيْرَ مَا قَدْ رُسِمَا.
٩٦٨ مِنْ يَاءٍ اَوْ وَاوٍ بِتَحْرِيكٍ أُصِلْ   أَلِفًا ٱبْدِلْ بَعْدَ فَتْحٍ مُتَّصِلْ.

---

(١) هذا الفصل في اعتلال لام (فُعْلَى) بفتح الفاء وضمها.

٩٦٤ ـ كَتَقْوَى: في (ب)٥٨ب: (كَبَقْوَى)، ثم غُيِّر بخط آخر إلى: (كَتَقْوَى)، وفي (أ)٤١أ نُقِطت التاء بنقطتين من فوق، ونقطة من تحت، وفوقها «معًا»، قلتُ: البَقْوَى: هو الاسم من (بَقِيَ يَبْقَى بَقَاء). انظر: القاموس (بقي) ١٦٣١.

(٢) هذا الفصل في اجتماع الواو والياء، وقلبهما ألفًا، وإبدال النون ميمًا.

٩٦٨ ـ في الفتح الودودي ٢/٨٠٩: أن الإعلال المذكور في هذا البيت «مغاير لما قبله، فكان ينبغي أن يذكر له فصلًا يخصُّه؛ ولذلك عَقَدَ الموضِّح له فصلًا، وكذلك فعل الناظم في الكافية والتسهيل، ويوجد في نوادر نسخه هنا».

ـ ياءٍ أَوْ وَاوٍ: كذا في جميع نسخ التحقيق، والكافية الشافية ٤/٢١٢٤، وكذا في: جميع شروح الألفية التي اطلعتُ عليها، سوى: شرح الشاطبي ٩/٢٢١ ـ وابن الجزري ص٤١٣ ـ وابن طولون ٢/٤٣٣، ففيها: (واوٍ أَوْ يَاءٍ).

ـ أُصُلْ: كذا بفتح فضم في (أ)٤١أ بخط ابن هشام، وفوقه «صح»، وكذا ضبطه بهاء الدين بن النَّحَّاس تلميذ ابن مالك صاحب النسخة المشهورة من الألفية، كما في حاشية الصبان ٤/٢٣٦ ـ والفتح الودودي ٢/٨١٠ ـ وحاشية الخضري ٢/٢٠١، وهو بضم =

٩٦٩ إِنْ حُرِّكَ ٱلتَّالِي، وَإِنْ سُكِّنَ كَفّْ … إِعْلَالَ غَيْرِ ٱللَّامِ، وَهْيَ لَا يُكَفّْ
٩٧٠ إِعْلَالُهَا بِسَاكِنٍ غَيْرِ أَلِفْ … أَوْ يَاءٍ ٱلتَّشْدِيدُ فِيهَا قَدْ أُلِفْ
٩٧١ وَصَحَّ عَيْنُ (فَعَلٍ) وَ(فَعِلَا) … ذَا (أَفْعَلٍ)، كَـ(أَغْيَدٍ)، وَ(أَحْوَلَا)
٩٧٢ وَإِنْ يَبِنْ (تَفَاعُلٌ) مِنِ (ٱفْتَعَلْ) … وَٱلْعَيْنُ وَاوٌ سَلِمَتْ وَلَمْ تُعَلّْ
٩٧٣ وَإِنْ لِحَرْفَيْنِ ذَا ٱلْإِعْلَالُ ٱسْتُحِقّْ … صُحِّحَ أَوَّلٌ، وَعَكْسٌ قَدْ يَحِقّْ
٩٧٤ وَعَيْنُ مَا آخِرَهُ قَدْ زِيدَ مَا … يَخُصُّ ٱلِٱسْمَ -وَاجِبٌ أَنْ يَسْلَمَا

= فكسر (أَصِلَ) في (ب)٥٩أ، و(د)٤١ب، و(ظ١)١٥٨أ، و(ج)١٩٥ب، وكذا في إعراب الألفية ص١٨١، وهو أنسب للشطر الثاني؛ ليسلم البيت من عيب سناد التوجيه [انظر معناه في التعليق على البيت ٤٢٥]، والضبط الأول هو ظاهر شرح ابن مالك للبيت في شرح الكافية الشافية ٤/ ٢١٢٥، إذ قال: «ومعنى (أصل): كان أَصْلَا»، وضَبْطُ هذا اللفظ بهذا المعنى في المعجمات هو (أَصُلَ) كـ(كَرُم) [انظر (أصل) في: تاج العروس ٧/ ٣٠٧]، أما الضبط الآخر فلا وَجْهَ له؛ لأنَّ الفعل لازمٌ لا يَصِحُّ بناؤه للمجهول؛ لعدم وجود ما ينوب عن فاعله؛ فلذا قال ابن هشام في حواشيه على الألفية [نقله عنه الفتح الودودي ٢/ ٨١٠، ولم أقف عليه]: «المتعيِّن (أَصُلَ)؛ لأنه لازم، فلا يُبنى للمفعول، ولم يُسْمَعْ فيه».

٩٦٩ ـ **التَّالي**: في (ظ١)١٥٨أ: (الثاني)، وكذا في: شرح المكودي ٢/ ٩٤٨ ـ ونسخة من شرح السيوطي ص٣٦٩. وانظر: الفتح الودودي ٢/ ٨١١.

٩٧١ ـ يريد بـ(فَعَلٍ) المصدَر الذي على وزن (فَعَلٍ)، ويريد بـ(فَعِلَا) الفعل الماضي الذي على وزن (فَعِلَ)، والألف فيه للإطلاق.

٩٧٣ ـ **ٱسْتُحِقّْ**: في إعراب الألفية ١٨٢ أنه (ٱسْتَحَقّْ) مبني للمعلوم، وهذا يؤدي إلى عيب سناد التوجيه، ولعله سبق قلم.

٩٧٤ ـ يقول: عينُ الاسم ـ الذي آخرُه زيادةٌ تختصُّ بالاسم ـ واجبٌ سلامتُها.

ـ **وَعَيْنُ**: في حاشية (ظ١)١٥٩أ: «نسخة: (وقبل)».

ـ **آخِرُهُ**: كذا بالرفع في (أ)٤١ب، و(ب)٥٩أ، و(د)٤١ب، و(ج)٢/ ١٩٧ب، وكذا في شرح الهواري ٤/ ٣٥٩، وهو حَلُّ: ابن الناظم ٣٤٥ ـ والمرادي ٣/ ١٦٠١ ـ والسيوطي ص٣٧٠، وهو بالنصب في (ظ١)١٥٩أ، وكذا في: شرح الشاطبي ٩/ ٢٦٩ ـ والمكودي ٢/ ٩٥٢ ـ وإعراب الألفية ص١٨٢ ـ واللوامع الشمسية ١٩٧ب ـ والفتح الودودي =

٩٧٥ وَقَبْلَ (بَا) ٱقْلِبْ مِيمًا ٱلنُّونَ إِذَا   كَانَ مُسَكَّنًا، كَـ(مَنْ بَتَّ ٱنْبِذَا)

فَصْلٌ(١)

٩٧٦ لِسَاكِنٍ صَحَّ ٱنْقُلِ ٱلتَّحْرِيكَ مِنْ   ذِي لِينٍ آتٍ عَيْنَ فِعْلٍ، كَـ(أَبِنْ)
٩٧٧ مَا لَمْ يَكُنْ فِعْلَ تَعَجُّبٍ، وَلَا   كَـ(ٱبْيَضَّ)، أَوْ (أَهْوَى) بِلَامٍ عُلِّلَا
٩٧٨ وَمِثْلُ فِعْلٍ فِي ذَا ٱلْإِعْلَالِ ٱسْمُ   ضَاهَى مُضَارِعًا، وَفِيهِ وَسْمُ
٩٧٩ وَ(مِفْعَلٌ) صُحِّحَ كَـ(ٱلْمِفْعَالِ)،   وَأَلِفَ (ٱلْإِفْعَالِ، وَٱسْتِفْعَالِ)۔
٩٨٠ أَزِلْ لِذَا ٱلْإِعْلَالِ، وَٱلتَّا ٱلْزَمْ عِوَضْ   وَحَذْفُهَا بِٱلنَّقْلِ رُبَّمَا عَرَضْ
٩٨١ وَمَا لِـ(إِفْعَالٍ) مِنَ ٱلْحَذْفِ وَمِنْ   نَقْلٍ فَـ(مَفْعُولٌ) بِهِ أَيْضًا قَمِنْ

= ٢/ ٨١٥ ـ وحاشية الخضري ٢/ ٢٠٣، وهو حَلٌ: ابن ابن القيم ٢/ ١٠٣٨ ـ وابن عقيل ٢/ ٢٠٣ ـ وابن الجزري ص٤١٥ ـ والأشموني ٤/ ٢٣٩ ـ وابن طولون ٢/ ٤٣٨.

٩٧٥ ـ بَتَّ: كذا في: (أ)٤١ب، و(ب)٥٩ب، و(د)٤٢أ، و(ظ١) ١٥٩أ، وكذا في: شرح المرادي ٣/ ١٦٠٣ ـ وابن ابن القيم ٢/ ١٠٣٨ ـ وابن عقيل ٢/ ٢٠٣ ـ والهواري ٤/ ٣٦٠ ـ والمكودي ٢/ ٩٥٣ ـ وابن الجزري ص٤١٥ ـ والسيوطي ص٣٧٠، وهو بلفظ: (بَثَّ) في: (ظ٢) ٢٢٤ب، و(ج)٢/ ١٩٩أ، وكذا في: شرح الشاطبي ٩/ ٢٧٨ ـ وإعراب الألفية ص١٨٢، وذَكَرَ الروايتين مع ترجيح الثانية معنًى: إتحاف ذوي الاستحقاق ٢/ ٣٨٠ ـ وحاشية الصبان ٤/ ٢٠٤ ـ والفتح الودودي ٢/ ٨١٥.

(١) هذا الفصل في نقل حركة الواو والياء إلى الساكن قبلهما.

٩٧٦ ـ آتٍ: هو (آتٍ) اسم فاعل من (أَتَى)، وأصله (أَات)، فخُفِّفَتْ همزته بنقل حركتها إلى التنوين قبلها، فحُكِيَتْ همزة وصل.

٩٧٨ ـ مُضَارِعًا: في حاشية (ب)٥٩ب: «المضارع، خ».

٩٨٠ ـ رُبَّما: كذا في جميع نسخ التحقيق، والشروح التي اطلعت عليها، سوى: شرح المكودي ٢/ ٩٥٨ ـ وابن الجزري ص٤١٧ ـ وإعراب الألفية ص١٨٣، ففيها: (نَادِرًا)، وقال المكودي وخالد: «وفي بعض النسخ: (رُبَّمَا)»، وفي حاشية (ب)٥٩ب بخط آخر: «(نَادِرًا) صح».

٩٨١ ـ لِإِفْعَالٍ: في (د) ٤٢أ: (لِأفعال). قلتُ: هو تصحيف، ولعلَّه سبق قلم. =

٩٨٢ نَحْوُ (مَبِيعٍ، وَمَصُونٍ)، وَنَدَرْ   تَصْحِيحُ ذِي الْوَاوِ، وَفِي ذِي الْيَا اشْتَهَرْ
٩٨٣ وَصَحِّحِ (الْمَفْعُولَ) مِنْ نَحْوِ (عَدَا)   وَأَعْلِلِ انْ لَمْ تَتَحَرَّ الْأَجْوَدَا
٩٨٤ كَذَاكَ ذَا وَجْهَيْنِ جَا (الْفُعُولُ) مِنْ   ذِي الْوَاوِ لَامَ جَمْعٍ اوْ فَرْدٍ يَعِنّْ
٩٨٥ وَشَاعَ نَحْوُ (نُيَّمٍ) فِي (نُوَّمِ)   وَنَحْوُ (نُيَّامٍ) شُذُوذُهُ نُمِي

فَصْلٌ[1]

٩٨٦ ذُو اللِّينِ فَا تَا فِي افْتِعَالٍ أُبْدِلَا   وَشَذَّ فِي ذِي الْهَمْزِ نَحْوُ (ائْتَكَلَا)
٩٨٧ طَا تَا افْتِعَالٍ رُدَّ إِثْرَ مُطْبَقِ   فِي (ادَّانَ، وَازْدَدْ، وَادَّكِرْ) دَالًا بَقِي

- ـ مِنَ الحَذْفِ ومِنْ نَقْلِ: كذا في (أ)٤١ب، و(ب)٥٩ب، و(د)١٤٢أ، و(ظ١)١٦٠أ، و(ظ٢)٢٢٥أ، وكذا في: الكافية الشافية ٤/ ٢١٤٢ ـ وشرح الهواري ٤/ ٣٦٥ ـ والشاطبي ٩/ ٣٣٦ ـ وابن الجزري ص٤١٧ ـ والأشموني ٤/ ٢٤٤ ـ والسيوطي ص٣٧١ ـ وابن طولون ٢/ ٤٤٣، وغُيِّر في (ب) بخط آخر إلى الرواية الأخرى، وهو بلفظ: (مِنَ النَّقْلِ وَمِنْ حَذْفٍ) في (ج) ٢/ ٢٠٠ب، وكذا في: شرح ابن عقيل ٢/ ٢٠٥ ـ والمكودي ٢/ ٩٥٨ ـ وإعراب الألفية ص١٨٣.

ـ قَمِنْ: في إعراب الألفية ص١٨٣ ـ واللوامع الشمسية ٢٠١أ أنه خبر مرفوع، وضُبِطَ في (ب)٥٩ب: (قَمِنٌ) بفتح النون وسكونها.

٩٨٤ ـ الفُعُولُ: في (د)١٤٢أ ـ وشرح ابن طولون ٢/ ٤٤٦ (المَفْعُولُ). قلتُ: هو تحريف.

[1] هذا الفصل في إبدالِ فاءِ (الافتعالِ) تاءً، وإبدالِ تائِهِ طاءً.

٩٨٦ ـ يقول في الشطر الأول: حرفُ اللِّينِ ـ إذا كان فاءً في (افْتِعَالٍ) ـ يُبْدَلُ تاءً.

ـ أُبْدِلا: كذا بالضم في (ب)٦٠أ، و(ج)٢/ ٢٠٢ب، وكذا في: شرح الشاطبي ٩/ ٣٦٥ ـ وإعراب الألفية ص١٨٤، وهو في (د)٤٢ب: (أَبْدِلا) بالفتح، فهو فعل أمر، وأصله: أَبْدِلَنْ.

ـ ذِي الهَمْزِ: في (د)٤٢ب: (ذا الهَمْزُ) بالرفع.

٩٨٧ ـ يقول في الشطر الأول: تاءُ (الافتِعَالِ) ـ إذا كان بعدَ حرفٍ مُطْبَقٍ ـ يُرَدُّ طاءً.

فَصْـلٌ(١)

٩٨٨ فَا أَمْرٍ أَوْ مُضَارِعٍ مِنْ كَـ(وَعَدْ)   اِحْذِفْ، وَفِي كَـ(عِدَةٍ) ذَاكَ ٱطَّرَدْ
٩٨٩ وَحَذْفُ هَمْزِ (أَفْعَلَ) ٱسْتَمَرَّ فِي   مُضَارِعٍ وَبِنْيَتَيْ مُتَّصِفِ
٩٩٠ (ظَلْتُ، وَظِلْتُ) فِي (ظَلِلْتُ) ٱسْتُعْمِلَا   وَ(قِرْنَ) فِي (ٱقْرِرْنَ)، وَ(قَرْنَ) نُقِلَا

ٱلْإِدْغَامُ

٩٩١ أَوَّلَ مِثْلَيْنِ مُحَرَّكَيْنِ فِي   كِلْمَةٍ ٱدْغِمْ، لَا كَمِثْلِ (صُفَفِ.
٩٩٢ وَذُلُلٍ، وَكِلَلٍ، وَلَبَبِ)   وَلَا كَـ(جُسَّسٍ)، وَلَا كَـ(ٱخْصُصَ ٱبِي).
٩٩٣ وَلَا كَـ(هَيْلَلَ)، وَشَذَّ فِي (أَلِلْ)   وَنَحْوِهِ، فَكٌّ بِنَقْلٍ فَقُبِلْ

---

(١) هذا الفصل في الإعلال بالحذف.

٩٨٨ ـ إِحْذِفْ: همزته همزة وصل، وقُطِعت لأنها جاءت في أول العجز.

٩٩٠ ـ يقول في الشطر الثاني: (قِرْنَ) استُعْمِلَ في (اقْرِرْنَ)، وقد نُقِل (قَرْنَ) فيه أيضًا.

ـ اقْرِرْنَ: في (ب)٦٠ب: (اقْرَرْنَ). قلتُ: هو تصحيف.

٩٩٢ ـ كَـاخْصُـصَ ابِـي: كـذا فـي (أ)٤٢أ، و(ج)٢/٢٠٥ب، وهـو فـي (ب)٦٠ب: (كاخْصُصِ ابِي)، وفي (د)٤٢ب: (كاخْصُصْ أَبِي)، قلتُ: الصواب ما في (أ) و(ج)، وهو ما في شروح الألفية التي اطلعتُ عليها؛ لأن حركةَ الصادِ الثانية حركةُ نقلٍ من همزة (أَبِي) المخفَّفة بالحذف، لا حركةُ تخلُّص من الساكنين، أما تسكينها فيزيل موضع التمثيل. انظر: شرح المكودي ٢/ ٩٧٢ ـ وإعراب الألفية ص١٨٦ ـ وشرح السيوطي ص٣٧٤ ـ وحاشية الخضري ٢/ ٢١٠.

٩٩٣ ـ كَهَيْلَلَ: في (ب)٦٠ب: (كَهَيْلَلٍ). قلتُ: الصوابُ الفتحُ؛ لأنه فعلٌ ماضٍ، معناه: أكثرَ من التهليل، وهو ملحق بـ(دَحْرَجَ)، وليس اسمًا، انظر: شرح الهواري ٤/ ٣٧٨ ـ والمكودي ٢/ ٩٧٢ ـ وإعراب الألفية ص١٨٦ ـ وحاشية الصبان ٤/ ٢٦١.

ـ أَلِلْ: أي: أَلِلَ، وفي (ب)٦٠ب: (أَلِلٍ). قلتُ: الصواب فتح اللام الأخيرة؛ لأنه فعل ماض، لا اسم. انظر: شرح المكودي ٢/ ٩٧٣ ـ وإعراب الألفية ص١٨٦ ـ وحاشية الخضري ٢/ ٢١١.

٩٩٤ وَ(حَيِيَ) ٱفْكُكْ وَٱدَّغِمْ دُونَ حَذَرْ   كَذَاكَ نَحْوُ (تَتَجَلَّى، وَٱسْتَتَرْ)
٩٩٥ وَمَا بِتَاءَيْنِ ٱبْتُدِي قَدْ يُقْتَصَرْ   فِيهِ عَلَى تَا، كَـ(تَبَيَّنُ ٱلْعِبَرْ)
٩٩٦ وَفُكَّ حَيْثُ مُدْغَمٌ فِيهِ سَكَنْ   لِكَوْنِهِ بِمُضْمَرِ ٱلرَّفْعِ ٱقْتَرَنْ
٩٩٧ نَحْوُ (حَلَلْتُ مَا حَلَلْتَهُ)، وَفِي   جَزْمٍ وَشِبْهِ ٱلْجَزْمِ تَخْيِيرٌ قُفِي
٩٩٨ وَفُكَّ (أَفْعِلْ) فِي ٱلتَّعَجُّبِ ٱلْتُزِمْ   وَٱلْتُزِمَ ٱلْإِدْغَامُ أَيْضًا فِي (هَلُمّْ)

* * *

٩٩٩ وَمَا بِجَمْعِهِ عُنِيتُ قَدْ كَمَلْ   نَظْمًا عَلَى جُلِّ ٱلْمُهِمَّاتِ ٱشْتَمَلْ
١٠٠٠ أَحْصَى مِنَ ٱلْكَافِيَةِ ٱلْخُلَاصَهْ   كَمَا ٱقْتَضَى غِنًى بِلَا خَصَاصَهْ
١٠٠١ فَأَحْمَدُ ٱللَّهَ مُصَلِّيًا عَلَى   مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِيٍّ أُرْسِلَا
١٠٠٢ وَآلِهِ ٱلْغُرِّ ٱلْكِرَامِ ٱلْبَرَرَهْ   وَصَحْبِهِ ٱلْمُنْتَخَبِينَ ٱلْخِيَرَهْ

---

٩٩٧ ـ حَلَلْتُ: في (د)٤٣أ (حَلَلْتَ) بفتح التاء، وعليها شرحَ: الفتح الودودي ٢/ ٨٣٦، وهو في شرح الشاطبي ٩/ ٤٧٠: «حَلَلْتُ ما حَلَلْتَهُ»، وجاء في شرح السيوطي ص٣٧٥: «(حَلَلْنَ ما حَلَلْنَهُ) بالنون»، وأظنُّ أن السيوطي عنى بقوله: (بالنون) الفعل الثاني فقط، فهو كرواية الشاطبي، ولكنَّ المحقِّق جعل الفعلين بالنون.

الفهارس(١)

١ ـ فهرس الآيات.

٢ ـ فهرس الشواهد الشعرية.

٣ ـ فهرس أعلام العقلاء.

٤ ـ فهرس أعلام غير العقلاء.

٥ ـ فهرس الأمثلة النحوية.

٦ ـ فهرس الأحكام النحوية.

٧ ـ فهرس موازنة أسماء أبواب الألفية بأسماء أبواب الكافية الشافية.

٨ ـ فهرس ما بقي في الألفية من أبيات الكافية الشافية بلفظه.

٩ ـ فهرس ما بقي في الألفية من أبيات الكافية الشافية بأغلب لفظه.

١٠ ـ فهرس ما بقي في الألفية من أشطر الكافية الشافية بلفظه.

١١ ـ فهرس عدد الأبيات في كل باب وفصل من أبواب الألفية وفصولها، وكم بقي فيها من أبيات الكافية الشافية.

١٢ ـ فهرس ما أسقطه ابن مالك في الألفية من فصول الكافية الشافية.

١٣ ـ فهرس ما غَيَّر ابن مالك ترتيبه في الألفية من أبواب الكافية الشافية.

١٤ ـ ثبت المصادر والمراجع.

١٥ ـ فهرس الموضوعات.

---

(١) أحلتُ في هذه الفهارس إلى أرقام الأبيات، ما عدا فهرس الموضوعات، فأحلت فيه إلى أرقام الصفحات.

١ ـ فهرس الآيات(١)

نص الآية	السورة	رقم الآية	رقم البيت
﴿فَلَن يُقۡبَلَ مِنۡ أَحَدِهِم مِّلۡءُ ٱلۡأَرۡضِ ذَهَبٗا﴾	آل عمران	٩١	٣٥٩
﴿وَلَا تَعۡثَوۡاْ فِي ٱلۡأَرۡضِ مُفۡسِدِينَ﴾ (إشارةً لا نصًّا)	هود	٨٥	٣٤٩
﴿فَٱقۡضِ مَآ أَنتَ قَاضٍۖ﴾ (إشارةً لا نصًّا)	طه	٧٢	١٠٤
﴿قَالَ يَبۡنَؤُمَّ لَا تَأۡخُذۡ بِلِحۡيَتِي وَلَا بِرَأۡسِيٓۖ﴾	طه	٩٤	٥٩٣
﴿فَشُدُّواْ ٱلۡوَثَاقَ فَإِمَّا مَنَّۢا بَعۡدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾	محمد	٤	٢٩٣
﴿وَٱلۡقَمَرِ إِذَا تَلَىٰهَا﴾	الشمس	٢	٩١١

---

(١) وضعتُ خطًّا تحت النص المستشهد به من الآية.

٢ ـ فهرس الشَّواهِدِ الشِّعْرِيَّة⁽¹⁾

البيت المستشهد به		رقم البيت
لا أَقْعُدُ الجُبْنَ عَنِ الهَيْجَاءِ	وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الأعداءِ	٣٠٢
على حِينَ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ	فَنَدْلًا ـ زُرَيْقُ ـ المَالَ نَدْلَ الثَّعَالِبِ	٢٩٢
رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَا	صَدَدْتَ، وطِبْتَ النَّفْسَ يا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو	١٠٨
دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مِسْوَرًا	فَلَبَّى فَلَبَّيْ يَدَيْ مِسْوَرِ	٣٩٨
أنا ابْنُ التَّارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ	عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعَا	٥٣٩

---

(١) وضعتُ خطًّا تحت النص المستشهد به من البيت.

٣ ـ فهرس أعلام العقلاء

اسم العلم	رقم البيت
ـ آل الرسول ﷺ ورضي الله عنهم:	٢، ١٠٠٢
ـ أحْمَد (رسول الله ﷺ) = الرسول ﷺ	
ـ أُدَد:	٧٦
ـ أهْل البَصْرة = البَصْرِيُّون	
ـ بِشْر البَكْرِيّ:	٥٣٩
ـ بَصْرِيّ = البَصْرِيُّون	
ـ البَصْرِيُّون:	٢٧٩، ٥٢٦، ٨٨٩
ـ أبو بَكْرٍ ﵁:	٣٦١، ٥٠٥
ـ تَمِيم:	٣١٧، ٦٧٣، ٧٣٠
ـ ثُعَل:	٦٧٠
ـ جُشَم:	٦٧٢
ـ خِرْنِق:	٧٢
ـ الرسول ﷺ:	٢، ١٣٥، ١٠٠١
ـ سُلَيْم:	٢١٩
ـ سَعْد الأَوْسِ (سَعْدُ بنُ مُعَاذ ﵁):	٥٩١
ـ الصَّحْب (الصَّحَابة ﵃):	١٠٠٢
ـ الصِّدِّيق ﵁ = أبو بَكْرٍ ﵁	
ـ طَيِّئ:	٩٣
ـ عَبْد الأَشْهَل:	٨٧٢
ـ عَبْد شَمْسٍ:	٧٨
ـ عُمَر (عُمَر بنُ الخَطَّاب ﵁):	١٤٣، ٢٤١
ـ عَمْرو (سِيبَوَيْهِ):	٦١٤
ـ غَطَفَان:	٦٦٣
ـ القُرَّاء (في بعض النُّسَخ):	٣٨
ـ أبو قُحَافَة:	٧٨
ـ قَرَن:	٧٣
ـ قَيْس (قَيْسُ بنُ مَسْعُودٍ اليَشْكُرِيُّ):	١٠٨
ـ كُوفِي = الكُوفِيُّون	
ـ الكُوفِيُّون:	٨٨٩
ـ مُحَمَّد ﷺ = الرسول ﷺ	
ـ مُحَمَّد بن مالِك (الناظم):	١
ـ مَعْدِيكَرِب:	٦٦٢
ـ ابن مُعْطٍ:	٥
ـ نُحَاة البَصْرة = البَصْرِيُّون	
ـ بنو نُمَير:	٢٦
ـ هُذَيْل:	٤٢٣
ـ يُونُس (يُونُسُ بنُ حَبِيب):	٨٧٥

٤ ـ فهرس أعلام غير العقلاء

اسم العلم	رقم البيت
ـ أذْرِعَات:	٤٢
ـ أَصْبَهان:	٦٦٣
ـ أم عِرْيَط:	٨٠
ـ بَرَّة:	٨١
ـ بَنَات أَوْبَرَ:	١٠٨
ـ ثُعالة:	٨٠
ـ جُور:	٦٦٥
ـ سَبُعان:	٩٦٢
ـ سَقَر:	٦٦٥
ـ شَذْقَم:	٧٣
ـ طُور سِينَاء:	٣٨٥
ـ عَدَن:	٧٣
ـ العَقَبَة:	١١١
ـ عِلِّيُّون:	٣٧
ـ فَجَارِ:	٨١
ـ اللَّات:	١٠٧
ـ لاحِق:	٧٣
ـ هَيْلة:	٧٣
ـ واشِق:	٧٣
ـ اليَمَن:	٢٧٤

٥ ـ فهرس الأمثلة النحويَّة

المثال رقم البيت
ـ آمِينَ: ٦٢٨
ـ أبَتْ هِنْدُ الأذى: ٢٣٠
ـ آبْنِي أكْرَمَكْ: ٥٦
ـ آبْنِي أَنْتَ حَقًّا صِرْفا: ٢٩٦
ـ أتَتْ بِنْتٌ: ٧٥٣
ـ أتِمَّ تَبْيِينِيَ الحَقَّ مَنُوطًا بِالحِكَمْ: ١٤١
ـ أتَىٰ زَيْدٌ مُنِيرًا وَجْهُهُ: ٢٢٥
ـ أتى القاضيَ بِنْتُ الوَاقِفِ: ٢٣٢
ـ أجْمِلا إجْمَالَ مَنْ تَجَمُّلا تَجَمَّلا: ٤٤٩
ـ اخْشَيِنْ يا هِنْدُ: ٦٤٣
ـ اخْصُصَ ابي: ٩٩٢
ـ اخْصُصْ بِوُدٍّ وثَنَاءٍ مَنْ صَدَقْ: ٥٤٠
ـ آدْرُجِي آدْرُجِي: ٥٣٠
ـ أذْرِعَاتٍ: ٤٢
ـ آذْهَبَنَّ: ٦٣٥
ـ أرْبَعِينَ حِينًا: ٧٣٥
ـ آرْجُونِيا ـ أيُّها الفتى: ٦٢٠
ـ أرْض: ١٨
ـ أرَضون: ٣٧
ـ أزَيْدًَ ذا الحِيَل: ٥٨٥
ـ أزَيْدُ بْنَ سَعِيدٍ لا تَهِنْ: ٥٨٠
ـ أسارٍ ذانِ؟: ١١٤

المثال رقم البيت
ـ استعذِ استعاذةً: ٤٥٠
ـ اسعَيَنَّ سَعْيًا: ٦٤١
ـ أضْيِقْ بِهِما: ٤٧٥
ـ اصْطَفَّ هذا وابني: ٥٤٤
ـ أظُنُّ ويَظُنَّانِي أَخَا زيدًا وعمرًا أخوين في الرخا: ٢٨٥
ـ اعْرِفْ بِنا فإنَّنا نِلْنا المِنَحْ: ٥٨
ـ اعرِفْهُ حَقَّهُ: ٥٦٨
ـ أعْطِ ما دُمتَ مُصِيبًا دِرْهَمَا: ١٤٦
ـ أعْطِ مَنْ سَأل: ٨٩٣
ـ اعْلَمْ إنَّهُ لَذُو تُقَى: ١٨٠
ـ افْرَحِ الجَذَل: ٢٨٩
ـ افْعَلْ أوافِقْ نَغْتَبِطْ إذْ تُشْكَرُ: ٦٠
ـ اقتضاءَمَ اقتضى؟: ٨٩٦
ـ اقْصِدَنْهما: ٦٣٥
ـ أقِمْ إقامةً: ٤٥٠
ـ أكْرِمْ بأبي بَكْرٍ أبا: ٣٦١
ـ ألْبِسَنْ مَنْ زَارَكُمْ نَسْجَ اليَمَن: ٢٧٤
ـ أمَّا أنتَ بَرًّا فاقْتَرِبْ: ١٥٦
ـ إمَّا ذي وإمَّا النَّائِيَهْ: ٥٥٣
ـ امْرُرْ بِقَوْمٍ كُرَمَا: ٥٠٨
ـ إنْ تَجُدْ إذًا لنا مُكافأة: ٧٠٢

المثل	رقم البيت
ـ إنَّ ذا لَقَدْ سَمَا على العِدا مُسْتَحْوِذَا:	١٨٥
ـ إنَّ زيدًا عالمٌ بأنِّي كُفْءٌ:	١٧٥
ـ أنتَ أعلى مَنْزِلَا:	٣٦٠
ـ أنْشَأَ السائقُ يَحْدُو:	١٦٩
ـ إنَّكَ ابتهاجَكَ استَمَالَا:	٥٧٠
ـ إليكَ (اسمُ فعلٍ):	٦٢٩
ـ إنِّي لَوَزَرْ:	١٨٣
ـ أهْلُون:	٣٦
ـ أولُو:	٣٧
ـ أوَّهْ:	٦٢٧
ـ أينَ مَنْ عَلِمْتَهُ نصيرًا؟:	١٣٤
ـ اللهُ بَرٌّ، والأيادي شاهدهْ:	١١٨
ـ بِعْهُ مُدًّا بكذا يدًا بِيَدْ:	٣٣٥
ـ بَغْتَةً زيدٌ طَلَعْ:	٣٣٧
ـ بَلْهَ:	٦٣٠
ـ بناتُ الأَوْبَرِ:	١٠٨
ـ تَدَبَّرْتُ الكُتُبْ:	٢٦٨
ـ جِئْتُ مُذْ دعا:	٣٧٩
ـ جا أخو أبِيكَ ذا اعتِلا:	٣١
ـ جا أخو بني نَمِر:	٢٦
ـ جا قومٌ لقومٍ فُطَنَا:	٧٥٥
ـ جاء زيدٌ وهو ناوٍ رِحْلَهْ:	٣٥١
ـ جُدْ حتَّى تَسُرَّ ذا حَزَنْ:	٦٨٥
ـ جُدْ شُكْرًا ودِنْ:	٢٩٨
ـ جِدَّ كلَّ الجِدِّ:	٢٨٩
ـ الجَعْدُ الشَّعَرْ:	٣٩١
ـ جميلُ الظاهرِ:	٤٦٨
ـ جَيْبَهَا أَدِرْ:	٩٠٣
ـ حَبَّذا:	٤٩١
ـ حَظِلَتْ:	٩٣٧
ـ حَلَلْتُ ما حَلَلْتَهُ:	٩٩٧
ـ حينَ جا نُبِذْ:	٤٠٠
ـ حَيَّهَلْ:	١٤
ـ خافَ رَبَّهُ عُمَرْ:	٢٤١
ـ خُذْ نَبْلًا مُدَى:	٥٦٨
ـ خِلْتَنِيهِ:	٦٥
ـ خيرُ القولِ إنِّي أَحْمَدُ:	١٨٢
ـ دُونَكَ (اسمُ فعلٍ):	٦٢٩
ـ ذا بنسوةٍ كَلِفْ:	٧٥٤
ـ ذِكْرُ اللهِ عبدَهُ يَسُرّْ:	٢٥
ـ الذي ضَرَبْتُهُ زيدٌ:	٧١٩
ـ رُبَّ راجينا:	٣٨٩
ـ رجلٌ مِنَ الكِرَامِ عندنا:	١٢٦
ـ رَدَّ ردًّا:	٤٤٠
ـ رَغْبَةٌ في الخيرِ خيرٌ:	١٢٧
ـ رُوَيْدَ:	٦٣٠
ـ زانَ نَوْرُهُ الشَّجَرْ:	٢٤١
ـ زُرْتُهُ وإنِّي ذو أَمَلْ:	١٧٩
ـ زُرْهُ خالدًا:	٥٦٨
ـ زَكِّهِ تزكيةً:	٤٤٩
ـ زيدٌ جَزْلا:	٤٤٦
ـ زيدٌ الضاربُ رأسِ الجاني:	٣٩٢
ـ زيدٌ عاذِرٌ مَنِ اعتَذَرْ:	١١٣

المثل	رقم البيت
ـ زيدٌ مُفْرَدًا أنفعُ مِنْ عَمْرٍو مُعَانًا:	٣٤٧
ـ سِرْتُ سَيْرَتَيْنِ سَيْرَ ذي رَشَدْ:	٢٨٨
ـ سَعْدُ سَعْدَ الأوسِ:	٥٩١
ـ سعيدٌ مستقِرًّا في هَجَرْ:	٣٤٦
ـ سَلْنيهِ:	٦٤
ـ سَلِيهِ ما مَلَكْ:	٥٦
ـ سُمَا:	١٨
ـ السِّنُون:	٣٧
ـ سَهُلَ الأمرُ:	٤٤٦
ـ سِيرِي والطريقَ مسرعهْ:	٣١١
ـ شِبْرٍ ارضًا:	٣٥٧
ـ شتَّان:	٦٢٧
ـ صَهْ:	١٤، ٦٢٧
ـ ضَرَبْتُ زيدًا:	٧١٩
ـ ضربيَ العبدَ مسيئًا:	١٤١
ـ الضَّيغَمَ الضَّيغَمَ ياذا الساري:	٦٢٤
ـ طاهِرِ القَلْبِ:	٤٦٨
ـ طِبْ نَفْسًا تُفَد:	٣٦٢
ـ طُورِ سِينا:	٣٨٥
ـ ظَلْتُ ـ ظِلْتُ ـ ظَلِلْتُ:	٩٩٠
ـ عالَمون:	٣٧
ـ عبد الأشهَل:	٨٧٢
ـ عَجِبْتُ أنْ يَدُو:	٢٧٣
ـ عِشرون:	٣٦
ـ عظيم الأمَل:	٣٨٩
ـ العَقَبة:	١١١
ـ العِلْمُ نِعْمَ المُقْتَنَى والمُقْتَفَى:	٤٩١
ـ عليكَ (اسم فعل):	٦٢٩
ـ عِلِّيُّون:	٣٧
ـ عَمَلُ بِرٍّ يَزِينُ:	١٢٧
ـ عندَ زيدٍ نَمِرَةٌ:	١٢٥
ـ عندي دِرْهَمٌ:	١٣٢
ـ غارمًا لا أجْفُو:	٩٠٩
ـ فائزٌ أولو الرَّشَد:	١١٥
ـ فازَ الشُّهدا:	٢٢٧
ـ فتاةٍ أو فَتًى كَحِيلٍ:	٤٦٦
ـ فَرْدًا أَذْهَبُ:	٣٣٢
ـ فِلْتُ:	٩٠٢
ـ فيكَ صِدْقٌ وَوَفَا:	٥٤١
ـ قَبْ:	٦٣٤
ـ قَبِّلْهُ اليدا:	٥٦٨
ـ قَدْ بَغَى واعتَدَيا عَبْدَاكا:	٢٨١
ـ قد تَلَمْلَما:	٤٥٢
ـ قُدِّسَ التقديسُ:	٤٤٨
ـ قِرْنَ ـ قَرْنَ ـ اقْرِرْنَ:	٩٩٠
ـ قِفَا (قِفَنْ):	٦٤٨
ـ قَفِيزٍ بُرًّا:	٣٥٧
ـ قُلْ ذا مُشْفِقا:	٢١٩
ـ قليل الحِيَلِ:	٣٨٩
ـ كان سيِّدًا عُمَر:	١٤٣
ـ كَرَّ زيدٌ أسدًا:	٣٣٥
ـ كلُّ صانعٍ وما صَنَع:	١٣٩
ـ كَمْ رجالٍ أو مَرَةْ:	٧٤٨
ـ كَمْ شَخْصًا سَمَا؟:	٧٤٦

المثل	رقم البيت
ـ كُنْتُه:	٦٤
ـ كيف زيدٌ؟:	١٣٧
ـ لا تكن جَلْدًا وتُظْهِرَ الجَزَع:	٦٨٨
ـ لا تَمْرُرْ بهم إلا الفتى إلا العَلا:	٣٢٠
ـ لا حبَّذا:	٤٩٣
ـ لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ:	١٩٩
ـ لا يَبْغِ امرؤٌ على امرئٍ مُسْتَسْهِلا:	٣٤٠
ـ لَدُني:	٧١
ـ لِزُهْدٍ ذا قَنِع:	٣٠٠
ـ لكنَّ ابنَهُ ذُو ضِغْنٍ:	١٧٥
ـ لِلأَيْسَرِ مِلْ تُكْفَ الكُلَف:	٩١٣
ـ لم أكنْ في مِرْبَعٍ بل تَيَّها:	٥٥٥
ـ لَمْ تَرَهْ:	٩٣٦
ـ لَمْ تكوني لِتَرومي مَظْلِمهْ:	٤٥
ـ لم يَبْدُ امرؤٌ لكنْ طَلا:	٥٤٢
ـ لم يَفُوا إلا امرؤٌ إلا عَلِي:	٣٢٥
ـ لِمَهْ؟:	٩٣٦
ـ لنْ أهابا:	٢٣
ـ لـن تـرى فـي الـنـاس مـن رفـيـقِ أَوْلَى به الفضلُ من الصِّدِّيق:	٥٠٥
ـ له عليَّ ألفٌ عُرْفا:	٢٩٦
ـ لو يفي كفى:	٧١١
ـ لي بكًا بكاءَ ذاتِ عُضْله:	٢٩٧
ـ لي إلفانِ بابنين:	٧٥٢
ـ لي وَطَر:	١٣٢
ـ ليتَ فيها ـ أو هنا ـ غيرَ البذي:	١٧٦
ـ لَيْتي:	٦٩

المثل	رقم البيت
ـ لَيْسي:	٦٨
ـ ما أوفى خليلينا!:	٤٧٥
ـ ما بي أنتَ مَعْنِيًّا:	١٥٩
ـ ما خِلٌّ لنا:	١٢٦
ـ ما زكا إلا فتاةُ ابنِ العَلا:	٢٣٣
ـ ما كان أَصَحَّ علمَ مَن تقدَّما!:	١٥٤
ـ ما لباغٍ مِن مَفَرّ:	٣٧٠
ـ ما لنا إلا اتباعُ أحمدا:	١٣٥
ـ مُبْتغي جاهٍ ومالًا مَن نَهَض:	٤٣٦
ـ محمودُ المقاصدِ الوَرِع:	٤٣٩
ـ مُخْلِصًا زيدٌ دعا:	٣٤٤
ـ مُذْ حِنْطةٍ غِذا:	٣٥٨
ـ مَدَّه فامتدَّا:	٢٧١
ـ مُرَّ بالذي مَرَرْتُ فهو بَرّ:	١٠٥
ـ المرتقي مَكارما:	٤٦
ـ مُرَوَّع القلب:	٣٨٩
ـ مُسْرِعًا ذا راحلٌ:	٣٤٤
ـ المطواعَ مِرْ:	٩٠٨
ـ المعطى كَفافًا يكتفي:	٤٣٨
ـ مِمَّن أنتَ خيرٌ؟:	٥٠٣
ـ مَن بَتَّ انبذا:	٩٧٥
ـ مَن ذا أسعيدٌ أم علي؟:	٥٧١
ـ مَن عندكما؟:	١٣٦
ـ مَن عندي الذي ابنُه كُفِل:	٩٧
ـ مَن قرا؟:	٢٢٩
ـ مَن لي مُنْجِدا:	١٣١
ـ مَن نرجو يَهَب:	١٠٣

المثل	رقم البيت
ـ مَن يَصِلْ إلينا يَسْتَعِنْ بنا يُعَن:	٥٧٢
ـ مَنَوَيْنِ عسلًا وتمرًا:	٣٥٧
ـ مَهْ:	٦٢٧
ـ مهما يكن من شيء:	٧١٢
ـ نحن ـ العُرْبَ ـ أسخى من بَذَل:	٦٢١
ـ نُطقي اللهُ حَسْبي وكفى:	١٢٠
ـ نِعْمَ عُقْبى الكرما:	٤٨٦
ـ نِعْمَ الفتاةُ:	٢٣٦
ـ نِعْمَ الفتى:	٢٢٥
ـ نِعْمَ قومًا معشرُه:	٤٨٧
ـ نِعْمَ ما يقول الفاضلُ:	٤٨٩
ـ نِيلَ خيرُ نائل:	٢٤٢
ـ هل فتًى فيكم؟:	١٢٦
ـ هم سَراةٌ شُعرا:	١٤٢
ـ هُنْ إذا اعتلى:	٤٠٣
ـ هُنا امْكُثْ أزْمُنا:	٣٠٣
ـ هيهاتَ:	٦٢٨
ـ وامَنْ حَفَر ـ بِئرَ زمزم:	٦٠٢
ـ وَحْدكَ اجتهِد:	٣٣٦
ـ وقى اللهُ البطل:	٧٢٤
ـ وُوفِيَ الأشُدّ:	٩٤٨
ـ وَيْ:	٦٢٨
ـ يا غلامُ يعمرا:	٥٣٨
ـ يا قومُ اخْشَوُنْ:	٦٤٣
ـ يا لَلمرتضى:	٥٩٨
ـ يُحْسنانِ ويُسِيءُ ابناكا:	٢٨١
ـ يَرُعْنَ مَنْ فُتِن:	٢٠
ـ يَشَمّ:	١٢

٦ ـ فهرس الأحكام النحوية

- الإباء: ٣٤٠، ٤٩٦
- الإباحة: ٦٧، ٢٣٢، ٢٦٣، ٤٧٦، ٥٦٣
- الإبطال: ١٨٧
- الاجتناب: ٤٧٠، ٥٧٤
- الأحَقّ (الاستحقاق): ٢١، ٣١٢، ٣١٤، ٤٣٠، ٤٣٣، ٨٦٠
- الاختيار (المختار): ٦٥، ٢٦٠، ٣١٤، ٣١٨، ٤٠١، ٨٦٢
- الاستعمال: ١٤٧، ١٧٠، ٤٨٤، ٥٢٣، ٧٤٨
- الاستغناء: ١٣٧، ١٧١، ١٩١، ٣٢٢، ٥٢٧، ٥٤٤، ٥٤٨، ٧٠٥، ٧٩٦، ٨٧٩
- الأصَحّ: ١٦٨، ٣٢٧
- الاضطرار (الضرورة): ٧٠، ١٠٨، ٤١٩، ٥٨٣، ٦١٩، ٧٧٧، ٧٩٠، ٨٨٢
- الاطّرَاد: ٣٨، ١٨٢، ٢٧٣، ٣٨٤، ٤٤٢، ٤٦٥، ٥٩٥، ٦٧٨، ٧٩٥، ٧٩٧، ٨١١، ٨١٤، ٩٨٨
- الأفضل: ٢٣٣
- الأوْلَى: ٢٧٩، ٤٦٠، ٩٥٧
- الباب (بابه): ٤٤١، ٤٤٧
- الباب (بابه): ٤٤١، ٤٤٧
- الجَوَاز: ١٢٨، ١٣٦، ١٤٨، ١٥٩، ١٧٣، ١٨٨، ٢١١، ٢٧٦، ٣٤٤، ٣٤٧، ٤٠٠، ٤٧٣، ٦٠٩، ٣١٨، ٧٤٧، ٨٧٣، ٨٩٧
- الجَوْدة: ٩٨٣
- الحَتْم: ٧٥، ١٣٨، ١٦٦، ٢٣١، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٦٩، ٢٧٥، ٢٩٢، ٣٩٧، ٤٧٧، ٥٨١، ٦٠٥، ٦٨٣، ٦٨٥، ٧٢١، ٧٧٤، ٨٣١، ٨٣٨، ٨٦٠، ٨٦٦، ٨٩٤، ٨٩٦
- الحسن: ٢٩، ١٩٥، ٢٣٦، ٤٢٣، ٧٠٠، ٨٥٧، ٨٩٨
- الحَظْر: ١٤٨
- الحَظْل: ٣٥٥، ٦١٠، ٨٨٨
- الدائم: ١٥١
- الراجح: ٢٦٣، ٧٠٧، ٧٠٨
- رُبَّما [للقليل]: ١٩١، ٣٩٤، ٤١٤، ٤٥٩، ٥٥٢، ٨٩٩، ٩٨٠
- الرد: ٥٨٩
- زُكِن: ١٧٣، ٢١٠
- الشائع: ٢٠٥، ٢٤١، ٣٨٣، ٥٩٧، ٧٤٤، ٨٠٣، ٨١٢، ٨١٦، ٩٨٥

- الشذوذ: ٢٤١، ٣٩٨، ٤٥٦، ٥٨٤، ٦٢٥، ٦٩٤، ٧٦١، ٧٨٢، ٨٢١، ٨٤٧، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٦٥، ٨٩٨، ٩٦٧، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٩٣
- الشهرة: ٣٠، ١٥٥، ٧٦٤، ٩٨٢
- الصحة: ٥٦٣، ٦٧٨
- الصلاح (يَصْلُح): ٥٨، ٣٨٦، ٥٣٨
- الضعف: ٣١٤، ٥٥٨
- عدم الجواز: ١٢٥، ٢١٦، ٣١٥، ٣٤١
- الغالب: ١٣٨، ٣٣٣، ٣٣٨، ٤٥٠، ٧٦٢، ٨١٤
- الفاشي: ٦٩، ١٦٣، ٥٥٨، ٨٩٩
- قد يفعل: ٣٨، ٧١، ١١١، ١١٢، ١١٥، ١٦١، ١٧١، ١٨٥، ١٨٧، ٢٣٤، ٢٣٨، ٢٣٨، ٢٤٠، ٢٤٨، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٧٧، ٣١٠، ٣١٨، ٣٢٩، ٣٥٥، ٣٦٩، ٣٧٣، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٨٢، ٣٨٤، ٣٩٦، ٤٣٠، ٤٣٩، ٤٦١، ٥٣٧، ٥٦١، ٦٢١، ٧٠٥، ٧١٠، ٧١٦، ٧٢٣، ٧٣٧، ٨٠٢، ٨٢٧، ٩١٠، ٩٧٣
- القلة: ٣٩، ٧١، ٩٨، ١٦٣، ١٩٠، ١٩٥، ٤٠٩، ٤٣٣، ٤٥٨، ٤٦١، ٥١٩، ٥٧٦، ٦١٤، ٦٣٧، ٧٠٩، ٧١٣، ٨٠٨، ٨١٦، ٨١٩، ٩١٩
- القياس: ١٢٧، ٣٠٧، ٤٤٨، ٤٥٣، ٤٥٨، ٤٨٢، ٥٩٧، ٦٢٥، ٦٤٣، ٧٧٢، ٨٢٣، ٨٢٦، ٨٣٧
- الكثير: (الأكثر): ١٠٢، ١٥٥، ٣٣٤، ٣٣٧، ٤٣٢، ٤٩٥، ٥٠٤، ٥١٣، ٥٨٤، ٦٢٨
- اللزوم: ٥١، ٦٧، ٦٨، ١٠٧، ١٣٢، ١٥٧، ١٦٠، ١٩٠، ٢٠٩، ٢١٢، ٢١٤، ٢٣١، ٢٥٨، ٢٧٥، ٢٧٧، ٢٨٠، ٢٨٣، ٣٢٣، ٣٩٩، ٤٠٣، ٤٠٨، ٤٥٠، ٤٧٧، ٤٨٣، ٤٩٩، ٥١٣، ٥٢٩، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٨٨، ٦١٨، ٦٢٣، ٦٣٤، ٦٨٢، ٧٠٦، ٧١٤، ٧٨٥، ٧٩٨، ٧١٣، ٨٦٦، ٨٧٧، ٨٨٥، ٩٩٨، ٩٩٨
- مُغْتَفَر: ٣٩١، ٩٠٣
- المنتَخَب: ٣١٦
- المنتقى: ٥٨٧
- المنع: ٨٥، ١٢٩، ١٥٠، ٢٥٣، ٣٤٠، ٥١٢، ٥٢٦، ٥٧٦، ٧٦٢، ٧٨٩، ٨٩٠، ٨٩٠، ٩٣٧
- النُّدرة: ٣٠، ٦٩، ١٦٤، ٣٤٦، ٤٠٨، ٤٨٢، ٧٥٦، ٧٦٧، ٧٩٠، ٨٠٧، ٨٥٣، ٩٦٥، ٩٨٢
- النَّزْر: ٩٢، ١٠١، ١٦٥، ١٦٧، ٣٦٣، ٣٦٨، ٥٠٣، ٥٠٤، ٦٢٨، ٧٢٨، ٧٥٤
- النقل والسماع: ٢٧٣، ٤٤٧، ٤٥٤، ٤٦٦، ٦١٤، ٦٩٤، ٧٨٢، ٧٩٩، ٨٠٥، ٨٨٠، ٨٨٩، ٨٩٠، ٩١٢، ٩٤١، ٩٩٠، ٩٩٣
- الوجوب: ٥٧، ١١٢، ١٣٤، ١٦٨، ٣١٥، ٣٥٩، ٤٤٣، ٤٧٠، ٤٨١، ٦٢٢، ٦٣٤، ٧١٢، ٨٥٥، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٧١، ٩٥٨، ٩٧٤
- الوهن: ٧٠٠

٧ ـ فهرس موازنة أسماء أبواب الألفية بأسماء أبواب الكافية الشافية⁽¹⁾

أبواب الألفية	أبواب الكافية الشافية
• [المقدمة]: ١ ـ ٧	• [المقدمة]: ١/١٥٥
• الكلام وما يتألَّف منه: ٨ ـ ١٤	• الكلام وما يتألَّف منه: ١٥٧/١
• المُعْرَبُ والمَبْنِيّ: ١٥ ـ ٥١	• الإعراب والبناء وما يتعلَّق بذلك: ١/ ١٥٥
• النكرة والمعرفة: ٥٢ ـ ٧١	• النكرة والمعرفة: ٢٢٢/١
• العَلَم: ٧٢ ـ ٨١	• فصل العَلَم: ٢٤٦/١
• اسم الإشارة: ٨٢ ـ ٨٧	• فصل في اسم الإشارة: ٣١٤/١
• الموصول: ٨٨ ـ ١٠٥	• الموصول: ٢٥٢/١
• المُعَرَّف بأداة التعريف: ١٠٦ ـ ١١٢	• فصل في المُعَرَّف بالأداة: ٣١٩/١
• الابتداء: ١١٣ ـ ١٤٢	• الابتداء: ١/ ٣٣٠
• (كان) وأخواتها: ١٤٣ ـ ١٥٧	• الأفعالُ الرافعةُ الاسمَ الناصبةُ الخبرَ: ١/ ٣٨٠
• ما ولا ولاتَ وإنِ المشبَّهاتُ بليس: ١٥٨ ـ ١٦٣	• ما ولا ولاتَ وإنِ المشبَّهات بليس: ١/ ٤٣٠
• أفعال المقارَبة: ١٦٤ ـ ١٧٣	• أفعال المقارَبة: ٤٤٩/١
• (إنَّ) وأخواتها: ١٧٤ ـ ١٩٦	• الحروفُ الناصبةُ الاسمَ الرافعةُ الخبرَ: ١/ ٤٧٠

---

(١) أحَلْتُ إلى الألفية بذكر أرقام الأبيات، وأما الكافية الشافية فذكرتُ الجزء والصفحة (مع شرح ناظمها)، واعتمدت فيها على عناوين النسخة التي اتخذها المحقِّق أصلًا، وهي تُصوِّر الكافية الشافية وشرحها قبل تغييرات ابن مالك، ومن الملحوظ أن بين عناوينها وعناوين (الكافية الشافية) المطبوعة وحدها اختلافاتٍ يسيرة.

أبواب الألفية	أبواب الكافية الشافية
● (لا) التي لنفي الجِنْس: ١٩٧ ـ ٢٠٥	● (لا) العاملةُ عمَلَ (إنَّ): ١/ ٥١٩
● (ظَنَّ) وأخواتها: ٢٠٦ ـ ٢١٩	● الأفعالُ التي تنصبُ المبتدأ والخبَرَ مفعولَيْن: ٢/ ٥٤١
● أعلَمَ وأرَى: ٢٢٠ ـ ٢٢٤	● (أَعْلَمَ) وما جرى مجراه: ٢/ ٥٦٩
● الفاعل: ٢٢٥ ـ ٢٤١	● الفاعل: ٢/ ٥٧٦
● النائب عن الفاعل: ٢٤٢ ـ ٢٥٤	● النائب عن الفاعل: ٢/ ٦٠٢
● اشتغال العامل عن المعمول: ٢٥٥ ـ ٢٦٦	● اشتغال العامل عن المعمول: ٢/ ٦١٤
● تعدِّي الفعلِ ولزومُهُ: ٢٦٧ ـ ٢٧٧	● تعدِّي الفعلِ ولزومُهُ: ٢/ ٦٢٩
● التنازع في العمل: ٢٧٨ ـ ٢٨٥	● التنازع في العمل: ٢/ ٦٤١
● المفعول المطلق: ٢٨٦ ـ ٢٩٧	● المفعول المطلق، وهو المصدر: ٢/ ٦٥٣
● المفعول له: ٢٩٨ ـ ٣٠٢	● المفعول له: ٢/ ٦٧٠
● المفعول فيه، وهو المسمَّى: ظَرْفًا: ٣٠٣ ـ ٣١٠	● المفعولُ فيه، وهو الظَّرْف: ٢/ ٦٧٤
● المفعول معه: ٣١١ ـ ٣١٥	● المفعول معه: ٢/ ٦٨٧
● الاستثناء: ٣١٦ ـ ٣٣١	● الاستثناء: ٢/ ٧٠٠
● الحال: ٣٣٢ ـ ٣٥٥	● الحال: ٢/ ٧٢٦
● التمييز: ٣٥٦ ـ ٣٦٣	● التمييز: ٢/ ٧٦٧
● حروف الجَرِّ: ٣٦٤ ـ ٣٨٤	● حروف الجَرِّ: ٢/ ٧٨٠
● الإضافة: ٣٨٥ ـ ٤١٩	● الإضافة: ٢/ ٨٩٨
● المضاف إلى ياء المتكلِّم: ٤٢٠ ـ ٤٢٣	● فصل في الإضافة إلى ياء المتكلِّم: ٢/ ٩٩٧
● إعمال المصدر: ٤٢٤ ـ ٤٢٧	● إعمال المصدر: ٢/ ١٠١١
● إعمال اسم الفاعل: ٤٢٨ ـ ٤٣٩	● إعمال اسم الفاعل: ٢/ ١٠٢٧
● أبنية المصادر: ٤٤٠ ـ ٤٥٦	● فصل في مصادر الفعل الثلاثي: ٤/ ٢٢٢١، وفصل في تصريف الفعل غير الثلاثي ٤/ ٢٢٣٤

أبواب الألفية	أبواب الكافية الشافية
● أبنيةُ أسماءِ الفاعلينَ والصفاتِ المشبَّهةِ بها: ٤٥٧ ـ ٤٦٦	● أبنيةُ أسماءِ الفاعلينَ والصفاتِ المشبَّهةِ بها: ٤/ ٢٢٢٢، ٤/ ٢٢٢٦ ـ ٢٢٢٩، ٤/ ٢٢١٤
● الصفة المشبَّهة باسم الفاعل: ٤٦٧ ـ ٤٦٦	● الصفة المشبَّهة باسم الفاعل: ٢/ ١٠٥٤
● التعجُّب: ٤٧٤ ـ ٤٨٤	● التعجُّب: ٢/ ١٠٧٥
● (نعم وبئس) وما جرى مجراهما: ٤٨٥ ـ ٤٩٥	● (نعم وبئس) وما جرى مجراهما: ٢/ ١١٠٠
● أفعل التفضيل: ٤٩٦ ـ ٥٠٥	● أفعل التفضيل: ٢/ ١١٢٠
● النَّعْت: ٥٠٦ ـ ٥١٩	● النَّعْت: ٣/ ١١٥٣
● التوكيد: ٥٢٠ ـ ٥٣٣	● التوكيد: ٣/ ١١٦٨
● العَطْف: ٥٣٤ ـ ٥٣٩	● العَطْف: ٣/ ١١٩٠
● عطف النَّسَق: ٥٤٠ ـ ٥٦٤	● عطف النَّسَق: ٣/ ١١٩٨
● البَدَل: ٥٦٥ ـ ٥٧٢	● البَدَل: ٣/ ١٢٧٤
● النداء: ٥٧٣ ـ ٥٨٤	● النداء: ٣/ ١٢٨٨
● فصل: ٥٨٥ ـ ٥٩١	● فصل: ٣/ ١٣١٠
● المنادى المضاف إلى ياء المتكلِّم: ٥٩٢ ـ ٥٩٤	● فصل في المنادى المضاف إلى ياء المتكلِّم: ٣/ ١٣٢٢
● أسماءٌ لازمَتِ النداءَ: ٥٩٥ ـ ٥٩٧	● فصل الأسماء المختصَّة بالنداء: ٣/ ١٣٢٨
● الاستغاثة: ٥٩٨ ـ ٦٠٠	● الاستغاثة: ٣/ ١٣٣٣
● النُّدْبة: ٦٠١ ـ ٦٠٧	● النُّدْبة: ٣/ ١٣٣٩
● الترخيم: ٦٠٨ ـ ٦١٩	● الترخيم في النداء: ٣/ ١٣٥٠
● الاختصاص: ٢٠ ـ ٦٢١	● الاختصاص المشابه للنداء: ٣/ ١٣٧٣
● التحذير والإغراء: ٦٢٢ ـ ٦٢٦	● التحذير والإغراء: ٣/ ١٣٧٩
● أسماء الأفعال والأصوات: ٦٢٧ ـ ٦٣٤	● أسماء الأفعال والأصوات: ٣/ ١٣٨٨
● نُونَا التوكيد: ٦٣٥ ـ ٦٤٨	● نُونَا التوكيد: ٣/ ١٣٩٨

أبواب الألفية	أبواب الكافية الشافية
• ما لا ينصرف: ٦٤٩ ـ ٦٧٥	• ما ينصرف وما لا ينصرف: ٣/ ١٤٣١
• إعراب الفعل: ٦٧٦ ـ ٦٩٤	• إعراب الفعل: ٣/ ١٥١٣
• عوامل الجَزْم: ٦٩٥ ـ ٧٠٨	• عوامل الجَزْم: ٣/ ١٥٦٠
• فصل (لو): ٧٠٩ ـ ٧١١	• فصل في (لو): ٣/ ١٦٢٨
• (أمَّا) و(لَوْلَا) و(لَوْمَا): ٧١٢ ـ ٧١٦	• فصل في (لَمَّا) و(أمَّا): ٣/ ١٦٤٢، وفصل في (لَوْلَا) و(لَوْمَا) وما يتعلّق بهما: ٣/ ١٦٤٩
• الإخبار بالذي والألف واللام: ٧١٧ ـ ٧٢٥	• الإخبار بالذي وفروعه: ٤/ ١٧٧٠
• العدد: ٧٢٦ ـ ٧٤٥	• العدد: ٣/ ١٦٥٦
• (كم) و(كَأَيِّنْ) و(كذا): ٧٤٦ ـ ٧٤٩	• (كم) و(كَأَيِّنْ) و(كذا): ٤/ ١٧٠١
• الحكاية: ٧٥٠ ـ ٧٥٧	• الحكاية: ٤/ ١٧١٤
• التأنيث: ٧٥٨ ـ ٧٧٠	• التذكير والتأنيث: ٤/ ١٧٣٠
• المقصور والممدود: ٧٧١ ـ ٧٧٧	• المقصور والممدود: ٤/ ١٧٥٧
• كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحًا: ٧٧٨ ـ ٧٩٠	• كيفية التثنية وجَمْعَيِ التصحيح: ٤/ ١٧٧٩
• جمع التكسير: ٧٩١ ـ ٨٣٢	• جمع التكسير وما يتعلّق به: ٤/ ١٨٠٧
• التصغير: ٨٣٣ ـ ٧٥٤	• التصغير: ٤/ ١٨٩١
• النَّسَب: ٨٥٥ ـ ٨٨٠	• النَّسَب: ٤/ ١٩٢٨
• الوَقْف: ٨٨١ ـ ٨٩٩	• الوَقْف: ٤/ ١٩٧٩
• الإمالة: ٩٠٠ ـ ٩١٤	• الإمالة: ٤/ ١٩٦٧
• التصريف: ٩١٥ ـ ٩٣٧	• فصل يبيِّن فيه ما يُصرَّف وما لا يُصرَّف وما يتعلّق بذلك: ٤/ ٢٠١٢
• فصل في زيادة هَمْز الوصل: ٩٣٨ ـ ٩٤٢	• فصل في زيادة همزة الوَصْل وتمييزها من همزة القطع: ٤/ ٢٠٧١
• الإبدال: ٩٤٣ ـ ٩٦٣	• الإبدال: ٤/ ٢٠٧٧

أبواب الألفية	أبواب الكافية الشافية
● فصل: ٩٦٤ ـ ٩٦٥	● فصل: ٤/٢١٢٠
● فصل: ٩٦٦ ـ ٩٧٥	● فصل: ٤/٢١٢٢، ٤/٢١٢٤
● فصل: ٩٧٦ ـ ٩٨٥	● فصل: ٤/٢١٣٨
● فصل: ٩٨٦ ـ ٩٨٧	● فصل: ٤/٢١٥٣، ٢١٥٧
● فصل: ٩٨٨ ـ ٩٩٠	● فصل في الحذف: ٤/٢١٦٢
● الإدغام: ٩٩١ ـ ٩٩٨	● فصل في الإدغام اللائق بالتصريف: ٤/٢١٧٥
● [الخاتمة]: ٩٩٩ ـ ١٠٠٢	● [الخاتمة]: ٤/٢٢٥٢

٨ ـ فهرس ما بقي في الألفية من أبيات الكافية الشافية بلفظه

(عددها ٢٣٣ بيتٍ)

البيت	البيت	البيت	البيت	البيت	البيت
٣٠	٢٥١	٢٨٢	٣٥٠	٤٢٨	٥٠٣
٦٦	٢٥٢	٢٨٤	٣٥١	٤٣٦	٥٠٧
٦٧	٢٥٤	٢٨٥	٣٥٤	٤٣٧	٥٠٩
١٤٤	٢٥٥	٣٠٩	٣٦٤	٤٣٨	٥١١
١٥٢(١)	٢٥٦	٣١٤	٣٦٦	٤٣٩	٥١٢
١٩٥	٢٥٧	٣١٥	٣٧١	٤٧٠	٥١٣
٢٠٥	٢٥٨	٣٢١	٣٧٢	٤٧٢	٥١٤
٢٣٠	٢٦٠	٣٢٢	٣٧٧	٤٧٣	٥١٦
٢٣٣	٢٦١	٣٢٣	٣٨٣	٤٧٤	٥١٧
٢٣٥	٢٦٢	٣٢٤	٣٨٥	٤٧٥	٥١٨
٢٣٦	٢٦٣	٣٢٨	٤١٠	٤٧٨	٥٢٤
٢٣٩	٢٦٥	٣٣٠	٤١٢	٤٨٣	٥٢٥
٢٤٤	٢٧٥	٣٣٥	٤١٣	٤٨٤	٥٢٨
٢٤٥	٢٧٨	٣٣٦	٤١٥	٤٩١	٥٣٣
٢٤٦	٢٧٩	٣٤٠	٤١٦	٤٩٣	٥٤٠
٢٤٧	٢٨٠	٣٤٣	٤١٧	٤٩٧	٥٤٢
٢٤٨	٢٨١	٣٤٤	٤٢٣	٥٠٢	٥٤٣

---

(١) شطره الأول من البيت نفسه وأهمل ابن مالك شطره الثاني، وأما الشطر الثاني فمن بيت من باب (إنَّ وأخواتها) أهمل ابن مالك شطره الأول.

٨ ـ فهرس ما بقي في الألفية من أبيات الكافية الشافية بلفظه

البيت
٥٤٨
٥٥٢
٥٥٥
٥٦١
٥٦٢
٥٦٤
٥٦٥
٥٦٦
٥٧٧
٥٨٢
٥٨٤
٥٨٦
٥٨٩
٦٠٢
٦٠٤
٦٠٥
٦٠٧
٦١٧
٦١٨
٦١٩
٦٣٢

البيت
٦٣٣
٦٣٥
٦٣٩
٦٤١
٦٤٢
٦٤٣
٦٤٤
٦٤٥
٦٤٦
٦٤٧
٦٤٨
٦٥٥
٦٨٠
٦٨٢
٦٨٥
٦٨٩
٦٩٠
٦٩٢
٦٩٤
٦٩٩
٧٢٣

البيت
٧٢٥
٧٢٩
٧٣٠
٧٣١
٧٣٢
٧٣٣
٧٣٤
٧٣٨
٧٣٩
٧٤٠
٧٤١
٧٤٢
٧٥١
٧٥٣
٧٥٤
٧٥٥
٧٥٨
٧٧١
٧٧٢
٧٧٣
٧٧٤

البيت
٧٧٧
٧٧٩
٧٨٦
٧٨٧
٧٨٩
٧٩٣
٧٩٥
٧٩٦
٧٩٧
٧٩٨
٨٠٠
٨٠٥
٨١٢
٨١٣
٨١٤
٨١٩
٨٢٥
٨٢٧
٨٢٩
٨٣٦
٨٤٢

البيت
٨٤٤
٨٤٧
٨٤٨
٨٥١
٨٦٦
٨٧٣
٨٧٥
٨٨٦
٨٨٩
٨٩١
٨٩٢
٨٩٥
٨٩٧
٩٠١
٩١١
٩١٢
٩١٤
٩١٨
٩٣٢
٩٣٣
٩٣٦

البيت
٩٣٨
٩٣٩
٩٥٥
٩٥٦
٩٥٧
٩٦٨
٩٧٢
٩٧٤
٩٧٦
٩٨١
٩٨٢
٩٨٣
٩٨٥
٩٨٩
٩٩٤
٩٩٨

٩ ـ فهرس ما بقي في الألفيَّة من أبيات الكافية الشافية بأغلب لفظه

(عددها ١٠٦ بيتٍ)

البيت	البيت	البيت	البيت	البيت	البيت
٨٢	٣٣٧	٤٢٢	٥٤٩	٦٩٦	٨٧٤
١٤٥	٣٤١	٤٢٦	٥٥١	٧٠٧	٨٧٦
١٧٠	٣٤٢	٤٣٠	٥٥٧	٧٠٨	٩٠٢
٢٠٤	٣٤٧	٤٣٤	٥٨٣	٧١٥	٩١٠
٢٣٢	٣٤٨	٤٣٥	٥٨٥	٧٢٦	٩٢٢
٢٣٤	٣٥٧	٤٧١	٥٨٨	٧٣٧	٩٢٩
٢٤١	٣٥٨	٤٧٩	٥٩٢	٧٥٠	٩٤٦
٢٥٣	٣٦١	٤٩٠	٥٩٣	٧٥٢	٩٥٠
٢٥٩	٣٦٥	٤٩٤	٥٩٦	٧٥٦	٩٥٤
٢٦٤	٣٧٤	٥٠٨	٦٠٣	٧٥٩	٩٦٤
٢٦٦	٣٧٥	٥١٠	٦٠٩	٧٦٣	٩٦٥
٢٦٨	٣٨٤	٥٢٢	٦١٥	٧٦٨	٩٨٤
٢٧١	٣٩٣	٥٢٧	٦١٦	٧٨٨	٩٩٠
٢٧٤	٣٩٥	٥٢٩	٦٤٠	٨٢٠	٩٩٥
٢٩٠	٤٠٤	٥٤١	٦٥٠	٨٢٣	٩٩٦
٢٩٤	٤١١	٥٤٤	٦٥٨	٨٢٤	٩٩٧
٣٠١	٤١٤	٥٤٥	٦٦٢	٨٣١	
٣٢٩	٤٢١	٥٤٦	٦٨٧	٨٧٢	

١٠ ـ فهرس ما بقي في الألفيَّة من أشطر الكافية الشافية بلفظه(١)

(عددها ٢٨ شطرًا)

البيت	البيت	البيت	البيت	البيت	البيت
١/١٣٨	٢/٢٩٢	١/٣٨٦	١/٧٠٦	١/٨٢٢	١/٨٩٣
١/١٩٠	٢/٣٢٥	١/٥٥٦	١/٧١٠	١/٨٤٣	١/٩٢٧
١/٢٣١	١/٣٣١	١/٥٧٣	١/٧٢٤	١/٨٧٨	١/٩٣٧
٢/٢٣٧	١/٣٣٤	١/٦٥٢	١/٧٦١	١/٨٨٣	
١/٢٧٢	١/٣٧٩	١/٦٨٨	١/٨٠١	١/٨٩٠	

---

(١) الرقم الأول للبيت، والرقم الثاني للشطر.

١١ ـ فهرس عدد الأبيات في كل باب وفصل من أبواب الألفية وفصولها، وكم بقي فيها من أبيات الكافية الشافية(١)

الباب	العدد	الباب	العدد
• [المقدمة]	٠/٧	• اشتغال العامل عن المعمول	١٢/١٢
• الكلام وما يتألَّف منه	٠/٧	• تعدِّي الفعل ولزومه	٥/١١
• المُعْرَبُ والمَبْنِيُّ	٠/٧	• التنازُع في العمل	٧/٨
• النكرة والمعرفة	١/٣٧	• المفعول المُطْلَق	٣/١٢
• العَلَم	٠/١٠	• المفعول له	١/٥
• اسم الإشارة	١/٦	• المفعول فيه	١/٨
• الموصول	٠/١٨	• المفعول معه	٢/٥
• المُعَرَّف بأداة التعريف	٠/٧	• الاستثناء	٩/١٦
• الابتداء	١/٣٠	• الحال	١٤/٢٤
• (كان) وأخواتها	٣/١٥	• التَّمْييز	٣/٨
• ما ولا ولاتَ وإنِ المشبَّهات بليس	٠/٦	• حروف الجَرّ	١١/٢١
• أفعال المقارَبة	١/١٠	• الإضافة	١٣/٣٥
• (إنَّ) وأخواتها	٢/٢٣	• المضاف إلى ياء المتكلِّم	٣/٤
• (لا) التي لنفي الجِنْس	٢/٩	• إعمال المَصْدَر	٣/٤
• ظن وأخواتها	٠/١٤	• إعمال اسم الفاعل	٨/١٢
• (أَعْلَمَ وأَرَى)	٠/٥	• أبنية المصادر	٠/١٧
• الفاعل	٩/١٧	• أبنية أسماء الفاعلين والصفات	
• النائب عن الفاعل	٩/١٣	المشبَّهة بها	٠/١٠

---

(١) الرقم الأول لعدد أبيات الباب أو الفصل في الألفية، والرقم الثاني لعدد الأبيات التي استعان فيها ابن مالك بأبيات الكافية الشافية.

الباب	العدد
● الصفة المشبَّهة باسم الفاعل	٤/٧
● التعجُّب	٦/١١
● (نعم وبئس) وما جرى مجراهما	٤/١١
● أَفْعَلُ التفضيلِ	٣/١٠
● النَّعت	١١/١٤
● التوكيد	٧/١٤
● العَطْف	٠/٦
● عَطْف النَّسَق	١٧/٢٥
● البَدَل	٢/٨
● النداء	٥/١٢
● فصل	٤/٧
● المنادى المضافُ إلى ياء المتكلِّم	٢/٣
● أسماءٌ لازَمَتِ النداءَ	١/٣
● الاستغاثة	٠/٣
● النُّدْبة	٥/٧
● الترخيم	٦/١٢
● الاختصاص	٠/٢
● التحذير والإغراء	٠/٥
● أسماء الأفعال والأصوات	٢/٨
● نُونَا التوكيدِ	١١/١٤
● ما لا ينصرف	٥/٢٧
● إعراب الفعل	٩/١٩
● عوامل الجَزْم	٥/١٤

الباب	العدد
● فصل لَوْ	١/٣
● أمّا ولَوْلا ولَوْمَا	١/٥
● الإخبار بالذي والألف واللام	٣/٩
● العدد	١٣/٢٠
● كم وكأيِّنْ وكذا	٠/٤
● الحكاية	٧/٨
● التأنيث	٥/١٣
● المقصور والممدود	٥/٧
● كيفية تثنية المقصور والممدود	٥/١٣
● جمع التكسير	٢٠/٤٢
● التصغير	٧/٢٢
● النَّسَب	٧/٢٦
● الوَقْف	٩/١٩
● الإمالة	٦/١٥
● التصريف	٨/٢٣
● فصل في زيادة هَمْزِ الوصل	٢/٥
● الإبدال	٦/٢١
● فصل	٢/٢
● فصل	٣/١٠
● فصل	٦/١٠
● فصل	٠/٢
● فصل	٢/٣
● الإدغام	٥/٨
● [الخاتمة]	٠/٤

١٢ ـ فهرس ما أسقطه ابن مالك في الألفية من فصول الكافية الشافية

(عددها ١٨ فصلًا، وأجزاء من بابَيْنِ)

الفصل	موضعه في الكافية
• فصل في ضمير الشأن	١/٢٣٣
• فصل في الضمير المسمَّى فصلًا	١/٢٣٩
• فصل في دخول الفاء على خبر المبتدأ	١/٣٧٣
• فصل في تمييز العدد بمذكَّر ومؤنَّث	٣/١٦٨٧
• فصل في التاريخ	٣/١٦٩٠
• فصل فيما يتركَّب من الأحوال والظروف	٣/١٦٩٢
• فصل في مَدَّتَي الإنكار والتذكُّر	٤/١٧٤٤
• فصل [في جَمْع الجَمْع]	٤/١٨٨٦
• فصل في الوقف على المهموز	٤/١٩٩٢
• فصل في أحكام الهمزة المفردة	٤/٢١٠١
• فصل في نوادر الإعلال	٤/٢١٤٨
• فصل [في إبدال ثالث الأمثال وثاني المِثْلَيْنِ وَأَوَّلِ المِثْلَيْنِ ياءً)	٤/٢١٥٥
• فصل [في القلب]	٤/٢١٧١
• فصل في النون الساكنة	٤/٢١٩٢
• فصل في بناءِ مِثالٍ مِنْ مِثال	٤/٢١٩٤
• فصل في الأمر	٤/٢٢٤٢
• فصل [في اسم الزمان واسم المكان والمصدر الميمي]	٤/٢٢٤٤
• فصل [في اسم الآلة]	٤/٢٢٤٩
• أجزاء من باب (في تصريف الأفعال والأسماء المشتقَّة)	٤/٢٢١٣
• أجزاء من باب (في تصريف الفعلِ غيرِ الثلاثيِّ وما يتعلَّق به)	٤/٢٢٢٩

١٣ ـ فهرس ما غيَّرَ ابن مالك ترتيبه في الألفية من أبواب الكافية الشافية(١)

الباب	موضعه في الألفية	موضعه في الكافية الشافية
• الموصول	بعد (اسم الإشارة) الأبيات ٨٨ ـ ١٠٥	قبل (اسم الإشارة) ١/ ٢٥٢
• أبنية المصادر	بعد (إعمال اسم الفاعل) الأبيات ٤٤٠ ـ ٤٥٦	موزَّع في فصول (في تصريف الأفعال والأسماء المشتقة) ٤/ ٢٢٢١، ٤/ ٢٢٣٤
• أبنية اسم الفاعل والصفات المشبَّهة بها	بعد (أبنية المصادر) الأبيات ٤٥٧ ـ ٤٦٦	موزَّع في فصول (في تصريف الأفعال والأسماء المشتقة) ٤/ ٢٢٢٢، ٤/ ٢٢٢٦ ـ ٢٢٢٩، ٤/ ٢٢٤١
• الإخبار بالذي وبالألف واللام	بعد (أمَّا ولَوْلا ولَوْما) الأبيات ٧١٧ ـ ٧٢٥	بعد (المقصور والممدود) ٤/ ١٧٧٠
• كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحًا	بعد (المقصور والممدود) الأبيات ٧٧٨ ـ ٧٩٠	بعد (الإخبار بالذي وفروعه) ٤/ ١٧٧٩
• الوَقْف	بعد باب (النَّسَب) الأبيات ٨٨١ ـ ٨٩٩	بعد باب (الإمالة) ٤/ ١٩٧٩

---

(١) وضعتُ عناوين الأبواب هنا بلفظ عناوين الألفية، وهي قد تختلف عن ألفاظ عناوين الكافية الشافية.

١٤ ـ ثبت المصادر والمراجع

المخطوطات والرسائل العلمية

١ ـ البَهْجة الوَفِيَّة، لمحمد بن محمد الغَزِّيّ، وهو شرح منظوم للألفية، لمخطوطته صورة في مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، برقم ٨٢٤٩ف.

٢ ـ تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، للدماميني:
ـ مخطوطة دار الكتب المصرية برقم ٣١٦٦٢.
ـ مخطوطة دار الكتب المصرية برقم ٣١٦٦٣.
ـ مخطوطة الظاهرية برقم ١٦٩٧.
ـ مخطوطة الظاهرية برقم ١٦٩٣.
ـ مخطوطة الظاهرية برقم ١٦٩٥.
ـ مخطوطة الأزهرية برقم ٨٧٥١.
ـ مخطوطة الخزانة العامَّة بالرباط برقم ٥٨٨.
ـ مخطوطة الخزانة العامَّة بالرباط برقم ١٧٢٢ك.
ـ مخطوطة مكتبة الأوقاف العامَّة ببغداد برقم ١٥٦٦.
ـ مخطوطة الظاهرية برقم ٦٧٧٩.
ـ مخطوطة الظاهرية برقم ٦٧٢٠.

٣ ـ حواشي ابن هشام على ألفية ابن مالك، مخطوطة دار الكتب المصرية في القاهرة، برقم ١٨٧، نحو، تيمور.

٤ ـ الخُلاصة في النحو (ألفية ابن مالك):
ـ مخطوطة المكتبة السُّلَيْمانية بإسطنبول، وَقْفِيَّة رئيس الكُتَّاب، برقم ١٠٣٩، بخط ابن هشام المصري.

- مخطوطة مكتبة عارف حِكْمَت في المدينة النبوية، برقم ٨٠/٤١٥.
- مخطوطة مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، بالرياض، برقم ٢٠٢٦، وهي مع شرحها لابن الناظم.
- مخطوطة مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، بالرياض، برقم ٤٥٤٥، مع شرحها لابن الناظم.
- مخطوطة مكتبة الملك فهد الوطنية بالرياض، برقم ١٣٨٧.
- مخطوطة المكتبة الظاهرية بدمشق، برقم ١٦٤٥، ورقم ١٦٤٦، مع إعرابها المسمى: (اللوامع الشمسية في إعراب الألفية)، وهي بخط ابن طولون شارح الألفية.

٥ ـ شرح ألفية ابن مالك، لابن جابر الهَوَّاري، تحقيق د. عبد الله بن عبد الرحمن المُهَوَّس، محفوظ في مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض.

٦ ـ طبقات النحاة واللغويين، لابن قاضي شُهْبَة:
- مخطوطة الظاهِرِيَّة برقم (٤٣٨ تاريخ).
- مخطوطة دار الكتب المصرية برقم (١٢٤٦ تاريخ، تيمور).

٧ ـ اللوامع الشَّمْسِيَّة في إعراب الألفية، مخطوطة المكتبة الظاهرية بدمشق، برقم ١٦٤٥، ورقم ١٦٤٦، وهي بخط ابن طولون شارح الألفية.

٨ ـ المالِكِيَّة في القراءات، لابن مالك، مخطوطة المكتبة السليمانية بإسطنبول، مكتبة لالَهْ لي، برقم ٦٢.

٩ ـ هداية السالك إلى ترجمة ابن مالك، لابن طُولُون، مخطوطة في دار الكتب المصرية، برقم (٧٩) مجاميع تَيْمُور، الرسالة الحادية عشرة.

المنشور

١٠ ـ إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مُرَاد المُرَادِيِّ وزوائد أبي إسحاق، لمحمد بن أحمد العثماني المِكْنَاسي، ابن غازي، تحقيق حسين بركات، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

١١ ـ إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، للقسطلاني، الطبعة السابعة، بولاق، ١٣٢٣هـ.

١٢ ـ إرشاد السالك إلى حَلِّ ألفية ابن مالك، لبرهان الدين بن قَيِّم الجَوْزِيَّة، بتحقيق د. محمد السَّهْلِيّ، أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

١٣ ـ إشارة التَّعْيِين في تراجم النُّحاة واللُّغَوِيِّين، لعبد الباقي بن عبد المجيد اليماني، تحقيق عبد المجيد دياب، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ط١، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

١٤ ـ إعراب الألفية، المسمَّى: تَمْرِين الطُّلاب في صِناعة الإعراب، لخالد الأزهري، راجعه عزيز إيغزير، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.

١٥ ـ الإقناع في القراءات السبع، لابن البَاذِش، تحقيق عبد المجيد قطامش، مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٣هـ.

١٦ ـ اكتفاء القَنُوع بما هو مطبوع، لإدورد فنديك، دار صادر، بيروت، ١٨٩٦م.

١٧ ـ إكْمال الإعْلام بتَثْلِيث الكَلام، لابن مالك، تحقيق سعد الغامدي، نشر جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

١٨ ـ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، طبعة دار الفكر، بيروت، مع عُدَّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، لمحمد محيي الدين عبد الحميد.

١٩ ـ إيجاز التَّعْرِيف في علم التصريف، لابن مالك، تحقيق د. محمد المهدي عبد الحي سالم، نشر الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

٢٠ ـ البِداية والنِّهاية، لإسماعيل بن عمر بن كثير القرشي أبي الفداء، مكتبة المعارف، بيروت.

٢١ ـ بُغْيَةُ الطَّلَب في تاريخ حَلَب، لعمر بن أحمد بن أبي جَرَادة العُقَيْلي كمال الدين بن العَدِيم، تحقيق د. سهيل زكار، دار الفكر.

٢٢ ـ بُغْيَة الوُعَاة في طبقات اللُّغَوِيِّين والنُّحَاة، للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت.

٢٣ ـ البُلْغة في تراجم أئمة النحو واللغة، تأليف محمد بن يعقوب الفَيْرُوزَابادِيّ، تحقيق محمد المصري، جمعية إحياء التراث الإسلامي، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

٢٤ ـ البَهْجة المَرْضِيَّة، شرح ألفية ابن مالك، للسيوطي، تحقيق علي سعيد الشينوي، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، ليبيا، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

٢٥ ـ تاج العَرُوس من جواهر القاموس، لمحمد مرتضى الحُسَيني الزَّبِيديِّ، الطبعة الكويتية، تحقيق مجموعة من المحققين.

٢٦ ـ تاريخ ابن الوَرْدِيِّ، لعمر بن مُظَفَّر، المشهور بابن الوَرْدِيِّ، ويسمَّى (تَتِمَّة المُخْتَصَر في أخبار البَشَر)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

٢٧ ـ تاريخ ابن خُلْدُون، لعبد الرحمن بن محمد بن خُلْدُون الحَضْرمي، دار القلم، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٩٨٤هـ.

٢٨ ـ تاريخ الإسلام وَوَفَيات المشاهير والأعلام، للذهبي، تحقيق عمر تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

٢٩ ـ تَحْبِير التَّيْسِير في القراءات العَشْر، لابن الجَزَرِيِّ، تحقيق أحمد محمد القضاة، دار الفرقان، الزرقاء، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

٣٠ ـ تحقيقات في ترجمة ابن مالك النحوي، لسليمان بن عبد العزيز العُيُوني، بحث منشور في مجلة الجمعية السعودية للغة العربية، العدد الثاني، الرياض.

٣١ ـ تَذْكِرة الحُفَّاظ، للذهبي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى.

٣٢ ـ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، بتحقيق محمد كامل بركات، دارالكاتب العربي، ١٣٨٧هـ.

٣٣ ـ التصريح بمضمون التوضيح، لخالد الأزهري، تحقيق د. عبد الفتاح بحيري، نشر الزهراء للإعلام العربي بالقاهرة، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٣هـ.

٣٤ ـ تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، لبدر الدين الدَّمَامِينِيّ، تحقيق شيخنا د. محمد بن عبد الرحمن المُفَدَّى حفظه الله، مطبعة الفرزدق، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.

٣٥ ـ التَّكْمِلة لكتاب الصِّلَة، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله القُضَاعِيّ، تحقيق د. عبد السلام الهرَّاس، دار الفكر للطباعة، لبنان، ١٤١٥هـ.

٣٦ ـ تهذيب الأسماء واللُّغَات، للنَّوَوِيّ، اعتناء مكتب البحوث والدراسات في دار الفكر، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

٣٧ ـ حاشية الخُضَرِيّ على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٨هـ.

٣٨ ـ حاشية الشُّمُنِّيّ على المُغْنِي (المُنْصِف من الكَلام على مغني ابن هشام)، لأحمد بن محمد الشُّمُنِّيّ، المطبعة البهية بمصر، وبهامشها شرح الدماميني على المغني.

٣٩ ـ حاشية الصَّبَّان على شرح الأُشْمُوني، لمحمد بن علي الصَّبَّان، صححه مصطفى حسين أحمد، دار الفكر، بيروت.

٤٠ ـ حاشية أحمد المَلَّوِيّ على شرح المَكُّودي لألفية ابن مالك، شركة مكتبة ومطبعة البابي الحلبي، مصر، الطبعة الثالثة، ١٣٧٤هـ.

٤١ ـ حاشية يس الحِمْصي العُلَيْمي على التصريح، مطبوعة بذيل التصريح بمضمون التوضيح، لخالد الأزهري، طبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة.

٤٢ ـ الدُّرَر الكامنة في أعيان المِئَة الثامنة، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد العَسْقَلاني، تحقيق محمد عبد المعيد خان مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد، الهند، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ.

٤٣ ـ ذَيْل مِرْآة الجِنَان، لقُطْب الدين موسى اليُونِينِيّ، بعناية وزارة التحقيقات الحكمية للحكومة الهندية، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ط٢، ١٤١٣هـ، طبعة مصورة عن ط١، ١٣٨٠هـ ـ ١٩٦٠م في حيدر آباد، الهند.

٤٤ ـ ذَيْل معرفة القُرَّاء الكِبَار، لابن مَكْتُوم، تحقيق محمد سيد جاد الحق، دار مصر للتأليف، ١٩٦٩م.

٤٥ ـ الرَّدُّ على النُّحَاة، لابن مَضَاءٍ القُرْطُبي، تحقيق د. محمد إبراهيم البنا، دار المعالم الثقافية، الأحساء، السعودية.

٤٦ ـ زَوَاهِرُ الكواكب وَبَوَاهِرُ المَوَاكِب، حاشية على شرح الأُشْمُوني للألفية، لأبي عبد الله محمد بن علي التونسي المالكي، مطبعة الدولة التونسية، الطبعة الأولى، ١٢٩٠هـ.

٤٧ ـ السَّبْعَة في القراءات، لابن مُجاهِد، تحقيق شَوْقي ضَيْف، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.

٤٨ ـ السُّلُوك في طبقات العلماء والملوك، تأليف بهاء الدين محمد بن يوسف بن يعقوب الجندي الكِنْدي، تحقيق محمد بن علي بن الحسين الأكوع الحوالي، مكتبة الإرشاد، صنعاء، الطبعة الثانية، ١٩٩٥م.

٤٩ ـ سِيَرُ أعلام النُّبَلاء، لشمس الدين الذهبي، أشرف على تحقيقه شُعَيْب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٤، ١٤١٠هـ ـ ١٩٨٦م.

٥٠ ـ سيرة ألفية ابن مالك تأليفًا وإبرازًا وتحقيقًا، لسليمان بن عبد العزيز العُيُوني، بحث منشور في مجلة الدرعية، الرياض، العدد ٤٦، سنة ١٤٣٠هـ.

٥١ ـ شَذَرات الذَّهَب في أخبار من ذَهَب، تأليف عبد الحي بن أحمد بن محمد العكري الحنبلي، تحقيق عبد القادر الأرنؤوط، محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

٥٢ ـ شرح ابن طُولُون على ألفية ابن مالك، لابن طُولُون الصَّالحي، تحقيق عبد الحميد الكُبَيْسي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.

٥٣ ـ شرح ابن عَقِيل لألفية ابن مالك، لابن عقيل، على هامش حاشية الخُضَري.

٥٤ ـ شرح الأُشْمُوني لألفية ابن مالك (مع حاشية الصَّبَّان)، رتبه وصححه: مصطفى حسين أحمد، دار الفكر.

٥٥ ـ شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، نشر دار هجر للطباعة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

٥٦ ـ شرح ألفية ابن مالك، لابن النَّاظِم، تصحيح محمد بن سليم اللبابيدي، مطبعة القديس جاورجيوس، بيروت، سنة ١٣١٢هـ، وعدتُ إلى تحقيق د. عبد الحميد السيد، دار الجيل، بيروت، (وأنص عليها).

٥٧ ـ شرح ألفية ابن مالك، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الهَوّاري، تحقيق عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ١٤٢٠هـ.

٥٨ ـ شرح الكافية الشافية في علمي العَرُوض والقافية، لأبي العِرْفان محمد بن علي الصَّبَّان، تحقيق د. فتوح خليل، دار الوفاء، الإسكندرية، ط١، سنة ٢٠٠٠م.

٥٩ ـ شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق د. عبد المنعم أحمد هريدي، نشر جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ.

٦٠ ـ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، لابن أم قاسم المُرَادِيِّ، تحقيق عبد الرحمن سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، سنة ١٤٢٢هـ.

٦١ ـ شرح المَكُودي على ألفية ابن مالك، لأبي زيد عبد الرحمن بن علي المَكُودي، تحقيق فاطمة الراجحي، نشر جامعة الكويت، ١٤١٤هـ.

٦٢ ـ شرح عُمْدة الحافِظِ وعُدَّة اللافِظِ، لابن مالك الأندلسي، تحقيق عدنان الدوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م

٦٣ ـ شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك الأندلسي، تحقيق طه محسن، طبع وزارة الأوقاف والشؤون الدينية العراقية، ١٤٠٥هـ.

٦٤ ـ الصِّحَاح (تاج اللغة وصِحَاح العربية)، إسماعيل بن حَمَّاد الجَوْهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عَطَّار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٣، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

٦٥ ـ طَبَقات الشافعية الكُبْرى، لتاج الدين بن علي بن عبد الكافي السُّبْكي، تحقيق د. محمود محمد الطَّنَاحي ود. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ.

٦٦ ـ طَبَقات الشافعية، لابن قاضي شُهْبة الدمشقي، اعتناء الحافظ عبد العليم خان، دار الندوة الجديدة، بيروت، ١٤٠٧هـ.

٦٧ ـ طَبَقات النُّحَاة واللُّغَويِّين، لابن قاضي شُهْبة، بتحقيق د. محسن عياض، مطبعة النعمان، النجف، ١٩٧٤م.

٦٨ ـ العِبَر في خَبَرِ مَنْ غَبَر، لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق د. صلاح الدين المنجد، مطبعة حكومة الكويت، الكويت، الطبعة الثانية، ١٩٨٤م.

٦٩ ـ العُيُون الغامِزة على خَبَايا الرَّامِزة، للدَّماميني، تحقيق الحَسَّاني حسن عبد الله، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، سنة ١٤١٥هـ.

٧٠ ـ غاية النِّهاية في طَبَقات القُرَّاء، لأبي الخير بن الجَزَري، عُنِيَ بنشره ج. برجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

٧١ ـ فَتْحُ الرَّبِّ المالك بشرح ألفية ابن مالك، لمحمد بن قاسم الغَزِّيِّ، تحقيق محمد الختروشي، نشر كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ط١، سنة ١٩٩١م.

٧٢ ـ الفَتْحُ الوَدُودِي على المَكُودي، وهو حاشية لأبي العباس بن حَمْدون بن الحاج على شرح المَكُودي للألفية، ضبط محمد صدقي، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥هـ.

٧٣ ـ الفَلَاكة والمَفْلُوكون، لأحمد بن علي الدَّلْجِيّ، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

٧٤ ـ فَوَات الوَفَيَات، تأليف محمد بن شاكر بن أحمد الكُتْبي، تحقيق علي محمد معوض وآخر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.

٧٥ ـ القاموس المُحِيط، للفَيْرُوزَابادي، مؤسسة الرسالة ودار الريان، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٧٦ ـ القلائد الجَوْهَرية في تاريخ الصَّالِحِيَّة، لمحمد بن طُولُون الصَّالحي، تحقيق محمد أحمد دهمان، دمشق، ١٩٤٩م.

٧٧ ـ كاشف الخَصَاصة عن ألفاظ الخُلاصة، لابن الجَزَري، وليس هو صاحب غاية النهاية كما ظَنَّ المحقق، تحقيق مصطفى النماس، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٤٠٣هـ.

٧٨ ـ الكافي في العَرُوض والقَوافي، للخطيب التِّبْريزي، تحقيق الحَسَّاني حسن عبد الله، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤١٥هـ.

٧٩ ـ الكافية الشافية، لابن مالك، مطبوعة ومحقَّقة مع شرحها، وعدتُ للموازنة إلى طبعة شركة الإسلام، في مطبعة الهلال بالفجالة بمصر، سنة ١٣٣٢هـ.

٨٠ ـ كتاب في علم العَرُوض، لأبي الحسن العَرُوضي، تحقيق د. جعفر ماجد، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، سنة ١٩٩٥م.

٨١ ـ كتاب سيبويه (الكتاب)، لسيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ.

٨٢ ـ كَشْف الظُّنُون عن أَسَامي الكُتُب والفُنُون، للحاج خليفة، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.

٨٣ ـ لسان العرب، لابن مَنْظُور الإفريقي، دار صادر، بيروت.

٨٤ ـ مِرْآة الجِنَان وعِبْرة اليَقْظان، لأبي محمد اليَافِعي المكي، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ط٢، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.

٨٥ ـ المُزْهِر في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي، تحقيق فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

٨٦ ـ المُسَاعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق محمد كامل بركات، مركز البحث العلمي التابع لجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.

٨٧ ـ المِصْباح المُنِير، لأحمد بن محمد الفَيُّومي، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٧م.

٨٨ ـ معجم الأدباء، لياقوت الحموي، المُسَمَّى إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، دار الفكر، بيروت، ط٣، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.

٨٩ ـ معجم الذهبي (معجم محدِّثي الذهبي)، للإمام الذهبي، تحقيق د. روحية عبد الرحمن السويفي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

٩٠ ـ المعجم الشامل للتراث العربي المطبوع، جمع وإعداد محمد عيسى صالحية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة، ١٩٩٢م.

٩١ ـ معجم المطبوعات العربية والمعرَّبة، ليوسف سركيس الدمشقي، دار صادر، بيروت، مصورة من طبعة مطبعة سركيس بمصر، ١٣٤٦هـ.

٩٢ ـ المُفَضَّلِيَّات، للمُفَضَّل بن محمد الضَّبِّيّ، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، بيروت، ط٦.

٩٣ ـ المقاصد الشافية في شرح خُلاصةِ الكافية، لأبي إسحاق الشاطبي، تحقيق الدكاترة: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ومحمد بن إبراهيم البنا، وعَيَّاد بن عيد الثُّبَيْتي، وعبد المجيد قطامش، والسيد تقي السيد، وسليمان بن إبراهيم العايد، نشر معهد البحوث في جامعة أم القرى بمكة المكرمة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٨هـ.

٩٤ ـ المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، لمحمود العيني، مطبوع في هامش خزانة الأدب، دار صادر، بيروت، ط١.

٩٥ ـ مُنادمة الأطلال ومُسامرة الخَيَال، لعبد القادر بَدْران، تحقيق زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، سنة ١٩٨٥م.

٩٦ ـ منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، لأبي حَيَّان، تحقيق سدني كلازر، نشرته الجمعية الأمريكية الشرقية في مدينة نيوهافن، في ولاية كونيكيتكت، سنة (١٩٤٧م)، طباعة آلة كتابة.

٩٧ ـ نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل، لمحمد بن محمد المرابط الدلائي، تحقيق مصطفى الصادق العربي، مطابع الثورة للطباعة والنشر بنغازي.

٩٨ ـ النُّجُوم الزاهرة في مُلُوك مِصْر والقاهرة، لجمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تَغْرِي بَرْدِي الأتابكي، دار النشر، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، مصر.

٩٩ ـ النَّشْر في القراءات العَشْر، لأبي الخير بن الجَزَرِي، تصحيح علي محمد الضَّبَّاع، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٠٠ ـ نَفْح الطِّيب من غُصْن الأندلس الرَّطِيب، لأحمد بن محمد المَقَّرِيّ التِّلِمساني، نشر دار صادر، بيروت، ١٣٨٨هـ، تحقيق د. إحسان عباس.

١٠١ ـ النُّكَت على الألفية والكافية والشافية والشُّذُور والنُّزْهة، لجلال الدين السيوطي، تحقيق د. فاخر جبر مطر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.

١٠٢ ـ نهاية الراغب في شرح عَرُوض ابن الحاجب، لجمال الدين الإسنوي، تحقيق د. شعبان صلاح، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ.

١٠٣ ـ هَمْع الهوامع في شرح جَمْع الجوامع، للسيوطي، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.

١٠٤ ـ الوافي بالوَفَيَات، لخليل بن أيبك الصَّفَدي، تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، ١٤٢٠هـ.

١٥ ـ فهرس الموضوعات

الموضوع　　　　　　　　الصفحة

* المقدّمة ٥
* دراسة بين يدي الألفية ١١
ترجمة الإمام ابن مالك ١١
ـ اسمه ١١
ـ كنيته ولقبه ١٥
ـ مولده ووفاته ١٥
ـ نشأته ورِحْلاته وطلبه للعلم وشيوخه وتدريسه ١٧
ـ تلاميذه ٢١
ـ أبناؤه ٢٣
ـ مؤلَّفاته ٢٤
ـ مكانته ٢٥
نبذة عن ألفية ابن مالك ٢٦
ـ اسمها ٢٦
ـ عدد أبياتها ٢٦
ـ أين ألَّف ابن مالك ألفيته؟ ومتى؟ ولمن؟ ٢٨
ـ كيف ألَّف ابن مالك ألفيته؟ وما عَلاقتها بالكافية الشافية؟ ٢٨
ـ ماذا بقي من الكافية الشافية في الألفية؟ ٣٠
ـ هل شرح ابن مالك ألفيّته؟ ٣١
ـ طبعاتها، وتحقيقها ٣٢
ـ إبرازها واختلاف نسخها ٣٦
مقدمة التحقيق ٤٥
ـ مخطوطات التحقيق ٤٥

الموضوع الصفحة

نماذج من صور المخطوطات ٥٣

* نص الألفية محققًا *

ـ (المقدِّمة) ٦٧
ـ الكلام وما يَتألَّف منه ٦٩
ـ المُعْرَبُ والمَبْنِيّ ٧١
ـ النكرة والمعرفة ٧٦
ـ العَلَـم ٧٩
ـ اسم الإشارة ٨١
ـ الموصول ٨٢
ـ المعرَّف بأداة التعريف ٨٥
ـ الابتداء ٨٦
ـ (كان) وأخواتها ٩٠
ـ (ما ولا ولاتَ وإنِ) المشبَّهاتُ بليس ٩١
ـ أفعال المقارَبَة ٩٢
ـ (إنَّ) وأخواتها ٩٣
ـ (لا) التي لنفي الجِنْس ٩٦
ـ (ظَنَّ) وأخواتها ٩٧
ـ أَعْلَمَ وَأَرَى ٩٨
ـ الفاعل ٩٩
ـ النائب عن الفاعل ١٠٠
ـ اشتغال العامل عن المعمول ١٠٢
ـ تعدِّي الفعل ولزومُهُ ١٠٤
ـ التنازُعُ في العمل ١٠٥
ـ المفعول المطلق ١٠٦
ـ المفعول له ١٠٧
ـ المفعول فيه ١٠٨
ـ المفعول معه ١٠٨

الموضوع الصفحة

ـ الاستثناء ١٠٩
ـ الحال ١١١
ـ التمييز ١١٤
ـ حروف الجَرّ ١١٥
ـ الإضافة ١١٧
ـ المضاف إلى ياء المتكلّم ١٢١
ـ إعمالُ المَصْدَرِ ١٢١
ـ إعمالُ اسم الفاعل ١٢٢
ـ أبنيةُ المصادر ١٢٣
ـ أبنيةُ أسماءِ الفاعلينَ والصفاتِ المشبَّهةِ بها ١٢٦
ـ الصفةُ المشبَّهةُ باسمِ الفاعل ١٢٧
ـ التعجُّب ١٢٨
ـ نعم وبئس، وما جرى مجراهما ١٢٩
ـ أَفْعَلُ التفضيل ١٣٠
ـ النَّعْت ١٣١
ـ التوكيد ١٣٣
ـ العَطْف ١٣٥
ـ عَطْف النَّسَقِ ١٣٦
ـ البَدَلُ ١٣٨
ـ النِّدَاء ١٣٩
ـ فصل ١٤٠
ـ المنادى المضافُ إلى ياءِ المتكلّم ١٤٢
ـ أسماءٌ لازمَتِ النداءَ ١٤٢
ـ الاستغاثة ١٤٣
ـ النُّدبة ١٤٣
ـ الترخيم ١٤٤
ـ الاختصاص ١٤٥

الموضوع الصفحة

ـ التحذير والإغراء ١٤٦
ـ أسماء الأفعال والأصوات ١٤٦
ـ نُونَا التوكيد ١٤٧
ـ ما لا يَنْصَرِفُ ١٤٩
ـ إعراب الفعل ١٥١
ـ عوامل الجَزْم ١٥٣
ـ فصل لَوْ ١٥٥
ـ أمَّا ولَوْلَا ولَوْمَا ١٥٥
ـ الإخبار بالذي والألف واللام ١٥٥
ـ العدد ١٥٦
ـ كم وكَأَيِّنْ وكذا ١٥٩
ـ الحكاية ١٥٩
ـ التأنيث ١٦٠
ـ المقصور والممدود ١٦٢
ـ كيفية تثنية المقصور والممدود ١٦٢
ـ جمع التكسير ١٦٣
ـ التصغير ١٦٨
ـ النَّسَب ١٧٠
ـ الوَقْف ١٧٣
ـ الإمالة ١٧٥
ـ التصريف ١٧٧
ـ فصلٌ في زيادة هَمْزِ الوَصْل ١٧٩
ـ الإبدال ١٨٠
ـ فصل ١٨٣
ـ فصل ١٨٣
ـ فصل ١٨٥
ـ فصل ١٨٦

الموضوع الصفحة

ـ فصل ١٨٧
ـ الإدغام ١٨٧
ـ (الخاتمة) ١٨٨
* الفهارس ١٨٩
ـ فِهْرِس الآيات ١٩١
ـ فِهْرِس الشواهد الشعرية ١٩٢
ـ فِهْرِس أعلام العقلاء ١٩٣
ـ فِهْرِس أعلام غير العقلاء ١٩٤
ـ فِهْرِس الأمثلة النحوية ١٩٥
ـ فِهْرِس الأحكام النحوية ٢٠٠
ـ فِهْرِس موازنة أسماء أبواب الألفية بأسماء أبواب الكافية الشافية ٢٠٢
ـ فِهْرِس ما بقي في الألفية من أبيات الكافية الشافية بلفظه ٢٠٧
ـ فِهْرِس ما بقي في الألفية من أبيات الكافية الشافية بأغلب لفظه ٢٠٩
ـ فِهْرِس ما بقي في الألفية من أشطر الكافية الشافية بلفظه ٢١٠
ـ فِهْرِس عدد الأبيات في كل باب وفصل من أبواب الألفية وفصولها، وكم بقي فيها من أبيات الكافية الشافية ٢١١
ـ فِهْرِس ما أسقطه ابن مالك في الألفية من فصول الكافية الشافية ٢١٣
ـ فِهْرِس ما غَيَّر ابن مالك ترتيبه في الألفية من أبواب الكافية الشافية ٢١٤
ـ ثبت المصادر والمراجع ٢١٥
ـ فِهْرِس الموضوعات ٢٢٦